



مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي

تحرير
د. طه عبد العليم

محمد السيد سعيد
محمد السيد سليم
محمد سيد أحمد
مراد إبراهيم الدسوقي
مصطفى كامل السيد
نازلي معوض
نبيل عبد الفتاح
نصيف جتي

صلاح بسيوني
طه عبد العليم
عثمان محمد عثمان
علي الدين هلال
علي نجم
قيتالي ناؤ ومكين
لطفى الخولي
مجدى حماد
محمد الديبكي

أحمد عباس عبد البديع
أحمد عبد الحليم
أسامة الغزالي حرب
أحمد صدقي الدجاني
أحمد فنخر
حسن أبوصالب
حسن قنديل
رضا العدل

اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحى الجويلى

دمنهور



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي

القاهرة ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٢

تحرير

د. طه عبد العليم

محمد السيد سعيد
محمد السيد سليم
محمد سيد أحمد
مراد ابراهيم الدسوقي
مصطفى كامل السيد
نازلي معوض
نبيل عبد الفتاح
نصيف جتي

صلاح بسيوني
طه عبد العليم
عثمان محمد عثمان
علي الدين هلال
علي نجم
قيس ناوومكين
لطفي الخولي
مجدي حماد
محمد الديكي

أحمد عباس عبد البديع
أحمد عبد الحليم
أسامة الغزالي حرب
أحمد صدقي الدجاني
أحمد فخر
حسن أبو طالب
حسن فتنديل
رضا العدل

ساعدي التحرير : أحمد ابراهيم محمود

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
المشرف العام : د . وحيد عبد المجيد

الإخراج الفني : حسين أبو زيد

متابعة فنية : محمود طه شبيحة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

حقوق الطبع والنشر محفوظة للنشر ويحظر النقل أو الاقتباس إلا بالإشارة للمصدر
الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - شارع الجلاء ت : ٥٧٤٧٠١١

المحتويات

الصفحة

تصدير - د . أسامة الغزالي حرب	٥
فصل تمهيدى : سقوط الاتحاد السوفيتى .. نظرة عامة - د . طه عبد العليم طه ..	٧
كلمة الافتتاح الأولى - د . أسامة الغزالي حرب	٤٤
كلمة الافتتاح الثانية - د . السفير فوزى الأبراشى	٤٥
كلمة الافتتاح الثالثة - د . فيتالى ناؤومكين	٤٩
كلمة الافتتاح الرابعة - د . طه عبد العليم طه	٥٠
القسم الأول : انهيار الاتحاد السوفيتى : المقدمات والتداعيات	٥٣
الفصل الأول : لماذا إنهار الاتحاد السوفيتى ؟ - أ . محمد سيد أحمد	٥٥
المدخلات والتعقيبات :	
(١) د . محمد السيد سعيد	٦٩
(٢) أ . نبيل عبد الفتاح	٧٧
المناقشات :	٩٣
الفصل الثانى : ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث	
د . طه عبد العليم طه	١٠٩
المدخلات والتعقيبات :	
(١) اللواء أ . ح . أحمد عبد الحليم	١٢٦
(٢) د . رضا العدل	١٣١
(٣) د . فيتالى ناؤومكين	١٣٤
المناقشات :	١٣٧
الفصل الثالث : الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية - أ . لطفى الخولى	١٤٥
المدخلات والتعقيبات :	
(١) د . عثمان محمد عثمان	١٦٨
(٢) د . أحمد عباس عبد البديع	١٧٥
(٣) د . مصطفى كامل السيد	١٨٨
المناقشات :	١٩٢

القسم الثاني : الوطن العربي ما بعد الاتحاد السوفيتي : المخاطر والفرص ...	١٩٩
الفصل الرابع : العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص	
د . محمد السيد سليم	٢٠١
المدخلات والتعقيبات :	
(١) د . مجدى حماد	٢٣٧
(٢) عميد أ . ح . مراد إبراهيم النسوقي	٢٤٢
المناقشات :	٢٤٩
الفصل الخامس : العلاقات العربية في أولويات الجمهوريات المستقلة	
السفير / صلاح بسيوني	٢٥٥
المدخلات والتعقيبات :	
(١) أ . حسن أبو طالب	٢٦٢
(٢) د . على نجم	٢٦٨
المناقشات :	٢٧٢
الفصل السادس : خريطة جديدة للعلاقات العربية على الجمهوريات المستقلة	
السفير حسن قنديل	٢٧٩
المدخلات والتعقيبات :	
(١) د . نازلي معوض	٢٨٦
(٢) د . ناصيف جثي	٢٩٠
(٣) د . محمد الديبكي	٢٩٤
المناقشات :	٣٠١
الفصل السابع : التفاعلات المستقبلية بين الوطن العربي ورابطة الكومنولث	
(حوار مفتوح)	٣٠٧
مدخلات (١) د . أحمد صدقي النجاني	٣٠٨
مدخلات (٢) اللواء أ . ح . أحمد فخر	٣١٠
مدخلات (٣) السفير / حسن قنديل	٣١٤
مدخلات (٤) د . على الدين هلال	٣١٥
كلمة الاختتام : د . أسامة الفوزالى حرب	٣١٨
الملاحق :	٣٢١
ملحق رقم (١) مخطوط الندوة	٣٢١
ملحق رقم (٢) برنامج الندوة	٣٢٤
قائمة المشاركين	٣٢٦

تصدير

شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين - وما تزال - العديد من التطورات الكبرى التى تغير وجه العالم كله عما كان مألوفاً قبلها لعدة عقود تلت الحرب العالمية الثانية . غير أن فى مقدمة تلك التطورات بلا جدال انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى ! لقد قضى هذا الانهيار على النظام الدولى القديم الذى قام على التوازن بين قوتين عظميين تتزعمان معسكرين متضادين ، وحكمته قواعد وضوابط الحرب الباردة ، ليحل محله « نظام » تسود فيها قوة أعظم (الولايات المتحدة) ويشاركها - وينافسها - فيه فاعلون آخرون ... فى وضع لم تتحدد ملامحه النهائية بعد ! وقضى هذا الانهيار على الشكل السابق للقارة الأوروبية وخرجت بلاد أوروبا الشرقية تنفض عن كاهلها غبار الانهيار وتعيد صياغة مجتمعاتها واقتصاداتها، وحل السعى للحاق بأوروبا الغربية الأكثر تقدماً - محل الصراع والعداء معها ، فضلاً عن الأمم إعادة توحيد ألمانيا وما تحمله من فرص واحتمالات عديدة !

غير أن أكثر مشاهد الانهيار إثارة وخطورة كان وما يزال هو انهيار وتفكك الدولة السوفيتية ذاتها لقد فاق هذا الانهيار فى حجمه، وعمقه، وسرعته كافة توقعات وتحليلات الباحثين والمحللين، بمن فيهم من كان أكثرهم رفضاً للاتحاد السوفيتى، ولا تكمن خطورة هذا الحدث فقط فى تفكك قوة عظمى الى عدد من الدول المستقلة ذات السيادة، بكل ما يكتنف عملية التفكك وإعادة التشكيل من مصاعب وعواقب، وإنما تكمن قبل ذلك كله فى انهيار « الأيديولوجية » اللاحمة لذلك البناء، أى الأيديولوجية الماركسية - اللينينية . ولا أقصد هنا بداية انهيار أو اختفاء الفكر الاشتراكى عموماً أو الماركسى خصوصاً ، فهذا الفكر جزء لا يتجزأ من تراث الانسانية، كان ولا يزال له اسهامه المميز فى دفع وترقية الفكر الانسانى كله، وله جوانب ضعفه وله أيضاً جوانب

قوته . ولكن ما انهار هو تلك الصيغة الايديولوجية المحددة التي صب فيها هذا الفكر، وانطوت ليس فقط على نقد المجتمع الرأسمالي، وإنما أيضا على تصور مثل اعل بديل له (المجتمع الشيوعي) وعلى تصور لآليات الانتقال اليه . وما حدث في الاتحاد السوفيتى السابق ، لم يعن ان تطبيقا خاطئا للايديولوجية قد فشل ولكنه يعنى بالاساس ان العناصر الاساسية لتلك الايديولوجية هى التى ثبت فشلها وخطؤها . ولذلك لم يكن غريبا ان كان الانهيار الذى وقع في الاتحاد السوفيتى بمثابة مركز لزلزال شديد هز مواقع وافكار كثيرة في كافة انحاء الارض، واستلزم مراجعة شاملة لمنظومة كاملة من الافكار والمفاهيم والتطبيقات .

لذلك كله ، لم يكن غريبا على الاطلاق ان انصب جانب رئيسى من اهتمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على رصد ذلك الحدث الجلل، والتركيز - ابتداء - على موقع القلب منه ، اى انهيار الاتحاد السوفيتى ذاته ، وتأثيراته على الوطن العربى . ومن هنا ، عقد المركز الندوة التى نقدمها في هذا الكتاب، والتى اهتم بأن يشارك فيها بعض من افضل الباحثين والكتاب المصريين الذين اهتموا بالحدث وتابعوه بكل دقة وعناية . ولاشك ان في مقدمة أسباب ما يجعل من تلك الندوة - وهذا الكتاب - بالتالى - عملا علميا قيما ومفيدا ، هو ان المشرف عليه الدكتور/ طه عبد العليم طه الخبير بالمركز، له درايته الواسعة بالشئون السوفيتية ، فضلا عن اتقانه للغة الام هناك، اى اللغة الروسية ، بحكم سبق حصوله على الدكتوراه من جامعة موسكو . وفى تحريره للكتاب ، فان د . طه عبد العليم اهتم بأن يضيف ما استجد من تطورات بين الوقت الذى عقدت فيه الندوة ، وبين توقيت نشرها ليخرج الكتاب بافضل صورة ممكنة، وليكون من اللبانات الاولى لبناء صرح علمى جديد يحيط بابعاد تلك الظاهرة الكبرى التى سوف تؤثر على العالم كله . ونحن في القلب منه لسنوات عديدة قادمة . ويتوجب التنويه بأن الاستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الاهرام قد وفر قوة دفع اساسية لانتعاش الندوة واخراج الكتاب، حين اوفد المنسق والمحرر في مهمة الى موسكو بهدف توفير المادة العلمية ومتابعة التطورات المتسارعة في نوفمبر ١٩٩١ عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق .

الدكتور / أسامة الغزالي حرب

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالنابة)

فصل تمهيدى

سقوط الاتحاد السوفيتى

نظرة عامة

الدكتور / طه عبد العليم

بمرور عام علي نهاية وجود الاتحاد السوفيتي في بداية عام ١٩٩٢ ، يصدر هذا الكتاب الذي يضم أعمال ندوة بادر مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام بعقدها فور وقوع ذلك الحدث التاريخي .. وهدف الندوة والكتاب هو سد الفجوة بين الاهتمام العربي بانتهاء الاتحاد السوفيتي وقصور دراسة أسباب الانهيار فضلا عن اشتراق عواقبه خاصة من منظور المصالح العربية . وقد حققت الندوة هذا الهدف كما تؤكد مواد هذا الكتاب ، رغم انقضاء نحو العام على واقعة الانهيار . ورغم ضيق الوقت المتاح أمام الذين أعدوا أوراقا بحثية ، فإن مساهماتهم إلى جانب أوراق العمل ، فضلا عن الأوراق التي أعدت استنادا إلى كتابات منشورة ، قدمت تحليلات تتسم بالعمق والأصالة .

وقد جاءت التعقيبات والمناقشات اثراء واغناء واضافة للأوراق بما ، جعل الندوة خطوة مبادرة ومبكرة نحو دراسة أخطر المتغيرات العالمية الجديدة . وبوجه خاص ، فإن الندوة ، وأن طرحت تساؤلات بحاجة إلى المزيد من البحث ، فقد مثلت مساهمة علمية جادة لاستشراف تداعيات الانهيار على الوطن العربي . وقد شاركت في أعمالها نخبة بارزة من المفكرين والباحثين ، ومن خبراء الدبلوماسية ورجال الأعمال ، فضلا عن غيرهم من الخبراء والدارسين . كما شارك ممثلون من السفارة الروسية والسفارات العربية بالقاهرة ، مع آخرين من المهتمين بموضوع الندوة . والواقع أن سقوط الاتحاد السوفيتي ، باعتباره انهيارا لأمبراطورية ، ليس ظاهرة فريدة من التاريخ الحديث والقديم ، وليس تهاوى الشيوعية السوفيتية جديدا بدوره ، فقد حكم التاريخ بالموت على النظم التي اضمحلت عائقا أمام التقدم ، وانهيار الشمولية السوفيتية قد سبقه نداعى الشمولية النازية والفاشية مهما تباينت الطبيعة الاجتماعية للديكتاتوريات المتداعية ، والهزيمة في الحرب الباردة تبدو نتيجة منطقية إذا سلمنا بأن استخدام القوة غير العسكرية بمقنونه تحقيق أهداف الحرب بوسائل أخرى . ولاجدال أن هدم دعائم النظام القديم - وخاصة جهاز الدولة الشمولى اللاحم - فى عهد جورباتشوف ، قد عجل بانتهاء القوة العظمى السوفيتية .

ورغم ماسبق ، فإن ثمة جديدا بلا جدال ، هو سرعة وشكل وانهيار الأمبراطورية والشيوعية والشمولية فى الاتحاد السوفيتي . إذ تم السقوط على نحو لم تتوقعه أكثر التنبؤات الايديولوجية تفاؤلا وإيمانا ، ويشمل الجديد أيضا ، أن تأثيرات الانهيار - المباشرة وغير المباشرة - غير مسبوقه فى نطاقها وعمقها ، من منظور النظام العالمى ، بوجه عام ، والوطن العربى والشرق الأوسط ، بوجه خاص ، أضف إلى هذا ، أن تداعيات الانهيار لاسابق لها من حيث شمولها للجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وغيرها ، مما يبرر التأريخ به كبداية لتشكّل نظام عالمى جديد .

ويتلخص منطق تحديد أوراق الندوة ، أو فصول الكتاب ، في أن تحديد تأثيرات إنهيار الاتحاد السوفيتي على الأقليم العربي وغيره من اقاليم العالم يصعب بغير تحليل المقدمات التي قادت إلى الانهيار ، والدعائيات التي ترتبت عليه ، والاحتمالات التي قد يسفر عنها . ولذلك فإن الفصول الثلاثة الأولى في هذا الكتاب ، والتي تشمل أعمال الجلسات الثلاث الأولى للندوة ، تتناول : أسباب إنهيار الاتحاد السوفيتي ، ووضع ومصير الدول المستقلة ، ثم الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية .

وتناقش الفصول (الجلسات) الثلاثة التالية مختلف الآثار المباشرة المتوقعة للانهيار على القضايا والأوضاع العربية ، وتتناول : المخاطر والفرص المترتبة على الانهيار من منظور عربي ، ومكانة العلاقات مع الدول العربية والموافق تجاه القضايا العربية بين أولويات الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ، وأخيرا إعادة بناء العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتي .

وفي هذه النظرة العامة ، أو هذا الفصل التمهيدى ، يحاول محرر الكتاب تعمق أسباب سقوط الاتحاد السوفيتي بالاستناد إلى عرض معلومات اضافية وتحليل تطورات أحداث حول : مأزق اقتصاد الأوامر ، وسقوط الحزب الشيوعى ، وتفكك الامبراطورية السوفيتية ، وإعادة بناء الرأسمالية ثم الهزيمة فى الحرب الباردة ، وإشارة سريعة إلى تأثيرات الانهيار السوفيتي على الوطن العربى .

مأزق اقتصاد الأوامر

فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي المقدم إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب (٣٠ مارس - ٩ إبريل ١٩٧١) أعلن ليونيد بريجنيف ، أن عوامل نمو الاقتصاد الوطنى المصممة بالعوامل التوسعية قد أصبحت محدودة أكثر من ذى قبل ، وأكد على ضرورة زيادة انتاجية العمل الاجتماعى ، وأولوية ، تعجيل التقدم العلمى والتكتيكى وأهمية تخفيض استهلاك المواد والتوفير فى الخامات ... والاستفادة المثلى من موارد اليد العاملة . وشدد على وجوب ، تحسين نظام إدارة الاقتصاد ، وذلك عن طريق تحسين نظرية وممارسة تخطيط الاقتصاد الوطنى وتقوية الحوافز الاقتصادية سواء للمؤسسات أو العاملين ، إلى جانب ، مشاركة الجماهير ، فى بحث أهم الخطط والقرارات وأن هذا بالنسبة لنا هو الطريق الوحيد إلى الرخاء والسعادة ، إلى المستقبل الشيوعى الوضاء^(١) ... وهكذا ، أبرز بريجنيف مظاهرة هامة لمأزق الاقتصاد السوفيتي مثل تبديد الموارد والتأخر التكنولوجى وانخفاض الكفاءة وضعف الحوافز ، وقصور نظام التخطيط المركزى . بيد أن جوهر الحل المطروح فى التقرير المذكور لم يتعد تحسين الأساليب الادارية - المركزية المستخدمة فى تسيير الاقتصاد ، والتأكيد على قيادة الحزب الشيوعى والدولة السوفيتية لاقتصاد الأوامر .

والواقع انه بصدد بحث سبل الانتقال من التنمية الأفقية إلى التنمية الرأسية وتسريع التنمية والتحديث التكنولوجي ورفع الكفاءة وزيادة الانتاجية .. الخ جرى التركيز وبرز الخلاف خلال المبعينات ، على أساليب ادارة الاقتصاد سواء على المستوى الكلى أو على مستوى المشروع . وقد تبلور اتجاهان اساسيان :

الاتجاه الأول : أكد على أن نظام ادارة الاقتصاد فى الاتجاه السوفيتى « ليس بهذا السوء . وسلم اصحاب هذا الاتجاه بأن الكثير فى هذا النظام قد بلى ، لكنهم أكدوا على إمكانية تحسينه وتطويره . ويكشف تحليل مضمون ادبيات هذا الاتجاه عن غلبة استخدام كلمات « التحسين » و « التجديد » و « التطوير » ، وبإيجاز ، فقد أكد انصار هذا الاتجاه على ضرورة بقاء النظام القائم لادارة الاقتصاد ولكن مع تحسين وتطوير بعض عناصره وجوانبه .

وقد عبر ليونيد بريجنيف بوضوح عن هذا الاتجاه ، وأكد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى قدمه إلى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب (فبراير ١٩٧٦) . فقد أعلن بحزم « أن اللجنة المركزية تعارض تعديل البنية الادارية والأساليب القائمة لادارة الاقتصاد تعديلا مستعجلا وغير مدروس ، وينبغي القياس ثمانى مرات بل وحتى عشر مرات ، وليس سبع مرات كما يقول المثل ، قبل الشروع فى القس »^(١)

أما الاتجاه الثانى : فقد أكد على ضرورة الاصلاح الجذرى لادارة الاقتصاد ، أو نحو « إعادة بناء » جذرية ، و « تغيير ثورى » نوعى . وانطلق اصحاب هذا الاتجاه من أن النظام القائم لادارة الاقتصاد فى اسامه ولبثه لايتوافق مع المتغيرات والتحديات الجديدة ويعوق القدرة على مجابته . وأعلن أنه لايمكن تحسين أو تطوير هذا النظام عن طريق تغيير بعض عناصره ، وانه لابد من تغيير جذرى يشمل كل مكوناته الرئيسية . وشدد على أن المهام الاقتصادية الجديدة تتطلب آلية اقتصادية جديدة ، وأن خلق هذه الآلية الجديدة يستوجب اصلاحا جذريا وليس مجرد اجراءات جذرية لتجسين بعض جوانب نظام ادارة الاقتصاد بالوامر .

وقد تبنى جورباتشوف هذا الاتجاه وتقدم صوب تقويض ، دعائم اقتصاد الأوامر ، الموروثة ، وذلك فى اتجاه ما اسماء اقتصاد السوق الاشتراكى . وأكد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى قدمه إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب (فبراير سنة ١٩٨٦) ، أن علاقات الإنتاج الاشتراكى تنفتح بالفعل أفاقا رحبة أمام تطور القوى المنتجة . ولكن ذلك يقتضى تطوير هذه العلاقات بشكل متواصل . ويعنى هذا ضرورة تشخيص البالى من اساليب تشغيل الاقتصاد فى الوقت المناسب ، والاستعاضة عنها بأساليب جديدة ، وأوضح انه لايجوز الاقتصاد على تصنيفات جزئية ، ولما لابد من اجراء اصلاح جذرى^(٢) .

وبين عهدى بريجنيف وجورباتشوف ، تولى أندريوف ثم تشيرنينكو ، زعامة

الحرب والدولة في الاتحاد السوفيتي السابق ، وكانت ولاية تشيرنينكو امتدادا لولاية برجنيف بينما كانت زعامة اندروبوف تمهيدا لزعامة جورباتشوف .. إلا أن اندروبوف وجورباتشوف قد عبرا عن اتجاهين مختلفين لدعوة التغيير في الاتحاد السوفيتي السابق .

وبينما استهدف اندروبوف الارتقاء بالاشتراكية على اساس النقاء الايديولوجي للماركسية فقد اتجه جورباتشوف إلى إعادة بناء الاشتراكية على اساس مقتضيات الواقعية العملية وان على حساب الايديولوجية الماركسية . واتفق الزعيمان على حتمية التغيير وبالاخص تحت ضغط تدهور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ^(١)

والواضح أن مؤشرات الاداء الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي قد كشفت عن تباطؤ النمو الاقتصادي ، وخاصة في الصناعة والزراعة ، فضلا عن تراجع معدلات نمو انتاجية العمل ومتوسط دخل الفرد ، منذ بداية السبعينات ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١) تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٨٤
(معدل النمو خلال الخطط الخمسية)

المؤشرات	الخطبة الثامنة ١٩٧١ - ٦٦	الخطبة التاسعة ١٩٧٥ - ٧١	الخطبة العاشرة ١٩٨٠ - ٧٦	الخطبة الـ ١١ ١٩٨٥ - ٨١
الدخل القوي	٤١	٢٨	٢١	١٤
الانتاج الصناعي	٥٠	٤٣	٢٤	١٥
الانتاج الزراعي	٢١	١٣	٩	٥
انتاجية العمل	٣٧	٢٥	١٧	١٣
متوسط الدخل الحقيقي للفرد	٣٣	٢٤	١٨	٩

المصدر : أ. ج. أجنابيجان - التكلم العلمي - للتكتيكي وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . ص ٧ (باللغة الروسية وعن البيانات الرسمية للتخطيط) . السنوات الأربع الأولى فقط .

وكانت الخطة الخمسية التاسعة هي الأخيرة بين الخطط التي تحقق خلالها معدل نمو مرتفع للإنتاج ، وبعدها تدهورت بمعدل ظاهر معدلات هذا النمو وارتبط هذا بأسباب عديدة يبرز بينها تراجع معدلات نمو الاستثمار ، حيث هبطت حصة التراكم من ٢٩٪ إلى ٢٢٪ من الدخل القومي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ، بينما زادت حصة الاستهلاك من ٧١٪ إلى ٧٨٪ في ذات الفترة . أضف إلى هذا أن نمو عائد رأس المال المستثمر كان سلبيا ، وقدر بنحو - ١٦٪ في الخطة الخمسية التاسعة (٧١ - ١٩٧٥) و - ١٥٪ في الخطة الخمسية العاشرة (٧٦ - ١٩٨٠) و - ١٢٪ في الخطة الخمسية الحادية عشرة (السنوات الأربع الأولى ٨١ - ١٩٨٤) مقابل - ٥٪ في الخطة الخمسية الثامنة (٦٦ - ١٩٧٠)^(٩)

وكان انخفاض انتاجية العمل - التي تعد بحق المؤشر الرئيسي لكفاءة اداء الاقتصاد - يلخص مأزق الركود الذي قاد اليه استمرار الاعتماد في التنمية الاقتصادية على المزيد من استخدام الاستثمارات الجديدة بدلا من رفع كفاءة الاستثمارات القائمة والواقع أن انتاجية للعمل في الاقتصاد السوفيتي بقيت منخفضة واخذت في التباطؤ ، وهو ما يشير اليه تحليل مادة احصائية مقارنة واعدها أحد باحثي معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية ، يشير إلى الحقائق التالية :

١ - انه خلال ٥٧ عاما (١٩٢١ - ١٩٤٠ و ١٩٥١ - ١٩٨٧) (أى باستبعاد فترة حروب مابعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وفترة الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة لها مباشرة) زاد اجمالي انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي ١٩ مرة . وفي نفس الفترة زاد اجمالي انتاجية العمل في البلدان الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية) ٥,٥ مرة . بيد انه على الرغم من هذا الانجاز الهائل فإن اجمالي انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٧ مازال أقل ٢,٥ مرة مقارنة بمتوسط اجمالي انتاجية العمل في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٢ - أن مستوى انتاجية العمل في الصناعة السوفيتية في الوقت الراهن لا يتعدى حوالي ٦٠٪ من المستوى المناظر له في البلدان الغربية . وإن تصل هذه النسبة إلى حوالي ٧٥٪ في الفروع الصناعية الاساسية فإن هذا يعنى الانخفاض الأشد لها في الفروع الصناعية الثانوية .

ويبدو تباطؤ نمو الانتاجية - إلى جانب تفاوت هذا النمو حسب مستوى تحديث الفروع الصناعية في الاتحاد السوفيتي ، إذ لاحظنا أن انتاجية العمل في الصناعة السوفيتية قد زادت من ٣٦ إلى ٥٨ وزادت في اليابان من ٢٠ إلى ٩٠ بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٨٦ (حيث متوسط انتاجية العمل في صناعة البلدان الرأسمالية المتقدمة = ١٠٠ لنفس الأعوام) .

٣ - إن مستوى انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية فى الوقت الراهن يقل بنحو (خمس مرات) عن المستوى المناظر له فى البلدان الرأسمالية الصناعية . وبينما يعمل فى الزراعة السوفيتية حوالى ٢٩٪ من المشتغلين فى مجالات الانتاج السلعى ، فإن هذه النسبة لا تتعدى ٩٪ فى الولايات المتحدة والمانيا الغربية على سبيل المثال وتظهر فجوة انتاجية العمل بين الاتحاد السوفيتى وهذين البلدين فى قطاع الزراعة إذا لاحظنا أن انتاجية العمل فى الزراعة لم تتعد ٢٥٪ من انتاجية العمل فى الصناعة فى الاتحاد السوفيتى بينما بلغت بالنسبة المناظرة حوالى ١٠٠٪ فى الولايات المتحدة و ٧٥٪ فى المانيا الغربية .

والى جانب هذا التفاوت الهائل فى الانتاجية ، يلاحظ التباين الشديد فى نمو انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية ، رغم الاستثمارات الهائلة للتنمية الاقضية والرأسمية ، وهكذا ، بينما ارتفعت انتاجية العمل فى الزراعة السوفيتية من ٣٥ إلى ٣٧ ، فقد زادت فى المانيا الغربية من ٨٥ إلى ١١٥ وفى ايطاليا من ٣٥ إلى ٥٠ بين عامى ٥٠ ، ١٩٨٧ . علما بأنها كانت ٣٥ ايضا فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٣ ، وبلغت ٢٠٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ .

(حيث متوسط انتاجية العمل فى الزراعة فى الدول الرأسمالية المتقدمة = ١٠٠ لنفس الأعوام)^(١)

لأن مازق الاشتراكية السوفيتية قد طرح بقوة ضرورة مراجعة النظرية الماركسية ، وهكذا طبقا للخطاب السياسى لاندروبوف وجورباتشوف ، فإن الملكية العامة ... كانت فى غالب الأحيان فريسة للنزعات المصلحية والمحلية الضيقة ، حتى بأنت وكأنها أرض محايدة ، كأنها ملكية مجانية ، ليس لها مالك فعلى . بل وراحت تستغل فى حالات كثيرة لجباية الدخل غير المشروع . وأما التخطيط المركزى .. فقد جنح إلى احتواء كل شىء حتى أنق التفاصيل .. واتخذت القرارات دون مراعاة الأماكنيات الفعلية .. ولم تنجح الخطط إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق التناسبات وتنفيذ المهمات الاستراتيجية .. وسادت نزعة ارادية فى تسيير الاقتصاد ، واعتبرت آليات السوق منافية للاشتراكية . أضف إلى هذا ، أنه قد ظهرت انتهاكات لابرز مبدأ من مبادئ الاشتراكية إلا وهو التوزيع حسب العمل ، سواء بضعف مكافحة الدخل غير المشروع أو باختلال الربط بين مقدار العمل ومقدار الاستهلاك .. وهو ما يشوه مبدأ العدالة الاجتماعية ويعوق نمو انتاجية العمل ..

والواقع انه بدا من الصعب تقديس الملكية العامة فى ذاتها طالما أن هذه الملكية تفقد مبررها التاريخى إذا أضحت تجسيدا لعلاقات استغلال وعائقا أمام رفع الانتاجية . كما بدأ من المستحيل استمرار تجاهل قانون العرض والطلب وغيره من القوانين الاقتصادية الموضوعية طالما أن ادارة الاقتصاد بالمراسيم تقود إلى اهدار

الموارد وكبح التطور . وأخيرا ، إذا غضضنا الطرف عن « فائض القيمة » الذى تستحوذ عليه « الرأسمالية » وهو ما يقابله « الناتج الفائض » الذى تسيطر عليه البيروقراطية ، فقد بدت الرأسمالية الصناعية المتقدمة أكثر اقترابا من مبدأ « من كل حسب جهده إلى كل حسب عمله » (٣)

وقد انطلقت سياسات التغيير من التأكيد على أن النظام القديم لإدارة الاقتصاد السوفيتى قد ارتبطت بظروف ومهام مختلفة . وأن هذا النظام قد تشكل حين ارتكز النمو الاقتصادى فى الأساس على استخدام موسم للموارد الجديدة . وهكذا ، مثلا ، فإن تنفيذ الخطط الخمسية المبكرة كان يتطلب عادة توظيف حوالى ١٠ - ١١ مليون مشغل جديد ، وزيادة استخراج الوقود والخامات بنحو ٢٥ - ٣٠ ٪ ونمو الاستثمار بنحو ٤٠ - ٥٠ ٪ ، وإضافة أصول إنتاجية جديدة تقدر بنحو ٥٠ - ٦٠ ٪ .

وحتى الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١ - ١٩٧٥) ، استمر هدف التنمية الاقتصادية هو بلوغ مستويات الإنتاج فى الدول للصناعية على أساس التوسع فى استخدام الموارد رغم تأكيد الخطة على ضرورة زيادة إنتاجية العمل وخفض نسبة استهلاك المستلزمات ، وتحسين استخدام الاستثمارات الرأسمالية . ومنذ منتصف السبعينات ، جرى التأكيد على ضرورة الانتقال من نمط التنمية الأفقية إلى نمط التنمية الرأسية ، أى زيادة النمو عن طريق رفع الإنتاجية وزيادة الكفاءة للحد من نزيف ونضوب الموارد ، وفى ذات الاتجاه ، دفعت ضرورات الافادة من انجازات الثورة العلمية التكنولوجية ، وإشباع الحاجات الاجتماعية المتعاظمة ، فضلا عن حتمية مفرطة الادارة كشرط لتحقيق الغايات الجديدة ، وخاصة تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبأبجاز ، فإن على الآلية الجديدة للاقتصاد أن تكفل توجه الانتاج نحو اشباع الحاجات الاجتماعية على أساس تصفية الانتاج بالاوامر واقتصاد العجز ، وعلى أساس زيادة الكفاءة وتأمين التوازن . وعلى هذه الآلية الجديدة أن توقف تبديد الموارد ، وأن تحفز التقدم العلمى - التكنولوجى ، وأن تكفل توافق مصالح وحوافز العاملين والمؤسسات والاقاليم ككل . وأخيرا ، على هذه الآلية أن توفر الشروط الديمقراطية الملائمة واللازمة لتوسيع المبادرات والإبداعات . وبالدرجة الأولى . فإن تحقيق هذا كله يتطلب التحول من الأساليب الإدارية إلى الأساليب الاقتصادية فى تسيير الاقتصاد (٤)

وحول مسألة تغيير أساليب ادارة الاقتصاد السوفيتى بغية تحقيق الأهداف السابقة وغيرها . دار الصراع بين قوى المحافظة والتغيير ، وبين قوى الإصلاح ذاتها ، فى الاتحاد السوفيتى . فقد دار الخلاف حول تقدير مدى ضرورة الإصلاح ذاته حيث بدأ الانقسام الأول بين صفوف النخبة السوفيتية الحاكمة . وهكذا ، فإن أولئك الذين زعموا أن تطور الاقتصاد السوفيتى يتقدم بشكل مقبول ، وقد يتطلب تحسينات جزئية ، قد دافعوا منطقيا عن الأسلوب القديم لإدارة الاقتصاد ، مع إدخال تغييرات

لاتمس أسسه الجوهرية . وأما الذين رأوا أن تطور هذا الاقتصاد يجرى بمعدلات وأشكال غير مقبولة ، وأنه لأبد من انعطاف جذرى ما يكفل مضاعفة الفعلية والانتاجية والريعية ، فقد دعوا إلى إعادة بناء شاملة وجذرية فى آلية هذا الاقتصاد . وهكذا تمايزت فى الأنقسام الأول قوى المحافظة عن قوى التغيير .

بيد أن قوى التغيير ذاتها قد تمايزت وانقسمت حول سبل ووتائر الإصلاح ، وفى البداية كان الأنقسام الأول حول سبل الإصلاح بين اتجاهين - الأول ، هو ما أطلق عليه اتجاه « الرومانسية الاقتصادية » والثانى ، هو ما سمي باتجاه « الواقعية الاقتصادية » . وتتمثل أسس الإصلاح الاقتصادى وفقا للاتجاه « الرومانسى » فى : أولا ، اتخاذ الاجراءات التى تفرض « الانضباط » ونصفى « الفساد » . وثانيا ، العودة إلى أساليب التسيير الاقتصادى المستندة إلى تنفيذ المهام المحددة عينيا من قبل هيئات التخطيط المركزى ودعم سلطات هذه الهيئات . وثالثا : تسريع الانتقال إلى الحوافز الشبوعية للعمل بتوسيع حصة الاستهلاك الجماعى على حساب الدفع حسب العمل .. وأما أسس الإصلاح الاقتصادى وفقا للاتجاه « الواقعى » فقد تلخصت فى التأكيد على : أولا ، ضرورة الأنزلام التام بمبدأ الدفع حسب العمل ، بأن يمثل القسم المضمون من الأجر الجزء الأقل من أجر المشتغل ، وأن يتحدد القسم الأكبر من الأجر بنتائج العمل . وثانيا ، أن يصبح المستهلك هو العامل الرئيسى المحدد لانتاج المؤسسات ، وأن يكون للمنتج الحق فى اختيار المشتري وتحديد السعر على أساس الاتفاق المباشر بين الطرفين . وثالثا ، التغيير الجذرى لمجمل عمل هيئات التخطيط والادارة المركزية ، بحيث يستند إلى معايير المحاسبة الاقتصادية^(٩) .

وبأيجاز ، فإن قضايا الصراع بين اتجاهى الإصلاح قد دارت حول الأمور التالية : تأمين انضباط العمل بدافع النزاهة أم بدافع المصلحة ؟ - الدفع حسب العمل أم الدفع حسب الحاجة ؟ ، دعم سلطات التخطيط المركزى أم توسيع آليات السوق .. الخ .

وبعد هذا الأنقسام حول محتوى الإصلاح ، برز الأنقسام حول وتيرة الإصلاح وخاصة بين دعاة « التحول الليبرالى » فى ادارة الاقتصاد الموفيتى ، وهو الصراع الذى حسم - وإن مؤقتا - لصالح دعاة التنفيذ الثورى للتحولات الليبرالية وسياسات الخصخصة ، بعد فشل محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وقبل الانقلاب ، كان الصراع قد برز بين صفوف « نخبة البيرومسترويك » ذاتها بين دعاة الإصلاح التدريجى ، ودعاة « التغيير الثورى » ، فيما يتعلق بوتيرة الانتقال إلى اقتصاد السوق واحياء الملكية الخاصة وتدمجية الادارة المركزية والأنماج فى الاقتصاد العالمى .. الخ ، إلا أن هذا الصراع استمر يدور من حيث الجوهر ، فى اطار « إعادة بناء الاشتراكية » .

سقوط الحزب الشيوعي

قيل الأخطاء به ، أكد جورباتشوف أنه « لم يكن لدى أحد في العالم ولن تكون - سلطة أكبر مما كان لدى في عام ١٩٨٥ » . وكان محقا في هذا ، إذ رغم دعوى سلطة الشعب العامل وريثة ديكتاتورية البروليتاريا ، فقد كانت تتجمع في أيدي منكريتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي كل خيوط السلطة الشيوعية للنخبة البيروقراطية الشيوعية الحاكمة بالفعل . وهي سلطة هائلة لاتستند إلى مشروعية الانتخاب المباشر للرئيس كما هي حالة يلتسين مثلا ، وأما كانت - كما يقول كاتب روسي - تكثيفا لسلطة القيادة البيروقراطية الشمولية للحزب الشيوعي السوفيتي^(١٠) وهكذا ، فإن أقالة جورباتشوف كانت مجرد اسقاط آخر رموز السلطة السوفيتية الشيوعية ، بعد أن فقد الحزب الشيوعي السوفيتي احتكاره لسلطة الدولة وللحياة السياسية كل مبرراته التاريخية وإسانيده ، الأيدولوجية وربما لم يكن جورباتشوف مدركا أنه باضعافه سلطة الحزب الشيوعي السوفيتي ، كان يصفى أساس حكمه بالذات !

وحتى اسقاطه ، استمر وهم جورباتشوف بأن « قوة الشرعية السوفيتية » تستطيع ايقاف محاولات تفويض « وحدة الشعوب السوفيتية » . لكنه وهم وتحطم على صخرة الواقع الجديد الذي كشفه انقلاب أغسطس الفاشل .. فقد بدت مخيفات تداعيات استخدام قوة الجيش الأحمر من أجل ردع ومحقق عملية انهيار الدولة الاتحادية . ولكن وهم استمرار الاتحاد لم يكن بدوره سوى أحد الأوهام التي ردها جورباتشوف في كتابه « البيروميسترويكا » حول المسألة القومية في الاتحاد السوفيتي ، ويكفي أن نشير مثلا إلى زعمه « أننا نعيش في بلد متعدد القوميات وهذا عامل من عوامل قوته أكثر مما هو من عوامل ضعفه أو تفككه ولأنه في الاتحاد السوفيتي « حلت من حيث المبدأ المسألة القومية » ، وهو الحل الذي بفضلته تعاضمت قدرات الاتحاد السوفيتي ، كما زعم جورباتشوف مؤكدا في ذات الوقت أنه « بغير حل المسألة القومية لم تكن لتبقى دولتنا »^(١١) وربما لم يكن جورباتشوف مدركا - هنا ايضا - أنه اتحاد غير طوعى سينهار حتما باضعافه آلة التوحيد القسري . !

والواقع أن المحاولة اليلائمة للانقلاب العسكري الفاشل في أغسطس ١٩٩١ قد أجهزت على الحزب الشيوعي السوفيتي وحطمت مشروع المعاهدة الاتحادية الجديدة ، وعجلت بإعلان الاستسلام للثام في الحرب الباردة ، وقد لخص بيان « لجنة الطوارئ » هدف الانقلاب في تجاوز « الأزمة الشاملة » والإبقاء على « الاتحاد السوفيتي » . بيد أن هذه الأزمة قد تفاقمّت نتيجة تفويض النظام القديم ، أي العملية التي شارك فيها قادة الانقلاب ذاتهم ، ويشترط تجاوز الأزمة إقامة نظام جديد بدا

هؤلاء عاجزين عن ادراك تكلفة وربما استحالة فرضه باستخدام القوة وبإيجاز ، فقد كانت القضية الشاملة ، ونهاية الاتحاد ، ولتصالح الغرب ، نتائج موضوعية لتفويض السلطة الشيوعية السوفيتية ، وازدهار الحركات الانفصالية القومية ، والهزيمة فى ميدان الحرب الباردة ، وكان فشل الانقلاب محتما بسبب تردد وانقسام قواته ، وكان الانقلاب وعدا بالردة إلى الشمولية وبتفجر الحروب الأهلية ، وربما بإحياء الحرب الباردة ، بينما الشيوعية صارت مفضوحة والامبراطورية أصابها التصدع ، والمجابهة بدت مستحيلة ! .

ونرى أن سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية الدولة المركزية السوفيتية كان محصلة مجموعتين من الأسباب المباشرة ، من منظور التطورات الداخلية ، وهى أسباب تفجرت بين تولية جورباتشوف زعامة الحزب فى مطلع عام ١٩٨٥ ، والأطاحة به من رئاسة الدولة فى آخر عام ١٩٩١ . وتتصل المجموعة الأولى من الأسباب ، بانهيار الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية السلطة الشمولية السوفيتية فى مجرى صراع السلطة قبل وبعد انقلاب اغسطس ١٩٩١ ، وهذه المجموعة من الأسباب هى التى نناولها هنا بالتحليل .

وتتعلق المجموعة الثانية من الأسباب المذكورة بازدهار الحركات القومية الانفصالية بدءا من ليتوانيا وغيرها من جمهوريات البلطيق إلى جانب مولداڤيا ، وامتداد هذه الحركات القومية الانفصالية إلى جورجيا وغيرها من جمهوريات ما وراء القوقاز ، أضف إلى هذا ، ازدهار نزعة البعث القومى فى روسيا ونزعات الاستقلال والانفصال فى غيرها من الجمهوريات السلافية الأوروبية ، ثم نزعة التمايز القومى والثقافى والاستقلال فى كازاخستان وغيرها من جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، وهى الامباب التى نتناولها لاحقا بالتحليل .

وتفسر هذه الأسباب مجتمعه فشل محاولات جورباتشوف ، قبل وبعد الانقلاب لاعادة بناء الدولة الاتحادية السوفيتية السابقة على أساس جديد ، فيندالى أو كونفيدرالى ، ومع هذا الفشل تلاشت آخر مبررات بقاء دولة اتحادية فى موسكو . والواقع أن أخطر ما أقدم عليه جورباتشوف ، وكان فيه مقتله ومقتل النظام والحزب والدولة ، هو تحول مخاطرته المحسوبة باضعاف الشمولية إلى مغامرة خاسرة أدت بالشيوعية والامبراطورية . وحين وقع انقلاب القصر فى الكرملين وتم تنصيب جورباتشوف زعيما للحزب والدولة فى مارس ١٩٨٥ كان المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى يسلمان بضرورة التغيير بعد مقاومته بتنصيب تشيرنينكو خلفا لاندروبوف . وكانت الشعارات التى ردها جورباتشوف ضمن الحدود التى لا تهدد بانهيار الحزب والنظام والدولة . وكان جورباتشوف ذاته ابن هذا كله . ونؤكد بادىء ذى بدىء ، أن الحزب قد قبل بمخاطرة التغيير انطلاقا من ادراك خطورة الاستمرار فى وضع الركود وعبث مواصلة نزيف الحرب الباردة واستحالة الحكم بالأساليب الشمولية البالية . وقد طرح جوباتشوف فى البداية هدف

تسريح التنمية وتحديث الاقتصاد ، ثم دعا إلى البيرومستريكا أو إعادة البناء فأن الجلاسنوست أو المكاشفة والمصارحة - التي وظفت لفضح النظام القديم وتبرير إعادة بنائه - تحولت إلى أداة لاصلاح ميسامى استهدف فى البداية اضعاف القوى البيروقراطية التى قاومت إعادة البناء حفاظا على سلطتها وامتيازاتها أو خوفا مما بدأ تصفية للنظام الشيوعى وتقويض للسلطة السوفيتية .

وأما تفكير جورباتشوف الجديد الذى تطور داخلها ، فى اتجاه مراجعة الماركسية اللينيه ، وخارجا ، فى اتجاه الاستسلام فى الحرب الباردة ، وما ترتب عليه من اضعاف الشمولية من ازدهار الحركات القومية ذات التوجه الانفصالى ، وما قاد اليه تقويض اقتصاد الأوامر من كارثة اقتصادية شاملة .. الخ ، أن هذا كله قد ومع صفوف المعارضين لجورباتشوف من داخل الحزب والدولة فضلا عن المؤسسة العسكرية والحركة العمالية . لكن اضعاف جهاز الحزب الشيوعى والاطاحة برؤوس النخبة البيروقراطية المدنية والعسكرية التقليدية ، والغاء « تأميم » الحياة السياسية والثقافية ، وأزدهار التيارات السياسية والثقافية والاجتماعية فضلا عن القومية وحتى الدينية خارج اطار الحزب ، وتعاظم النكتل والامتنعاب والانقسام داخل الحزب ذاته ، ودور جورباتشوف عبر لعبة التوازن بين القوى القديمة للنظام والقوى الجديدة للمعارضة ، والاقدام على اجراء انتخابات ديمقراطية للسوفيئات على كل المستويات .. الخ .. أن هذا كله وغيره ، خلق مقدمات سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى ونهاية السلطة الشمولية المركزية ، بعد أن تقوضت هبة وسطوة كل منهما .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإنه حتى النصف الأول من شهر مارس ١٩٩١ صار الاتحاد السوفيتى السابق ساحة صراع لأحد عشر ألفا من الأحزاب والمنظمات السياسية الجديدة ، بالإضافة الى ثلاثين ألف جمعية وهيئة ثقافية وعمالية واجتماعية ونسائية ذات نشاط يتصل بطريق أو بأخر بالعمل السياسى وصراعاته^(١٦) .

يبد أنه يجدر أن نلاحظ أن هذه الأحزاب والمنظمات والجمعيات كانت تعبيراً عن اضعاف الشمولية أكثر مما جسدت قوة قادرة على الاطاحة بسلطة الحزب الشيوعى السوفيتى . فقد سقط هذا الحزب مع نقل السلطة الى مؤسسة الرئاسة فى المركز ، وانتزاع السلطة التنفيذية فى روسيا الاتحادية على حساب المركز . ودفع فى اتجاه سقوط الحزب الشيوعى السوفيتى سقوط مرشحيه الى الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وخاصة فى تلك التى غلب عليها نفوذ الجبهات الشعبية الانفصالية ونجح مرشحوها بما فى ذلك المنشقون عن الحزب الشيوعى السوفيتى .

وأخيرا ، فأن جورباتشوف ذاته ، الذى أنتقلت اليه كل سلطات الحزب الشيوعى السوفيتى والنخبة البيروقراطية المركزية ، بدأ يفقد زمام السيطرة على مقاليد الحكم والأمور ، ودفعته نزعته الى المناورة والمساومة نحو التسليم بأسقاط مؤيديه

المحافظين (ليجاتشيف ثم ريجكوف) ومزيديه الليبراليين (شيفرنازة ثم باكوفيلف) وهم أبرز أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي. والأمر أنه في إطار لعبة التوازن بين القوى التي سعت إلى خلق بدائل ليبرالية للنظام السياسي السوفيتي مستغلة الجلاسنومست والبيرسترويكا، وتلك القوى التي حاولت الحفاظ على النظام السياسي السوفيتي وأن المعدل في ظل الجلاسنومست والبيرسترويكا، تراوح جورباتشوف بين الجناحين حسب حركة التوازن للقوى بينهما ليحفظ وضع التوازن. لكنه أصبح في المحصلة معزولا، ومرفوضا من الجناحين معا، فضلا عن عزلته ورفضه من قبل شعوب الاتحاد السوفيتي السابق التي حملته مسؤولية الفوضى والتفكك والأزمة التي قاد إليها بقيادته عملية هدم للنظام القديم وعجزه عن إقامة نظام بديل.

وقبل الانقلاب العسكري الفاشل، كان الحزب الشيوعي السوفيتي عاجزا عن القيام بانقلاب سياسي ناجح كما جرى حين أطاح بخروشوف من قبل. وبغير خوض في أسباب ومظاهر اضعاف الحزب الشيوعي السوفيتي، فإن تحليل عوامل فشل المحاولة الانقلابية في أغسطس ١٩٩١ تبين أسباب عجزه عن المبادرة بهجوم ينقذه النظام والاتحاد من النهاية التي بدت واضحة للجميع. وكان الانقلاب الفاشل قيلة الموت لهذا كله، إذ لم يكن سوى خطوة ياقمة لاتخاذ الماضي دفنته وسقط بسبب تردد وانقسام القوى التي استند إليها، أكثر مما سقط نتيجة قوة ووحدة القوى التي عارضته وقاومته. وقد كان تورط الحزب الشيوعي السوفيتي بمختلف الصور وعلى كل المستويات في تأييد الانقلاب علنا أو ضمنا بمثابة سقوط لمشروعيته ذاتها وإعلانا بالفالسه بالذات فضلا عن أنه كشف عجزه عن الفعل.

وقبل انقلاب أغسطس، كانت الأحزاب الشيوعية في ليتوانيا ولاتفيا واستونيا قد انشقت عن الحزب الشيوعي السوفيتي وانضمت قيادات وأقسام من الأحزاب الشيوعية في أرمينيا وجورجيا ومولدافيا إلى القوى الانفصالية القومية، واضمح الشيوعيون أقلية في برلمانات روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا إذا أخذنا بمعيار عضوية الحزب الشيوعي وقد تشير إلى أن ٤,٢ مليون من أعضاء الحزب قد تخلوا عن عضويته خلال ١٨ شهرا فقط بين يناير ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١. وأن عدد أعضاء الكومسومول (المنظمة الشبابية للحزب) تدهور من ٤١,٩ مليون في عام ١٩٨٥ إلى ٢٣,٦ مليون في عام ١٩٩١^(١٣).

وإن «مزاجا تصفويا أنهزاميا» ساد بين الشيوعيين كما كتبت مجلة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. ولم يفلح تنديد الحزب ووعيد جورباتشوف في مواجهة قرار يلتسين بحظر خلاياه وتصفية قواعده في المصانع والإدارات الحكومية في جمهورية روسيا الاتحادية^(١٤). وبعد أن سلم الحزب بإنهاء إحتكاره للمسلطة بإلغاء المادة السادسة من الدستور التي تنص على ما سمي بدوره القيادي، وموافقه في البرلمان السوفيتي على تفويض سلطات هائلة للرئيس، سمح لنفسه

بخطيئة القبول بإغتصاب السلطة بعد أن عجز عن استردادها سياسياً ودمتورياً . وكان قرار جورباتشوف بالإستقالة من منصب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي ودعوته للجنة المركزية للحزب إلى حل نفسها ، وملاحقة يلتسين للحزب واستيلائه على مقاره وأرصنته وإغلاق ثم محاصرة صحفه ، وتحريم نشاطه في القوات المسلحة وأجهزة الأمن بمثابة ضربات قاصمة دمرت البناء الحزبي . وفي ذات الاتجاه دفع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، ومساندة الشيوعيين لقرارات الانفصال والإستقلال . وقاد التفكك إلى إنهاء وجود بقية أجهزة السلطة السوفيتية أي مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الأعلى . كما أطاح بأخر رؤساء الاتحاد السوفيتي - جورباتشوف ، وذلك بعد أن ورثت روسيا الاتحادية - عملياً - المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات ووزارة الخارجية وغيرها من أجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية . وكان اعلان مينسك بقيام رابطة الدول المستقلة بمثابة انقلاب ديمتوري وسياسي - قام به رؤساء منتخبون وايدته دعوته إلى مؤتمر لنواب الشعب ، وقاطعه نواب مجلس السوفيت الأعلى ، وأخفق في شق صفوف الجمهوريات أعضاء الاتحاد السابق . وأخيراً ، سقطت آخر أوهام جورباتشوف بمساندة المؤسسة العسكرية للاتحاد السابق ، وهي المؤسسة التي تغيرت كثيراً وتعلمت أكثر من درس الإنقلاب الفاشل . وبعد إعلان نهاية الاتحاد السوفيتي ، فلن آخر مؤسسات الدولة السوفيتية ، أي القوات العسكرية الإستراتيجية والمشتركة للكونولث صارت موضوعاً للتقسيم بين روسيا الاتحادية وريث القوة العظمى السوفيتية والتي تحاول الاستئثار بالقوات الصارية ، وأوكرانيا وغيرها من الجمهوريات التي إتجهت لإقامة جيوشها الخاصة وورثة ما تستطيع من القوة العسكرية السوفيتية . وكانت ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها في « الكتلة الغربية » ضد الاتحاد السوفيتي قبل وبعد جورباتشوف ، وقبل وأبان وبعد الإنقلاب ، عاملاً حاسماً في تفويض النظام الشيوعي ، وإسقاط السلطة السوفيتية ، وتفكيك الدولة الاتحادية . وسوف تبقى هذه الضغوط عاملاً رئيسياً في تحديد مصير الكونولث .

تفكك الامبراطورية السوفيتية

بدلا من انقاذ الاتحاد عجل انقلاب أغسطس ١٩٩١ بوأد الاتحاد . فقد أعطى فشل هذا الانقلاب ضوئا أخضر للجمهوريات التي أعلنت استقلالها قبله كى تمضى قفما نحو اتمامه دون خول من قمع ه الجيش الأحمر ه وأشدت نزعـة الامتقلال والانفصال فى جمهوريات أخرى فى مواجهة نزعـة الهيمنة الامبراطورية لادارة يلتسين ، وقد تجلت هذه النزعة فى اجراءاته المنفردة لورائة السلطة الشيوعية السوفيتية وللتحول الاقتصادى الليبرالى ، فضلا عن تصريحاته حول تعديل الحدود الروسية القائمة مع أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات وبدلا من توقيع اثنتى عشرة جمهورية على المعاهدة الاقتصادية الاتحادية فى صيغتها الأولى والتقدم صوب معاهدة سياسية جديدة للاتحاد ، وقع جورباتشوف مع سبع جمهوريات فقط معاهدة اقتصادية اتحادية فى صيغة معادلة واهنة وأضمحلت فرص توقيع معاهدة سياسية اتحادية .

والأمر أن للتخبة المحلية الحاكمة ، بل والشعوب التى ارهقتها الأزمات والصراعات أو تطلعت الى الخلاص للأبد من القيود الامبراطورية الشمولية ، لم تجد لها مصلحة ولم تكن لها رغبة فى بعث الاتحاد السابق ، وكانت ادارة يلتسين الأشد حرصا على ه عدم التفريط ، بأى قدر من سيادتها على الأرضى الروسية ودفعت بذريعة ازدواج السلطة وملاحقة الشيوعيين الى الاجهاز على ما تبقى من رموز الدولة الاتحادية كما أوضحنا ، وأما النخبة الشيوعية - البيروقراطية ، التى احتفظت بنفوذ متباين تحت رايات مختلفة فى أغلب الجمهوريات الاتحادية ، وبالمذات فى روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فقد حاولت فى بعض الأحوال دعم ومساندة المحاولات اليائسة الأخيرة لجورباتشوف من أجل انقاذ الدولة الاتحادية السوفيتية ، واتجهت فى أحوال أخرى للمباحة فى تيار الانفصال وقد تحول قائدها الى ه ليبراليين وقوميين ه ، وساهمت فى أحوال ثالثة فى حركة الاستقلال بهدف تجنب الأنزلاق الى الرأسمالية تحت قيادة يلتسين .

وكان إعلان نهاية الاتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الكومنولث نتاج المخاوف والمصالح التى دفعت الى رابطة اضطرارية - انتقالية بين المركز الروسى والأطراف المستقلة ، وعدا احتمال احياء الاتحاد السوفيتى السابق ، فان كل احتمالات التطور مقترحة أمام هذا الكومنولث بدءا من ارتقاؤه على صورة مشروع الوحدة الأوروبية وحتى تفجر بحروب أهلية كارثية بين اعضائه . وبينما يصعب استبعاد احتمال بعث الأمبراطورية الروسية وخاصة فى علاقة روسيا بأطرافها الآسيوية ، فألنا لانتبعاد احتمالات تفتت أوكرانيا وخاصة باستقلال القرم منفذ روسيا الى البحر الأسود والى مياه الدافقة إذا انهار الكومنولث . ويتوقف مصير الكومنولث الى حد بعيد على الأوضاع الداخلية والعلاقات البينية والأولويات الخارجية للدول الأعضاء .

لقد توالى أهم أحداث تفكك الاتحاد السوفيتي السابق على النحو التالي . في ليتوانيا التي قادت الحركة الانفصالية القومية في منطقة البلطيق وافق البرلمان في ١١ مارس ١٩٩٠ على اعلان الاستقلال وفي استونيا وافق البرلمان في ٤ أبريل ١٩٩٠ على بدء مرحلة الانتقال الى الاستقلال الكامل . وفي لاتفيا ، فإن الجبهة الشعبية القومية - رغم عدم حصولها على أغلبية الثلثين أكدت أن في ٣ مايو ١٩٩٠ ، بيد أن اعلان الاستقلال فعليا تقرر في ٢٠ أغسطس ١٩٩١ في أستونيا ، وفي ٢١ أغسطس ١٩٩١ في لاتفيا .

وقبل الانقلاب الفاشل في أغسطس ١٩٩١ ، عدا ليتوانيا ، فأن جورجيا وحدها هي التي أعلنت الاستقلال ، إذ عجل الصدام بين القوات السوفيتية والقوميين الجورجيين باعلان برلمانها الاستقلال في ٩ أبريل ١٩٩١ ، وبعد الانقلاب توالى اعلانات الاستقلال من بيلاروسيا في ٢٥ أغسطس ١٩٩١ ، ومولدافيا في ٢٧ أغسطس ١٩٩١ وانريجان في ٣٠ أغسطس ١٩٩١ ، كما أعلنت أوكرانيا الاستقلال في ٢٤ أغسطس ١٩٩١ ولكن على أساس استفتاء حوله في ديسمبر ١٩٩١ ، وكانت لرميتها هي الجمهورية الوحيدة التي أعلنت عقب الانقلاب انها تنوى الالتزام بالنمط السوفيتي الذي يقرر فترة انتقال تصل الى ٥ سنوات للانفصال عن الاتحاد السوفيتي .

وبعد اسبوع من فشل انقلاب أغسطس لم يتبق من الاتحاد السوفيتي قانونا غير جمهورية روسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس ، وهي : كازاخستان ، وأوزبكستان ، وقيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وقد أعلنت الجمهوريات الأخيرة انزاع سيادتها ، قبل انقلاب أغسطس ١٩٩١ وسواء كان الاعلان فعليا وانتقص من سلطة الدولة الاتحادية كما هو الحال في روسيا بالذات ، أو كان شكليا بالنظر الى طبيعة النخب الحاكمه وخصوصية أوضاع آسيا الوسطى ، فقد ساهم هذا وذاك في عملية هدم البنية الاتحادية القديمة سياسيا واقتصاديا وايدولوجيا .. الخ .

وقد وافق مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي ، أو البرلمان السوفيتي ، في ٤ أبريل ١٩٩٠ ، عقب اسقلال ليتوانيا على قانون انفصال الجمهوريات واشترط القانون موافقة ثلثي سكان الجمهورية على الاستقلال في استفتاء شعبي عام ، واجراء مفاوضات حول شروط الانفصال حتى يتم خلال فترة انتقالية تصل الى خمس سنوات . وازاء عدم خضوع ليتوانيا لمطلب جورباتشوف بالانصياع لقانون الانفصال وبإلغاء القوانين التي اصدرتها ليتوانيا بشأن الاستقلال ، فرضت الدولة السوفيتية حصارا اقتصاديا وعسكريا حول ليتوانيا ، وقطعت امدادات النفط والغاز وغيرهما من مستلزمات الانتاج ، كما عززت الدوريات البرية والبحرية على امتداد الحدود . وأعلن جورباتشوف أن قرار استقلال ليتوانيا مغامرة سوف تكلف شعبها والاتحاد السوفيتي والسلام العالمي ثمنا باهظا ، وأنه يجب على ليتوانيا الالتزام بالقوانين

السوفيتية إذا ارادت الاستقلال ، ويتعين عليها إلغاء قرار الاستقلال الذي اتخذته من جانب واحد ، ثم إجراء استفتاء .

وعلى أية حال فإن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لم تعترف باستقلال ليتوانيا ، وبدأت بمكاسب الانسحاب من شرق أوروبا وألمانيا الشرقية والتنازلات السوفيتية في مفاوضات نزع السلاح ووقف سباق التسلح ، والانسحاب السوفيتي من أفغانستان وغيرها من نقاط المجابهة المباشرة في الجنوب ، ولم يكن الحلفاء الغربيون ليقنموا من أجل « المبادئ » وحقوق الإنسان « على أضعاف جورباتشوف والمخاطرة بفقدان كل تلك المكاسب . وكانت هذه المواقف وراء . تصريح زعيم ليتوانيا بأن الرئيس بوش « باع قضية ليتوانيا وشعبها » واعترف رئيس وزراء ليتوانيا بأنه بدون تأييد الغرب فإن نضال ليتوانيا من أجل الاستقلال سيكون بلا أمل ، وكان أقصى ما وصل اليه الغرب هو مبادرة ميتران وكول في خطاب مشترك إلى الرئيس السوفيتي ورئيس ليتوانيا يطالبان فيه بتعليق قرار الاستقلال مؤقتا ، والدخول في مفاوضات بين فيلنوس وموسكو حول الاستقلال . (١١) ، ومع الموقف السوفيتي ضد الغزو العراقي للكويت والتأييد السوفيتي للمبادرة الأمريكية بقيادة تحالف دولي لتحرير الكويت ، تراجع تماما اهتمام الغرب بمسألة ليتوانيا وغيرها من جمهوريات البلطيق ولم يحرك الغرب سلكا حين حاولت قوة مسلحة سوفيتية بمساندة المخابرات السوفيتية والقيادة المحلية للحزب الشيوعي الموالي لموسكو الاطاحة بقيادة ليتوانيا المنتخبة ديمقراطيا وترتب على المحاولة قتل ثلاثة عشر شخصا وكذلك إبان أزمة الخليج (١٢) ، وغور وقوع انقلاب أغسطس ١٩٩١ تحركت القوات البرية والبحرية لتحتل المواقع الرئيسية في جمهوريات البلطيق ومولدافيا .

وفقط بعد انقلاب أغسطس أعلن جورباتشوف أنه يعد للأعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، معلنا أنه « إذا كانت هذه رغبة ونية شعوب هذه الجمهوريات اعتقد انه علينا أن نوافق على هذا (١٣) » ، وكان هذا تسليما بالأمر الواقع واستسلاما من الرئيس العائد المهزوم ، وكان يلتسين وهو حاكم موسكو الفعلي فقد سبق بالأعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، تحركه من جهة رغبة التعجيل بتفويض الدولة الاتحادية ، ومن جهة ثانية ، نزعة للمزايدة في مجال كسب ود الأصدقاء في الغرب !

ولقد وقع الانقلاب ليلة ١٩ أغسطس ١٩٩١ ، وأختير هذا التوقيت بقطع الطريق على المعاهدة الاتحادية الجديدة ، التي تنتهي عمليا الاتحاد السوفيتي السابق من منظور العلاقات بين المركز الاتحادي السوفيتي والجمهوريات الاتحادية الأطراف ، إذ كان مقررا أن يوقع جورباتشوف يوم ٢٠ أغسطس ١٩٩١ هذه المعاهدة مع رؤساء اثنتي عشرة جمهورية أي جميع الجمهوريات الاتحادية باستثناء جمهوريات البلطيق، الثلاث . وعشية الانقلاب لم يكن قد نشر نص هذه المعاهدة ولكن كان معروفا أنها

تنقل الكثير من أجهزة الدولة المركزية السوفيتية والهيئات المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى أجهزة الجمهوريات الاتحادية .

وقد كان قادة من رجال جورباتشوف الذين ساندوا « البريمتروكا » من أجل التحديث والأمن ، بيد أن تصفية أحتكار الحزب الشيوعي للسلطة كنتيجة للجلاسنومت وأضعاف النظام السياسي الشعبي ، ومقوط النظم الشيوعية في شرق أوروبا وتقويد الكتلة السوفيتية الشيوعية الأوروبية كثنان لإنهاء الحرب الباردة وتدهور هيبة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى « باستجداء » العون من الدول الصناعية والتسليم بالأداة الأمريكية المنفردة لأزمة حرب الخليج .. الخ . أن هذا كله ، كان كافيا للأنقلاب على جورباتشوف من قبل الذين دعموا البريمتروكا بهدف تحديث قاعدة النظام الشيوعي السوفيتي لأدهامها ، والارتفاع بمكانة القوى العظمى السوفيتية وليس اضعافها . وكان التحرك لواء المعاهدة الاتحادية الجديدة منطقيا للإبقاء على الاتحاد السوفيتي ذاته وإنقاذ مايمكن إنقاذه من النظام الشيوعي والمكانة الدولية . بيد أن الأنقلاب قد فشل لأسباب أوضحنا أهمها ، ومعه بدأ العد التنازلي المتسارع لتفكك الاتحاد السوفيتي ، والانهيار على الشيوعية السوفيتية ونهاية القوة العظمى السوفيتية .

وبعد فشل الأنقلاب وعودة جورباتشوف ، حاول الأخير إنقاذ الاتحاد السوفيتي من الأنهيار الذي بدأ محتما بعد تفكك جهاز الدولة اللامح تحت تأثير نزعة الاستقلال والهيمنة في جمهورية روسيا ونزعات الانفصال والسيادة في الجمهوريات الأخرى . وكان مشروع المعاهدة الاقتصادية الاتحادية الذي تم توقيعه في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ في الكرملين ، آخر محاولة لإنقاذ الاتحاد السوفيتي السابق ، بيد أن المعاهدة الجديدة التي قلصت بدرجة أشد سلطات الدولة الاتحادية المركزية لم توقع عليها سوى ثمانى جمهوريات فقط ، مقابل اثنتي عشرة جمهورية كانت مستعدة للتوقيع على معاهدة ٢٠ أغسطس ١٩٩١ التي وأدها لنقلاب أغسطس الفاشل .

وقد أكد الرؤساء الموقعون على المعاهدة « أن شعوبهم تصر على نيل السيادة السياسية والاقتصادية » وأن « الجماعة الاقتصادية » تؤسسها دولة مستقلة على أساس المشاركة الطوعية والمساواة في الحقوق بين الأعضاء وأشارت المادة الأولى في المعاهدة على أن الهدف هو إقامة سوق مشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية كشرط لتجاوز الأزمة . وأكثت المعاهدة على ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق والانتماج في الاقتصاد العالمي ، وأهمية الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادى ، وضرورة الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي تربط الدول الأعضاء . (١٩)

وعلى أية حال ، فإن المعاهدة الاقتصادية الاتحادية التي تم توقيعها كشفت عن المصلحة في التكامل الاقتصادى وأظهرت في ذات الوقت الأصرار على الاستقلال السياسى ، والأهم أنها كانت خطوة واسعة « للوراء » على طريق إنهاء وجود الاتحاد السوفيتي المابق .

وكما أشارت الصحف السوفيتية ذات النزعة الاتحادية - الاشتراكية بأن المعاهدة قد وقعتها ثماني جمهوريات بدلاً من اثنتي عشرة جمهورية كما كان متوقعا . إذ وقعت عليها روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس بينما لم تنضم إليها أوكرانيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا ، فضلا عن جمهوريات البلطيق الثلاث التي لم تشارك بالامس في المفاوضات التمهيدية بعاصمة كازاخستان - ألما آتا . واتسمت المعاهدة بالعمومية وكان ينبغي توقيع نحو اثنتي عشرة اتفاقية تفصيلية تحدد آليات التعاون والتنسيق والتكامل ، وعليها يتوقف نجاح أو فشل المعاهدة ذاتها ، فضلا عن عدم التأكيد من التصديق على المعاهدة وتنفيذ الاتفاقات بالنظر إلى المعارضة في البرلمانات والخلاف حول برامج وتأثير الإصلاح الاقتصادي فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والصراع القومي والنزاع على توزيع تركة الاتحاد السوفيتي السابق . (١٠)

وأما المعاهدة الاتحادية السياسية الجديدة فقد هدفت إلى إقامة دولة اتحادية كونفيدرالية ، تحل محل الدولة السوفيتية الموحدة ، وتقلص بشدة سلطات الكرملين بالمقارنة مع المعاهدة الاتحادية الفيدرالية التي تطلع إليها جورباتشوف قبل انقلاب أغسطس الفاشل . لكن هذه المعاهدة الكونفيدرالية المنشودة ، لقيت معارضة ومقاومة أشد من المعاهدة الاقتصادية الموقعة وبالنظر إلى اندفاع الاتحاد السوفيتي السابق إلى هداية التفكك لم يجد جورباتشوف بدا من التلويح باستخدام القوة ، والتهديد بالغاء الحريات الديمقراطية والإنجازات الديمقراطية من أجل حماية الاتحاد . بيد أن « سلاح الانقلابيين » الذي ارتد إلى صدورهم ، كان محتما أن يرتد إلى صدر جورباتشوف نفسه ، لذات الأسباب ، وكان الانقلاب النمتوروي السياسي لتوقيع معاهدة منيسك هو « رصاصة الرحمة » التي صويت إلى الاتحاد السوفيتي والرئيس جورباتشوف للتعجيل بالنهاية المحنومة !

وفي ٨ ديسمبر ١٩٩١ في منيسك أعلن رؤساء الدول السلافية - روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا « أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كما هو منصوص عليه في القانون الدولي وكحقيقة جغرافية - سياسية لم يعد موجودا » .

ووافق الرؤساء الثلاث في منيسك على وثيقة تأسيس « كومونولث للدول المستقلة » وأعلنوا أن عضوية الكومونولث مفتوحة للدول أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من الدول التي تقبل أهدافه ومبادئه . وأكد الرؤساء أن المفاوضات حول المعاهدة الاتحادية الجديدة وصلت « إلى طريق مسدود » وانتهوا « المركز » - أي جورباتشوف - بأنه اتبع سياسة « قصيرة النظر » قادت البلاد إلى أزمة اقتصادية وسياسية عميقة . وأبرزت وثيقة الكومونولث أن الرابطة الجديدة تهدف إلى « إقامة دول ديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون وتطوير العلاقات بينها على أساس الاحترام والاعتراف المتبادل بمبادئ كل منها » . وطبقا للوثيقة فإن الكومونولث « سيقى على قيادة موحدة للمجال الامتراجي - العسكري وسيطرة واحدة على

الاسلحة النووية ، وتعهد المؤسسون بتنفيذ الالتزامات الدولية للاتحاد السوفيتي السابق ، وبالمثل من أجل تصفية الاسلحة النووية ونزع السلاح الشامل . والحاقا بالوثيقة وقع الرؤساء الثلاثة بيانا أكدوا فيه الحفاظ على الروابط الاقتصادية القائمة ، وتنسيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إقامة اقتصاد السوق واطلاق المبادرة الفردية . ونص البيان على اعتماد الروبل أساسا للتعامل على أن تصدر الدول الاعضاء عملات وطنية بموجب اتفاقات خاصة تضمن المصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى . (٢١)

والواقع أن تصويت أوكرانيا في الاستفتاء حول الاستقلال في ٢ ديسمبر حين أيده حوالي ٨٠٪ من الناخبين قضى على أية إمكانية واقعية لتكوين الاتحاد الكونفدرالي الذي معى إليه جورباتشوف . ولم تنجح جهود جورباتشوف بعقد جلسة طارئة لمؤتمر نواب الشعب ، إذ سحب روسيا وبيلاروسيا مندوبيهما بينما لم يشارك مندوبو أوكرانيا في أعمال المؤتمر أساسا ، لتصبح أعلى سلطة في البلاد بلا صلاحية . وفي المقابل انعقد برلمان روسيا الذي صدق على اتفاقية منيسك بأغلبية ١٨٨ صوتا ضد سبعة أصوات وامتناع سبعة آخرين ، أي بأغلبية ٩٣٪ من الحاضرين ، وقبله صدق برلمان أوكرانيا على الاتفاقية بأغلبية ٢٨٨ صوتا مقابل ١٠ أصوات كما صدق برلمان بيلاروسيا على الاتفاقية بأغلبية ٢٦٣ مقابل صوت واحد ! (٢٢) ولما القوات المسلحة بقيادة شابو شينيكوف الذي عينه يلتسين عقب فشل انقلاب أغسطس ، فقد أكدت «حيادها» بين أطراف الصراع ! . وعرف بوش باعلان الكومنولث من يلتسين قبل جورباتشوف ، وبدت الادارة الأمريكية أكثر دراسة بما يجري من القيادة السوفيتية ، وأعلنت اعترافها بالدولة المستقلة ورابطة الكومنولث . وكان من قبيل تحصيل أن أعلنت دول آسيا الوسطى الاسلامية الخمس استعدادها للانضمام إلى رابطة الكومنولث ، رغم المرارة التي خلفها عدم دعوتها إلى اجتماع منيسك بتجاهل صريح من قبل القادة السلاف . إذ بعد أن وصلت إلى طريق مسدود عملية جمع أعضاء ما كان الاتحاد السوفيتي سابقا ، كما أوضح قادة الدول الاسلامية الخمس في اجتماعهم بعاصمة تركمينستان ، كان منطقيا أن تتضمن هذه الدول إلى الكومنولث ، ومعها انضمت أرمينيا وأذربيجان ومولدافيا . وبقي خارج الرابطة الجديدة جمهوريات البلطيق الثلاث التي قاطعت منذ البداية كل مفاوضات تجديد الاتحاد السوفيتي السابق ، إلى جانب جورجيا التي أصبحت تشارك فيما بعد كمرقب ، وقد تتضمن ، بعد الاطاحة برئيسها جامسا خورديا ، الذي اتهم بدوره روسيا وشيفرنادزة بدعم المتمردين الذين عزلوه عن منصبه .

إقامة اقتصاد السوق

الواقع أن الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي قد استمرت ضمن نطاق توحيد أسس الاشتراكية الستالينية ومبادئ الماركسية اللينينية في عصر أندروبوف ، إلى المعنى نحو التغيير الاقتصادي في إطار إعادة بناء الاشتراكية على أسس آليات السوق ومبادئ الديمقراطية في عهد جورباتشوف ، إلى تفويض البناء الاقتصادي الاشتراكي والتوجه نحو إقامة اقتصاد رأسمالي التوجه في عهد يلتسين .

وقبل أنقلاب أغسطس وطرح برنامج ستالين وللينينيين للتحويل إلى اقتصاد السوق ، خلال خمسمائة يوم ، وفي مواجهته طرح برنامج ريكوف والمحافظة للتحويل المتدرج إلى اشتراكية السوق ، وللخروج من المأزق الذي دخلته عملية إعادة بناء النظام الاقتصادي الاشتراكي ، وبهدف التوفيق بين القوى الداعية إلى التغيير المتدرج ، وتلك المتطلعة إلى التغيير الثوري ، طرح جورباتشوف في أكتوبر ١٩٩٠ برنامجا للتحويل إلى اشتراكية السوق ، ونجح في الحصول على موافقة مجلس السوفيت الأعلى عليه .

ومن أجل تجنب كارثة الانهيار الاقتصادي ، قبلت الأطراف الرئيسية للصراع حول معدلات الإصلاح الاقتصادي بهذا الحل الوسط . وفي إطار هذه المعايير السياسية وافق ريكوف على البقاء في منصبه لتنفيذ البرنامج الذي ارتكز أساسا إلى خطة ٥٠٠ يوم رغم معارضته السابقة ، كما قبل ستالين وواضعو الخطة بالتعديلات التي أدخلت عليها ، على حين أعلن ابالكين نائب رئيس الوزراء لمشئون الإصلاح الاقتصادي أن ، الأهم هو وحدة الأمة وليس كمية الإصلاح . إلا أن يلتسين استمر معارضا . ورفض المساومة ، مؤكدا على ضرورة أن توافق كل جمهورية على كل قرار للرئيس .^(٣٦)

وعشية الانقلاب الفاشل في أغسطس ١٩٩١ ، بدا واضحا أفلات سيطرة الحزب الشيوعي السوفيتي في مجالات إدارة الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي ، وعقب الانقلاب لم يعد جورباتشوف قادرا على المطالبة بإعادة بناء الاشتراكية ، مكتفيا بالتأكيد على المهام الاقتصادية الملحة لتجنب الكارثة الاقتصادية . وقبل إعلان نهاية الاتحاد السوفيتي قلنونا بطرح يلتسين برنامجا لإقامة بناء اقتصادي جديد .

وجاء انقلاب أغسطس الفاشل ليدفع نحو انعطافة هائلة في مسار الإصلاح الاقتصادي تمثلت في تحرك الدعوة إلى إعادة البناء إلى التقدم نحو بناء جديد . بدلا من الصياغة الأولى للمعاهدة الاقتصادية التي لقيت قبول ١٢ جمهورية اتحادية ، فإن الانهيار الفعلي للوللة الاتحادية ، وإجراءات يلتسين لتفويض هذه الدولة ، وتوالي إعلانات استقلال الجمهوريات بدءا من روسيا ، فإن الصياغة الثانية للمعاهدة

الاقتصادية لم تلق قبول غير سبع جمهوريات . والأهم ، أنه أمام الدورة ، الأولى والأخيرة ، لمجلس السوفييت الأعلى بتكوينه الجديد بعد الانقلاب في أكتوبر ١٩٩١ (وقد ضم سبع جمهوريات من أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق ، وهي روسيا ، وروسيا البيضاء وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس) لخص جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة أمام الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد يجدر أن نشير هنا إلى أنه لم يأت في هذا الخطاب ذكر سواء للبيرسترويكا أو للاشتراكية . ويبدو أن هذه وغيرها من الكلمات بدا من الواجب تجنبها حتى على لسان زعيم البيرسترويكا وفي دولة الاشتراكية الأولى . وقد حدد جورباتشوف المهام الاقتصادية الملحة التي واجهت الاتحاد السوفيتي السابق عشية انهياره ، في : أولاً : تجنب انهيار النظام المالي والنقدي ، واستقرار العملة (الروبل) . وتوجيه السياسات المصرفية والضريبية والسعرية لتحقيق هذا الهدف ، وذلك على أساس التنسيق بين جميع الجمهوريات .

ثانياً : إزالة العوائق التي تواجه الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وخاصة تفكيك ملكية الدولة وعملية التخصيصية ، . وهنا أكد جورباتشوف على أمرين . من جهة ، التعميل بنصفية ملكية الدولة للمشروعات في مجالات الخدمات والتجارة ، إلى جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نشاطات الإنتاج السلمي . والتوجه باصرار نحو إقامة الشركات المماثلة المختلطة في المشروعات الصناعية الكبيرة . ومن جهة ثانية ، مساندة دعوة اللجنة الاقتصادية المشتركة للجمهوريات ، وقيادة روسيا الاتحادية ، وغيرها من قيادات الجمهوريات ، التي تحرير الأسعار في أقرب وقت . واتخاذ إجراءات صارمة لكبح التضخم ودعم الفئات محدودة الدخل .

ثالثاً : تغيير الموقف تجاه نشاط اصلاح زراعي جذري مع التسليم بأن تحل كل جمهورية هذه المسألة بنفسها على أساس مراعاة التقاليد التاريخية والقومية . ونقل الأرض إلى الفلاحين الذين يريدون زراعتها ، وتصفية الكولخوزات والسوفخوزات الخاسرة . وتشجيع نشاط الأعمال في الريف من قبل الدولة سياسياً وقانونياً ومالياً . وتغيير أساليب إدارة الكولخوزات والسوفخوزات ، ووقف نظام التوريد الإجباري إلى الدولة ، واعطاء هذه المزارع التعاونية والحكومية حتى تسويق منتجاتها .

رابعاً : استكمال عملية إعادة تنظيم مجمل علاقات التعاون والتجارة مع الدول الأخرى ، وتغيير سياسة التصدير والاستيراد جنرالياً . ودمج الاقتصاد عضواً في الاقتصاد العالمي (٢٤) .

وعشية إعلان نهاية الاتحاد السوفيتي رسمياً ، وأمام المؤتمر الخاص غير العادي لنواب الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية (البرلمان الروسي) في أكتوبر ١٩٩١ أيضاً ، أعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة . وأكد أنه لابد من قفزة كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي ، موضحاً تفاقم الأزمة الغذائية ، وانهيار النظام

المالى ، وانفلتت الأعمار ومؤكدا أن حوالى ٥٥٪ من اللاتلات الروسية أصبح يعيش تحت خط الفقر ، وأن الإنتاج قد تدهور فى روسيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩١ بمعدل بلغ نحو ضعف معدل انخفاضه فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ومؤكدا على ضرورة التعلم من « الحضارة العالمية » ، وهو ما يقصد به « الرأسمالية المتقدمة » ، كما يتضح من الخطاب ، طرح يلتسين برنامجا لإصلاح اقتصادى جذرى ينتقل من محاولة إعادة بناء الاشتراكية إلى إقامة بناء جديد « رأسمالى التوجه » . وأما اتجاهات ومبررات هذا البرنامج - الذى اعلنه قبل أقل من الرئيس جورباتشوف وقبل الغائه للاتحاد السوفيتى والذى يواصل تنفيذه - فقد تلخصت فى :

أولا : تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم الروبل ، بتنفيذ سياسة مالية ونقدية وإئتمانية انكماشية صارمة للغاية - مؤكدا على أنه بغير هذه الخطوة للصعبة فإن الحديث عن الإصلاح والسوق لن يعدو لغوا ، مشيرا إلى أن الحلول الوسط خلال السنوات الأخيرة لم تسفر إلا فوضى اقتصادية .

ثانيا : تنفيذ برنامج التخصيصية وتقليص قطاع الدولة لإقامة اقتصاد مختلط يضم قطاعا خاصا قويا ، وتسريع برنامج الإصلاح الزراعى وتشجيع نشاط الأعمال الخاص مع إقامة نظام للمشاركة الاجتماعية .

ثالثا : تحرير الأسعار ، وذلك استنادا إلى خبرة ما اسماء يلتسين « الحضارة العالمية » ، حيث تكفل السوق وحدها تحقيق الأسعار العادلة التى تمثل مقياسا حقيقيا للعمل .

رابعا : خفض الانفاق الحكومى : بتقليص مخصصات دعم الإنتاج غير الكفء ونفقات الدفاع ومصروفات الجهاز الإدارى . وأكد يلتسين على أن عجز الموازنة لابد من تصفيته أو تقليصه إلى الحد الأدنى خلال عام ١٩٩٢ .

خامسا : إصلاح النظام الضريبى المشوه ، الذى لا يتوافق مع اقتصاد السوق ولا يتسم بالانضباط وغير عادل .. وأعلن يلتسين أن الضرائب لن تكون ثقيلة بالنسبة لرجال الأعمال بل ستكون محفزة لنشاطهم ، وخاصة لمنتجى السلع الضرورية .

سادسا : إصلاح الجهاز المصرفى ، وذلك باتخاذ إجراءات صارمة ضد الإصدار غير المقيد للنقد ، وضد تقديم القروض بغير ضوابط . وأوضح يلتسين أن هذا الإصلاح يمثل ضرورة لوقف انهيار النظام النقدى ولحجم التضخم الجامح .

سابعا : إقامة نظام للضمان الاجتماعى . وأوضح يلتسين هنا ، استحالة الحفاظ على مستوى معيشة جميع السكان فى المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى . وأعلن رفع القيود على سقف الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار وحفز المبادرة الفردية^(٢) ولعل أخطر حلقات برنامج يلتسين للإصلاح الاقتصادى ، والتى قد تطيح به

وببرنامجها هي تحرير الأسعار إلى مدى يدفع الغالبية الساحقة من سكان روسيا إلى هوة محيقة تحت خط الفقر شملت حتى « نخبة علماء الذرة » التي عاشت « مرفهة نسبيا » ، من قبل . وقد برر يلتسين خطوته نحو إطلاق الأسعار المفاجيء والشامل ، مع بقاء الأجور عند مستويات لا تتناسب معها بحال من الأحوال ، وأعلن أن تحرير الأسعار قد جرى بالفعل ولكن بصورة عفوية من قبل . وأن هذا التحرير العفوى للأسعار يقاوم الفساد والرشوة . وأن نظم الكوبونات والتسعير الجبرى لاحتول دون تدفق السلع إلى السوق السوداء . وأن الأسعار التي تحددها الاتفاقات بين المؤسسات والأسعار التعاوانية تنظم المستهلك وتؤدى إلى انتشار الجريمة وفوضى الإنتاج ، ونقص السلع الجماهيرية . كما أكد يلتسين أن تحرير الأسعار يمثل أداة زيادة الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار لاحقا . وشدد على أن الانتقال إلى أسعار السوق بفترة واحدة خطوة صعبة لكنها ضرورية . وأن خصائص تحرير الأسعار بشكل عفوى أشد من خصائص هذا التحرير تحت رقابة حازمة .

وفى مواجهة شعار « نقابات العمال » ، أسعار سوق .. أجور سوق ، رفع يلتسين شعار « أجور سوق .. إنتاج سوق » . وأعلن أن الشرط الاساسى لحماية محدودى الدخل فى ظروف الإصلاح الاقتصادى ليس إعادة توزيع ما لدينا . وإنما زيادة كفاءة الاقتصاد وانهاشه خاصة فى مجال الإنتاج . وفى زيادة الكفاءة الإنتاجية ومضاعفة الإنتاج يكمن شرط انقاذ اقتصاد روسيا وشرط بعث روسيا .

إلا أن تدهور الإنتاج لا يرجع فى روسيا إلى انخفاض الأسعار . وارتبط هذا الانخفاض بتقويض النظام القديم ، بينما يتطلب إقامة نظام بديل سنوات طويلة ، ويصعب ضمان صبر الجماهير الروسية فيها تحت وطأة الكارثة الاقتصادية . وبدورها فإن مسألة رفع إنتاجية العمل وزيادة الكفاءة الاقتصادية عملية ترتبط بعوامل التحديث التكنيكى والتكنولوجى ، وتوفير كوادر إدارية عالية الكفاءة . وإعادة تدريب العمالة وزيادة حوافز العمل ، وإقامة نشاط أعمال خاصة فى قطاعات الإنتاج ، وتحول مؤسسات قطاع الدولة إلى مؤسسات لقطاع أعمال ، وغير ذلك من التحولات التى تتطلب بدورها سنوات طوال . والأهم ، هو أن تقويض الروابط الاقتصادية بين روسيا وغيرها من الدول المستقلة كان عاملا حاسما فى الأنهباء الاقتصادى فى ظروف الترابط العضوى الذى يربط اقتصاداتها جميعا .

وبإيجاز ، فى السنوات الأولى للبرييمسترويك ، أدى فضح النظام القديم إلى أضعاف نفوذه وقاد أضعاف الجهاز الحزبى إلى تصفية سطوته ، وترتب على التمسك بمقرطة الحياة السياسية والدعوة إلى البعث القومى أن بدأت تنقوض أسس شمولية وأخذت تتفكك الدولة الاتحادية . والأمر أن تقويض نظام إدارة الاقتصاد بالأوامر كان لا بد وأن يقاوم المصاعب الاقتصادية لفترة الانتقال إلى نظام إدارة الاقتصاد على أساس آليات السوق .

وفى جمهورية روسيا الاتحادية شامعة الأطراف ، والتى تضم بدورها ست عشرة

جمهورية ذات حكم ذاتى إلى جانب غيرها من مناطق وإقليم الحكم الذاتى ، قاد انهيار اقتصاد الأوامر إلى فوضى اقتصادية وانذر بكارثة اقتصادية محدقة . بدرجات متفاوتة عانت كل الجمهوريات من انهيار النظام الاقتصادى القديم وغيب نظام اقتصادى بديل ، وخاصة فى مجال التبادل والتوزيع بما يضمن استمرار آلة الانتاج ويوفر حاجات المستهلك .

وفى أعقاب انقلاب أغسطس منهار النظام الشمولى ، وتفاقم ازدواج السلطة بين المركز السوفيتى والجمهوريات الأطراف . وتوالى قرارات الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى بدءا من روسيا الاتحادية ذاتها . وتداعى كلية نظام التوزيع والتبادل بين الجمهوريات الخمس عشرة المكونة للاتحاد السوفيتى . وصارت الكارثة المحدقة كارثة حالة .

الهزيمة فى الحرب الباردة

خلال السبعينات ، تمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق التوازن العسكرى مع الولايات المتحدة ، وانتصرت حركات التحرر والاشتراكية التى ساندتها الاتحاد السوفيتى ضد الولايات المتحدة فى جنوب آسيا ، وافريقيا جنوب الصحراء . وكان التدخل العسكرى السوفيتى فى افغانستان تطورا جديدا نوعيا للملوك السوفيتى فى الحرب الباردة . بيد أنه ما كاد ينتهى عقد السبعينات ، حتى قادت ادارة ريجان تصعيدا غير مسبوق للحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى استهدف وأد الاشتراكية ذاتها . وتعاضل حشد القدرات الشاملة ، الأمريكية والغربية ، لتحقيق هذا الهدف ، وخاصة باجبار الاتحاد السوفيتى على دخول سباق جديد للتسلح ، يقوده إلى الانهيار أو الاستسلام .

وفى بداية الثمانينات قاد يورى اندروبوف ، خط للتشدد الايديولوجى - العسكرى فى مواجهة ما اسماء بنزعة « الهيمنة » الأمريكية على العالم ، وللتصعيد الأمريكى لمسابق التسلح « والمفقت » وتحويل صراع الأفكار إلى صراع عسكرى ، وشن « حملة صليبية » ضد الاشتراكية ، ومحاولة تفويض التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم ، وأكد اندروبوف ، انه قد صار فى مزلة التاريخ من تطاول على سلامة اراضى دولتنا واستقلالها وعلى نظامنا ، وان « الاتحاد السوفيتى سوف يتمكن من اعطاء الرد المناسب على كل محاولة لكسر التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم . وهو لا يخلف المصائب على كل محاولة لكسر التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم . ونحن لسنا كلما يقولها » . ولا ينتظرن أحد نزع السلاح وحيد الجانب من قبلنا . فنحن لسنا سذجاً .. الخ . كما أكد « نحن الشيوعيين على ثقة من أن المستقبل للاشتراكية . تلك هى مسيرة التاريخ .. ونحن على ثقة من أن الاشتراكية سوف تثبت فى خاتمة المطاف افضليتها فى ظروف المنافسة مع الرأسمالية بالذات » وقال أننا نشهد تعمقاً كبيراً فى الأزمة العامة للنظام الاجتماعى الرأسمالى . وتقلص فعالية الأساليب التى تمكنت الرأسمالية باستخدامها من تدعيم الاستقرار النسبى لتطورها خلال فترة ما بعد الحرب .. وأن الامبريالية تتخطى فى التناحرات والهزات والنزاعات الداخلية والدولية ... الخ » (٣١) .

بيد أن وصول اندروبوف إلى زعامة الحزب والدولة فى الاتحاد السوفيتى السابق يسجل فى ذات الوقت بداية « ثورة الجلاسنوست » ، التى أطلق لها العنان خليفة جورباتشوف ولعل أخطر ما أتت به ثورة « العلانية أو المصارحة أو المكاشفة » هو النقد الذاتى الذى كشف أسباب وعدد مظاهر وحشد مخاطر تردى قوة الدولة السوفيتية ، وإذا كان اندروبوف قد واصل خط التشدد فى ادارة الصراع السوفيتى - الأمريكى ، مستندا إلى قبول تحدى سباق التسلح ، فإن خط المهانة الذى تبناه جورباتشوف انطلق من اليقين باستحالة مواصلة دور القوة العظمى فى الحرب الباردة

بالاستناد إلى القوة العسكرية وحدها والأهم ، أنه مشيراً إلى ما كشفه اندروبوف نفسه . من أبعاد ومظاهرة تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية ، اتجه جورباتشوف إلى تحجيم دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى . وفي أقدام جورباتشوف على تنازلاته العسكرية والسياسية من جانب واحد ، كان يعترف عملياً بالهزيمة السوفيتية في الحرب الباردة . وفي تقديرنا ، أن ما حملته تدهور القوة السوفيتية من خطر المجابهة النووية كبديل للمهادنة الجورباتشوفية ، يقدم التفسير الأهم لانتخاب جورباتشوف في منتصف الثمانينات .

ويؤكد انهيار « القوة العظمى السوفيتية » ، أن قوة الدولة لا تقلص بمجرد القدرة العسكرية ، وأن القدرة العسكرية ذاتها يستحيل الاحتفاظ بتقوتها في ظل التدهور عوامل القوة الأخرى . والواقع أن النقد الذاتي الذي مارسه اندروبوف ، في كشفه أسباب ومظاهر المأزق الذي دخلته القوة العظمى السوفيتية ركز على خطورة التأخر عن الثورة الصناعية - التكنولوجية في طورها الأحداث المتسارع . وقد فسر اندروبوف هذا وغيره من مظاهر أسباب مأزق النظام السوفيتي بأن البنية التحتية والبناء الفوقي صارت قيда بوجه التقدم^(٢٧) . وإذا كان اندروبوف قد طالب بالتزوي في التغيير الذي اراده في إطار النظام ذاته ، فإن جورباتشوف فجر الثورة التي قادت إلى تفكيك البناء الامبراطوري وانهيار النظام الشيوعي باضعاف اللحام الشمولي . لكن الأهم ، من منظور هذه الورقة ، هو حقيقة أن الدولة الروسية ، ظهرت باعتبارها وريثاً لقوة عظمى تاكملت عوامل قوتها وتفاقت عوامل ضعفها ، وذلك من منظور « القوة الشاملة للدولة » .

وقد أكدت المؤلفات السوفيتية الأهم في مجال العلاقات الدولية منذ عهد اندروبوف على مفهوم القوة الشاملة للدولة ، رغم خط التشدد العسكري - الايديولوجي الذي انتهجه الزعيم السوفيتي الأميق .

وهكذا فإن مفهوم قوة الدولة كما تبنته المؤلفات السوفيتية المبكرة « للجلاسنوست » ، منذ ولاية اندروبوف قد أكد أن قوة الدولة تشمل :

- ١ - القدرة الجيوبوليتيكية (المساحة ، والموقع والحدود ، والأقاليم المناخى ..)
- ٢ - الموارد الطبيعية (التعدين ، الغذائية .. الخ)
- ٣ - القدرة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ، القدرة الصناعية معدلات نمو الانتاج وانتاجية العمل .. الخ)
- ٤ - ميزان التجارة والمدفوعات .
- ٥ - القوة العسكرية (الاتفاق العسكري ، التكنولوجيا العسكرية ، كم ونوع القوات المسلحة ، نوعية القيادة العسكرية .. الخ)
- ٦ - السكان (العدد ، هيكل العمالة ، اتجاهات النمو الديمجرافى .. الخ)

- ٧ - العوامل المعنوية - السياسية (نوعية الحياة ، درجة الوحدة المعنوية - السياسية ، درجة الدعم السكانى للحكومة .. الخ)
- ٨ - نوعية الدبلوماسية (الفعالية ، والأبداع ، والتأثير على الرأى العام الدولى .. الخ)
- ٩ - نوعية ادارة البلاد (توازن سياسة وموارد الادارة ، درجة التوافق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .. الخ)
- ١٠ - مستوى التقدم العلمى - التكنولوجى (الاتفاق على البحث العلمى ، عدد وتأهيل المشتغلين بالبحث العلمى ، نطاق البحوث العلمية الاساسية والتطبيقية .. الخ)
- ١١ - معدلات التجديد والتحديث . (٢٨)

ونرصد أولاً أنه قبل اعلان نهاية وجود الدولة الاتحادية السوفيتية كانت قد تدهورت أهم مؤشرات قوة الدولة ، وتأكد عجز النظام الشيوعى عن تحقيق التوافق وفق تلك المؤشرات بل وأخذت مكانة الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى تتناكل حيث تراجعت بشدة قدرته على ممارسة الدور الذى نهض به بعد الحرب العالمية الثانية . فقد تراجع دوره كقوة عظمى فى تشكيل أو إعادة تشكيل عمليات ومؤسسات وقواعد عمل النظام الدولى بما يتفق مع مصالحه وأهدافه وتصوراتهِ . وكان هذا التراجع نتيجة لمغتربات سوفيتية وعالمية أدت إلى تراجع مطلق أو نسبى لعوامل قوة الدولة السوفيتية .

والأمر ، أنه رغم امتلاك الاتحاد السوفيتى السابق إحدى أعظم ترسانتين للأسلحة التقليدية فضلاً عن الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل ، فإن احتفازه بتفوق فى مجال القوة العسكرية بدا مستحيلاً أو عيباً ، بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه . والأهم ، هو تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية نتيجة عجز آليات اقتصاد الأوامر عن توفير الأساليب الأحدث التكنولوجية والتنظيمية والإدارية .. الخ التى تؤمن تسريع التنمية ورفع الانتاجية . وقد تفاقم تأخر التحديث التكنولوجى للاقتصاد السوفيتى نتيجة سيادة اللوهم بإمكانية استيراد مواد ومعارف الموجة الثالثة للثورة الصناعية - التكنولوجية من الغرب ، وهو ما أعتمد عليه الاتحاد السوفيتى بدرجة أساسية فى إنجازاته للصناعية الهائلة المبكرة .

وقد تفاقم مأزق الاقتصاد السوفيتى بسبب الحصار التكنولوجى واستخدم سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسلح ، من جانب الدول الغربية ، وأولوية تخصيص الموارد العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض - العسكرية على حساب حاجات الاقتصاد ، من جانب الاتحاد السوفيتى ، وفى المحصلة تدهورت القدرة الاقتصادية النسبية للاتحاد السوفيتى على الصعيد العالمى . وفى انعكاس هذا فى أن حصة الآلات والمعدات فى إجمالى الصادرات السوفيتية إلى الدول الصناعية لم تتعد نحو ٢٪ وإن المواد - الأولية ونصف المصنعة مثلت أكثر من ٧٠٪ من صادراته إلى العالم فى منتصف الثمانينات . (٢٩)

وكما أوضح الزعيم السوفيتي اندروپوف ، فإنه مع ثورة الاتصالات العالمية أصبح الاتحاد السوفيتي عاجزا عن اخفاء حقيقة تدنى مستويات الرفاهية ونوعية الحياة لسكانه مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية . ومع « الجلاسنوست » أدى البحث القوي إلى تفكك ملمسى بـ « الأمة السوفيتية » وتدهورت هيئة « الدولة الشمولية » وتفكك الجهاز السياسى والأمنى للدولة . اضيف إلى هذا ، تراجع النفوذ السوفيتى السىادى والايديولوجى عالميا نتيجة تراجع مساندته لقضايا الجنوب وخاصة مع توجهه إلى انتهاء الحرب الباردة . ودفع فى ذات الاتجاه ، عدم قدرة الاتحاد السوفيتى على تحمل تكاليف مواصلة « الثورة العالمية » وتخليه عن أوامه هزيمة الأمبريالية وانتصار الشيوعية ، من جهة ، والمتغيرات العالمية التى زادت انتشار وتسارع التحولات الليبرالية ، خاصة الاقتصادية ، واضعفت مواقع التوجه الاشتراكى ، وعمقت اوضاع الاعتماد غير المتكافىء على الغرب ، وذلك فى العالم الثالث ، من جهة أخرى . وكان انتهاك النظام السوفيتى لحقوق الانسان وعجزه عن رفع مستويات الرفاهية الجماهيرية ، وتورطة فى حرب افغانستان غير العادلة عوامل هامة فى تفويض مصداقية المثال السوفيتى لدى الرأى العام العالمى ، وتوسيع دائرة تأثير الة الدعاية المعادية للشيوعية وللسوفييت .

وثانيا : تظهر بوضوح مؤشرات قوة وضعف الدولة السوفيتية بالمقارنة مع القوة العظمى الامريكية وغيرها من القوى الكبرى ، وذلك عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق . وقد تمثلت عوامل القوة السوفيتية فى : قدراته الجيوبوليتيكية (حيث تبلغ مساحته نحو $\frac{1}{4}$ اليابسة ، ويمتد ليشغل نحو نصف أوروبا ومجمل شمال آسيا من غربها إلى اقصاها فضلا عن وسطها ومتاخما للشرق الأوسط ..) ، وقدراته السكانية (ثلث دول العالم من حيث عدد السكان ، بمعدل تعليم الكبار يبلغ ٩٩٪ ..) فضلا عن قدراته العسكرية (أحدى أكبر قوتين عسكريتين فى العالم ..) ورغم تراجع صدراته من السلاح ، وهو ما يمثل أحدى أهم أدوات التأثير فى النظام الدولى ، فقد شغل الاتحاد السوفيتى المركز الأول بين الدول المصدرة للسلاح ، وغطى وحده أكثر من ٤٢,٠٪ من صادرات السلاح إلى الدول النامية بين عامى ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، ووصلت وارداته إلى حوالى ٣٥ دولة انخرط أغلبها فى صراعات عسكرية مؤثرة على السلام العالمى فى مقدمتها البلدان العربية . ورغم أثر العوامل المناخية والاقتصادية السلبية على موارده من الغذاء فقد حاز الاتحاد السوفيتى ثروات طبيعية هائلة بينها أنه حقق أكبر انتاج فى العالم من البترول والغاز الطبيعى فى الثمانينات قبل أن يأخذ انتاجه فى التراجع مع مطلع التسعينات فضلا عن الموارد الأخرى الهائلة من مصادر الطاقة الأخرى ، مثل المساقط المائية والفحم (٣٠) . ورغم تراجع مساعداته الامتائية مع تغير أولوياته السياسية الخارجية وتدهور قدرته على تقديم العون الاقتصادى فضلا عن المتغيرات الاقتصادية العالمية التى أشرنا إليها ، فقد مثل طوال نحو عقود ثلاثة منفذا هاما للتمويل والتسويق فضلا عن التكنولوجيا (المتاحه)

للبلدان النامية ، خاصة الصناعية إلى ، التنمية المستقلة ، والمعادية للغرب وذات التوجه الاشتراكي . ولكن بقيت قدراته الاقتصادية أخطر عوامل الضعف التي أضعفت بدورها إلى حد كبير ما حازه من عوامل القوة .

الوطن العربي بعد الانهيار السوفيتي

في دراسة التأثيرات المباشرة لسقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتحليل واستشراف تفاعلات ورثة الاتحاد السوفيتي الوطن العربي ينشئ الانطلاق من تقدير موضوعي لأسباب سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد وقيام الكومنولث وقيام النظم الجديدة في شرق أوروبا ، أى أن ما عرضنا له يمثل - في تقديرنا - المقدمة المنطقية في هذا المنظور . وسوف يبقى موضوعا للدراسة ، الكثير من الدوافع للعميقة التي قادت إلى تحول مواقف الاتحاد السوفيتي السابق تجاه الصراعات العربية الإقليمية وتغيير الروابط بين الوطن العربي والاتحاد السوفيتي قبل الانهيار ، ينبغي أن ينهض التحليل على أساس قراءة موضوعية لأوضاع ورثة الاتحاد السوفيتي التي قادت حتى قبل الانهيار إلى تغير المواقف السوفيتية تجاه القضايا العربية واثرت على روابطه مع البلدان العربية .^(٣١)

أن أولى الحقائق ، هي أن الشيوعية قد سقطت ولا ينبغي الرهان على بعث النظام القديم بخياراته الأيديولوجية ، والمعادية للأمبريالية ، ولا يتعارض هذا مع تقديرنا بأن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق لن تقفز بمظلة إلى نظام الرأسمالية . وثاني الحقائق ، أن الاتحاد السوفيتي قد زال باعتباره دولة موحدة تلحمها الشمولية الشيوعية واقتصاد الأوامر . واسفر انهياره عن قيام دول مستقلة تتميز بالضرورة غاياتها وقدرتها . ولاتجب المبالغة في شأن رابطة الكومنولث الروسي ، إذ لاتعدو رابطة اضطرابية انتقالية . وأيا كان مصير الكومنولث فإنه يجب على البلدان العربية أن تسعى إلى تطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية والجمهوريات الإسلامية التي تملك القدرة على التأثير على الأوضاع العربية وتتوافر لها أمباب التفاعل مع البلدان العربية ، ولكن دون تهوين من شأن الاحتمالات السلبية لهذا التأثير والتفاعل . وثالث الحقائق ، أنه بهزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة انتهى التوازن الدولي الذي قام على أساس القطبية الثنائية . بيد أن هذا لا ينبغي أن روسيا سوف تبقى قوة كبرى - مهما كان مثلها الراهن . وسوف تبقى ثوابت في السياسة الروسية ليس أقلها شأننا الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة ، والإفادة من العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ، فضلا عن النزعة إلى دور عالمي على أساس تقليص خسائر وتعظيم مكاسب التركة السوفيتية ، بما في ذلك الارتباط القديم السوفيتي العربي .

ومن زاوية تفاعلات ورثة الكتلة السوفيتية مع الوطن للعربي :

نلاحظ أولا : أنه إلى جانب استمرار تهجير اليهود إلى إسرائيل ، فإن ملوك ادارة يلتسين في الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو كشف عن مزيد من تدهور موقفها حتى بالمقارنة مع ادارة جورباتشوف . إذ ظهر تطابق روسي كامل مع الموقف الأمريكي مقابل تمايز أوروبا الغربية . وربما تحت ضغوط داخلية دافعا عم الاضرار بالمصالح الاستراتيجية الروسية ذاتها ، أصدر يلتسين تصريحات لاحقه تعارض الاسيطنان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وتدين انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني في هذه الأراضي . بيد أن هذه المواقف لم تتعد حدود الموقف الأمريكي ذاته . وتسلم موسكو مابعد الاتحاد السوفيتي بالسلام الأمريكي في الشرق الأوسط ، إذ أصبحت غير ذات مصلحة أو على الأقل ، غير قادرة على محاولة تحسين شروط هذا السلام لمصالح البلدان العربية . وتبدو مشاركة روسيا للولايات المتحدة في ادارة مفاوضات هذا السلام وهنا بالارادة الأمريكية . إذ يوفر هذا طارداً دولياً يطالب به العرب ، ويوفر لاسرائيل ضمانا بالحدود التي لا تقبل بتجاوزها معتمدة على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تنفرد فعليا بادارة المفاوضات . وقد يجدر أن نشير هنا إلى أن الجمهوريات الإسلامية مهما كان شأن ناعاطف شعوبها مع الحقوق العربية والفلسطينية ، ورغم استمرار ذات النخبة الشيوعية البيروقراطية في السلطة وان تحت رايات جديدة - لا تقدر على ولانتزع إلى تقديم دعم فعال للبلدان العربية . ويرجع هذا من جهة إلى أولويات النخبة الحاكمة حيث تبرز أسبقية تطووير الروابط مع الدول الغربية ، عامة ، والولايات المتحدة خاصة ، ومن جهة ثانية ، فإن توقع موقف مختلف فقط من المبالغة في شأن « حاكم الإسلام » في هذه الجمهوريات . وهكذا مثلا ، فإن اوزبكستان حيث تحكم النخبة الشيوعية البيروقراطية ، وحيث توجد أقوى الحركات الاصولية الإسلامية ، كانت أولى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل .

ونرى ثانيا : أن ثمة روابط جغرافية وتاريخية وثقافية ، فضلا عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، تشد الاتحاد الروسي والجمهوريات الإسلامية إلى تركيا وإيران بدرجة أشد مما تدفعها إلى البلدان العربية . وينعكس هذا بالضرورة على التفاعلات العربية مع دول الجوار الاقليمي في منطقة الخليج وغرب آسيا . ولاشك أن هذه الأولويات لا تتفصل بدورها عن المتغيرات التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وترتبط ارتباطا وثيقا بترتيبات الأمن الأمريكية في منطقة الخليج وجنوب روسيا . وليست بمعزل عن واقع الانقسام والتأزم والميلية في الوطن العربي . وهكذا ، مثلا ، تتواصل تدفقات السلام من روسيا وغيرها من دول الكومنولث إلى إيران إزاء اشتداد الحاجة إلى النقد الأجنبي . وقد نضيف هنا أن روسيا قد تجد في دعم إيران ضرورة للتوازن الاقليمي مع تركيا ، التي تنزع إلى

توسيع نفوذها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة وتتحكم في منافذ روسيا إلى المياه الدافئة . ويتراجع تأثير روسيا في منطقة الخليج إذا استثنينا إيران . بالنظر إلى تأزم علاقاتها مع العراق ، والقيود على تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ، فضلا عن تسليمها الكامل بالترتيبات الأمريكية لأمن الخليج .

ونلاحظ أن أنريجان (الشيعة) تتجه إلى توثيق روابطها مع تركيا بما في ذلك الأخذ بالابجدية اللاتينية عنها باعتبارها بوابة إلى العالم الغربي وليس إلى العالم الإسلامي . وأما طاجيكستان فقد أعلنت التوجه إلى الأخذ بالابجدية الفارسية وتعميق روابطها مع إيران في إطار منظمة بحر قزوين ، التي تضم الجمهوريات الإسلامية المستقلة المطلة على هذا البحر مع روسيا . ويغلب التوجه إلى روسيا في كازاخستان التي لاتعدو إسلامية إلا بالاسم بالنظر إلى تاريخ وحالة الإسلام فيها . وإلى جانب ادارة اوزبكستان بالأعتراف بإسرائيل ، فلئن تتجه مع غيرها من الجمهوريات الإسلامية وبينها تركمينستان للانخراط في المنظمات الإقليمية الاقتصادية ومنها منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم أيضا تركيا وباكستان فضلا عن إيران . ويجدر أن نشير هنا إلى المباركة الأمريكية لهذه العلاقات الإقليمية الجديدة ، سواء في سياق محاولة تهدف إلى تطويق الاتحاد الروسي ، أو في إطار جهد يتطلع إلى حصار الاصولية الإسلامية ، وربما لاقامة حزام يجمع دول الجوار الأقليمي . للخليج بعيدا عن مخزن النفط العالمي واحتمال الجذب العربي .

ونصور ثالثا : أن روسيا تدرك الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وفي قلبه الوطن العربي ، من منظور تأمين وصولها إلى المياه الدافئة . ولاجدال أنها تدرك الأهمية الاقتصادية للبلدان العربية سواء باعتبارها مصدرة للنفط في ظروف تدهور الانتاج وتناقص الاحتياطي الروسي ، أو باعتبارها مصدرا للعديد من الواردات الحيوية للاقتصاد الروسي وسوقا ضرورية لتصريف السلع الروسية . وأخيرا ، يصعب أن نتجاهل روسيا أهمية الافادة من العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية الوثيقة التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق مع مصر وغيرها من البلدان العربية ، رغم معيها إلى إقامة علاقات جديدة مع دول الخليج العربية . (٣٦)

• بيد أنه رغم هذا ، فإن روسيا وإن ورثت عن الاتحاد السوفيتي السابق القدرة العسكرية للقوة العظمى ، فإن قوتها العسكرية متبقي في حالة شلل وسوف تستمر إلى مدى غير قصير آثار الهزيمة في الحرب الباردة وما تفرضه من تغير أولويات السياسة الخارجية لصالح أسبقية التوجه الروسي إلى الغرب على حساب الجنوب وفي اتجاه الانكفاء على الذات ، تدفع كارثة انهيار الاقتصاد وأزمة الصراع على السلطة ، فضلا عن أخطار التفكك القومي واحتمالات الحروب الأهلية . وفي هذه الظروف فإن صانعى القرار المياسى فى روسيا ، بما فى ذلك داخل وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية الذين يدركون مخاطر خسارة المستقبل تحت ضغط الأمر

الواقع ، لا يستطيعون أكثر من محاولة تقليل خسائر « الذليّة للولايات المتحدة » وتقييد نزعة « الاستدارة للبلدان العربية » .

لكن روسيا شأن الاتحاد السوفيتي ، لن تقدم على مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة . وإذا كان الاستعداد للمجابهة احتمالا ممكنا من قبل الاتحاد السوفيتي السابق ، مهما كانت القيود عليه ، لمساندة « حلفائه وكان مؤكدا في حال تهديد مباشر للأمن القومي السوفيتي ، فإن المجابهة الرومية احتمال مستبعد تماما ، إذ لاحظنا أن الولايات المتحدة أصبحت تستطيع ميادة روسيا ذاتها فضلا عن تدخلها السافر في شئون الكومنولث الروسي .

وفي تحليل التأثيرات غير المباشرة للانهيار السوفيتي على الوطن العربي ، نلاحظ أولا : أن تصعيد الحرب الباردة وتسارع الثورة الصناعية التكنولوجية قد حمل بدوره تأثيرات سلبية على الولايات المتحدة التي وقفت صدارة الخندق الغربي على الجانب الآخر من متراس الحرب الباردة وكان القبول بأنهاء الحرب الباردة الثانية من قبل الادارة الأمريكية بعد تردد طال كثيرا . نتائج ضرورات الالتفات إلى تحديات « الصراع الاقتصادي » الذي يفرضه صعود العملاق الياباني وقرب الوحدة الأوروبية لم يعد بمقتورها تجاهل التدهور النسبي لقدرتها الاقتصادية وبالذات الصناعية التكنولوجية ، بالمقارنة مع ارتفاعها المتصارع في اليابان وأوروبا الغربية .

أن القوة العظمى الأمريكية كان عليها أن تتلخص إلى ذات الاستنتاج الذي ادركته القوة العظمى السوفيتية ، ودفع إلى ثورة إعادة البناء والتفكير الجدي والعلائية بزعامة جوبارثشوف وهو أن « القوة الاقتصادية » هي الأساس الأول للوطيد للاحتفاظ بمكانة « القوة العظمى » والأهم أن تراجع هذه القوة وبالذات ضعف الاقدام الصناعية التكنولوجية للجسم الاقتصادي مهما كان التراجع والضعف نسبين مثل المصدر الأهم لتهديد « الأمن القومي » مهما كان بأس « الأنابيب النووية » ذلك أنه مع التطور المذهل للقوى الانتاجية بفضل الانجازات الأحدث للثورة الصناعية التكنولوجية أضحت القوة الاقتصادية تشغل بمعدلات متسارعة مكانة « القوة العسكرية » باعتبارها أداة تحقيق أهداف « سياسة الأمن القومي » بوسائل أخرى . وفي ظل هذا الوضع فإنه لاسبيل يحول دون تراجع القوة الاعظم عسكريا إلى مرتبة أدنى في علاقات القوى الدولية . إذا سمحت لنفسها بالهزيمة في معترك الصراع الاقتصادي للعالمى حيث لاختلة لترسانة الصواريخ مهما كانت قدرتها التدميرية فتلكه !

وثانيا : أن التراجع النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية عشية إنهاء الحرب الباردة لايساوى التفوق المطلق للقوى الاقتصادية المنافسة في النظام الرأسمالى العالمى ، وهكذا ، مثلا فإن الناتج المحلي الإجمالى الأمريكى فى عام ١٩٨٧ بلغ نحو ضعف مقابلة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وإذا غرضنا الطرف عن حصة الشركات الأمريكية عابرة القومية ومتعددة الجنسية فى صناعات الجماعة الأوروبية . فأنا نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية الأمريكية قاربت تقريبا مثيلتها للجماعة

الأوروبية فى عام ١٩٨٦ . ورغم زيادة هذه القيمة فى اليابان بنحو ٧,٨ مرة مقارنة بزيادة لم تتعد ٣,٣ مرة للولايات المتحدة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٦ فإن القيمة المذكورة تتفوق بنسبة ٤٥٪ فى الولايات المتحدة مقارنة باليابان فى العام الأخير . (٣٦)

وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتى فإن القوة الأمريكية العسكرية أصبحت تجد مجالا أرحب للحركة فى الجنوب من أجل « حماية المصالح الأمريكية » بغير خوف من احتمال المجابهة النووية العالمية . أضف إلى هذا أن نشوء الطفر فى الشرق دفعت إلى زيادة الشهية للتعجيل بالتحويلات الليبرالية فى الجنوب ، حيث بقيت أسلحة الديون والمعونات والغذاء أدوات أهم من التدخل العسكرى فى تأمين هذه التحويلات . ومثل هذا سببا اضافيا للوحدة رغم الصراع بين القوى الاقتصادية الغربية العظمى ، طالما أن هذه التحويلات تمثل مصلحة مشتركة من جهة وتفتح مجالا اضافيا لصراع المصالح ، من جهة ثانية . وسوف تبقى القوة العسكرية الأمريكية محط آمال أوروبا الغربية واليابان ، ولو إلى حين يتم فيه للتغلب على « فوضى » انهيار النظام العالمى الجديد ، وعلى « حظر » انبعاث القوى المتنافضة مع مصالح الغرب .

وثالثا : أنه مع مطلع التسعينات مع انتهاء الحرب الباردة وتداعى الكتلة السوفيتية ، أصدر البيت الابيض وثيقة بعنوان « الأمن القومى للولايات المتحدة » فى مارس ١٩٩٠ . وفى مباح عرض مقومات وغايات وسياسات هذا الأمن ، حددت الوثيقة الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

ونظرا من تأكيد ضرورة موارد الطاقة للأمن والتقدم الأمريكى ، والاشارة إلى اعتماد العالم الصناعى على موارد الطاقة من منطقة الشرق الأوسط ، أعلنت الوثيقة أن انسحاب النفط من الشرق الأوسط دون معوقات يعد من المصالح الأمريكية الهامة ، وتأسيسا على تهديد المصالح النفطية الأمريكية فى الشرق الأوسط خلال الثمانينات كما تقول الوثيقة ، فقد عاينت التأكيد على ضرورة حماية الاقتصاد الأمريكى من أى اضطراب فى امدادات النفط ، وقد زعمت الوثيقة أن الشرق الأوسط مثال حى لاقليم لاستقر فيه المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الوقت الذى تتضاءل فيه أسباب الصراع بين الغرب والشرق .

وبناء على هذا الزعم تؤكد الوثيقة على ضرورة تحظر انتقال التكنولوجيا والموارد العسكرية الحرجة إلى الدول والجماعات المعادية للولايات المتحدة مع الاشارة بوجه خاص إلى الشرق الأوسط . وتعلن أن المصالح الأمريكية تفرض حماية أمن إسرائيل والدول العربية المعتدلة ، فى مواجهة أخطار الإرهاب والتطرف فى المنطقة . (٣٧) وفى ضوء هذه وغيرها من الوثائق ، فإن الأمن القومى الأمريكى يتطلب إعادة ترتيب « البيت العربى » ، بما يستجيب مع المصالح الأمريكية كما لخصتها الوثيقة المذكورة وغيرها من الوثائق الأمريكية المعلنة وغير المعلنة .

مصادر ومراجع وهوامش :

١. انظر : ليونيد بريجنيف . تقرير للجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٤ للحزب الشيوعي السوفيتي ، ٣٠ مارس - ٩ أبريل ١٩٧١ . (القاهرة : وكالة نوستي للاتباء ، ١٩٧١) .
٢. انظر : ليونيد بريجنيف ، تقرير للجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٥ للحزب الشيوعي السوفيتي - فبراير ١٩٧٦ . في ليونيد بريجنيف . على النهج اللينيني - خطب ومقالات ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٧) .
٣. انظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير للجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفيتي - فبراير ١٩٨٦ . (موسكو : وكالة نوستي للاتباء ، ١٩٨٦) .
٤. انظر : د . طه عبد العظيم ، سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفيتي ، مجلة ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت . العدد ٢٠ أبريل ١٩٨٧ . ص ص ٢٠١ - ٢٢٦ .
٥. انظر : أ . ج . أجانبجيان . التكلم العلمي - التكنيكي وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . ص ٧ . (باللفة الروسية)
٦. حسب من : الاتحاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي : ١٩١٧ - ١٩٨٧ ، مجلة ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، MEMO ، موسكو ، العددان ١١ و ١٢ ، ١٩٨٧ . ص ص ١٤٣ - ١٤٧ . (اللغة الروسية) .
٧. انظر : د . طه عبد العظيم . مآزق الاشتراكية واعادة البناء بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي . مجلة : السياسة الدولية . القاهرة ، العدد ، ص ص ٨٧ - ٩٨ . ولأخذ أن معدل فائض القيمة في الصناعة المصنعية في روسيا قبل الثورة قدر بنحو ١٠٠٪ ، وكانت أقل في الاقتصاد الروسي ككل ، وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ هذا المعدل ١٣٠ - ١٧٠٪ في الاتحاد السوفيتي ، مقابل ٧٠٪ في الولايات المتحدة . أي أن حصة العمل من الدخل القومي في الاتحاد السوفيتي كانت أقل منها في الولايات المتحدة .
- أنظر : أ . بورد ايسكي ، أ . بويوف . الحقوق الاقتصادية للإنسان : سوق العمل والملكية . مجلة ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . (MEMO) موسكو ، العدد ٧ ، ١٩٩١ . ص ص ٦٦ - ٦٧ . (باللفة الروسية) .
٨. انظر : أ . ج . أجانبجيان ، مصدر سابق .
٩. أنظر : ج . بويوف . الإدارة للفعالة . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٨٥) . المقدمة (باللفة الروسية) .
- وأنظر : د . طه عبد العظيم . الإصلاح بين الثروماتسية والواقعية في الاتحاد السوفيتي . مجلة ، السياسة الدولية . العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ . ص ص ٦٦ - ٧٠ .
١٠. فيولفانوف . جريدة ، أزفستيا ، ١ / ١١ / ١٩٩١ .
١١. ميخائيل جورباتشوف . ، البيريسرويكيا مصدر سابق . وأنظر بيان ، لجنة الطوارئ ، التي شكلها قادة محاولة انقلاب أغسطس الذين استهدفوا قطع الطريق على المعاهدة الاتحادية الجديدة باعتبار أنها ، في نظرم - تقود إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي . جريدة ، هيرالد تريبيون ، ٢٠ أغسطس ١٩٩١ .
١٢. انظر : مجلة ، أزفستيا ، للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، موسكو العدد ٧ ، يوليو ١٩٩١ . ص ص ٦٧ - ٦٩ .
- وأنظر : لطفي الخولي . الصراع على السلطة في الاتحاد السوفيتي . الفصل الثالث في هذا الكتاب .

- ١٣ - أنظر : مجلة : لژفستيا ، اللجنة المركزية ، مصدر سابق ، جريدة هيرالد تريبيون ٢٧ - ٢٨ يونيوا ١٩٩١ .
- ١٤ - مجلة : لژفستيا ، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، موسكو العدد ٨ أغسطس ١٩٩١ . ص ص ٥٨ - ٥٩ .
- ١٥ - من أعداد مختلفة من صحف سوفيتية وغربية وعربية متنوعة .
- ١٦ - أنظر : جريدة الأهرام ١١ و ٢٣ و ٢٨ أبريل ١٩٩٠ .
- ١٧ - هيرالد تريبيون ١٧ - ١٨ أغسطس ١٩٩١ .
- ١٨ - هيرالد تريبيون ٢ سبتمبر ١٩٩١ .
- ١٩ - أنظر : جريدة : سوفيتسكايا راسيا ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ . وجريدة ، تروڊ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ .
- ٢٠ - أنظر جريدة : موسكو فاسكاليا براڤا ، ٢٦ أكتوبر ١٩٩١ .
- ٢١ - انتهى الوجود القانوني - السياسي للاتحاد السوفيتي السابق في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حتى سس اتفاق وإعلان ، ميلسك ، بين الجمهوريات السلافية الثلاث في ٨ ديسمبر ١٩٩١ تم اتفاق وإعلان ، ألما آتا ، الذي شاركت فيه ثمانى جمهوريات إسلامية وقوقازية إلى جانب مولدوفا والجمهوريات السلافية الثلاث في ٢١ ديسمبر ١٩٩١ .
- أنظر : هيرالد تريبيون ١٠ ديسمبر ١٩٩١ ، التليز : اللندنية ٢٣ ديسمبر ١٩٩١ .
- ٢٢ - أنظر جريدة الأهرام ١١ / ١٢ / ١٩٩١ .
- ٢٣ - حوار للباحث خلال زيارة إلى موسكو مع شتاين الذي أشرف على وضع خطة إل ٥٠٠ يوم للإصلاح الاقتصادي ، والصيغة الأولى للمعاهدة الاقتصادية الاتحادية التي ساهمت بانقلاب أغسطس ١٩٩١ - إلى جانب أعداد متفرقة من الصحف السوفيتية .
- ٢٤ - أنظر : جريدة : البرافدا ، أكتوبر ١٩٩١ .
- ٢٥ - أنظر : جريدة : نيزافيسيا جازيتا ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ .
- ٢٦ - أنظر : يوري أندريوف ، خطب ومقالات مختارة (موسكو : دار للنقد ، ١٩٨٤) . الطبعة العربية . ص ص ٣٨ ، ٣١٧ ، ص ص ٣٣٨ - ٣٤١ .
- ٢٧ - أنظر : د طه عبد العظيم . سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفيتي . مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٨٧ .
- وأنظر : يوري أندريوف ، مصدر سابق .
- ٢٨ - أنظر : ف . أ . جانتمان (محرر) للصراعات الدولية المعاصرة . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٣) ص ص ١٧٢ - ١٧٣ (باللفة الروسية) .
- ٢٩ - أنظر : ف . أ . واشكين . الاتحاد السوفيتي والبلدان النامية : آفاق للتعاون . (موسكو دار العلم ، ١٩٩١) ص ٦ ، ص ١٠ . (باللفة الروسية) .
- ٣٠ - أنظر : د . طه عبد العظيم . الدور الروسى فى النظام العالمى الجديد . ورقة مقدمة إلى ندوة : مفهوم آليات للنظام العالمى الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . بور سعيد ، ديسمبر ١٩٩٢ .
- ٣١ - أنظر : د . طه عبد العظيم . الشرق الأوسط بين الاتحاد السوفيتي والكمونولث الروسى ، أوراق الشرق الأوسط . العدد ٥ ، مارس ١٩٩٢ ، للمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .
- ٣٢ - أنظر : د . طه عبد العظيم ، المصدر السابق مباشرة ، مصر والكمونولث الروسى ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٩٣ . مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .
- ٣٣ - حسب من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العلم ، أعداد مختلفة .
- ٣٤ - وثيقة مترجمة . وزارة البترول ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- وأنظر : د . طه عبد العظيم ، إدارة السيطرة على النفط العربى ، دراسات استراتيجية ، العدد ٦ ، نوفمبر ١٩٩١ ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

الجلسة الافتتاحية

الدكتور / اسامة الغزالي حرب :

باسم الاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام ، وباسم كافة الزملاء اعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية أود أن ارحب بكم جميعا فى افتتاح ندوتنا هذه « انهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى » .

لا أعتقد أننى احتاج فى هذه الندوة أن اضيف المزيد لما نعرفه جميعا عن أهمية هذا الموضوع ..فلذا كنا نتحدث اليوم عن النظام الدولى القديم الذى انهيار ، وعن الشئ الجديد الذى يتكون الآن محله ، وسواء اتفقنا على تسميته بالنظام الدولى الجديد أو لم نتفق ، فلاشك ان حجر الزاوية فى تلك التغييرات هو انهيار الاتحاد السوفيتى ..هذا الانهيار الذى فاق فى سرعته وعنفه وكيفيته كل ما كان يتصوره الجميع ، ولم يكن بمقدور أى باحث أو محلل ، بل أى كاتب أو روائى أن يتخيل أو يتنبأ بما حدث وبما طرحه انهيار الاتحاد السوفيتى من حقائق جديدة على العالم كله . بل أن الأيام وبما تحمل فى طياتها الكثير من تداعيات هذا الانهيار واثاره سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وفى مواجهة تلك الواقعة الهائلة التى سوف تطبع ذاكرة التاريخ والمعد الأخير من القرن العشرين ليس بمقدور مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية ان يقف جامدا أو مكتوف الأيدى . بل أن تلك الواقعة هى بالذات ماينبئى علينا ان نرصده ونتابعه ونحلله ، ليس فقط كحقائق هامة فى ذاتها وفى دلالاتها الواسعة ، وإنما بالذات من خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على بلادنا وعلى وطننا العربى الكبير .

وفى غمار السياق المحموم الذى تشارك فيه كافة القوى فى العالم لتصنع لنفسها مكانا يعدد به فى خريطة العالم الأخذ فى التشكل من جديد ، فإن على بلادنا الان تأخر كما تأخرت فى مناسبات أخرى كثيرة فى فهم حقائق العصر ، وفى التواءم مع معطياته الجديدة . وربما كانت تكلفة التأخر هذه المرة ذات ثمن افدح بكثير من تكلفته فى كل المرات السابقة . لأن الفجوة تتسع بسرعة بيننا وبين العالم الأكثر تقدما ، بل بيننا وبين القوى الأخرى التى كانت إلى وقت قريب تقاربنا فى مستوى التقدم الإقتصادى والحضارى . وفى اطار هذا الانراك لما يحدث ويحدث فيما كنا نعرفه بالاتحاد السوفيتى ، تأتى ندوتنا هذه ، أخذين عدداً من الاعتبارات الهامة :-

١ - ان الظاهرة محل البحث لا تزال تتفاعل وتتطور ، وتأتى كل يوم بما هو جديد ومتغير ، وهذا يضع حدوداً على القدرة على استخلاص نتائج أو أحكام نهائية بقدر ما نضع من اضطرابات واحتمالات قابلة للتغير والتبدل .

- ٢ . انه برغم تعدد أبعاد تلك الظاهرة ، فإن ما يهمنى بالذات هو علاقتها المباشرة ببلاننا ، ذلك هو ما تسعى بالدرجة الأولى إلى استخلاصه والاستفادة منه .
 - ٣ . اننا سنعينا بقدر الامكان إلى أن نشترك معنا فى الندوة عناصر متميزة من رجال الأعمال ، وخاصة من القطاع الخاص ذوى الاسهام المباشر فى العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلاننا وجمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى ، قاصدين ان تكون تلك سابقة هامة تتكرر وتترسخ لإشراك رجال الأعمال ورجال القطاع الخاص فى مناقشة تلك القضايا الحيوية ، وفى إبداء ارائهم بشأن السياسات المنشودة فى التعامل مع الجهات محل البحث .
- ان هذه الندوة تدخل ضمن برنامج واسع لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يتضمن مجموعة من الندوات والحلقات النقاشية التى تغطى قضايا حيوية سياسية واقتصادية وأمنية تتكامل مع الأنشطة الأخرى للمركز .
- ومهما كان جهننا ، فإن تفاعلكم معنا واستجابتكم لدعوتنا هى فى المحل الأول والأخير معيار نجاحنا .. قاهلا وسهلا ومرحبا باسهاماتكم وافكاركم .

السفير / فوزى الإبراشى :

يسعدنى ويشرفنى حضور الندوة نيابة عن الوزير السيد عمرو مومبى الذى كان ينوى المشاركة فيها نظرا لأهميتها ، وتعذر ذلك بسبب سفره إلى اديس ابابا لحضور اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية . وهذه الندوة تعقد فى ظل المتغيرات الدولية الهامة وفى ظل انهيار الاتحاد السوفيتى ، ذلك الانهيار الذى تم دون مقدمات وبطريقة فجائية لم يكن يتوقعها الكثيرون .

ان هذه الندوة بالذات هى واحدة من سلسلة من الندوات التى ينظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وان جهود هذا المركز لعقد مثل هذه الندوات نعرفها جميعا ، ولا شك ان الدكتور اسامة الغزالي حرب مدير المركز قد قام وسيقوم بتكثيف هذا النشاط والاستمرار فى عقد مثل هذه الندوات التى تتناول موضوعات هامة .

وهذه الندوة تهمنى بصفة خاصة ، حيث انى عملت فى الاتحاد السوفيتى لمدة أربع سنوات . وكان مغيرنا فى ذلك الوقت الدكتور مراد غالب - وهو وزير خارجية سابق - وكان من أبرز سفراتنا فى ذلك الوقت ، وتعلمت على يديه الكثير ، وكان يتناول باستمرار بالشرح والتفصيل التطورات فى الاتحاد السوفيتى ، وما يمكن ان تؤول اليه هذه التطورات .

إذا تناولنا موضوع الاتحاد السوفيتى وانهياره ، فاعتقد انه يتعين الرجوع إلى مؤتمر هلسنكى ١٩٧٥ ، وذلك المؤتمر الذى أكد عدة حقائق :

أولاً : ان الغرب ومؤتمر الأمن والتعاون الاوربي قد أعترف بمبدأين هامين هما : مبدأ الاعتراف بالمانيا الديمقراطية ، ومبدأ الاعتراف بالحدود القائمة بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي كان الغرب يرفض الاعتراف بها فى ذلك الوقت ، وفى مقابل ذلك انشئت ما سمي بـ (السلات الثلاث) The Thredd Baskets ، السمة السياسية والسلة الاقتصادية وسلة حقوق الإنسان . وقد قام الكثيرون بالتحليل ، ونكروا ان الغرب لم يحصل على شئ فى مقابل تنازليين أساسيين ، وهما : الاعتراف بالمانيا الديمقراطية والاعتراف بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : ان هذا المؤتمر كان له الأثر الكبير فى التطورات التى حدثت بدءاً بدول اوربا الشرقية التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، ثم أثرت بعد ذلك الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى نفسه .

ولا أريد الخوض فيما ترتب على هذا المؤتمر ، وعلى مبدأ حقوق الإنسان وتجميع الاسر وحرية الانتقال بين الشرق والغرب . فقد اطلع الشرق على ما وصل إليه الغرب من تقدم من الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، مما أثر كثيراً على الأوضاع بعد ذلك . ولقد زرت بنفسى الكثير من دول الكتلة الشرقية ، برلين على سبيل المثال قبل تحطم سور برلين بهام واحد ، واطلعت بنفسى على ما كان يتردد فى المانيا الشرقية من مقارنات باستمرار بين الوضع هناك والوضع فى المانيا الغربية .

بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، أعتقد أنه يتعين البدء بقوم جورباتشوف إلى الحكم فى مارس ١٩٨٥ و اعلانه لمبادئه ، وهى المبادئ التى سار عليها الاتحاد السوفيتى بعد ذلك والتى قامت على أساس مبدئين هامين : .

- ١ - مبدأ عدم المواجهة مع الولايات المتحدة ، وقد قام المتحدث الصحفي فى الاتحاد السوفيتى وهناك بزيارة إلى مصر ، ونكر ان الاتحاد السوفيتى كان همه الأول هو مناوأة الولايات المتحدة . كما نكر تعليقاً على ذلك ان الدبلوماسية السوفيتية كان يكافأ على مدى معارضته ومناوئته للسياسة الأمريكية فى أحاديثه أمام الأمم المتحدة .
- ٢ - مبدأ العمل على حل المشكلات الدولية عن طريق الشرعية ، ومن خلال الامم المتحدة . أى اعطاء الأمم المتحدة نوراً أساسياً فى حل المشكلات الدولية والتعاون مع الدول الغربية والولايات المتحدة لحل هذه المشاكل ، وقد لمسنا ذلك بوضوح فى موضوع حرب الخليج .

وقد توالى الأحداث بعد ذلك ، وسوف نتناول هذه الندوة هذا بالتفصيل ، ولكننى أريد التعليق على بعض التواريخ الهامة التى أثرت على مسار العلاقات والتطورات فى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك : .

- يوليو ١٩٩١ ، تمت انتخاب يلتسين رئيسا لروسيا الاتحادية انتخابا حراً .
- ١٧ أغسطس ١٩٩١ ، الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف ، وأود التنويه إلى هذا التاريخ بالذات لأنه ترتب على هذا الانقلاب عدة أمور هامة :-
- الأولى: تقليص سلطة جورباتشوف ، وقد نعلم الدور الذي قام به يلتسين ، والذي ترتب عليه تقليص سلطة جورباتشوف وتدعيم سلطة يلتسين في ذلك الوقت .
- الثاني : بعد إنشاء الكومنولث الجديد في ٧ ديسمبر ١٩٩١ ، من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ، وفشل الانقلاب ، كانت هناك المادة المباحة عشرة في الدستور السوفيتي التي تتيح للجمهوريات الاستقلال بناء على استفتاء عام فيها . وقد ترتب على فشل الانقلاب ضد جورباتشوف ان قامت هذه الجمهوريات باستخدام المادة المنكورة ، والتي لم يكن احد قبل ذلك يفكر في استخدامها ، وهي الحصول على الاستقلال من الاتحاد السوفيتي ، بل والانفصال عنه بعد ذلك ، وتعلمون التطورات اللاحقة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وقيام الكومنولث الجديد .
- والواقع ، ان التساؤلات كثيرة حول ماهو مصير الكومنولث الجديد ؟

الا أنه يتعين علينا ان نواجه مشكلتين اساسيتين :-

الأولى : المشاكل التي يواجهها اتحاد الكومنولث ، والثانية : نظرة الدول الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة والدول الغربية ازاء هذه التطورات .

بالنسبة للمشكلة الاولى نرصد بايجاز : التحول إلى اقتصاد السوق ، وهو ليس بالأمر السهل ، وكما تعلمون فإن المنفذين لهذه السياسة هم الشيوعيون القدامى الذين كانوا يديرون دفة الاقتصاد لفترات طويلة ، علاوة على مشكلة التحول من الاقتصاد العسكري في كثير من المصانع إلى الاقتصاد المدني ، وهو أمر يستغرق الكثير من الوقت . اضع إلى ذلك ، ان هناك نزعة استقلالية متعاظمة في جمهورية اوكرانيا ، وهي ثاني جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وفوق هذا كله ، توجد مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي ، وهي مشكلة كبيرة ، وزاد منها ايضا ان مثاليين كان يتبع سياسة تقوم على توزيع القوميات على الجمهوريات المختلفة الخمس عشر ، حتى لا تكون هناك قومية واحدة مهيمنة على تلك الجمهوريات . ولذلك ، عمل على إرسال المزيد من الروس إلى هذه الجمهوريات ، ولم يستطع الروس ان يندمجوا في القوميات التي عاشوا فيها ، الامر الذي خلق مشاكل قومية وسياسية داخل هذه الجمهوريات تبرز بينها التساؤلات حول ما هو وضع هؤلاء الروس من ناحية الجنسية مثلا ؟ هل يستمعون بالجنسية الروسية ؟ وعلى أي أساس تكون اقامتهم في هذه الجمهوريات ؟ وهل سيحصلون على ازواج للجنسية ام سيكتفون بالجنسيات الجديدة ؟ كل هذه الاسئلة مطروحة الآن ، وليست لها اجابات واضحة ، مع وجود احتمالات تصادم بين هذه القوميات وبين الجنسيات التي ينتمون اليها .

وبالنسبة للمشكلة الثانية ، وتعلق بموضوعين مرتبطين معا هما : ما هي نظرة

الدول الغربية والولايات المتحدة إلى التطورات الجديدة ؟ ثم ماهى نظرة مصر لهذه التطورات ؟

بالنسبة للولايات المتحدة وغرب أوروبا ، ينكر كثيرون ان هناك تطابقا فى المواقف ازاء هذه التطورات ، واعتقد ان هذا الموضوع يتعين تناوله بتحليل أوسع ، فلا يمكن ان ننسى ان وجود الاتحاد السوفيتى كان العامل الأساسى فى استمرارية حلف الناتو ، وكان شبح الاتحاد السوفيتى والتهديد النووى هو الذى يجمع بين هذه الدول فى اطار حلف الناتو ، كما كان أيضا بمثابة الذريعة التى تؤدى باستمرار إلى الوجود العسكرى الأمريكى على اراضى أوروبا . وفى الوقت الراهن ، تغير الموقف كثيراً ، لاسيما من جانب فرنسا والمانيا . ذلك ان فرنسا خاضت هذه العملية لانه يتعين ان يؤول نظام الامن الاوروبى إلى الاجهزة القائمة فى أوروبا أساسا ، وهى اتحاد غرب أوروبا . ولذا يطرح سؤال حول لماذا نلجأ إلى الولايات المتحدة مادام للخطر السوفيتى قد زال تماما ؟

طبعاً ، ترد الولايات المتحدة على ذلك بأن الخطر النووى موجود ، وما زالت روسيا موجودة بقوتها النووية . وهناك اختلاف فى وجهات النظر ، بحيث ظهر شبح الهجرة السوفيتية والهجرة من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية ، وهذا الشبح يهدد بطريق مباشر دول أوروبا الغربية . وكما قرأنا فى الصحف ، فإن هناك الكثيرين من هؤلاء المهاجرين قد وصلوا فعلاً إلى باريس ، وإلى الكثير من المدن الأوروبية ، ولاننسى أن هناك مبدأ حرية التنقل ومبدأ حرية العقيدة ومبدأ حقوق الانسان الذى أقرته ودافعت عنه دول أوروبا الغربية .

إذا تناولنا هذا الموضوع أيضا ، يجب نتحدث عن أوروبا ١٩٩٣ ، والتى لن تكون موحدة كما ينكر فى بعض الصحف ، ولكن هناك استكمال لمقومات السوق المشتركة التى انشئت بموجب معاهدة روما فى مارس ١٩٦٧ . وبالتالي ، فإن الكتاب الأبيض الذى طرحه الأوروبيون عام ١٩٨٥ كان يهدف مواجهة القوى الاقتصادية الجديدة ، سواء من ناحية الشرق أو من ناحية الولايات المتحدة . وكان قد بدأ الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، وبين هذه الاخيرة واليابان ودول شرق آسيا ، والتى كانت تسمى فى ذلك الوقت الحرب التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة ، او الحرب التجارية بين أوروبا واليابان .

هناك ، إذن ، صراع واضح واختلاف ملموس فى المصالح الاقتصادية بين أوروبا ١٩٩٣ والولايات المتحدة من جهة أخرى . وبلاشك ، فإن هذه المصالح سوف تنعكس على اهتماماتهم الاقتصادية . ومن الواجب ان ننظر إلى قُمة (ماستريخت) ، وما انتهت اليه من انشاء بنك مركزى عام ١٩٩٩ ، علاوة على الوصول إلى سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة (الـ اكو) والتى تستخدم الآن فى المعاملات التجارية ، وليست فى المعاملات العمومية .

أما النقطة الأخيرة ، فتتعلق بدور مصر في هذه الاحداث واهتمامات مصر بها . ومما لاشك فيه ، انكم تعلمون ان مصر توالى إهتمامها بهذا الموضوع في ثلاثة اتجاهات رئيسية :-

١ - الاعتراف بهذه الجمهوريات واقامة علاقات دبلوماسية معها .
٢ - الناحية الاقتصادية ، والتي بدت واضحة خلال الزيارة التي قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة نائب رئيس الوزراء والاتفاقيات التي تمت في هذا المجال .

٣ - الناحية الأمنية ، والمتعلقة بالمنافسة التي بدأت بالفعل بين ايران وتركيا ، بل واسرائيل التي تريد ان تتغلغل في هذه الجمهوريات . وقد بدأت مصر فعلا التعاون مع هذه الجمهوريات اقتصاديا ، ولكن هناك مشكلة ان هذه الجمهوريات ترغب في التعاون على اساس اقتصاديات السوق الحرة ، وتعلمون ان هناك الاتفاقيات السابقة التي كانت مصر قد عقدها مع الاتحاد السوفيتى ، وكانت تقوم على صفقات متكافئة، الا انها اصبحت احدى المشاكل المطروحة الآن في التبادلات التجارية مع هذه الجمهوريات الجديدة ، لكن هناك فكرة تعاون مع تركيا لاجاد علاقات اوثق مع هذه الجمهوريات ، ولاشك ان الأثر سوف يقوم بدور أساسى في هذا الموضوع .

وأشكركم على الدعوة ، وامننى النجاح للنوبة ، والتي سوف نعيدنا جميعا ، لاننا نعلم ان الاتحاد السوفيتى كان ركنا هاما في التوازنات الدولية ، وكان يمثل الدعم الأول للمواقف العربية من الناحية السياسية طيلة المراحل السابقة ، وظل متمسكا بمبدأ عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل طالما تحتل الاراضى العربية ، ولذا فإن إنهيار الاتحاد السوفيتى سوف يؤثر بلاشك على الأمن في هذه المنطقة .

الدكتور / فتيالى ناؤمكين :

اشكر مركز الدراسات السياسية والامتراتيجية بالأهرام على دعوتي لحضور هذه النوبة ، والتي سوف تجيب على الكثير من التساؤلات التي تهمننا اذ أن سرعة الاحداث التي جرت في الاتحاد السوفيتى كانت مفاجئة لنا نحن ايضا . والحقيقة ، ان التغيير الذى طرأ على احدى الدولتين العظميين احدث تغيرا كبيرا في الوضع الاستراتيجى في العالم ، فالتغير في هذا التوازن العالمى أدى إلى بروز الدولة العظمى الواحدة في العالم ، أو كما يقول البعض الآخر بروز مراكز قوى جديدة حلت محل الدولتين العظميين .

ايضا من الآثار الهامة لإنهيار الاتحاد السوفيتى ان تحالفات جديدة قد تشكلت في العالم ، ونحن نرى يوميا ان شيئا جديدا يحدث في هذا السبيل فيما يخص

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق او خارجها . بالإضافة إلى ان هناك دورا لايران وتركيا بالنسبة لجمهوريات الحزام الجنوبي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق . وأود الإشارة إلى حقيقة هامة هي ان الاتحاد السوفيتي السابق او رابطة الكومنولث تعيش الآن مرحلة الانتقال ، ولايزال هناك نقاش ، بل وصراع سياسى كبير حول كثير من القضايا ، لاسيما حول مكانة روسيا فى العالم على سبيل المثال ، بحيث يرى البعض مستقبل روسيا على انها سوف تعود إلى اوروبا كجزء من البيت الاوروبى المشترك ، خاصة وان روسيا كانت جزءا من اوروبا خلال تاريخها حتى الثورة البلشفية ، بينما يرى البعض الآخر ان روسيا لها وضع متميز ، ويجب ان يكون الاهتمام الاساسى فى سياستها الخارجية موجها إلى الولايات المتحدة الامريكية . اما البعض الثالث ، فيرى ان روسيا ليست دولة اوروبية بمعنى الكلمة ، وانها دولة اوروبية - اسيوية يعيش فيها أكثر من شعب ، بل شعوب عديدة اوروبية و اسيوية أغلبها من الأصل التركي ، وديانات مختلفة من المسيحيين والمسلمين ، حتى ان عدد المسلمين يصل إلى ٢٠ مليوناً فى روسيا نفسها ، ولذلك يعتقدون ان روسيا يجب ان تكون جسراً بين الحضارتين (الشمال والجنوب) .

وفى داخل الكومنولث ذاته ، هناك ايضا صراع حول تطور روسيا وباقي الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويدور السؤال حول : هل الاصلاح الموجود حالياً معناه القضاء الكامل على النظام الذى كلن مسيطرأ على السوفيتي ، ام يكون هناك تطور جديد يربط بين بعض مكونات وعناصر النظام الاقتصادى القديم والاقتصاد الحر ، ويتركز هذا الحوار إذن حول طريق التطور الاقتصادى الداخلى . وهناك أيضا الصراع حول اسلوب تيسير العلاقات بين الجمهوريات بعضها البعض داخل الكومنولث ، فهناك سؤال مثلاً عن : هل هذه الجمهوريات سوف تتباعد بين بعضها البعض مع تحولها فى المجتمع العالمى ، ام انها سوف تعود على العكس إلى نوع من الوحدة عندما نقول كلمتها فى الحياة الدولية ؟

ان هذه التساؤلات تهم السياسيين والعلماء والقوى والاحزاب السياسية المختلفة فى الاتحاد السوفيتي القديم ، لاسيما روسيا . واتمنى ان توضح هذه الندوة شيئاً ما من القضايا المثارة . وعلى الرغم من جميع المشاكل التى تواجه روسيا والجمهوريات الاخرى حالياً ، ومع وجود أولويات جديدة فى سياستها الخارجية ، الا اننى اعتقد ان روابط روسيا بالعالم العربى سوف تبقى قوية ، ومستقبل روسيا سوف يعتمد على مدى بقاء هذه العلاقات فى أهميتها السابقة ، أيا كانت نتيجة الصراع السياسى فى روسيا .

الدكتور / طه عبد العليم : (منسق الندوة) :

اعتقد ان أهمية هذه الندوة تبرز من أننا ازاء قضية صعبة حتى على اصحابها انفسهم . فما بالك بنا ؟ لقد اردنا من هذه الندوة ان نطرح العديد من التساؤلات ،

وان نحاول معا التوصل إلى اجابات لها واتصور أننا قد نخرج من الندوة بشاؤلات أكثر مما دخلنا .

ان أهمية هذه الندوة تنبع من موضوعها الخالص بإنهيار قوة عظمى وتأثيرات ذلك على الوطن العربي وهدفها ليس التوصل إلى إجابات نهائية قاطعة . فمثل هذه الاجابات لن نجد لها . لكنها تهدف بشكل اساسى إلى محاولة التعمق في معرفة محددات التطور لدول الكومنولث ، ومستقبل هذا التطور والعوامل الحاكمة له ، والحاكمة بدورها بشكل أو بآخر للعلاقات العربية مع دول الكومنولث ، ولمواقف الدول أعضاء الرابطة وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى تجاه القضايا العربية والاقليمية في الشرق الأوسط .

وأتصور أن ما يجرى في الاتحاد السوفيتى يحمل من المخاطر أكثر الفرص في الامد المباشر ، سواء لنا أو لهم . ولا أتصور ان مواقف الجمهوريات المستقلة سوف تكون مساوية لمواقف الاتحاد السوفيتى القديم . واتفق مع الدكتور نازو مكين في ان العرب والروس وغيرهم من شعوب الدول الوريثة للاتحاد السوفيتى يرتبطون بمصالح بعيدة المدى في بناء علاقات قوية وطيدة . ان لنا مصلحة أن نتوجه إلى الدول الإسلامية وروسيا وفي ذات الوقت ، إلى غيرها من الدول المستقلة من أجل أمننا ومناقشة المتبادلة الا اننى اتصور ان الدقة الموضوعية تستوجب علينا التسليم بخسائر فترة الانتقال على الأقل حتى إعادة بناء العلاقات الجديدة .

ان هذه الندوة في تقديري مكمل للندوة المبكرة التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة منذ حوالي ثلاثة اعوام حول كيف نفهم مايجرى في الاتحاد السوفيتى؟ . والآن نحاول ان نطرح سؤالاً مكملاً ، كيف نفهم ما يحدث في دول الكومنولث بعد نهاية الاتحاد السوفيتى ؟

وسوف تتضمن الندوة ست أوراق اساسية : -

الأولى : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟

الثانية : الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث .

الثالثة : الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية .

الرابعة : نتائج فك الارتباط القديم السوفيتى العربى .

الخامسة : العلاقات العربية في اولويات الجمهوريات المستقلة .

السادسة : خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

وسوف يكون المعقبون هنا أصحاب مداخلات أكثر منهم معقبون على أوراق ، فاعتقد ان معظم الأوراق المقدمة بمثابة محاولة للتفكير بصوت مرتفع . وعلى هذا الاساس ، فلإننا دعونا أصحاب المداخلات أو المعقبين إلى تقديم رؤيتهم الخاصة التي اتصور انها سوف تطرح جنباً إلى جنب مع رؤية مقدمى الأوراق - فضائياً تشاركون جميعاً في أهمية مناقشتها من أجل ان نتوصل إلى فائدة نأملها من الندوة .

القسم الأول

إنهيار الاتحاد السوفيتي :

المقدمات والتداعيات

الفصل الأول

لماذا إنهار الاتحاد السوفيتي ؟*

الأستاذ / محمد سيد أحمد

* تقدم هذه الورقة نظرة عامة حول أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي ، من خلال أرجاع هذا الانهيار إلى الانحلال الأيديولوجي للشامل في المجتمعات الاشتراكية ، بحيث شكل هذا الانحلال مقدمة موضوعية لتداعي وإنهيار الدولة السوفيتية .

وتعتمد هذه الورقة على مجموعة من المقالات والمحاضرات التي كان الأستاذ محمد سيد أحمد قد أعدها أو ألقيها في مناسبات مختلفة حول هذا الشأن . وفي هذا السياق ، تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، يتناول أولها البيريسترويكا ومفاهيم الإنهيار ، ويتعرض ثلثها لأسباب الانهيار ، أما ثلثها ، فيعرض لمستويات مرحلة ما بعد الإنهيار .

(المحرر)

١ - السؤال فى حد ذاته يطرح افتراض ان انهيار الاتحاد السوفيتى لم يكن امرا « طبيعيا » ، أو متوقعا .. قضية « الحتمية التاريخية » ، تصور ان الاتحاد السوفيتى كان نتاج مسار تاريخى لامهرب منه .

٢ - الخطأ المتمثل فى أن نأخذ بالتصور المضاد ، وهو ان الاتحاد السوفيتى كان لامهرب من أن ينهار ، ان عاجلا أو آجلا .. وهذه صيغة اخرى لفكرة « الحتمية » .

٣ - اشكالية « مرجعية » الاشتراكية .. « السلفية الاشتراكية » .. ماركس ماذى جنلى ، ومادى تاريخى ، ومع ذلك وضع الماركسيون فكر ماركس فوق التاريخ .. اذا ما خالف للمسار التاريخى تنبؤات ماركس ، فإن « المخطيء » هو التاريخ ، وليس ماركس ! .

٤ - هل كان الخطأ فى الستالينية وفى اللينينية ؟ أو فى الماركسية ذاتها ؟ والرد على هذه الاسئلة تستوجب طرح شكالية « الاشتراكية والتخلف » .. ماركس نظر إلى الاشتراكية على انها « نتاج » وليس فقط « نقیضا » للرأسمالية .. فهل من اشتراكية بمعزل عن الرأسمالية ؟ .. قانون « وحدة الاضداد » ..

٥ - مسار الاشتراكية لو كانت قد انطلقت اصلا من موقع الدول الرأسمالية الأكثر تقدما ..

٦ - مراحل تطور التجربة السوفيتية :

- المرحلة اللينينية (ومخالفة تعاليم ماركس بضرورة انطلاق التجربة الاشتراكية من اكثر مواقع الرأسمالية تقدما) .

- المرحلة الستالينية (وحسم قضية « اقامة الاشتراكية فى بلد واحد » .. عملية « لى ذراع التاريخ ») .

- الحرب العالمية الثانية (والتحدى الاعظم) .

- انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب وذروة حكم ستالين (الاتحاد السوفيتى « يجمد حركة التاريخ ») .

- المرحلة الخروشوفية (المؤتمر العشرون واعادة طرح الاساميات) .

- مرحلة بريجنيف (محاولة تجميد عملية المراجعة وارجاء حسم متطلباتها) .

- مرحلة جورباتشوف (المراجعة الشاملة تفرض نفسها فرضا .. موقع « البيريسترويكا » من التاريخ .. هل كان من الممكن ان تكون « البيريسترويكا »

اساسا بصورة بديلة عن الاشتراكية ؟ عن الاتحاد السوفيتى ؟ .. ام كانت بالضرورة تعبيرا عن عملية « فك اشتباك » مع الغرب ، ومحاولة ضمان انتهاء التجربة برمتها

بالطرق السلمية - اى مع تحاشى نشوب حرب تعرض الجنس البشرى للهلاك الشامل ؟) .

٧ - اشكالية « ترحيل » التناقضات التطبيقية من المجال « الاجتماعي » إلى المجال « العسكري » .. دلالة - ومدى « شرعية » - تحويل الصراع الطبقي - عالميا - إلى مواجهة بين كتلتين عسكريتين ؟

٨ - الاشتراكية وتكنولوجيا العصر .. اشكالية « للحاق التكنولوجي » ، هل كان « للحاق » ممكنا ؟ .. هل الاشتراكية ، فى ضوء انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، مازالت « ضرورة » ؟ .

٩ - الاتحاد السوفيتى والقضية القومية .. مدى تأثير اشكالية « التعدد » و « التنوع » القومى فى تقرير مسار - ومصير - التجربة السوفيتية .. اشكالية علاقة القضية القومية بقضية التخلف .

١٠ - موقع الاتحاد السوفيتى فى التاريخ . هل كان فى النهاية محاولة « للى زراع » التاريخ ؟ .. هل نهض ، مع الوجهة الموضوعية ، دور « تجديدي » للرأسمالية ، بدلا من النهوض بدوره المعان فى الاطاحة بها ؟ .. معنى ذلك بالنسبة للاشتراكية مستقبلا .. المجتمع الاشتراكى بصفته مجتمعا « يهيمن على مقدراته » .. ماهى متطلبات هذه « الهيمنة » ؟ هل من تعريف لفكرة « الهيمنة » فى هذا السياق ؟

البيريسترويكا ومقدمات الانهيار :

من الامور اللافتة للنظر افلاس الايديولوجية افلاما شاملا فى المجتمعات الاشتراكية والسبب الذى يبدو لى اكثر بدها من غيره هو ان « الايديولوجية » قد تحولت إلى « مؤسسات » تنسب لنفسها صفة تجسيد الايديولوجية بينما اصبحت هذه « المؤسسات » فى نظر الجماهير « ادوات كبت » ، ولم تعد لها جاذبية . ولم تعد تمثل عنصر إلهام .

اصبحت الايديولوجية ، فى نظر الجماهير ، مبرر إقامة بناء مؤسسى ينطوى على قدر كبير من الكبت ، مصدره الادعاء بأن كثيرا مما تتطلع اليه الجماهير انحراف عن المبدأ الايديولوجى السليم ، وتعبير عن تطلعات طبقية تتعارض مع الموقف البروليتارى الصحيح ، ومع المملاك الذى يفرض فى النهاية إلى المستقبل المشرق المنشود ، مستقبل الاشتراكية والثيوعية . وفى نفس الوقت تغشى الفساد نتيجة هذا الكبت ، ونشأت « طبقة جديدة » (على حد قول دجيلاس) ، طبقة المنفعين بالمؤسسات الاشتراكية .

ترتب على ذلك منطق ينطوى على تنافس داخلى ، فإن المفترض فى المبدأ الاشتراكى قدرته على تحقيق حياة للجماهير تزداد ازدهارا . والملاحظ والمحسوس تجربة عملية نقيض ذلك على خط مستقيم .

لقد اصبحت علم الاشتراكية ، علم « الهندسة الاجتماعية » . علما مقفرا للحياة ، بدلا من ان يكون علما مثريا لها . فإن « الهندسة الاجتماعية » انما كانت تعنى فى

النهاية تطويع الاحتمالات الواردة اجتماعا لقوالب مصبوبة سلفا ، بدلا من استثمار الفرص المتاحة حقيقة من أجل زيانها اذمارا .

لقد اصبح « التخطيط الاشتراكي » ينطوى على عملية افكار ، بدلا من ان ينطوى على عملية اثراء . وهذا عيب يمس الايديولوجية فى الصميم ، ذلك ان المقصود بالتخطيط هو اعادة ترتيب الفرص المتاحة واستثمارها استثمارا واعيا افضل ، كى تسفر العملية فى النهاية عن نقيض هذه الغاية . واذا اخذنا بما جرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، فقد كان واضحا ان المؤسسات الوحيدة التى استمرت تخرص على وحدة الاتحاد السوفيتى ككيان ، هى الحزب والمخابرات والجيش فقط ، وكلها مؤسسات منظور لها على انها ادوات كبت ، بينما تعددت صور التفكك لاسباب قومية ، ودينية ، الخ .. فلن هذا مؤشر عن ان عنصر « التماسك » الذى كان من المفترض ان يستمد كيانه وحيويته من « الايديولوجية » ، لم يعد قائما .. وان هذا التماسك يتحقق اساسا فى صور مؤسسات ، بما تملكه من قدرات كاتبة ، إلى حد ان ادوات قمع صريحة كالجيش والمخابرات اصبحت تطرح على قدم المساواة مع الحزب وتباشر نفس الوظائف !

لقد بلت « الايديولوجية » بمؤسسات نسبت نفسها إلى الايديولوجية ، وبدلا من ان تحقق رسالة الايديولوجية ، وهى رسالة تحرير ، أصبحت هذه المؤسسات ترمز لنقيض هذا المعنى ، وترمز لمعنى الكبت ! لقد ترتب على ذلك ان المؤسسات عبرت فى النهاية عن نقيض معنى الايديولوجية .. لقد أصبحت تنسب اليها صفات هذه الايديولوجية حتى أصبحت الايديولوجيات ذاتها تعتبر عنصر كبت ، وليست فقط المؤسسات التى أريد بها تجسيد الايديولوجية ، والنتيجة تشويه الايديولوجية وافقادها رسالتها الاصلية .

وقد ترتب على غياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقي » انتعاش لايديولوجيات أخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الدينية ، والايديولوجية القومية ، والايديولوجية العرقية ، الخ .. وكل هذه العوامل عوامل تفكيك ، بدلا من ان تكون عوامل تماسك وبناء . واذا وضعنا فى الاعتبار ان الايديولوجية التطبيقية ربما ترتب عليها عزل شرائح اجتماعية معينة بدعى ان هذه كلنت « افقية » . ولم يكن يترتب عليها تقسيم المجتمع .

بل على العكس توجد المجتمع فى مواجهة هؤلاء الخصوم الطبقيين . . وبهذا المعنى فإن « الصراع الطبقي » ، ممارسا على هذا النحو ، حتى اذا ما اعترته عيوب . لم يكن عنصر تمزيق للمجتمع .. بينما الايديولوجيات البديلة التى حلت محل الايديولوجية التطبيقية ، وبالذات الايديولوجيات القومية والعرقية والدينية ، الخ .. هى كلها عناصر تقسيم للمجتمع ، لانها تفترض ان جميع الذين ينتمون انفسهم إلى دين معين ، أو إلى قومية معينة ، على نطاق مجتمع بأسره ، انما يشكلون وحدة فى مواجهة الذين ينتمون إلى دين آخر . أو قومية أخرى . وهذا معناه تقسيم المجتمع

« رأسيا » . وهكذا ، فعندما نتحدث عن التقسيم الاملاسي ، اى التقسيم الايديولوجى الطبقي ، فإننا نعنى به كتلة رئيسية فى المجتمع ، يشكل كل المنتسبين اليها وحدة كتلة الطبقة العاملة ومعها مجموع الطبقات الكانحة فى المجتمع .. انها كتلة اجتماعية مفترض فيها التجانس ، بغض النظر عن اختلاف قومية المشكلين لها ، واختلاف اصولهم الدينية والعرقية .. وان وجد لهم « اعداء » ، فهم اعداء ينبثقون من صفوف هذه المجتمعات جميعا . وهم قابلون للعزل . ولذلك نقول ان عهد ستالين الذى شهد تصفيات مروعة لشرائح اجتماعية كبيرة بلغت ملايين من الضحايا ، بالذات بين الفلاحين .. (فرغم ان الضحايا بلغت هذا الحد المخيف) عهد لم يتعرض المجتمع فيه للتقسيم ، لان المدنيين وجهت اليهم تهمة العداء الطبقي ، وه العداء للثعب والاشتراكية » ، ولم يكن فى ذلك تمييز بين قطاع من المجتمع الاشتراكي واخر .

هنا برز التساؤل : هل من مستقبل للاتحاد الموفيتى بعد اضمحلال المؤسسات القائمة على الايديولوجية الطبقيّة ؟ هل هناك رباط يجمع بين مختلف جمهوريات الاتحاد الموفيتى ، وبالذات بعد انهيار انظمة اوربا الشرقية .. وإنهيار فكرة « الكتلة » فى صورتها الأوسع ، صورة « المعسكر الاشتراكي » ؟ هل من مستقبل للتماسك « الداخلى » فى الاتحاد الموفيتى بعد انهيار تماسك « الكتلة » على نطاق « المعسكر الاشتراكي » ككل ؟ تلك اسئلة لاشك وردت وممت مستقبل قضية الاشتراكية فى الصميم .

ولا اعتقد ان هناك اجابة على هذا السؤال دون التعرض للسباب التى دعت جورباتشوف إلى اطلاق عملية « البيريسترويكا » اصلا .

وقد يكون من الأهمية بمكان ، فى هذا الصدد ، ان نميز مابين احتمالين نظريين : الأول هو ان النظام الاشتراكي كما انجز فى هذا القرن اصبح ماله السقوط ، والانهيار من الداخل ان أجلا أو عاجلا ، لاسباب موضوعية تتعلق بطريق اقامته اصلا . والإحتمال الثانى أن يبرز هناك وعى ذاتى بأن عملية السقوط واردة لا محالة ، وأنه ينبغي بالتالى التصدى لهذه العملية قبل حدوثها ، تجنباً للأسوأ ، وعملا بفكرة « ان السقوط ان لم يكن منه بد ، فليكن بيدي وليس بيد عمرو » اى ان يقدم القائد نفسه على ترويض عمليه السقوط ، ومحاولة السيطرة عليها . بدلا من ان تفلت من كل سيطرة .

لنى لا أعتمد ان جورباتشوف منذ البداية كان مدركا لمدى الخلل فى النظام وابعاده .. اعتقد على العكس انه قد تكشف هذه الأبعاد أولا بأول وهو يمارس التغيير .. وربما اصبح يدرك ان الخلل يتجاوز كل حد كان يمكن التكهّن به سلفا ، وان الخلل كاد يبلغ حد الانفلات كليه . وبعبارة اخرى ، اصبح تحاشى الانفلات همه الأول وأمرا واقعا يواجهه له امبيقية على عملية الإصلاح والتصحيح .. أى أن القضية لم تعد الآن قضية تصحيح ، بقدر ما اصبحت قضية سيطرة على عملية افلتت من كل سيطرة !

واتصور ان التقدير الذى يحظى به جورباتشوف فى الغرب ، وحصوله على جائزة نوبل ، مرجعه الحقيقى انه قد جنب العالم آثار هذا الانفجار المنذع من الداخل .. لقد جنب العالم الالتهار الذى كان من الممكن ان يفضى الى حرب نووية شاملة .. وإلى تعريض الكوكب كله للنفاء .. ان القضية لم تعد قضية مباراة بين النظامين ، وانما أصبحت القضية كيفية التعامل مع أى نظام منهما عندما « ينفجر من داخله » ، أى بحكم ألياقه الذاتية قبل أى شئ آخر ؟ وان الفضل الذى ينسب إلى جورباتشوف هو انه قد حاول السيطرة على « عملية الانفجار من الداخل » قبل ان تصيب الاطراف الأخرى باضرار مهولة يتعذر التكهن بكل عواقبها !

هذا الطرح وحده هو الكفيل بتقديم تفسير مقنع لتغيير الغرب موقفه فجأة من قضية المساعدات للاتحاد السوفيتى . وتسليمه فجأة بضرورة التخلي عن تشدده فى شروط تقديم هذه المساعدات ، وهروله فجأة لتقديمها بسخاء . انه يقدمها بهدف الحد من الانفجار فى الاتحاد السوفيتى ومن اثاره ومضاعفاته الخطيرة على صعيد الكوكب كله ، لا على المعسكر الاشتراكى وحده واصبحت المساعدات تمنح دون ضمانات ودون شروط . وفى هذا تختلف تماما عما كان مقررا من قبل .

ان كثيرا من ملامح الاشتراكية فى قرننا هى ملامح نوعية من الاشتراكية تتناسب مع مستخلصات الثورة الصناعية الأولى ، بينما الثورة الصناعية العصرية . ثورة العلوم والتكنولوجيا فى عرضنا . قد أعادت طرح ، ليس فقط قضية « قوى الانتاج الاجتماعى » بل أيضا قضية « عملية الانتاج الاجتماعى » فى إطار معطيات جديدة تختلف نوعيا عما كانت عليه هذه المعطيات فى ظل الثورة الصناعية الأولى ، وفى نهاية الأمر ، فإن الاعتقاد بأن النظام الاشتراكى كان كفيلا بأن يحتفظ بشموخه لو لم تكن هناك « بيريمترويكيا » ولا « جلامنوست » ، أى بدون مكاشفة ومصارحة ، فإنه تصور . كما تثبت مؤشرات عديدة . يقوم على الوهم وخداع الذات ! لقد استطاع جورباتشوف ، بمجرد وصوله إلى قمة السلطة ، أن يزيل البناء السابق . وكان هذا البناء السابق يبدو شيئا بالغ الجبروت ، ومثيرا لرعب العالم الخارجى . ولكنه إنهار بسهولة منقطعة النظير عندما تم التصدى له من الداخل . وبدأ فجأة وكأنما هو مجرد « نمر من ورق » تبعاً للتعبير الشهير « لماوتسى تونج » . ثم كانت هناك ظواهر أخرى ، اتضح للعالم كله أن يشهدها وأكدت ان هذا البناء كان بالفعل « نمرًا من ورق » .. حتى عندما يتم التصدى له « من الخارج » ! فإننا كلنا نذكر حادث وصول شاب المانى (« يومست ») بطائرة صغيرة إلى « الكرملين » عبر الاتحاد السوفيتى كله دون ان ترصده أجهزة الرادار السوفيتية فى أى مكان ولكن الجديد بتأمل هو مسار جورباتشوف نفسه ومدى قدرته على ان يدخل تغييرات جذرية دون ظهور معارضة كفيفة بالدفاع مما كان موجودا الا يتم ذلك عن حقائق بالغة المرارة ، عن تجربة اشتراكية كان لتمجيد وتأييد تعاليم وأوضاع سابقة دور مدمر لهذه التجربة كلها ولقدراتها على التجدد وممايرة متطلبات العصر ؟ .

أسباب الانهيار :

انتهى الاتحاد السوفيتى مع نهاية عام ١٩٩١ ، أثر استقالة جورباتشوف ، ولانتهى الشعوب مع زوال للدول التى تنتموها ، ولكن الاتحاد السوفيتى كان تجربة فريدة من حيث أنه ربما الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تكن تنسب نفسها إلى هوية شعب بعينه ، ولا إلى موقع جغرافى محدد . ذلك ان الاتحاد السوفيتى دولة أريد بها ان تصبح النواة لنظام اشتراكى فشيوعى يتسع للكوكب كله .

لقد تميز الاتحاد السوفيتى عن دول العالم جميعا فى انه قد قصد به أن يكون ثورة قبل أن يكون دولة ، وأن يكون فكرة ، فكرة شمولية خليقة بالانتشار لتصبح عقيدة عالم جيد ، وحمل إنتهاء الاتحاد السوفيتى على نحو ما معنى فشل هذه الفكرة . وطبعاً سوف يطرح سؤال لا بد أن يصبح موضوع جدل محتدم فى الآونة المقبلة ، وبخاصة فى عالمنا الثالث ، هل إنتهاء الاتحاد السوفيتى يؤذن بإنهاء فكرة الاشتراكية أصلاً ؟ هل زوال الاتحاد السوفيتى من على خريطة العالم السياسية يشهر افلاس البناء الفكرى الذى شيده كارل ماركس إبتداء من منتصف القرن الماضى ، أم ان الفضل قد نال فقط من تجربة بعينها ؟ وان هذا الفضل لا يعنى إنتصارا نهائيا للذين ناصبوا العداء للاتحاد السوفيتى منذ مولده ولا يعنى بالذات انتصار الرأسمالية ؟

ثمة حجة لا تحمل الإغفال هى ان عالم مابعد عام ١٩٩١ لا يمكن ان يكون مجرد صورة مكررة لعالم ما قبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، وانه لا بد أن تكون لتجربة الاتحاد السوفيتى بصمات باقية ، لقد عاش معظم أبناء قرنا فى مختلف أرجاء كوكبنا وأمام أبصارهم ما بدأ لهم بديهة هى ان وجود الاتحاد السوفيتى تحكمه حتمية ، وربما نوع من « القدرية » لافتكاك منه ، وقد انسحبت هذه العقيدة الراسخة على المتحمسين للتجربة السوفيتية والرافضين لها على حد سواء . كان الاتحاد السوفيتى فى نظر المتحمسين له ، المؤمنين به ، التجسيد الحى لـ « حركة التاريخ » وحركة تحرير الشعوب ، وبدأ انتصار الاتحاد السوفيتى انتصارا لقضايا التحرير وبالتالي فلا رجوع عنه ، لأن المزيد من التحرر منة الحياة ، اما خصوم الاتحاد السوفيتى ، فقد رأوا فيه حقيقة مؤلمة ، لا مهرب منها ، عليهم التسليم بها ، ولايرون ماينبئ بزوالها تلقائيا ، خاصة فى عصر اسلحة الدمار الشامل ، التى قد تصلح لـ « ردع العدو » ومحاولة احتواء توسعة ، وبالتالي تأسيس « النظام » الدولى على « معادلة الرعب النووى » ولكن يكون الاقدام على إزالة هذا العدو مخاطرة غير مؤتمنة العواقب ، لانها تحمل خطر الاقواء المتبادل ! ولذلك نظر خصوم الاتحاد السوفيتى الأداء فى الغرب إلى بقاءه على أنه فى النهاية شر أهون مفروض على المجتمع الدولى بما هو أشبه به « قدرية تاريخية » .

هذا الاحساس بـ « القدرية » إنتهى مع إنهيار الاتحاد السوفيتى ، وفجأة بدأ أن مسار هذا القرن لم يكن محكوما بتصور « نظرى » عن مجرى مقرر مسلفا للتاريخ ،

وبدا فجأة ان المستقبل كله مفتوح للتكشف وربما أيضا للاختراع ، وان للانسان قدرة متجددة على ان يقرر محددات مصيره . وسقط بالتالى التصور ان هناك من يملك ان يدعى انه يمثل « حركة التاريخ » بل لابد فى هذا الصدد من ان يتنافس المتنافسون ومن هنا كان لابد ان يكون للرأى الاخر مكانة ومكانته ، وكان لابد ان يكون هناك تسليم بمبدأ التعددية وبالتالى بمبادئ الديمقراطية .

بيد ان القول بأنه ليست هناك « قدريّة تاريخية » أعاد طرح اسئلة جوهرية ليس فقط فيما يتعلق بالمستقبل ، بل أيضا فيما يتعلق بالماضى ، فهل كانت هناك « حتمية » ان يقوم الاتحاد الموفيتى أصلا ؟ وان يقوم على النحو الذى قام به ؟ هل كانت هناك « حتمية تاريخية » لتجربة اشتراكية وفق تلك التى عاصرناها فى هذا القرن ؟ وماذا لو لم يكن قد وجد لينين ؟ وماذا لو ان الألمان قد قبضوا عليه وقت ان استقل من منفاه فى سويسرا قطارا اخترق به المانيا ليلحق ببؤرة الثورة فى سان بطرسبورج عام ١٩١٧ ؟ وماذا لو امتدت الثورة إلى قلب اوروبا ؟ وماذا لو لم يكن اغتيال زعيمى حزب سبارتكوس - روزا لوكسمبورج وكارل لايبخت - وقد مثلا التيار الراديكالى داخل الحركة الثورية الالمانية ، وكان مثل هذا كفيلا وفقدان بؤرة الثورة إلى دول اوروبا الرأسمالية الأكثر تقدما ، بدلا من ان تستقر فى روسيا فقط وان تتردد عن بقية القارة الاوروبية ، مما شجع البلاشفة على تبنى فكرة اقامة الاشتراكية فى بلد واحد حتى لو كان هذا البلد متخلفا وغير مهيا لثورة اشتراكية .

إلى أى حد كانت هذه العوامل نتاج الصدفة . أم نتاج « حتمية تاريخية » الحقيقة ان تصور ماركس لم ينجزه لينين ولم ينجزه ستالين على رغم انتسابهما إليه . لقد انطلق ماركس من ان الاشتراكية ليست فقط نقيض الرأسمالية ، بل هى أيضا نتاج الرأسمالية ، وان لا اشتراكية من دون تطور رأسمالى يسبقها وينضج الظروف الضرورية لتخطى المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع اشتراكى ، ولذلك تصور ماركس ان أكثر الدول ترشيجا لاندشين الثورة الاشتراكية هى الدول الممثلة لأكثر حلقات التطور الرأسمالى تقدا مثل المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا . بيد ان لينين انطلق من فكرة ان الثورة قد نشبت فعلا فى روسيا لايحوز التخلي عنها ، ويرر دعواه من منطلق انه من الممكن اطلاق الثورة من أضعف حلقة فى الامبريالية العالمية حيثما تجتمعت التناقضات الاجتماعية فى أكثر صورها حدة (الناجمة فى حال روسيا تحديدا ، عن قسوة قمع الفلاحين ، وشدة اضطهاد القوميات ، وويلات الحرب التى بلغت الذروة ، فضلا عن الاستغلال الرأسمالى) .

بيد ان أضعف حلقة فى الامبريالية لم تكن أقوى حلقة فى الرأسمالية ، ولم تكن ابدا معارضة لهذه السياسة الجهنمية ، أو حتى مجرد تحفظات ، تعرضوا هم أيضا للقمع نفسه بدعوى انهم كثفوا بنقاعهم عن تنفيذ تعليمات قيادة الحزب عن هويتهم ك « عملاء للشعب » وحلت آلية القمع محل الاقتاع ، واخفت بذلك كيان الحزب وراثته فى وجه القيادة واردة القيادة فى وجه الامين العام ، أى تجاه ستالين

شخصيا ، وامسرت « المركزية الديمقراطية » عن ديكتاتورية مطلقة . وامسرت
الجهزة القمع عن قوة تفوق قوة الحزب ، وأصبحت النظرية الماركسية هي قراءة
سكائين بها ، ذلك انه هو النظرية ، وهو الصواب ، وهو التاريخ ، وكانت هذه الآلية
مبعث عبادة الفرد ، وتآليه القائد على نحو لا سابق له عبر التاريخ .

ان إقامة الاشتراكية من موقع دولة انتمت إلى القطاع المتخلف من العالم ترتبت
عليها امس مأساة قرننا ، كذلك ترتبت عليها مواجهة عنيفة من قطاع العالم الرأسمالي
المتقدم ، اذ كان بمقدور الاتحاد السوفيتي ان يبلغ من القوة ما أشعر النظام الرأسمالي
العالمي بأنه معرض لتهديد يمس صميم كيانه ، ولكن لم يبلغ المعسكر الاشتراكي من
القوة ما سمح به بوضع حد نهائي لوجود النظام للرأسمالي وترتب على ذلك نشأة
الفائضية أولا ثم انقسام العالم إلى معسكرين متضادين . وهكذا ، بدلا من ممارسة
التحولات الاجتماعية بطريقة حضارية ، جرت ممارستها وعلى جانبي خط المواجهة
بعنف لم ير التاريخ مثيلا له ، ان لم يكن بطريق الحرب ، فيطريق الحرب الباردة ،
ومن خلال استقطاب عالمي حاد استوعب عبقرية العصر في اطلاق سباق التسلح
النووي وأسلحة الدمار الشامل ، ونشأ تناقض غريب ، فالاشتراكية طرحت هدفا لها
هو اسعاد البشرية ، لكن الوسائل التي اتبعتها لبلوغ هذه الغاية حملت في طياتها
تعمير البشرية للهلاك ، وهكذا ، تعارضت الوسائل مع الغاية ، وقد يكون ذلك
مقبولا في مجتمع برجوازي لا يهيمن على مقدراته لان القانون الذي يحكمه هو
الجرى وراء الربح ، ولكن كيف يمكن تبريره في مجتمع ينسب لنفسه خاصية خلوه
من التناقضات والسيطرة على المصير ؟ .

اذا صح في المجتمع الرأسمالي ان الجرى وراء الربح هو الذي يحكمه وان
ذلك قيد على حريته ، فإن المجتمع الاشتراكي . كما طبق في هذا القرن ، حكمه
اللاحق بالعالم الرأسمالي الاكثر تفوقا ، بأمل بلوغ ندية معه ، وهذا أيضا جرده من
الحرية والسيطرة على المصير ، بل بومعنا الادعاء ان الاشتراكية التي دشنها الاتحاد
السوفيتي اسهمت في تطوير الرأسمالية اكثر مما اسهمت في القضاء عليها ، كانت
تحديا للرأسمالية الزمها تجديد نفسها ، لكن لم يصل التهديد إلى حد المعباس بصميم
كيانها ، فكانت الرأسمالية هي الرابحة في النهاية . وكان ذلك مؤشرا اخر على ان
اقامة اشتراكية تتطلق من مواقع التخلف هي اشتراكية لا تسيطر على المصير ولا
تتحقق لها مبررات الوجود . هذا يطرح عليها امثلة مهمة ماذا لو ان الاشتراكية
انطلقت في الأصل من اكثر مواقع رأسمالية نضجا ، لا من اضعف حلقات
الامبريالية ، ماذا لو اقيمت الاشتراكية في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، في بلدان
تنتمي إلى قلب القارة الأوروبية ، مثل ألمانيا ؟ هل كان معنى ذلك ان يكون لمسار
هذا القرن ملامح مختلفة نوعيا ؟ وهل تصور ماركس عن الاشتراكية كان يصلح
لمجتمعات الرفاهية في قرننا ؟ ثم هل كان ذلك سوف يجنبنا العنف ؟ هل كان من
الممكن اقامة الاشتراكية بالاسلوب الحضاري لا بالعنف ؟ هل كان من الممكن ان

تصبح للمواجهة العسكرية الاسبقية على المواجهة الحضارية ؟ بعبارة موجزة ، ها كان الاتحاد السوفيتى ضرورة تاريخية ، أم كان على العكس تشويها لمجرى التاريخ محكوما عليه بالزوال ، أجلا أو عاجلا ؟

تطرح هذه الاسئلة بدورها اسئلة أخرى لا تقل أهمية ، هل كان من الممكن احياء التجربة السوفيتية من خلال عملية « البيريسترويكا » أم كانت العملية مجرد « معبر » جنب العالم هزة عنيفة بانتقال مجتمعات كانت طوال ٧٠ عاما موط الاشتراكية إلى مواقع للرأسمالية ، ألم تكن « البيريسترويكا » فى النهاية مجرد بذ فكرى لتبرير تحويل المجتمع السوفيتى من مجتمع يؤمن بالتخطيط المركزى إلى مجتمع يؤمن باقتصاديات السوق ، ومن مجتمع يقوم على ايديولوجية تنقسم بالشمول إلى مجتمع يسلم بالحاجة إلى الديمقراطية والتعددية ؟ .

انكر ان كتابا صدر منذ عدد من السنوات تضمن حوارا حول الاشتراك والرأسمالية بين اقتصادى سوفيئى مرموق هو ستانيسلاف منشيوكوف والاقتصاد الأمريكى الكبير جون كينيث جالبرايت ، وقد ورد على لسان منشيوكوف فى ه الكتاب أننا اذا ما استعنا لغة الفيلسوف هيجل ، فإنه قد يثبت مستقبلا ان الرأسمال كانت بمثابة الدعوى THESIS والاشتراكية بمثابة الدعوة المضادة NTI-THESIS وان مجتمع المستقبل سوف يكون نوعا من المجتمع التركيبى الجامع لصفات استمد من المجتمعين معا SYNTESIS ، وقد بدا لى هذا النمط غريبا وقذاك ، ذلك تعاليم الماركسية كانت تنادى بإقامة الاشتراكية ، فالثيوعية على انقاض الرأسمال لا فى عملية تركيبية معها ، والسؤال بالفعل مطروح : إلى أى حد يمكن اعتبار يجرى الآن عملية تركيبية بين الاشتراكية والرأسمالية ، أم مجرد تسليم من قبل الدو الاشتراكية الأولى بأن التجربة الاشتراكية برمتها فشلت ، وأن الخيار الوحيد الوا هو الرجوع إلى آليات الرأسمالية ، ومعنى ذلك فى التحليل الأخير الأخذ بالآيا اقتصاد السوق ، وفلسفة ترى ان مجرى التاريخ يصحح نفسه بنفسه ، وأنه يتع التخلي عن فكرة ان المجتمع كفيل بأن يسيطر على مصيره ، وفق تصور جر التخطيط له مسلفا ؟

سمعنا كثيرا فى السنوات الأخيرة ، على لسان مفكرين سوفيئى ، انهم لم يقب مرة أخرى بأن يكون مجتمعهم « معمل اختبار » لنظريات مستوردة من الخارج معنى ذلك انهم كفروا بالماركسية من فرط الاختناقات التى تتعرض لها حياة اليومية ، انهم أضحووا يرفضون فكرة ان النظرية خليفة بأن تهيم على التطبيق وأن التطبيق ينبغى تطويره للنظرية ، وردة اليها وايجاد تفسير نظرى له ، وإن تأ النظرية على هذا النحو سقط وقد قسمته نهائيا .

ان الاستراتيجية القائمة على احوال الاشتراكية محل الرأسمالية عن طر مواجهة عسكرية بين معسكرين اشتهرت افلاسها نهائيا ، ولا يبدو انه كان واردا أنه ان يلحق المعسكر الاشتراكى - فى عقود - بما أنجزه النظام الرأسمالى العالمى طو

قرون وأن تتحقق ندية بين المعسكرين في عصر كانت الرأسمالية العالمية أكثر تهيؤاً من الاشتراكية العالمية في استثمار وتوظيف مكتشفات الثورة التكنولوجية العصرية .

هناك من يدعون أن الاتحاد السوفيتي لم يخفف ، بل أعيد بناؤه في صورة « كومولث » ضم في نهاية الأمر جل ، أن لم يكن كل الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق ، وقد لحقت بالاتحاد السوفيتي في ظروف شائتها شوائب لم تعد خافية . وهناك من يقولون أن الذي جرى مجرد « إعادة بناء » على نحو ما ، وامتداداً في النهاية للـ « بيريسنرويكا » ولكن من دون جورباتشوف ، وبتعبير أدق صيغة جديدة من الـ « بيريسنرويكا » تنطلق من أن جورباتشوف أصبح عقبة في وجه السير بها إلى نهاية المطاف بعد أن كان الحافز الرئيسي في ابتداعها ابتداء .

إن الاتحاد السوفيتي حسب هذا التصور يكون قد حافظ على كيانه مع تحقيق قدر من التحديث ، مما يبرره لمتطلبات عصر مختلف ، غير أنه تصور يعيبه أنه يغفل كلية البعد الأيديولوجي في بناء الاتحاد السوفيتي - مبرر كيانه أصلاً - ثم ينطلق من أن « الكومولث » الجديد كفيلاً بأن يحقق انسجاماً يتسم بصفة الدوام بين الجمهوريات التي ضمها الاتحاد السوفيتي وهذا أمر مشكوك فيه ، فقد كان للأيديولوجية الشيوعية ، وللمؤسسة التي التزمت هذه الأيديولوجية وجسدها ونسبت لنفسها صفة تمثيلها ، أعنى الحزب الشيوعي ، كان لهذه المؤسسة التي هيمنت على الدولة وعلى أجهزتها القمعية الدور الحاسم في ضمان تماسك الاتحاد السوفيتي والحيولة دون تفككه ، بيد أن الحزب الشيوعي لم يعد له وجود ، والـ « كومولث » الذي أقيم على انقاض الشيوعية ، فهل هناك عناصر ربط بديلة تتسم بصفة الدوام ؟ .

هل من الوارد في ضوء غياب الأيديولوجية التي تبرر عملية التوحيد ، وبعد إلغاء المركز المكلف السهر على هذا التوحيد ، وفي ضوء ما جرى في يوغسلافيا ، الاحتفاظ بكيان يقوم على وحدات قومية وعرقية ودينية متنازعة ، لقد أعلنت الجمهوريات السوفيتية الإسلامية في آسيا موافقتها على الانضمام إلى رابطة الكومولث ، ولكن يصعب تصور لتضواء هذه الجمهوريات بصورة مستقرة تحت لواء تجمع ضم في الأصل جمهوريات سلافية في غياب مؤسسات تقوم على أيديولوجية « أممية » موحدة . وإذا صح أن الجمهوريات الإسلامية لم يعد يربطها مع هذا الكومولث إلا المصلحة الاقتصادية من منطلق أنها - خلافاً لجمهوريات البلطيق المستفيدة اقتصادياً من استمرار هذه الرابطة فإن المصلح - لاقتصادية بعد زوال الأيديولوجية تتحقق لها على نحو أفضل عن طريق روابط مع تجمعات خارج الاتحاد السوفيتي تلبي على نحو أفضل تطلعاتها ، بعد طول غياب ، إلى تأكيد هويتها الدينية والقومية ، لذلك لا ينبغي استبعاد محاولات إقامة كتلة تركمانية تجتنب جمهوريات الكومولث الإسلامية السنية مع دول إسلامية أخرى سنية مثلها ويكون لتركيا دور بارز في استقطابها ، وقد تشكل أيضاً كتلة شيعية يكون لإيران دور في

بلورتها ، ومن المتصور ان تنشط واشنطن لمحاولة احتواء الكتلة الشعبية بتشجيع قيام الكتلة التركمانية وبخاصة ان تركيا في نظر الغرب دولة اسلامية « مؤتملة » .
ان الاسباب الداعية إلى ترابط الكومنولث في الحاضر المباشر عوامل ذات أهمية مؤقتة فقط هي الحصول على اقرار من قبل الغرب باستبعاد جورباتشوف والغناء « المركز » ومايرمز له بالكركملين ، الذي حملت اصفاء صفة الشرعية الدولية عليه معنى ان الماضى الشيوعى لم يتم اجتثاثه بعد ، وهى أيضا لطمأنة الغرب ان ترسانة الاتحاد السوفيتى من أسلحة التفكك بالجملة ، وهى ثانى أكبر ترسانة من هذه الأسلحة فى العالم ، لن تقلت من السيطرة ولن تفقد الاتفاقات الدولية التى وقع عليها الاتحاد السوفيتى بشأن تفكيك جزء منها ولن تهرب بعض أسلحتها إلى دول فى العالم الثالث ، ولكن هذه عوامل قصد بها إزالة هموم تشغل الغرب انيا فقط ولا تكفى لارساء الكومنولث على أسس وطيبة .

ولو كان لى ان ابدى رأيا فيما يتعلق بالبعد الايديولوجى ، فانى لا اعتقد ان رأسمالية الغد خليفة بانهاى التاريخ ، وباشباع تطلع الشعوب إلى مجتمعات اعدل تكفل للمواطنين فرصا أكثر تكافؤا ، ومع ذلك لا أعتقد ان هناك احتمال ان ينشأ مشروع اشتراكى جديد مع موقع الدول التى تبنت هذه الايديولوجية فى الماضى ، وان الاشتراكية ان كان لها مستقبل فانها سوف تنبع من مواقع جديدة تماما كصيغة تعبر عن قفزة نوعية فى المجتمعات الرأسمالية البالغة الرقى أو على نقىض ذلك تماما ، كتعبير فى البلدان شديدة التخلف عن الصراع المستعصى الحل حتى الآن ، لا بين الشرق والغرب ، ولكن بين الشمال والجنوب ، والارجح أن العملية لن تكون هذا ولا ذاك ، بمعنى ان الإقامة الجزئية للاشتراكية على قطاع من كوكبنا دون غيره وفى مواجهة مع قطاع اخر منه يتبنى الرأسمالية ، سيناريو لم يعد له مستقبل ، وان الوارد الآن تحول جذرى فى المجتمع العالمى دفعة واحدة ، ومن خلال عالم واحد ، مترابط ومتداخل .

ان كلمة الاشتراكية اذا ما كان هناك حرص على الابقاء عليها انما سوف ترمز مستقبلا لمعنى تخطى آفاق الرأسمالية أكثر من ان تعنى الرجوع مرة أخرى إلى تجارب شبيهة بتلك التى نسبت إلى الاشتراكية فى القرن العشرين ، ومع ظواهر التحويل التى اصبحت تنمى لكل أوجه الحياة العسكرية فإن اشتراكية الغد سوف تكون عالمية او لا تكون أصلا .

ما بعد الانهيار :

سقط الاتحاد السوفيتى ، ولم يعد لرئيسه جورباتشوف دور ، ولم يعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كيان .. سقط رمز الاشتراكية وقلعتها الأولى .. ولكن هل معنى ذلك نهاية الاشتراكية ؟ .

اللافت للنظر ان العواصم الغربية لم تساعد جورباتشوف على انجاز عملية « البيريسترويكا » بنجاح . بل امتنعت عمدا وبعد طول تفكير وتدبير عن تزويده بأى دعم .. وبرز قرارها ذلك على أوضح وجه - فى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى الذى انعقد فى لندن فى اواخر اغسطس الماضى .. لقد دعت القمة الغربية جورباتشوف لحضور الاجتماع .. وترتب على امتناعها عن مساعدته ، وعودته منه فارغ اليدين ، التعجيل بالانقلاب ، الذى حاول الاطاحة به . وقد فشل الانقلاب ، ولكن ترتب عليه انتهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى .. وأصبحت دولة السوفييت تحظر نشاط الحزب الشيوعى ، حتى أصبح إنتساب الدولة إلى صفة « السوفيتية » ذاتا لا محل له من الاعراب .

وقام « كومنولث » من جمهوريات مستقلة محل الدولة السوفيتية ، ولم يعد أمام جورباتشوف غير ان يتحى .. وان يعلن ان لا مكان له فى الوضع الجديد وان مهمته فى الحياة قد انتهت ..

الآن فقط ، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط جورباتشوف تفكر العواصم الغربية فى تزويد « الكومنولث » الجديد بمساعدات سخية .

الآن فقط سوف تمد هذه العواصم يد العون للجمهوريات التى تتبنى اقتصاديات السوق . وتلتزم بالديمقراطية الغربية ، وتسير فى طريق الرأسمالية .. وسوف تمتنع عن تقديم اية معونة للجمهوريات التى تتكأ أو تناهض هذا الطريق .. ان الغرب لن يقبل بحل وسط .. وثبت انه لم يقبل بعالم ثنائى القطبية ، حتى مع انتقال القطب الشيوعى من المواجهة إلى التعاون .. وإنما اراد استسلاما بلا قيد أو شرط ، استسلاما كذلك الذى اشترطته من دول - المحور - الفاشية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بغض النظر عن اسلوب فرض هذه الهيمنة ، ومواء كان ذلك باسقاط قنابل ذرية فوق مدن يابانية ، أو بالطرق « السلمية » .

لقد حاول جورباتشوف التجديد داخل اطار الاشتراكية وقد هزم فى المحاولة ، ولكن .. هل معنى ذلك ان الرأسمالية قد انتصرت وان لا مستقبل لقضية الاشتراكية فوق سطح كوكبنا ؟

لا أعتقد ذلك ..

لا أعتقد ان عالم مابعد إنهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، من الممكن ان يكون مجرد صورة مكررة لما كان عليه ما قبل عام ١٩١٧ .. عالم ما قبل قيام الثورة البلشفية ..

لا أعتقد ان عالم الغد ، المتعدد الاقطاب ، كفيل بأن يكون مجرد تكرار لعالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عالم الصراعات المحتممة بين كتل من الدول الامبريالية العظمى .. فلقد جد جديد فى القرن العشرين ، وربما بفضل الثورة البلشفية بالذات ..

جد ان الشعوب قد تعاضم وعيها على نحو لم يسبق له مثيل .. جد أن مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي أمر لم يعد يملك احد التهوين من شأنه .. جد أن هناك ثورة في اجهزة البث والاعلام وتكنولوجيا عالمية مساندة ومطورة باستمرار لهذه الثورة الاعلامية ؛ ولذلك سقطت كل اشكل الانغلاق ، وأصبحت شعوب العالم مشاركة في صنع القرار ولن يكون هناك رجوع عن ذلك أبدا .

لقد سقطت قلاع نسبت نفسها إلى الاشتراكية ، ولكن تعاضم شأن الديمقراطية وقد يتشوق الغرب بأنه بطل اعلاء شأن الديمقراطية . ولكنه الآن معرض لاختيار لا مهرب منه ، عن مدى التزامه فعلا بالديمقراطية وقد أصبح وحده في حلبة .. ولم يعد هناك تحدى المعسكر الاشتراكي نزيعة لدعاويه بأن ديمقراطيته قد تعرضت لى الذراع .

ثم هناك تحدى التكنولوجيا في عصرنا ، التكنولوجيا التي قد تعد بالخير العميم ، ولكن قد تمس أيضا كوكبنا في الصميم ، وتقال من صلاحيته كوعاء للحياة .. هل من الممكن التوفيق بين القانون الرئيسى للرأسمالية .. قانون العمل من أجل تعظيم الربح إلى أقصى حد وبين تجنب ان يترتب على تنافس الرأسماليين دون قيد أو شرط تعريض كوكبنا لخطر مميتة .. هل من الممكن إطلاق العنان لقوانين رأسمالية دون تلويث كوكبنا والحكم على البشرية بالفتاء المحقق ؟ .

ثم ان تركيبة الرأسمالية العصرية القائمة على الشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، لم تعد تسمح بقوانين التناقص الطليق ، بل أصبحت كل شركة منها تقوم على صفة أصيلة من صفات الاشتراكية هي التخطيط المحكم الدقيق !

ان جولة في طريق بناء الاشتراكية قد انتهت إلى مأزق تاريخي . ولكن سوف تكون هناك جولات أخرى وأخرى . وقد قال لى حكيم صيني معن التفيت به منذ سنوات وقت ان كان الصراع العقائدى السوفييتى الصينى على اشده قال : لماذا نتطلق من الاعتقاد بان الاشتراكية لابد ان يتم انجازها في عقود من الزمان ، بينما اقتضى قيام الرأسمالية وتثبيت أركانها عالميا قرونا ؟ .. ان الاشتراكية هي الأخرى عملية عليها ان تتضح ، وان تستكشف طريقها عبر منعرجات متعددة ، وهذا تحد متجدد سوف يلاحق على الدوام جميع الاشتراكيين □

• • •

تعقيب (١)

فشل إدارة جورباتشوف للإصلاح

الدكتور / محمد السيد سعيد

ربما لا تكون هناك جدوى كبيرة من إعادة التأكيد على أن النظام الشمولى السوفيتى قبل جورباتشوف كان قد شاخ كثيرا ، وأنه لم يكن من الممكن أن يستمر لفترة طويلة بعد منتصف الثمانينات . وأظن جورباتشوف نفسه فى شرح جوانب التآزم والفوضى فى النظام الاجتماعى والسياسى « للشمولية الاشتراكية ، ولاشك أن الجانب المثير حقا والذي يدعو للتساؤل الجاد حول سقوط الاتحاد السوفيتى هو فشل تجربة الانتقال السلمى من أعلى ، أو إدارة جورباتشوف للانتقال من المجتمع السوفيتى القديم إلى مجتمع جديد . وسوف نركز مداخلنا على صياغة الامثلة التى يجب طرحها عند بحث أسباب هذا الفشل .

إن هذه الصياغة للاشكالية تعد أمرا ضروريا حتى لا يكون بحثنا مقصورا على تجربة محددة أو مجتمع بعينه . ذلك أن فشل إدارة الانتقال السلمى من المجتمع السوفيتى القديم إلى مجتمع جديد يمس طائفة كبيرة من الدول والمجتمعات التى عانت لفترة طويلة من الشمولية أو السلطوية السياسية ، ومن بينها بلاندا . ولاشك أن البحث حول فشل إدارة جورباتشوف للانتقال السلمى يمكن أن يكون له دلالات غنية بالنسبة لحالات عديدة أخرى ، إذا وضع فى إطار مقارن يستقرىء ما هو متاح من معارف حول التجارب السياسية والاقتصادية المشابهة للتجربة السوفيتية .

إن السؤال العام الذى نبدأ به عملية لشتقاق الاسئلة ذات الدلالة المقارنة هو . لماذا فشلت ادارة جورباتشوف للانتقال إلى طراز جديد متحرر من تشوهات وامراض المجتمع السوفيتى القديم . وسوف نشق الاسئلة بالتالى عبر استعراض أهم النظريات التى طرحت على نحو صريح أو ضمنى فى الأدبيات الصحفية والأكاديمية لتفسير فشل الإدارة الجورباتشوفية للانتقال السلمى ، وبالتالى إنهيار وتحلل الاتحاد السوفيتى .

١ . نظرية الاحباط الذاتى للإصلاح المتأخر :

ربما تكون أكثر النظريات شمولاً وعمومية هى أن تجربة جورباتشوف الإصلاحية جاءت متأخرة جداً بحيث لم تعد مجدية فى تحقيق مهمة إنقاذ النظام القديم واصلاحه من داخله وعلى نحو سلمى . وبإيجاز شديد ، فإن النظام السوفيتى القديم اتسم بالركود الممتد والعجز عن التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على نحو منهجى ، مما أدى إلى تكسّر ركائز هائل من المشكلات والتناقضات المستفحلة فى هياكل المجتمع والدولة لفترة طويلة جداً من الزمن . وبمجرد التزام جورباتشوف بعدم مزاوله العنف لقمع هذه التناقضات ظهرت الفجوة الكبيرة بين حجم المشكلات المتركمة والقدرة المحدودة للنظام القديم ، حتى لو كان قد تم إصلاحه جزئياً وبسرعة ، على مغالبة هذه المشكلات وحلها . وبمجرد أن رفع غطاء العنف الشمولى انفجرت التناقضات السياسية والاجتماعية بقوة أكبر من القدرة المتاحة على السيطرة عليها . ولم يتمكن جورباتشوف بالتالى من تحقيق إعادة البناء فى ظل الجلاسنوست لانه لم تكن لديه الوسائل الضرورية للسيطرة على الخريطة الجديدة للقوى السياسية والاقتصادية ، فالسيطرة Control هو الشرط الرئيسى للخدمة الاجتماعية التى تضمنتها فكرة إعادة البناء .

والى جانب مقولة ان الإصلاح المتأخر عادة ما لاينجح فى إنقاذ النظام أو الانتقال السلمى به إلى نظام جديد ، فإنه قد يساعد على الإتكسار المفاجئ للنظام وإنهياره الكامل والسريع . فقد حدث كثيراً فى التاريخ أن تركزت كل نوازع إصلاح نظم إجتماعية واسعة النطاق فى شخص يأتى - ولو بالصدفة - على قمة النظام القائم . ويقوم هذا القائد أو الزعيم الإصلاحى بمجهودات ضخمة لإعادة تنظيم المجتمع القائم بعد أن يكون قد تعرض للثأكل والشيخوخة للممتدة . غير ان التحلل التحتى والقوضى الذى أفرزته أزمة ممتدة غالباً ما يجرف كالطوفان تجارب الإصلاح المتأخرة هذه وغالباً ما يرتبط فشل الإصلاحات المتأخرة بمسقوط مفاجئ ومو للبرنامج ، وربما للحضارة بأسرها ، وقد يعود ذلك إلى أن تجارب الإصلاح المتأخر عادة ما تستند على نقد شامل للنظام القديم بما يعطى شرعية ضمنية أو صريحة لكل مواقف وتيارات المعارضة الجذرية لهذا النظام ، دون أن تكون هذه الأخيرة هى صاحبة الفضل فى اسقاطه ، أى دون أن تكون قد اشتكت قوتها أو تجنرت بحيث تقدم بديلاً متكاملًا ومنسجماً يتمتع بتأييد حماسى بين الجماهير أو القوى الاجتماعية المؤثرة . وهكذا

تظهر فجوة شرعية لا تمتد إلى هدم النظام القديم فحسب ، بل وتحجب إمكانية بناء نظام جديد أيضا . وهكذا تتورط حركات الإصلاح المتأخرة في تناقض كامن يحبط أغراضها ذاتيا ، ويؤدى في العادة إلى سقوط انفجارى للنظام برمته .

على ان هذه النظرية تفسر فشل ادارة جورباتشوف للانتقال بالمجتمع السوفيتى عند مستوى عام جدا . وفوق ذلك فإنه يمكن التأكيد على ان القول بالاحباط الذاتى لتجارب الإصلاح المتأخرة من date Reform Movement ليست مطلقة . وبالتالي ، فإنه يتعين علينا تشريح تجربة جورباتشوف كمدخل محدد من بين مداخل مختلفة لإدارة الانتقال الإصلاحي السلمي من أعلى ، وبذلك يجب ان نطرح سؤالاً تاليا عن تلك الجوانب من مدرسة أو مدخل جورباتشوف لإصلاح النظام السوفيتى سلبيا من أعلى التى تعتبر مسئولة عن الفشل فى تحقيق هدف الإصلاح والانتفاذ .

٢ - نظريات عدم توازن مدرسة جورباتشوف فى الإصلاح :

وتسمى طائفة من النظريات إلى تعيين تلك الجوانب من مدرسة جورباتشوف فى الإصلاح من أعلى المسئولية عن فشل الإصلاح فى نهاية المطاف وسقوط الاتحاد السوفيتى بالإشارة إلى عدم توازن هذه المدرسة وأحد أهم هذه التنظيمات يؤكد ان مدرسة جورباتشوف قد ركزت على إصلاح السياسة الخارجية على حساب مهمة إصلاح السياسة الداخلية . إذ تعلق معظم المبادرات الثورية لجورباتشوف بالسياسة الخارجية ، التى استقطبت أيضا جل جهود وطاقة الدولة السوفيتية خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه . وترتب على ذلك إهمال الإصلاح الداخلى إلا فيما يتعلق بتلك الجوانب الداخلية التى عززت أو قصد بها ان تعزز استراتيجية الإصلاح الخارجى . وفى هذا السياق بدت البيروسترويكاً نوعاً من الراجسترويكاً (أو الهمم) أكثر منها نوعاً من إعادة البناء حقاً . ويرتبط بذلك أيضا ان استراتيجية اصلاح السياسة الخارجية السوفيتية قد بدأت كمحاولة من جانب الدولة السوفيتية للتخفيف من أعباء الضغوط الخارجية التى تكثفت مع صعود المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الحكم ، وانتهت بنقد ظالم لأسس السياسة الخارجية السوفيتية القديمة حط من قدر جوانبها وتقاليدها العظيمة وصعد من جوانبها وتقاليدها غير المبدئية والانتهازية . وتطور ذلك إلى تبنى صورة الخصم السياسى والايديولوجى العالمى عن الذات السوفيتية ، الأمر الذى كثف من تحقير وقهر الذاتية السوفيتية واضاف إلى عملية نزع الشرعية عن النظام القديم والقائم .

وتتفق تلك النظرية مع الواقع فى جوانب عديدة . كما انها تتفق مع بعض جوانب الميراث التاريخى للماركسية اللينينية السوفيتية التى دأبت على تقديم العلم على الخاص ، واشتقاق المهام الداخلية من توصيف الموقف على الصعيد العالمى . وربما يكون فيها الكثير من الحقيقة والتى تظهر ماديا من الفجوة بين شعبية جورباتشوف الكبيرة فى الغرب من ناحية وافتراده إلى الشعبية فى الداخل السوفيتى

من ناحية أخرى . ومع ذلك ، فإنه قد لا يمكن القول بأن جورباتشوف وقمة الدولة السوفيتية قد أهملت السياسة الداخلية بقدر ما كانت قد فضلت في حل معضلاتها . وحتى إذا كان جورباتشوف وقمة الدولة السوفيتية قد صرفا جزءا كبيرا من طاقاتها في اصلاح الشؤون الخارجية السوفيتية ، فإن ذلك قد انطلق من معادلة كان يمكن ان تكون صحيحة ومفيدة . إذ كان من الممكن ان يؤدي التخفف من العبء الخارجى إلى توجيه الطاقات والموارد أكثر إلى البناء الداخلى ، وكذا توجيه الموارد والطاقت نحو البناء الاقتصادى والتنمية بالمقارنة بالتركيز على الدفاع وتكريس هيبة الدولة فى الخارج . وهنا يثور التساؤل المنطقى التالى : لماذا فضلت استراتيجية جورباتشوف فى نقل الموارد المادية والمعنوية من النطاق الدفاعى والخارجى إلى النطاق الامنائى والداخلى ، بالرغم مما حدث بالفعل من تحرير لجانب كبير من الموارد التى انقفت على الدفاع والالتزامات الخارجية للاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ؟ .

يمكننا هنا ان نلفت الانتباه إلى نظرية ثانية تقول ان استراتيجية جورباتشوف للانتقال قد اتسمت بعدم التوازن الداخلى حيث ركزت على الاصلاح السياسى واهملت الاصلاح الاقتصادى . أو انها قد تورطت فى نمط من الاصلاحات السياسية كان ضارا بالاصلاحات الاقتصادية . فتوجه الاصلاح السياسى إلى تحطيم الطابع الشمولى للدولة الذى كان الاساس الموضوعى لقونها واتسجامها النسبى باسم الجلاسنوست واحترام الحريات المدنية والسياسية وبعث التعددية القانونية فى المجتمع السياسى السوفيتى . وألحق هذا الاصلاح السياسى ضررا شديدا بقررات الدولة الوظيفية والاقتصادية قبل ان يتمكن المصلح السوفيتى من خلق آليات جديدة للإدارة الاقتصادية الكفاء والقائمة على قدرات المجتمع المدنى والاقتصادى المستقلة عن الدولة : أى آليات السوق وبذلك قذف بالدولاب الاقتصادى العملاق للاتحاد السوفيتى إلى فراغ إدارة Management Vacuum جعل الفوضى تتمكن منه تماما ، الأمر الذى اسفر بدوره عن إنهيار اقتصادى لا يتفق مع القدرات والامكانيات والموارد المذهلة التى تتمتع بها البلاد . ومثل هذا الانهيار الذى وصل إلى مستوى المجاعة المعتمدة الاساس الموضوعى للتآكل السريع والواسع النطاق لشعبية الاصلاحيين السوفيتيين وعلى رأسهم جورباتشوف . كما مثل هذا الانهيار الاقتصادى السبب الرئيسى وراء تفكك وانحسار إمكانية الرقابة على التطور السياسى العام للبلاد ، وهو الذى عبر عن نفسه فى أزمة القوميات .

ومن الواضح ان هذه النظرية تدفع ضمنا إلى التأكيد على استحالة الاصلاح السياسى فى ظروف التآكل والفوضى الاقتصادية ، وانها بالتالى تقود إلى الاعتقاد بحتمية تسلسل بديل لعملية الاصلاح يبدأ باتخاذ البناء الاقتصادى كأساس ضرورى لنجاح الاصلاح السياسى اللبيرالى . بل ويقوم المنطق الضمنى لهذه النظرية على القول بأن مصير مجمل التطور السياسى لروسيا والجمهوريات الاخرى فى

الكومنولث الجديد يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية الراهنة . فهناك إمكانية للارتداد إلى الشمولية عبر انقلاب مضاد يهدف لتمكين دولة مركزية من السيطرة على الاقتصاد من جديد بهدف إنقاذ البلاد من الفوضى والخراب . وهنا تثار المناظرات حول انماط التسلطية أو الديكتاتورية الجديدة الممكنة ، غير أن المنطق العام لهذه النظرية يبدو متناقضا تماما مع الاعتقاد الشائع بقيل بدء حركة الإصلاح الجورباتشوفية . فقد كان يبدو في الوعي العام للنخب المثقفة داخل الاتحاد السوفيتي وفي انحاء العالم عموما أنه من المستحيل وقف التدهور طويل المدى للاقتصاد السوفيتي - وهو التدهور الذي عبر عن نفسه في الهبوط المستمر لمعدلات النمو والانتاجية للكلية والنمو السالب في النهاية منذ منتصف السبعينات - بدون اصلاح سياسي جذري . بل ولتتقد المصلح السوفيتي الكبير في البداية لعجزه عن تقديم نقد جذري وشامل للدولة القيصريّة - الامبراطورية السوفيتية لمصالح التركيز على مظاهر الفوضى والتآكل والفساد الاقتصادي . ومن هنا يبدو الاساس المنطقي للنظرية السابقة وكأنه يدفع ضمنا نحو تبثئة الإصلاحات الديمقراطية السياسية حتى في بلاد أخرى - خارج الاتحاد السوفيتي - من أجل انجاح جهود الإصلاح الاقتصادي أولا ، لوضع مرتكزات كافية لنجاح الإصلاح السياسي في نهاية المطاف .

اننا نصل هنا إلى حالة فقدان للاتجاه النظري وضياح كامل للتأكد بصدد استراتيجية الإصلاح في المجتمعات التسلطية والقائمة على دور الدولة المركزي في الحياة الاقتصادية ، بسبب ما تتضمنه الأولويات المتعاكسة من دوائر مغلقة وشريرة حيث الافتقار للإصلاح الاقتصادي يفسد إمكانية الإصلاح السياسي ، وكذا يؤدي الجمود السياسي حتما إلى فشل الإصلاحات الاقتصادية . ويدعونا ذلك إلى التساؤل لا عن أولوية مجال الإصلاح بحد ذاته ، وإنما عن نمط تلك الحزمة مع الإصلاحات التي أدت إلى فشل الإصلاح الجورباتشوفى . أى أن التساؤل هنا ينصرف إلى تحليل فشل الإصلاح السياسي الجورباتشوفى .

٣ - نظريات استحالة اصلاح نظام امبراطورى - شمولى :

ان الظاهرة التي تلفت الانتباه في مجال مياسات الإصلاح السوفيتية في عصر جورباتشوف ، وربما ما بعده Politics of Reform هي ان اهدار الرقابة والسيطرة السياسية لقمة السلطة ، وبالتالي الفوضى السياسية التي منعت إمكانية الهندسة الاجتماعية الإصلاحية المتضمنة في فكرة البيريسترويكا هي انها لم تنطو على معارضة حقيقية وجذرية . بل ان سياسات الإصلاح لم ترتبط بمستوى مرتفع من التعددية السياسية والتنظيمية ، أو حتى مجرد التمايز الفكرى والسياسي الكافي على المستويات المختلفة للحياة السياسية السوفيتية . بل تم الصراع بين أقسام متميزة تمايزا ضعيفا ، ومتداخلة في أغلب الحالات ، من نخب السلطة السوفيتية السابقة . بل ان المستوى الحقيقي للكفاية السياسية والحيوية الفكرية والتنظيمية في عصر

البيروسترويكما وما بعده منخفض للغاية بالمقارنة بحالات أخرى في مختلف أنحاء العالم .

والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة العامة ، وهو استثناء يبدو متناقضاً مع القاعدة أكثر منه خروج كامل عليها - هو حالة البعث القومي في الاتحاد السوفيتي ، وهو الذي واجه جورباتشوف وقمة السلطة في الكرملين بإعتباره الشكل الرئيسي للفوضى السياسية التي صاحبت البيروسترويكما وكانت موطئ المسؤولية الرئيسية في فشلها وسقوطها في النهاية .

ويقود ذلك إلى نظرية تتمتع بشعبية في الأوساط الصحفية الغربية وهي استحالة إصلاح دولة شمولية امبراطورية من النمط السوفيتي القديم . والاستراتيجية أو المآل الوحيد لمثل هذا النمط من الدولة هو حتمية إنهيارها وسقوطها ، أو هدمها من البداية . وبهذا المعنى فإن جورباتشوف كان يسعى عبثاً لإصلاح دولة شمولية - امبراطورية من داخلها ، لا بسبب أن إصلاحاته جاءت متأخرة عن موعدها مع الزمن فحسب بل ولاستحالتها منطقياً أيضاً . وتستند استحالة إصلاح دولة شمولية على أنها لا تتفق مع طبيعة المجتمع الصناعي المتقدم ، وانها تميل إلى إخلاء المجتمع السياسي من حيويته devitalization وبالتالي تميل إلى قمع نمو وتطور قوى داخل الدولة وخارجها يمكنها من إنجاز مهمة الإصلاح الملغى للدولة . ويفاقم من أزمة الدولة الشمولية انها ذات طابع امبراطوري (الهيمنة الرومية على مجتمعات قومية عديدة) في وقت يشهد فيه العالم بعثاً للروح القومية والهويات الدينية والطائفية والعرقية .. الخ .

ومع ذلك فإن حالة القوميات السوفيتية لا تتفق تماماً مع هذا الوصف . ذلك اننا لا نشهد ثورة للقوميات ونضالها من أجل الاستقلال عن قومية أم أو سلطة مركزية تعبر عن احتكارها للسلطة ، الا على نحو استثنائي للغاية ويكاد فعلياً ان يكون مقصوراً على حالة جمهوريات البلطيق الثلاث . وبالأحرى فإننا نشهد ما يشبه الانتفاضة من قبل القومية الأم (الروسية) وتفضيلها للتحلل من هيكل سلطة يسمح بمشاركة ولو عناصر من قوميات أخرى في ادارة المجتمع السياسي الرومي ذاته . النزعة القومية الروسية تبدو وكأنها تنفض عن نفسها التزامها التاريخي حيال الارتباط البنائي بقوميات قريبة أو مجاورة ثقافياً وإقليمياً لصالح ارتباط أعمق مع الغرب ولو في وضع تبعية وهامشية له . وفي الوقت الذي تسعى فيه النزعة القومية الروسية - ممثلة في قمة السلطة الروسية بعد السوفيتية - إلى هذا التحلل ، نجد ان القوميات والأمم السوفيتية الأخرى ، أما ترغب في اللحاق بأى رابطة جديدة تعرضها عليها القومية الروسية (الكومنولث الجديد) أو تسعى لحدث توازن يقوم على نموذج المساواة والتوازن ولو إلى درجة معينة (حالة أوكرانيا والنزاعات داخل الكومنولث الجديد) . وكذا ، فإن النزاعات بين القوميات غير الروسية بعضها وبعض تبدو أكبر وأكثر تمييزاً من النزاعات بين كل منها والأمة الروسية .

وهكذا ، لا تبدو أمام حالة ثورة قوميات ضد بنية امبراطورية مرفوضة ،

باعتبارها السبب وراء فشل اصلاحات جورباتشوف . بل إننا نبذل أمام صراعات نخبة سياسية ممزقة ومتداخلة في آن واحد ، عاجزة عن حسم صراعاتها عبر تمايز ايدولوجي وتنظيمي واضح وتتخذ من أحياء النزعات القومية مدخلا لورثة السلطة السياسية : أي ان اطلاق نزعة الفاشية القومية من عقلها هو حاصل لصراع سياسى وايدولوجى هو بالفعل أبعد مدى مما هو ظاهر .

ويصدق نفس النقد على مقولة الشمولية . اذ يبدو ان فشل اصلاحات جورباتشوف هو بدوره فشل للمدخل الديمقراطي للإصلاح ، أي أننا لايمكن ان نعزو هذا الفشل إلى نقص الديمقراطية في الدول السوفيتية بل إلى إحباط أهداف التحول الديمقراطي عموما . ومن الواضح ان المعارضة لجورباتشوف بما فيها المعارضة التي مثلتها قمة السلطة الروسية الحالية - يلتسين ورفاقه - هي في الجوهر معارضة غير ديمقراطية ، وان الصراعات الداخلية بين أخصام النخب السوفيتية على نحو خاص هي صراعات بين تفضيلات ونزعات غير ديمقراطية مختلفة .

وهكذا ، نصبح في الحقيقة أمام السؤال التالي : كيف أنت اصلاحات جورباتشوف إلى اطلاق العنان أمام قوى غير ديمقراطية ونجاحها في وراثة السلطة السوفيتية وتحطيمها باسم النزعة القومية ؟

٤ - اطار نظري بديل لشرح فشل المدخل الاصلاحى لجورباتشوف :

في واقع الأمر فإن الثورات والحركات الاصلاحية والتصحيحية داخل الاتحاد السوفيتى ولوروبا الشرقية تبدو نتاجا لمخزون متراكم وهائل من السخط جمع على نحو عشوائى ومتداخل بين ثلاث نزعات كبرى غير متبلورة وهي النزعة الديمقراطية ، والنزعة القومية ، والنزعة للتحول إلى الرأسمالية القائمة على الانهيار الثقافى والارتباط السياسى بالغرب .

ويتعلق المصير السياسى للتحولات الراهنة في هياكل السلطة الجديدة ، بما في ذلك مصير حركة الاصلاح الجورباتشوفية ، وحركات الاصلاح ما بعد الجورباتشوفية بالتناقضات الظاهرة والمستترة بين هذه النزعات الثلاث وتضمنياتها (أو تداخلها المركب) المتبادلة .

ويمكننا ان نوصف مدخل أو مدرسة جورباتشوف في الاصلاح كمزيج خاص من هذه النزعات الثلاث المتناقضة ، وهو مزيج ظل يتحول على نحو غير واع وعبر عملية كيمائية خاصة استجابة للمتغيرات السياسية في البيئة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى .

وبتغيير آخر ، فإن أول ما بلغت الانتباه في المدخل الجورباتشوفى للاصلاح أو مدرسة جورباتشوف في إدارة الانتقال هو انه انطلق من نقد شامل - واع وضمنى - للنظام القديم دون ان يملك ولو تصورا مبدئيا بسيطا عن النظام الجديد أو البديل .

كان هناك وعى بعيوب ونواقص النظام الذى يجب الانتقال منه دون ان يتوافر قدر معقول من الوعى الواضح بالنظام الذى يجب الانتقال اليه ، بالضبط .

وبطبيعة الحال ، فقد بدأ جورباتشوف بالتعبير عن طموحات أو مثل سياسية عامة ، مرتبطة بالاشتراكية على نحو أو آخر مثل اشتراكية ذات وجه انسانى ، أو اشتراكية ديمقراطية .. الخ . غير انه ظل محكوما فى واقع الأمر بمركبات مختلفة من حيث المزائج من النزعات الثلاث السابقة .

ان الطابع الارتجالى ، والمتناقض غالبا ، للإدارة الجورباتشوفية للانتقال من المجتمع السوفيتى الجديد يمكن غزوها مباشرة للافتقار إلى الوضوح حيال نموذج المجتمع السياسى والاقتصادى الذى تصبو هذه الإدارة للانتقال اليه . ويمكننا كذلك ان ننسب التعاطف المتمسك لنفوذ النزعات القومية ، واتجاهها نحو التطرف والفاشية ، والنزعة نحو التحول للرأسمالية إلى هذا الطابع الارتجالى لإدارة الانتقال ، بمعنى ان نموذج الانتقال السوفيتى قد اتسم بأنه اطلق قوى التطرف الثقافى والقومى على حساب النزعة الديمقراطية والكفاءة الاقتصادية ، التى كانت فى البداية هى الموضوع الرئيسى والهدف المباشر للحركة الإصلاحية الجورباتشوفية .

ونمت قوى التطرف هذه فى سياق انفلات الامور من يد السلطة السوفيتية الجديدة التى بدأت فى الواقع بمستوى مرتفع من السيطرة Control على العملية الانتقالية وانتهت بأن أصبحت هى ذاتها هامشية تماما . ويمكن ان نعزو هذا الانفلات إلى الهيكل الاجرائى الذى طرحته من خلاله سياسات الانتقال ، وتحديدا إلى الإدارة التضخمية للانتقال . اذ أدت هذه الإدارة التضخمية إلى انهيار كامل لجهاز الدولة بفضل تعميم وتعميق الفساد إلى الدرجة التى أصبحت فيها الدولة وملكيته ورموزها واسرارها العليا معروضة بصورة مثبته علنية للبيع من قبل مصالح خاصة تدافع من داخل جهاز الدولة عن مصالحها ، بل ومجرد بقائها الأسمى .

تعليق (٢)

الانهيار السوفيتي : اشكاليات وتفسيرات

الاستاذ / نبيل عبدالفتاح

لعل عنوان رواية ماركيز سرد وقائع موت معلى ، يكون هو المداخل الملائم لصياغة اشكالية هذه المداخلة فى الحوار حول انهيار وتفكك الامبراطورية السوفيتية . هل كان الانهيار المروع ، والدرامى الذى حدث فوق حدود أى خيال سياسى أو روائى كان مسألة مرئية ، ومعلنة ، المشككة فى العيون السياسية ، والفكرية المعنوية التى لم تر التداعى البنائى الذى كان يحدث فيما وراء صخب الايديولوجية ، وأرقام مؤشرات الانجاز ، والافاق ، والقوة العسكرية المتضخمة بأحدث أنظمة التصليح ، والهادرة بالاتفاق للمكسب الضخم ؟ هل ثمة حتمية للانهيار تجد جذورها البنوية فى الفلسفة ، والايديولوجية ، وفى نمط الانتاج وعلاقاته ومن ثم فإن هذه الحتمية وراء انتصار للرأسمالية والليبرالية الغربية ؟ .

هل نحن ازاء حادث له نظائره التاريخية فى انهيار الامبراطوريات العظمى التى تداولت على جغرافيا الامبراطوريات ، والتكوينات الحضارية والاجتماعية والسياسية فى تاريخنا الانسانى ؟

لعل هذه الاسئلة الافتتاحية اساسية قبل التماس علي طرح وجهة نظر فى تحليل هذا الانهيار المدوى عند نهايات هذا القرن ، مؤنناً بعالم مختلف ، ونظام انسانى بديل ، وفلسفات ونظم أفكار من طراز فريد كامنة عند الافق القريب لنهايات عصرنا .

ولاشك لدينا في أن انهيار الامبراطورية السوفيتية ، وتفككها على هذا النحو غير المسبوق في تاريخ التطور السياسي ، والحضارى فى عصرنا ، يمثل حالة متعددة الأبعاد ، والمكونات ، والآليات . وتسعى الورقة المتميزة المقدمة من الاستاذ / محمد سيد أحمد لاستجلاء بعض هذه الجوانب العصرية على التناول فى الخطاب السياسى ، والبحث السائد مصرية وعربيا . وسوف نحاول فى هذه المداخلة الوجيزة الحوار مع بعض التفسيرات المقدمة ، ثم طرح رؤيتنا الخاصة لعمليات الانهيار ، فى بعض مكوناتها ، ولهذا نقترح الأطار التالى لمداخلتنا :

أولا : حوار حول المصطلح والتفسير : نقاط للخلاف .

ثانيا : فى ضبط اشكاليات الانهيار .

ثالثا : الانهيار تفسيرات أولية .

رابعا : نهاية الاسطورة ، وجفاف منابع الالهام .

أولا : حوار حول المصطلح والتفسير : نقاط للخلاف :

١ - القضايا المصطلحية :

ثمة اصطلاحات ، ومفاهيم نظرية تحتاج منا إلى إعادة نظر ، وضبط فى ضوء مستجدات عصرنا ، وبعضها ورد فى ثنايا العرض المقدم ، وسوف نحاول تحليل وتفكيك بعضها على سبيل المثال لا الحصر ، كالحديث عن تحويل التناقضات من المجال الاجتماعى إلى المجال العسكرى ، وتحول الصراع الطبقي عالميا إلى مواجهة بين كتلتين عسكريتين . وفى تقديرنا أن نقل مصطلح الصراع بين الطبقات من مجال البنية الاجتماعية الداخلية إلى مجال النظام الدولى ، مسألة تنطوى على ترحيل غير دقيق نظريا للمفاهيم من مجال لآخر ، ودونما مسوغات نظرية ، وتحليلية تؤصله ، أو على الأقل تفصح عن فائدة تحليلية من ورائه . فليس ثمة شك فى أن الماركسية ، كفلسفة وجملة نظريات فرعية - أو دين وضعى - تنسم باللزعة العالمية ، والرؤية الكونية للعالم ، والطبيعية ، والأنسان ولكن القول بوحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم الصراع الطبقي على المستوى العالمى ، أمر يتسم بالتموض ، وينطوى على تعميم شديد ، وغير سافخ ، وذلك بالنظر إلى إختلاف الخصائص التكوينية للعمال كطبقة فى مختلف الأمم ، والشعوب ، والدول ، وأيضا فى مدى شرعية إطلاق المصطلح على كل العمال فى مختلف بقاع المعمورة ، بدولها ، وكياناتها المختلفة ، وعلى اختلاف نشأتهم وتكويناتهم ، ومعتقداتهم ، وقيمهم ، ومدى تطورهم بل أن البنيات الاجتماعية فى خارج المجتمعات الأوروبية تنسم بالتشوه البنائى والأبتسار فى

الوعى ، والنضج الاجتماعى والطبقى . وفى هذا الأطار ألا يُعد تعبير « يا عمال العالم اتحدوا » الذى ورد فى البيان الشيوعى بما يحمله من دلالات ، أقرب إلى بيانات التحريض السياسية والتعبوية منه إلى الصياغة الدقيقة للمصطلحات والدلالات . ومن ثم يكون من غير الدقيق نظرياً ، وتحليلياً ، وادلائياً الحديث عن ترحيل للتناقضات الاجتماعية من المجال الاجتماعى المتعدى للقوميات والدول إلى المجال العسكرى ، وأن الصراع العسكرى يمكن تفسيره فى ضوء اعتبارات أخرى تتعلق بالنظام الدولى ، وصراعاته ، وتناقضاته التى تدور حول المصالح القومية فى ظل القطبية الثنائية المنهارة . وفى هذا الأطار هل يجوز لنا أن نفسر هذا الترحيل أو التمويل للتناقضات انطلاقاً وتأسيساً على مفهوم التعبئة الشاملة . بأعتبره قسمة أساسية للنظام السوفيتى المنهار . ان هذه التعبئة محاولة لتبرير سياسات نظام قهر الحريات ، وتصفية الخصوم السياسيين ، المنتمين ويا للأسف إلى ذات الايديولوجية الذين أخرجوا من داخلها رؤى مغايرة رأوا أنها الأفضل للانطلاق والتطور . وأن الخطر الخارجى الممثل فى الرأسمالية ، والامبريالية ، والابريالية الغربية قد تم توظيفه فى ترسانة القمع الداخلى ، وتسييد الخطاب ذى البعد الواحد بتعبير ماركوز ، دون سياقه .

٢ - البيروستروكا ومقدمات الانهيار : الايديولوجيا والمؤسسة واشكالية الانهيار :

ينطوى استخدام خطاب الباحث لمصطلح الايديولوجيا على منطق ايجابى فى بنيته الداخلية ، وأن مفارقه لمعناه ، وإيحاءاته مع تطلعات الشعوب السوفيتية بتركيباتها الداخلية المتعددة والمختلفة . هو مفتاح تفسير هذا الانهيار المروع ، وفى تقديرى أن هذا الاستخدام الإيجابى ، والتبجيلى للايديولوجيا ، تعبير عن فهم ايمانى ودينى للايديولوجيا فى حين أن الايديولوجيا هى مزيج من الأفكار ، والقيمة ، والأوهام ، والأساطير ، وهى بهذه المثابة قد تلعب ادواراً فى التبشير السياسى ، وتنشيط التطلعات ، التعبئة الاجتماعية والسياسية . ولكنها أيضاً تنطوى على العنف الرمضى ، بأعتبرها من ناحية أخرى بنية من العلامات والرموز والمعايير ، وهى بهذه المثابة نسق مغلق ، له كهنته وحراسه الذين يمتلكون مفاتيح التفسير ، والشروح ، وفك الأسرار ، والثواب والعقاب ، كل أيديولوجية . كائنة ماكانت . تقتضى ، وتعنى ، وتبرر ، وجود كليلروس ومؤسسة كتابية سياسية وجنائية .. الخ . ألا يعنى ذلك أن الايديولوجيا فى ذاتها نسق مغلق ، ومفارق للواقع ، وبأعتبرها . فى أحد أبعادها . أسطورة أو مجموعة اساطير تحاول التجسد فى مؤسسات ، ومياسات ، وطبقة حاكمة .. أنن الايديولوجيا ليست فى ذاتها رسالة تحرير ، فالتحرير . والتحرر - عمليات اجتماعية - سياسية ، وثقافية ، وفلسفية - على وجه الإجمال - تنزع صوب نفى الأوضاع ، وتسعى إلى اكتشاف الحقائق ، وبلورة الوعى

بالذات الفردية والجماعية ، وإلى فهم الواقع ، والطبيعة ، والعلاقة مع الآخر وعوالمه المتعددة . ترتباً على ذلك نرى أن تفسير الوهن والانهيار - الايديولوجى الوارد فى الخطاب موضوع الحوار - باعتبار أن المؤسسة الموفيتية عبرت عن نقبض معنى الايديولوجيا ، لايفسر لنا ماحدث فى هذا الجانب الهام ، لأن الايديولوجيا كاسطورة ، وابهام توظف وتستخدم من قبل المؤسسة على هذا النحو الذى تمت به فى غالب الأحيان أن لم نقل دائماً .

٣ - الايديولوجيا التطبيقية . وانتعاش الايديولوجيا - الدينية والعرقية والقومية البديلة :

هل صحيح أن غياب الايديولوجيا المؤسسة على البعد الطبقي هى سبب انتعاش الايديولوجيات الدينية والقومية والعرقية البديلة . والواقع أن هذه المسألة تثير اشكاليات تعتقد عمليات التغيير الاجتماعى ، وفى مجال بنى الأفكار ، والاديان ، والقيم ، والثقافات . وهى مسألة صعبة ومركبة ، وتحتاج إلى مجال تاريخى طويل حتى يمكن فحصها تحليلياً . ولكن يمكن القول أن استراتيجيات بوتقة الصهر - كأداة للتكامل القومى - لا تستطيع انجاز مهمة عظمى تتمثل فى تخليق الوحدات الكبرى بين الشعوب والقوميات ، وفى اطار يسمح باثباع تطلعاتها الفرعية فى اطار الوحدات الكبرى المطلوب فرضها بالقوة والعنف الرهيب ، أو التزغيب والأغواء . وفى تقديرى أن ذلك يثير انتصار بعض الاشكاليات النظرية الاساسية فى الفلسفة الماركسية كالعلاقة بين البنى التحتية ، والافوقية ، وان التغيير فى الأولى يؤدى إلى انعكاسات وتيارات تغييرية فى الثانية . الا تكشف هذه النزعة الخطية عن أعطاب ومثالب نظرية ، وموضوعية فى الماركسية وتتطلب اعادة النظر فى هذه المقولات النظرية انطلاقاً من تجربة الانهيار المروع الذى تم فى الاتحاد الموفيتى القديم .

٤ - أن القول بغياب الايديولوجية القائمة على « البعد الطبقي » ترنب عليه انتعاش لايديولوجيات أخرى بديلة ، مثل الايديولوجية الدينية ، والايديولوجية القومية والايديولوجية العرقية ..الخ ينطوى على تبجيل لمفهوم الايديولوجيا التطبيقية كمصطلح فى ذاته ، فى حين أن كافة الايديولوجيات الأخرى البديلة تنطوى على أبعاد طبقية مغلنة ، أو مضمرة ، وذلك بغض النظر عن الكساء الدينى أو العرقى أو القومى على مستوى الرمز أو الأسطورة . وفى ذات الوقت فإن اختلاف منحى التقسيم الايديولوجى وانعكاساته على الدولة والمجتمعات الموفيتية - لا المجتمع كما كان يقال - قد ينطوى على بعض الاجابيات ، وذلك بديلاً عن التقسيمات القائمة على أمس دينية وقومية وعرقية .

• وفى تقديرنا أن كل معيار للتقسيم ، طبقياً كان أم دينياً أم عرقياً قد يؤدى إلى نمط ما من العزل . وقد يؤدى المعيار الدينى أو القومى إلى توحيدات مغايرة ، وتؤدى وظائف توحيدية وتكاملية ، وايضا إلى تفكيكات من نمط آخر .

والقول بأولوية المعيار الطبقي تأسيسا على أن المثال الستاليني لم يتعرض فيه المجتمع للتقسيم قول يحتاج إلى مناقشة ، ففي اعتقادي أن تفسير التوحد هنا وغياب التقسيم في هذه الحالة لم يكن مرجعه وظيفة المعيار الطبقي وفعالته ، لأن صناعة المعيار السياسي - ودلائله وإحياءاته - ووظائفه أمر تخلقه الطبقة الحاكمة ، لأنه مسألة ذات طابع رمزي ، انتقائي ، وهي التي تضفي عليه الدلالة عبر أجهزتها الأيديولوجية القمعية . وفي هذا الإطار يمكن أن نعتبر التوحد الذي تم في الحقبة الستالينية هو القمع المروج بالأيديولوجيا ، والرموز ، والنفي ، والقتل ، والاعتقالات للمخالفين . ونرى أن حافة الرعب المعلن ، كانت وراء الاغتيال المادي والمعنوي لرفاق ستالين ، وقيادات حزبية ، وكوادر ، وأناس عادييين ذهبوا ضحية لعملية تأسيس دولة عظمى - بكل المعايير والانجازات - مثلت محاولة للتتاهي بين الأسطورة الشيوعية ، وبين واقعها المفارق .

• ان الافتراضات النظرية لتفسير الإمبريالية التي دعت جورباتشوف إلى اطلاق عملية البيريسترويكا ، تنتهي في رأى للباحث إلى أنه فوجيء باختلال يكاد يبلغ حد الانفلات الكلي ، واصبحت القضية ليست التصحيح بل السيطرة على عملية افلتت من السيطرة . أى أن جورباتشوف حاول السيطرة « على عملية الانفجار من الداخل » قبل أن تصيب الأطراف الأخرى بأضرار مهولة . الا يعد هذا التفسير - أيا كانت الحثييات التي أسس عليها - تنتهي بتفسير ما حدث تأثيرا بالتفسير التأمري ، وعمالة جورباتشوف للغرب ، التي وجهت له من قبل بعض الجماعات القومية واليسارية العربية ، والمصرية ، وأن الزعيم الموفيتي كان يدير عملية السيطرة على الانهيار لصالح هدف خارجي ، وليس لصالح الشعوب السوفيتية أو حتى الحزب الشيوعي .

أن التفسير المقدم ، هو تفسير يستند إلى سلوك خارجي لاحق ، ولايعتمد على تحليل للعوامل الهيكلية للانهيار ، وإدارته . فتفسير موقف الغرب ارتباطه بالعملية الانقلابية الفاشلة ، والأحساس بخطورة ترك الأمور تتطور على نحو مرسل في الدولة والشعوب السوفيتية ومخاطر ذلك على خلق حالة فوضى شاملة في هذه المنطقة الهامة في عالمنا ، وخاصة إذا ما ارتبطت بالرعب من فوضى تمس عملية السيطرة على الترميم النوي السوفيتية في حالة تفكك غير مسيطر عليه . أن تغير الموقف الغربي كان شكلا من أشكال الخطر العمياء للقوة التي مورست على جورباتشوف والاتحاد السوفيتي . هل نقول أن فشل عملية الإصلاح ، وإعادة الهيكلة والمشروع الذي انطلق منه ، كان يعكس فشلا في المشروع ، في عملية إدارة أزمات انهيار النظام الاشتراكي ذاته ، ومؤسسته . الا نستطيع ان نقول أن تجارب الأنظمة السياسية الحديثة تمدنا بخبرة ثمينة مفادها أن عدم القدرة على صياغة مشاريع الإصلاح ، وإعادة الهيكلة الكبرى في الوقت الملائم ، وفي السياق والأدوات ،

والفعالية اللزيمين ، تؤدي إلى إشاعة التحلل والانهيار البطيء الذى يشق مساراته بقوة فى عمق النظام والدولة والمجتمع ، وفى اللحظات غير المواتية زمنياً ، لا يستطيع أى مشروع اصلاحى ، أو انقاذى أن ينتشل نظاماً ما من مصيره ، ومستقبله ، وأن العاصف اللحظة الأخيرة فى السياسة مصيرها التعجيل بالانهيار والفشل النريع .

٦ . فى صفحة ١٠ ، ١١ من الورقة هناك رفض للحتمية والقدرية ، وهو ما نتفق معه الا أن الباحث مع ذلك يطرح اسئلة تدخل فى باب القدرات التى رفضها ، كالقول ماذا لو قبض الامان على لينين ؟ ، وماذا لو لم يكن قد اغتيل زعيما سبارتكوس روزا لوكسمبورج وكارل لايبنت ؟ ومذا لو أن الاشتراكية انطلقت من المواقع المتقدمة فى الرأسمالية كالمانيا ؟ وهل من الممكن اقامة الاشتراكية بالأسلوب الحضارى لا بالعنف ؟ . فى تقديرنا أن نظام الاسئلة السابق يدخل فى نطاق نظم الاسئلة التى لا تنتج اجابات . أن التاريخ وقائعته الكبرى بأعتباره مسرحاً للفعل والارادة الانسانية يؤخذ كمعطى ، ويحل فى هذا الإطار . وهذا فى تقديرنا لايعنى القبول بفكرة الحتمية ، ورفض الفعل الانسانى الغائى فى تغيير النظم واساليب الحياة والانتاج والثقافات وفيما يتعلق بمفهوم الاسلوب الحضارى فى التطبيق الذى تأخذ به الورقة قد يعنى أن التأسيس يتم من خلال الآليات النظام الليبرالى ، كالاقتخابات وتعود الاحزاب .. الخ . ليست هذه الآليات والأساليب تنطوى على عنف رمزى ممثلاً فى الايديولوجية ، والأساطير ، والأوهام ، وخداع الجماهير ؛ الا توجد فى الغرب صراعات عنيفة على المستوى السياسى ، وإلا يمثل التحالف بين النخب فى الغرب شكلاً من اشكال العنف ، والقهر الرمزى ضد الجماهير كتتحالف السياسيين ، والصحفيين مثلاً ؟ أن العنف يمثل جزءاً لا يتجزأ من اساسيات وبنية المجتمعات الرأسمالية المتطورة كما تؤكد على تلك دراسات عديدة فى فرنسا والولايات المتحدة الامريكية .

٧ - ان تحليل الخطاب - الشفاهى والكتابى - لا يكتفى بالمعى إلى تجلية ظواهره وعلاماته فقط ، وإنما تفكيكه سعياً وراء الأمسك بالبنيات التى تجرى وراء البنيات الظاهرة - بتعبير الألسنى الاطالى البارز امبرقو ايكو - فيبدو لى أن نظام صياغة اسئلة الاستاذ / محمد ميد أحمد ، يومىء ويوحى بأن انهيار الاتحاد السوفيتى ، والماركسية فى أكثر المجتمعات الرأسمالية تخلفاً ، ودون مراعاة لمستوى التطور السياسى والاجتماعى ، والتاريخى أدى إلى مأساة عظيمة ، وأن التطور الاجتماعى والسياسى ، لايد وأن يأخذ مساراً تاريخياً طويلاً على نحو ما تم فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تطوراً فى زماننا ، وهو مايعنى رفضاً لفكرة التطور الاجتماعى الاقتصادى العمدى ، ومحاولة تجاوز وضعية التخلف ، وهذا يعنى القبول بفكرة

قدرية ، وحمية مفادها أن ما تم فى الرأسماليات المتقدمة حتمى على الدول المتخلفة أن تسير فيها إلى النهاية ، وهو ما يعنى حتمية أخرى أن التاريخ الإنسانى يأخذ طابعاً خطياً فى الأطار الرأسمالى - الليبرالى ، وهو صياغة خطية للتطور كما صاغته الماركسية أيضاً .

ثانيا : ضبط إشكالية الحوار حول الانهيار :

هناك نزعة فى نظام الكتابة ، والبحث السائد تميل إلى محاولة إضفاء الحكمة ، وسلامة التحليل البحثى بأثر رجعى ، فالكل كان يتنبأ ، ويعرف بأن حدثاً ما أو أزمة كانت ستحدث ، وأن سياسة ما لا بد وأن يكون مآلها الفشل أو الكارثة . وفى هذا السياق فإن انهيار نظام سياسى أو تجربة ما لا بد وأن تكون مسألة حتمية . وهذا النمط فى التحليل أو صناعة النصوص السياسية ، أو الفلسفية له رواج ، وغلبة على الخطاب العلمى السائد أياً كانت الأودية النظرية والمفاهيمية ، والاصطلاحية التى تكتسبها لغة هذه النصوص المستعارة من التراث الفلسفى والعلمى والنظرى العالمى - الغربى تحديداً - أو تلك الممتلدة فى إطار محاولة للتنبؤ المحلى - ومرجع هذه النزعة الخلاية ، تكمن فى العقل السلفى ، والمنطق الحتمى القدرى الذى يمثل بنية العقل العام - بتياراته ، وتجلياته المختلفة أقصد العقل الجمعى الذى خرجت من عباعته الاصوليات السياسية والفلسفية السائدة فى مصر والذى يتسم بالبعيدة الاحادية - اذا شئنا استعارة ماركوزة - ، والايمانية والروح الاطلاقية ، والحمية التى مثلت البيئة - النواة التى تتخلق داخلها الافكار ، والتحليلات بعد تغذيتها بأنظمة لغوية ، ومفاهيمية ، ودلالية محدثة ، أو تقليدية بحسب منتج النص ، أو التحليل ، أو الخطاب . وثمة من ناحية ثانية ظاهرة الذنبية الفكرية - أن لم نقل موضوع الانتهازية الفكرية - التى اتسم بها موقف منتجى الافكار ، أو مستورديها من الفلسفات والايديولوجيات الاخرى ، وأمنوا بها كأديان وضعية ، ولعبوا أدواراً فى التبرير ، والتسويق لها لدى جماعات المؤمنين بهذه الايديولوجيات - الاديان ، ولكن المشاهد الاساسية للجماعات الأكاديمية والسياسية والثقافية الاساسية فى مصر ، تكشف عن هذه الانتقالات السريعة من ايديولوجية ، ونظام للافكار للآخر ، دون أن يطرف لهذه الزمر والجماعات أى جفن ، ودونما اراصاصات ، أو تحليلات عميقة ، تصوغ لنا هذه الانتقالات التى لم تقتصر على ايديولوجيتين أو ثلاث ، وإنما انتقال دائم إلى اللحاق بالنظم السياسية والفكرية الصاعدة - قد يكون ذلك سببه أمور عديدة لعل على رأسها ، هشاشة التكوين العلمى والثقافى لهذه الجماعات الايديولوجية المؤمنة ، وضعف فى الايمان لم يقر فى قلب الداعية الايديولوجى المحدث ، ولم يصدق العقل . وقد تكون الرغبة المتلذذة فى التقرب إلى المطلقة ، والسلطات للتعايش فى كنف سلطة الخطاب السائد عالمياً ، وداخلياً . أو ربما هو المولع بالفكر السائد عالمياً أو داخلياً كجزء من نظام الموضة الرائج ، وحتى يتمكن منتج النص من التكيف الدائم معها . تلك ظواهر ليس هنا

موضوع تحليلنا ، ولكنها مدخل ملائم لمناقشة تلك الصياغة الحدية - أحد وجوه الاصولية الايديولوجية والاكاديمية - لاشكالية الحوار ، هل كان حتميا سقوط وانهايار الكتلة السوفيتية ، وعلى رأسها الاتحاد ، وتحولها من فلسفة وايديولوجية ونظام اجتماعى - سياسى اشتراكى - ماركسى إلى الطرف الغربى . النقض ، وإن هزيمة النظام الماركسى ، هى تعبير حتمى عن انتصار الرأسمالية والليبرالية .

إن المنطق ، والمنهج ، والفلسفة الحتمية التى تقف وراء هذه الصياغة للاشكالية هى جزء من عطب اساسى فى منهج التفكير السائد فى تقديرنا لماذا ؟ لانها تنطلق من لاهوت وضعى ، مفاده أن ثمة حتميات فى التاريخ ، والحتمية هى منطق وبنية تفكير لاهوتى سائد ، ووضعى وماركسى أيضا ، فالحتمية تعنى أن ثمة تسليما بسنن كونية ، وأقدار ميتافيزيقية لا راد للجماعات الانسانية - لفضلتها ، ولا سبيل للارادة الانسانية سوى أن تتقبلها راضية مرضية ، فلا تعدل ولا تبديل لاحكامها وقواعدها ، وممارها . ومن هذا المنبع تنطلق الاسطورة المتدثرة بالاوهام الايديولوجية من أن نظاما فلسفيا وايديولوجيا ، ماله الانتصار الحتمى ، بل أن ممارسات ودروب ومساالك التطور الانسانى محددة سواء فى صعودها إلى الجنة الشيعوية حيث لكل بحسب حاجته ، وحيث تتلاشى الدولة ، هذا الكيان الشيطانى ، القاهر ، وتبدأ الجنة ، والحريات الحقيقية ، والاشباع الكامل ، والناجز للحاجات والرغبات . وفى الحتمية المقابلة هناك الثلاثى الذى يغيب الانهيار ، والبؤس الرأسمالى ، والليبرالى .

والحتمية فى تقديرنا ونرجو الا تكون مخطئين - هى تعبير عن نسق تفكير ، وتحليل وايمان مغلق ، ومستور ، وقبل ذلك ، وبعده تعبير عن منطق مضاد للتاريخ ، على الرغم من ادعائه المستمر بتاريخيته وايمانه المطلق بالتاريخ والنقد ايضا ، سواء فى تناقض الاضواء ، والتركيب ، أو التقدم المرتبط بانتصار الشيوعية الحتمى . فالحتمية فض للتاريخ بأعتبره المدى الابدئ للحرية والارادة ، والفعل الانسانى بكل تناقضات ذلك ، وصراعاته ، ومناهضاته . ومن منبع اللاحتمية ، والنسبية والحرية ، والارادة الانسانية ، بتألفها ، وخفوتها ، بصعودها وانتكاساتها يمكن تغذية البيئة النواة للتفكير ، والتحليل فى الانهيار الكبير للماركسية ومشروعها العدالى العظيم ، وايضا فى الانتصار المدعى به للرأسمالية ، والليبرالية باعتبارهما حتمية أخرى ، واعتبار انهيار الاتحاد السوفيتى والماركسية بمثابة نهاية للتاريخ - بتعبير فوكوياما - الممثل الجديد للحتمية على الضفة الاخرى للايديولوجية ، والفلسفة ، والايمانية الليبرالية . فى النسبيات - حيث منابت ما بعد الدائنة وبدائيات تخلق صعودها الكبير علما على ما بعد عصرنا - يمكن صياغة الأسئلة والاشكاليات وعلى مسرحها يمكننا صياغة الفروض ، واختبارها ، واستخدام المناهج واستراتيجيات التحليل بحسباتها - ايا كانت مواردها واتجاهاتها وفاعليتها - روى علمية نسبية تحاول ان تكون موضوعية . فكل نظرية أو منهج ، أو تصور مفهوى

منطقه الداخلى الظاهر ، والباطن ، وقيمة ، وتحيزاته ، فى إطار النسبى يمكن التعامل مع تلك الروى والامثلة والاشكاليات باعتبارها محاولات للمعى الحثيث للامساك ببعض جوانب الحقيقة الموضوعية ، المركبة ، والمعقدة ، والعصية على الامتلاك والحيازة والتصرف فيها أو بأسمها .

تأسيسا على ما تقدم فإن صياغة اشكالية الانهيار يجب الاتصاغ باعتبارها امرا حتميا وان ابتسامه الظافرين من دعاة الرأسمالية ، والليبرالية الغربية ، ليست سوى تعبير عن ايمان لاهوتى بأنتصار دينهم ، ودينهم الاقتصادى ، والاجتماعى والسياسى ؟

أذن سنناقش الانهيار انطلاقا من السؤال لماذا ؟ فى بساطة ووضوح لا يدعيان الحكمة ، ولا بلاغة التحليل وتركيبية بأثر رجعية ، وان مداخلتى رؤية نسبية ، يعترها ما قد يصيب الرؤى الفلسفية والسياسية ، والتحليلات الاكاديمية من ابتسار ، واعطاب وادعاءات بالموضوعية ، والاحكام .

ثالثا : الانهيار : تفسيرات أولية :

ثمة اجتهادات متعددة ، ومختلفة فى تفسير انهيار الاتحاد السوفيتى ، والكتلة السوفيتية ، وذلك فى شكل ينو ، وكأنه يتخذ شكل ، وأداء الأقدار الاغريقية القاسية . وفى هذا الاطار هناك من يركز على المؤشرات - والتحليلات - الاقتصادية من الانخراط فى دائرة الاتفاق العسكرى الضخم ، الذى استنزف الموارد المادية ، والمعنوية من خلال عملية التعبئة السياسية ، والامنية ، والاقتصادية الهائلة واستنزاف طاقة ، وروح الشعوب السوفياتية الجماعية فى مجال الابداع فى تكنولوجيا السلاح المتطورة ، وانساقها العديدة ، وأن ذلك أثر على نمط الحياة المساند وأدى إلى عدم قدرة النظام ، والنموذج على الوفاء ، بوعوده ، ورموزه وفراذيسه المعقدة . وفى هذا المياق يطرح البعض عدم ايلاء السلطة السوفيتية - الاهتمام بالاتفاق على البحث العلمى ، ومشاريع تطوير التكنولوجيا فى القطاعات غير العسكرية وإلى عدم العناية بالصناعات المتوسطة ، والاستهلاكية لتلبية الرغبات والحاجات الانسانية للمواطنين السوفييت ، وارتبط ذلك بغياب تصور للعلاقة بين الحاجات الانسانية ، والتطور التكنولوجى المرتبط باشباع الرغبات والحاجات الانسانية المتجددة . وثمة من يرى أيضا ارتباط التدهور بمسألة الضغوط ، والقود التى فرضها التصعيد والتوتر الدائم الذى فرضه سباق التسلح الضارى فى المجالات النووية ، وغير التقليدية مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، والتى استطاعت فرض قائمة الاعمال السياسية ، والاستراتيجية والاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، وجعلت من سلوكه بمثابة رد فعل لمسابق التسلح ، وسياسات الغرب ، وحروبه الايديولوجية الدامية ، والتى تجلت فى الحرب الباردة .

ولاشك في ان هذه الجوانب قد تتطوى على بعض الوجاهة ، وقد تمثل عوامل تساعدنا على التعرف على آليات الانهيار ، والتفكك الهيكلي للامبراطورية ، ومركزها القائد . ولكن مثل هذه المؤشرات الاقتصادية ، والرقمية ، والمياسية تعاني منها الامبراطورية الامريكية ، والكتلة الغربية ، على الرغم من الموارد الضخمة ، واختلاف في المؤشرات ، ولكن لا توجد الدراسات التحليلية المباشرة ، والحقيقية التي تسند مثل هذه المؤشرات ، والمكونات في الأزمة ، وآليات الانهيار . حسنا انها قد تشكل خلفية للتصدع ولكنها لا تفسر هذا التكوّن ، أو على الأقل التغيير الجذري في النظام ، وبناءات الافكار ، والقيم ، والرغبة في تبديل نظام الحياة المسائدة ، وعلى هذا النحو البالغ المبرعة والايقاع .

والواقع ان تفسير عملية سقوط الماركسية كايديولوجية ، واجهزة دولة ، ونظام انتاج وعلاقات اجتماعية على هذا النحو السريع في الصعود ، والأههام ، والانهيار ، يكمن في تقديرى ، في ضرورة الابتعاد عن المنطق التقليدي الكامن في نظام الاحالة والقياس التاريخي الذي يستخدمه الباحثون والمباسبون المصريون ، والعرب من اللجوء الدائم للتاريخ بحثا عن تفسيرات لحالات معاصرة ، وهو منطق لا تاريخي ، لانه يفترض ان ما سوف يحدث هو حادث ماضوى ، وأن ثمة تكرارية في الوقائع ، والحداثات ، والنماذج (١) . ومن هنا لايسف الباحث التاريخ المعملى ، والتكرارى هذا - الذى صاغة العقل المسائد على هواه في تفسير حدة السرعة ، وجسامة الانهيار . ويمكننا الحديث عن السباق السريع ومتغيرات التحولات السريعة في عالمنا ، والتى لم يشهد العالم أمثلة موازية لحدث الانبثاق ، والصعود لامبراطورية ، وانهيارها على هذا النحو . هل نجد تفسيرا مقبعا في حدة عمليات التحول العالمى ، والتكنولوجيا ، وثورات الاعلام ، والمعلومات ، والسلطات الجديدة الاعلامية . التى استطاع الغرب من خلال ثورة المرئيات ، والرموز (٢) . والمعاملات التى ارتبطت بتطور الرأسمالية العالمية الانماجية ، والشركات متعددة الجنسية - من تدويل نموذجها الاقتصادى ، والاجتماعى ، والقيمى ، واضفاء اليها ، على الاستهلاك بلا حدود والتكنولوجيا ، وتعدد الاحزاب ، والبرلمانات ، وكل مكونات نموذجها السياسى - الاجتماعى والثقافى ، والحضارى - لقد استطاعت الرأسمالية ان تجدد فى آلياتها ، ونظامها الانتاجى ، وعلاقاته ، وانمسته الفرعية وتمكنت عبر اجهزة اعلامها من انتاج المعارف . وتوسيع دائرة استهلاكها ومن تعزيز العلاقات بين التقنيات الجديدة للاعلام والاتصال وبين تقنيات النكاه والابداع كما يقول جان ملكس نوبيه . ولاشك ان هذا العامل ساهم فى تجديدات خلاقة ارتبطت بالتطور فى تقنيات المعرفة ، ونظام ووسائل انتاجها ، وفى التطور العلمى والتكنولوجيا للثورة الصناعية الثالثة - وما بعدها - كل ذلك أدى إلى تطورات اقتصادية ، وتعليمية ، وتربوية ، وثقافية كبرى فى الغرب الرأسمالى ، وفى ذات المستوى فرضت الانظمة الاعلامية حصارا مروعا على الاتحاد السوفيتى ، والكتلة السوفيتية ، ثم فى بلدان العالم الثالث . لعل ابرز

مظاهرة بدت في احداث رومانيا ، وفي حرب الخليج ، والانقلاب الشيوعي الفاشل
لبقايا الحرس القديم ، حيث كانت الرسائل والاتجاهات تبث ويستقبلها المواطن العادي
في تلفازه وفي منزله وعمله .. الخ . كانت هذه الاحداث تجسيدا لعملية معقدة تمت
عبر سنوات معدودات ، ساهمت في اصفاء النعوت والميليات على النموذج
الماركسي في قلعة التاريخية ، وروجه في داخله ، وخارجه وبين أوسع القطاعات
التي رأت فيه خلاصا لها من أوجاعها ، وأمراضها المزمنة .

اثن نحن ازاء عملية تحليل ، وانهيار من طراز فريد سواء في عمليات تأسيس
النموذج والنظام وآليات انهياره ، لعب الاعلام دورا بارزا في سياقها ، لان العالم
لم يعد قط قرية صغيرة كما نعته مار شال مكلوهان ، وليستريتيرسون انطلاقا من
دور جهاز المذياع الصغير ، وانما الاعلام كأنظمة ، وهيكل ، ولغة يقوم - منذ
سنوات - بتشكيل العالم كمفهوم ورؤية ، واتجاهات ومدرجات نفسية ، أى أن الاعلام
المرئي والمسموع ، والمقروء صانع ثورات هائلة وأداة تخليق لمنظورات ، والأهم
أداة دهم وتفكيك للثقافات ، ونظم الأفكار خارج النظام الرأسمالي والليبرالي الغربي -
وداخله ايضا - والأخطر اذا جاز استخدام هذا الوصف ، تدويل النظام الرأسمالي ،
بعد الحديث لكي يمد صياغة العالم على مثاله . ان هذا الدور ساهم في تحطيم دور
الاجهزة الايديولوجية السوفيتية في مراحل وهنها الكبير ، وساهم في تسريع عملية
الانهيار الكبير ، هل هذا التفسير كان للاجابة على الشكل النهائي الذي اتخذته عملية
التحليل النظامي والايديولوجي والرمزي ؟ نعم . ولكن هذا يؤثر مسألة دور العوامل
والمؤثرات والضغوط الخارجية في تحديد مسارات التطور البنائي الداخلي . كانت
هذه العوامل في الماضي تمثل عاملا مساعدا ، ومنشطا ، وتحولت إلى عامل هام
مع تطور التكنولوجيا ، والاعلام ، والسيطرة العسكرية .. الخ ، ومع صعود سلطتي
الاعلام والمعلومات تحولت إلى دور مركزي في تفسير التحولات الداخلية في نظم
ومجتمعات عديدة ، ان هذا الوزن للعوامل والمؤثرات الخارجية في تغيير وتشكيل
المجتمعات والدول المختلفة ، يعني التخلي عن بعض من منطق الاصولية الماركسية
السلفية الذي كان يرى أن تحليل مسارات التطور ، والازمات انطلاقا من الوزن
المركزي للعوامل الداخلية ولنمط الانتاج ، وعلاقاته . ويبدو أن هذا المنق التحليلي
المبسط ساهم في عملية تسطيح ، وتبسيط التحليلات الرائجة في النصوص التحليلية
العربية التي اتخذت من الماركسية شرعة ومنهاجا . ومع ذلك فإن عوامل الانهيار
الداخلية على المستوى الرمزي ، يمكن ان تقدم لنا تفسيراً لهذا الانهيار البطيء
والممتامي الذي اتخذ شكلا دراميا في آليات الانهيار الاخير . وسوف نتناول تحليل
هذا الجانب الهام في تقديرنا في الجزء الثالث من المداخلة ، وذلك على النحو التالي :

رابعاً : نهاية الأسطورة وجفاف منابع الالهام :

افتتح البلاشفة غداة وصولهم إلى السلطة بأسم الماركسية والطبقة العاملة والحزب لحظة تاريخية نادرة في التاريخ الانساني . حيث شق لينين - رمز التوحد بين المثقف والمنظر ورجل السياسة العملية ، والزعيم - مساراً مختلفاً في تاريخ العلاقات الدولية ، وحول الفلسفة إلى مشروع دولة مغايرة في تاريخ بناء الدولة القومية الحديثة إلى دولة متعددة القوميات ، يقودها التخطيط المركزي ، والديموقراطية المركزية .

كان أهم ما في المشروع الماركسي - اللينيني ، وعوده ، ولحلامه أن لم نقل اساطيره ذات الطابع الانساني الشامل ، وأفق العدالة الصارم ، وهناك أيضاً الحلم الساكن في الفلسفة ، والخطاب الميمى بنهايات موعودة للصراعات الاجتماعية ، والتناقضات بين الطبقات ، أى أسطورة تحول الكيان المجتمعي المعقد بأنقساماته إلى كيان موحد متجانس واخضر من ذلك .

هذا الوعد الساخر بأبشاق اقصى اعماق النيل الانساني وغياب الصراع حول الحاجات الاستهلاكية ، والانسانية . كان الوعد الكبير في ظل الشيوعية ، هو عودة الانسان كفعل اجتماعي ، وانساني متوحد ، وكامل وكلّي ، وجمعي في صبغة ، ربما لم تحاول الاديان السماوية أو الوضعية أن تقدم صورة مثيلة لها .

كان ثمة وعد بنهاية الاستلابات ، وبالإشباع الكلي للحاجات ، والدوافع ، والرموز . هذه الوعود الفلسفية ، والنظرية كانت بمثابة تأريخ لاتسانية بديلة ، ونماذج ، ومؤسسات وعلاقات اجتماعية ولنتاجية ، وأمميات غير مأوفاة في تاريخ البشر ، والمجتمعات .

واجتذبت الماركسية تحت سحر الاساطير الجديدة الفاتنة اجيالا من المثقفين ورجال العمل الميمى ، والفقراء وبعض الاثرياء ذوي النزوع الانساني في العالم كله شماله ، وجنوبه ، بثقافته ودياناته واساطيره ورموزه المعقدة والمتعددة .

وارتبط هذا الحلم بالصعود الكبير للاشتراكية ، وتحول الاتحاد السوفيتي ثم الصين وكتلة عدم الانحياز إلى أسطورة امكانية تغيير العالم والانتصار على الرأسماليات الغربية . ونماذجها الليبرالية المنعددة .

ولكن الفجوة بين الاسطورة ، والحلم ، والدولة والمجتمع كانت تتسع باستمرار تاركة احساساً دامياً وقاجاً بتبدد الاحلام والالهام بتغيير البشر والمجتمع ، وبفنى الاستلاب في نظام وعلاقات الانتاج الاشتراكية . ويكرس هذا الاحساس ليفو نظام حياه وينكرس الاستلاب ، والتثويه ، والاحساس بالاثوميا ، والعنمية السياسية ، والانسانية ويصبح قانون الحياة السوفياتية . وكانت نتيجة تماهى الايديولوجية مع الحزب ، والصفوة المسيطرة بمصالحها واهوائها - ونشر السيطرة والرقابة على الجميع ، وبأسهمهم - هي أداة سحق الضمير الانساني تحت سطوة رغبة عارمة

ووحشية في إحداث تماهى قصرى بين الحزب ، والطبقات المحكومة ، والايديولوجية المسيطرة . محاولة شيطانية لمزج كلى بين كل هذه المكونات بقوة نظام القمع ومؤسماته « المشروعة » .

أن التحلل تحت وطأة التوتاليتارية الذى رسم التجربة السوفيتية باسم وحدة شاملة للقوميات والاعراق والثقافات ، والبشر ، مرجعه فى تقديرى تحول الفلسفة والايديولوجيا الماركسية إلى دين ، والانمجا بين هذا الدين الوضعى ، والبشرى ، وبين زعامة الحزب ، ومحاولة إذابة هذه الكتل الانسانية والثقافية والعرقية المتعددة ، والمركبة فى بوتقة هذا الدين الوضعى ، باسم وعود مستقبلية للعدالة ، وانسانية مختلفة عن الانسانية فى ظل النظم العبودية والاقطاعية والرأسمالية ، سعيا وراء هدف الوصول إلى جنات الاشتراكية صعودا إلى ذروة النعيم الشيوعى .

وهذا المسار السلطوى الغاشم فى التطبيق ، والارهاب ، والمنافى الجليدية فى سيبيريا ، ومحاكم الضمير ، والتشهير ، والاغتيل المعنوى للشخصيات التى طرحت الرؤى المغايرة ، ولو بهدف تصحيح مسار حلم ينحول إلى كابوس رهيب كانت الفكرة الشاملة والمطلقة تضع العالم لمرة وحيدة ، ونهائية ولابد وكانت أجهزة الدولة الايديولوجية تعيد انتاج رموز واساطير وعقل الجمهوريات والشعوب ، وتحرس مسار ومناهج الفكر المختلفة ، تحولت الفلسفة المادية إلى دين وضعى ، كما قلنا سلفا . ولم يكن ثمة ادراك ان سلفية الايديولوجيات تؤدى إلى تآكل انتاجها الرمزى ، وتزوى فى النهاية لان الانساق الايديولوجية والرمزية هى منتجات خيال فلفسى وسياسى ، وبانهيار الخيال والحلم والاسطورة فى الواقع الاجتماعى تنهار الانساق بطيئة ولكنها مدوية فى النهاية^(٣) .

.. وايضا لم تكن للحزب قدرة على تجديد انتاجه الفلفسى والرمزى والحلمى ، وإنما كان يعيد انتاج نفس الانتاج والسلع الرمزية والروحية والاخلاقية التى كان الحزب يبدها ببيروقراطية ، وسلطاته ، وممارساته كطبقة حاكمة تسيطر وتحكم باسم الطبقة العاملة فى عموم الجمهوريات^(٤) .

كانت التجربة الهائلة فى انجازاتها ، فى سلبياتها الضخمة ، وانهارها الدرامى والمروع ، والمأساوى ، تعبيراً عن المسارات المأساوية التى تتخذها التوتاليتاريات الوضعية .

فالتوتاليتاريات المعاصرة هى الابن الطبيعى للدولة الحديثة بتعبير مارسيل جوشيه فى « دين المعنى » - حيث يقول ان هذه الدولة - مكنها زوال الصفة - الدينية - المفارقة لها من بلوغ معرفة وقدرة كلية على المجتمع الا انها فى الوقت نفسه وريثة عهود الدين . ويشرح هذا الجانب بقوله انها ولدت فى اللحظة التى تكشف فيها انشطار المجتمع على نفسه فى حالته الصافية لأول مرة فى تاريخ الانسانية ، دونما تبرير للمغايرة أو الاختلاف الدينى .^(٥)

واشكالية التوتاليتارية الماركسية التي انهارت كدولة في الاتحاد السوفيتي - او ما كان يسمى كذلك منذ فترة وجيزة - انها كانت تصدر عن اينديولوجيا واساطير ، ورموز مناهضة للدين ، ولكنها في ذاتها كانت تؤسس لدين جديد من صنع فلاسفة الحرب ، وقادته ، وهي في ذلك كانت ككل التوتاليتاريات المعاصرة تصدر عن وهم شامل - كما يقول جوشييه - حول مايجعلها ممكنة ، وعن تعام جذري عن انفصال السلطة الذي تظهر من خلاله ، وعن رفض النظر ومواجهة الانقسام بين البشر والذي يجعلها تقترب من السلوك الديني^(١) .

فالتوتاليتارية في اصلها مشروع لمجتمع واحد لايعرف الانقسام موحد وراء حكامه ، ومنظريه ، وفلسفته ، ومستبعد لكل نزاع حول المصالح ، وملتحم بشكل حميمي مع معرفته لنفسه ، واذا كان ثمة انقسام فهو عابر وسطحي وغير جوهري ويمكن إزالته^(٢) .

وتستهدف التوتاليتارية انتاج مجتمع متحرر من تناقضاته الداخلية بصورة نهائية .

ألم يكن انهيار مشروع الدولة الاشتراكية - في افاقها الشيوعية هو نهاية لحلم صياغة مجتمع ودولة ، ومؤسسات ، تستبعد التناقضات ، والرؤى المغايرة ، والقيم المتعددة ، أي استبعاد لجوهر ما هو انساني في الاساس .

ولكن هذا الانهيار المأساوي الا يعد انهيارا لمنايع مغايرة للاحلام ، والاساطير ، والامال ، والالهام للاتيمانية ، وللجنوب وللغوى المطالبة بالعدل ، ووقف التدهور في مستويات الفئات الاجتماعية الأضعف في الشمال والجنوب .. خصوصا هذا الجنوب المكتظ بالنقر والفقر ، والمرضى ، والتعاسة ، وتآكل ارثه الثقافي والحضاري ، وسيطرة نيكتانوريات الفقر والاستبداد المتخلفة .

أنهار البديل الاسطوري ، دون صعود بدائل عدالية جديدة فلفسفا ، وسياسيا في ظل مرحلة انتقال تاريخية غير مألوقة في تاريخنا ويظل المطروح للاستهلاك الرمزي ، والحلمى الانساني هو المشروع الظاهر في الغرب الليبرالية ، والرأسمالية الاحتكارية ، وقوانين السوق ، والتبادل الحر للافكار ، والبيع ، والقيم في عالمنا . ما هو المطروح الان في روسيا ، والكومنولث الجديد ، وجنوب الدنيا ، أنها الليبرالية ، والمشروع الحر . ولكن البديل الجديد - القديم يقدم في صياغة حلمية ، مع هذيان سياسى لم يبلور حتى الآن مشروعا ليبراليا - رأسماليا ذا سمات قومية روسية وما يطرحه الزعماء الانتقاليون الجدد ، كيلتسين هو نط من الطفولة الليبرالية ، تسرع نحو حلم ، ووعود مستحيلة التحقيق ، لان الاستهلاك بلا حدود ، وتصارع الاراء ، وتعددها لا يستند إلى مقومات اقتصادية ، ومؤسسية ، وقيمية راسخة .

ومن هنا فالطفولة الليبرالية المعيدة بأحلامها ، والمفارقة لوضعية بلادها تسير
فى نفق مظلم .

وعلى الجانب الآخر للمشهد الانسانى المعاصر ، ثمة مأزق من نوع آخر .
فالليبرالية والرأسمالية الاحتكارية الوحشية ، كانت تدفع إلى حيوية فى تعدد الافكار ،
وتنوعها ، مع صعود سلطنة المعلوماتية ، وتقدم الثورة الصناعية الثالثة ، وما بعد
الحدائة فى الافكار ، والرؤىالخ .

ولكن جوهر الديناميكية الليبرالية والرأسمالية وتجاوزها لازماتها الدورية ،
تمثلت فى القدرة على استيعاب التناقضات ، واضفاء المشروعية على الاراء النقيضة
والراديكاليات البديلة داخلها . هذه الحيوية هى التى رفعت نماء النماذج الليبرالية
بالتجديد واعادة صياغة المشاريع ، والافكار ، وتجاوزها ايضا .

ولكن الصبوحات الليبرالية ، كانت تعترتها سلبيات - فى القلب ، نكاد نعصف
بجوهرها الفلسفى ، والمعرفى . فنحن فى عصر تسيطر عليه ايديولوجية رخوة ،
حيث تتلاشى الحدود بين نظم الافكار ، والايديولوجيات السياسية ، ومشاريع
الاحزاب المختلفة فى اوروبا - فرنسا تحديدا - حيث ينطق للجميع بذات القيم ،
الحرية ، وحقوق الانسان ...الخ . ولكن بمفردات مختلفة ، إذن فإن جوهر الليبرالية
وثقافتها وفلسفتها يتلاشى ، أو يبهت على الأقل .

فنحن ازاء حرية بلا اختيارات متنوعة ، ومتعددة . فلا حرية دون اختيار بين
سلع رمزية وفكرية ، وقيم ، وسلع استهلاكية متعددة . فعلى مستوى الاستهلاك
المادى فان السلع المتعددة فى اشكالها ، لا تختلف فى شروطها القياسية ،
والتصحيحية ، والتكنولوجية . هناك مسميات واشكال مختلفة ، ولكن الجوهر ،
والكفاءة ، والنوعية متشابهة أن لم نقل موحدة . إذن فخير الحرية ، خيار معلق .

ولكن يبدو أن التصور التشاؤمى للمشهد الانسانى ، والفلسفى ، فى الحضارة
الغربية الليبرالية ، هو تعبير عن وضع انتقالى ، يئن بالأم التحول الكبير نحو ما بعد
الحدائة ، وما بعد الثورة الصناعية الثالثة ، وتعبير عن حيرة البحث عن نظام انسانى
 واجتماعى جديد(8) .

ويزيد من وطأة هذه الحيرة والألم فى أوروبا ، والولايات المتحدة الامريكية
تلك الوضعية الفريدة للقيم والثقافة والنموذج الغربى الآن . فلقد تحولت الآن إلى
نموذج انسانى شامل وكلى ، وهناك امتداد وتوسع له ، على المستوى العالمى . تدويل
النموذج ترافق مع سقوط المقاومات القديمة - باستثناءات - وهناك قبول بشرعيته على
المستوى النظرى . ترتب على ذلك هذا الاحساس الأوروبى الجماعى بفقدان الذات
الجماعية الغربية لأبداعها الابرز ، والأعظم ازاء الثقافات الأخرى . الاحساس
بفقدان الذات الجماعية لإبداعها الجماعى ، هو أحد مصادر تفسير هذه الرغبة العمياء
فى نسيان الجنوب ، والشعوب الملونة ، وهذه النزعة العنصرية الوحشية فى الشمال

الغربي . تحول المشروع الاوربي والغربي إذن إلى مشروع انساني شامل يعنى فقدان الثقافات والشعوب الغربية لدورها ووظائفها وتماسكها الجمعى .

كيف سيتحول هذا المشروع على ايدي الآخرين ؟ كيف سيتفاعل مع الثقافة الامسيوية اليابانية ، وغيرها . ما الذى ستقدمه النور الامسيوية بقيادة اليابان .

بين الغموض الامسيوى واليابانى ، وفقدان الثقافة الاوربية والغربية لخصوصيتها وانهار النوناليتارية الماركسية ، مع تصاعد ردات الفعل الشمولية الدينية يقى المشهد الانسانى أميراً لانماط من السيولة ، والغموض من نوع جديد ، وقبل ذلك القلق ، والحيرة وفقدان القدرة على التكيف ، أو السعى الحثيث لتحقيقه مع تحولات العالم الصاعدة . وبين هذا وذاك هذا الحنين إلى الجذور دونما تحقيق ، أو اشباع .

ثبت بالاحالة المرجعية

- ١ - نبيل عبدالفتاح ، لمة المثقف والثقافة الحديثة ، الباب الرابع فى النص والرماس (مؤلف تحت النشر) .
- ٢ - نبيل عبدالفتاح ، النظام الاعلامى للجنود وتغيير العالم ، مقال بجريدة الاهرام العدد الصادر فى ١٩٩١/١٢/١٢ .
- ٣ - نبيل عبدالفتاح ، الوجوه الرمزية للتراجيديا السوفيتية ، مقال بجريدة الاهرام العدد الصادر فى ١٩٩١/١٢/١٣ .
- ٤ - نبيل عبدالفتاح ، للمرجع السابق ذكره .
- ٥ - مارسيل جوشيه فى دراسته والمنشورة بالعربية فى ترجمة على حرب للدراسات الفرنسية المنشورة فى كتاب اصل العنف والدولة لمرسيل جوشيه وبيكلاستر ، الناشر دار الحديث ، بيروت ص ١٩٨ / ١٩٩ / ١٩٨٥ .
- ٦ - المرجع السابق ذكره ص ١٩٩ .
- ٧ - المرجع السابق ذكره ص ١٩٩ .
- ٨ - نبيل عبدالفتاح ، خطاب للزمن الرمادى ، الفصل الرابع ، الدور الثقافى المصرى فى عالم جديد تحت التشكيل ، رؤية فى عمليات التكيف ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ الناشر بانا للدراسات والنشر . القاهرة ١٩٩٠ .

الدكتور / أحمد صدقي الدجاني :

هناك امر اساسى يستحق التركيز ، ويتعلق بكيفية التعامل مع حدث انهيار الاتحاد السوفيتى . وقد بدا لى ان هناك جوا عاما سائدا مفاده ان المفاجأة هى التى حكمت الكلمات التى قيلت حتى الآن ، حيث تكررت كلمة (المفاجأة) فى الافتتاح ثلاث مرات ، ووجدت ان من الضروري ان اقف امام هذه الظاهرة .

والسؤال هو : هل كان هذا الانهيار مفاجأة فى الحقيقة ؟ اننى أوجه هذا السؤال لأن هناك دولا أخرى موجودة فى عالمنا ، واذا غفلنا عن متابعة مايتفاعل داخلها ، كما غفلنا عما يتفاعل داخل الاتحاد السوفيتى ، فسنعانى من المفاجأة ذاتها .

والجواب يدخل ضمن علم التاريخ فى باطنه . وقد علمنا شيخنا ابن خلدون ان لعلم التاريخ ظاهرا وباطنا ، وهو فى باطنه بحث وتدقيق وتعليل . ويجعلنى هذا استحضار المحاولات الانسانية السابقة فى تحليل انهيار الدول ، ولاسيما واننا - العرب - قمنا فيما مضى تصوراً دقيقاً عاش كل الغرب عليه على مدى القرون الماضية . ولذلك ، فالمناسبة التى نحن بصدها غنية جده لكى نحيل الحدث إلى مدارس فلسفة التاريخ . والمدرسة التى افضل الاعتماد عليها هى المدرسة التى تعتمد على القراءة الحضارية العمرانية ، والتى تركز على خمسة عوامل رئيسية ، يمكننا من خلالها معرفة الكيفية التى تنتهى بها الدول ، وليس الاتحاد السوفيتى فقط ، وإنما دول أخرى فى عالمنا .

وقبل الحديث عن هذه العوامل الخمسة ، أود الوقوف امام تعبير (الدولة) فى لساننا العربى ، لاننى لاحظت من التعقيدات جمعاً بين معنيين للدولة . وارجو التفريق بين معنيين للتعبير :

أولهما : ان جذر كلم دولة من دال ، بدول . وتلك الايام ندولوها بين الناس . ولا توجد دولة تدوم ابداً ، اى ان التعبير هنا يرمز إلى القوة والسلطان الذى يحكم .

ثانيهما : هو معنى الدولة ، ومعنى الاعتراف بها ... إلى آخر هذه الركائز الشائعة . اعود ، واستنكر بایجاز شديد ان العوامل الخمسة تتمثل في : - العامل الفيزيائي ، ويتعلق بالقوة التي تقوم عليها الدولة مثل قوى الطبيعة . العامل الطبيعي ، ويشير إلى ان للدولة عمراً . - العامل النفسى ، مثل حالة الجو العام المحيط بالدولة . - العامل الاجتماعى ، ويتعلق بنظام القوى الاجتماعية ، وابرز المجتمعات فى الدولة . - العامل الاقتصادى .

وقد أورد ابن خلدون هذه العوامل الخمسة جميعها . وعند التطبيق على الاتحاد السوفيتى لابد أن نتساءل أولا كيف قام هذا الاتحاد السوفيتى ؟ وسوف نلاحظ انه ارتكز فى قيامه على كل من العقيدة والعصبية ، فما الذى طرأ - إذن - على العقيدة والعصبية على مدى السبعين عاما منذ قيامه ؟

بایجاز شديد ، يمكن القول ان العصبية والعقيدة قد تغيرتا . والنقطة الأخيرة التى اود التركيز عليها تتعلق بمراحل تطور الاجيال داخل الاتحاد السوفيتى . فقد كانت عملية تطور الجيل الأول داخل الاتحاد السوفيتى واضحة حتى نهاية الحقبة الستالينية ، كما كانت عملية تطور الجيل الثانى واضحة حتى نهاية الحقبة البريجينية ، ثم بدأت عملية تطور الجيل الثالث مع مجيء جورباتشوف . والسؤال الذى يبرز امامى هو : لماذا كانت الحقبة الثالثة قصيرة على هذا النحو ؟

وأعتقد ان هذا السؤال يستحق البحث والاهتمام فى علم السياسة ، فقد كان عمر الجيل الثالث قصيرا جدا ، لم يزد عن بضع سنوات . وانكر اننى قرأت اثناء زيارتى لموسكو فى صيف ١٩٩٠ لفكتور كوزالين قوله : ان صيف ١٩٩٠ سوف يدخل تاريخ بلادنا المسمى لوصفه زما اصبح فيه الكثير من الاشياء الخفية ظاهراً ، كما أصبح التطور الحادث مشوشاً جدا . فجمهوريات البلطيق تتجه نحو الغرب ، بينما تتقدم الجمهوريات الاسيوية نحو العمل بتقاليد الدول الاسلامية ، فى حين كان هناك من يتحدث داخل روسيا عن (روسيا الارثوذكسية) بكل قوة ، داعيا إلى العودة إلى العقيدة الأصلية التى حكمت الدولة عبر العقود .

واختم حديثى بتردد مقولة ابن خلدون : « ان العصبية لاتكفى ، ولابد لها من الخلال » . وارجو ان نبدأ بتداول هذه الكلمة : « الخلال » ، أى الاخلاق وكرامة الفرد . والنول نموت، اذا انعدمت هذه المعانى ، لان الانسان هو الأصل ، وكرامته هى الأصل .

الدكتور / مراد غالب : .

لقد عشت فى الاتحاد السوفيتى ١٤ عاماً ، وحضرت مناقشات عديدة من أول مراحل تطور النظرية الماركسية إلى آخرها ، علاوة على أننى شاهدت التطورات

المختلفة في الاتحاد السوفيتي ، الا اننى سوف اجتهد في ملامسة النقاط الاساسية في الموضوع . وابدأ بالتأكيد على أن الثورة الصناعية كانت بمثابة الحقيقة التي ولدت الرأسمالية وهي التي ولدت الاستعمار ايضا كنتيجة لتطور علاقات الانتاج وتطور الادوات العسكرية .. وما إلى ذلك . ونحن نواجه اليوم عصرا جديدا تماما هو عصر الثورة العلمية والتكنولوجية . وتقوم هذه الثورة في الوقت الراهن بليجاد النظام العالمي الخاص بها ، وأدى ذلك بدوره إلى تراجع واضعاف الماركسية ، على الرغم من كونها تعبيرا عن حقبة معينة من حركة التطور الانساني .

والنقطة الثانية التي أود التركيز عليها تتعلق بنشأة الماركسية ذاتها . فقد أدت ظروف النشأة والبدية إلى افراز ما عرف بـ « ديكتاتورية البروليتاريا » ، أى انها بدأت بالديكتاتورية . وبالتالي ، فقد تسببت هذه الظروف في خلق ما يمكن وصفه بـ « مجتمع انساني يقف على قدم واحدة » ، وكان ذلك سبباً في حدوث التناقض الهائل في الماركسية وبناء المجتمع .

والنقطة الثالثة : تتعلق بان المجتمع السوفيتي شهد حالة من عدم التوازن في النمو والتطور . فهذا المجتمع الذى نجح في السبق إلى غزو الفضاء ، كان عاجزا عن توفير الاحتياجات الاساسية لمواطنيه من السلع والخدمات ، الأمر الذى تسبب في نشوء حالة من التناقض المخيف بين نمو المجتمع وتطوره في الميادين والمجالات المختلفة . وقد قبلنا اندروبوف في عام ١٩٦٦ ، ولخص لنا جوهر هذا التناقض بقوله : ان الامر كان سهلا في عهد ستالين ، فقد كنا نضع ميكروفونات في جميع البيوت والمنازل ، وكنا قادرين على اقناع المواطنين انهم يعيشون أحسن عيشة في الدنيا ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح بمقدور أى فرد يملك راديو تراز مستور أن يسمع ويعرف ما يحدث في جميع انحاء العالم ، وقد ازدادت حركة الاتصال بالخارج مع مرور الوقت عن طريق البعثات والأسواق التجارية .. وغيرها ، واصبح ١٢٠ ألف شخص يدخلون ويخرجون يوميا من الاتحاد السوفيتي . كما تنبأ اندروبوف وقدّ ذلك ان اى فرد سوف يكون لديه جهاز تليفزيون في المستقبل سوف يرى كيف يعيش الجانب الاخر من العالم الخارجى . ويعنى ذلك انه لم يعد بالامكان خداع المواطنين ، بل لقد أصبح من الضروري عمل المزيد من أجلهم ، ولذا فقد أصبح لابد من التغيير .

وهكذا ، فإن القضية التي نحن بصددھا شائكة للغاية ، ويصعب ايجازها ، الا اننى أود التركيز على الجانب الاقتصادى بالتحديد . فقد كانت الموارد الاقتصادية السوفيتية أقل من نصف ممثليتها الامريكية ولذا ، فقد كان لابد من الانتهاء الاقتصادى ، طالما كان مطلوبا من الاقتصاد السوفيتي ان يتحمل أعباء التسليح لمواجهة الغرب ، ثم لمواجهة الصين بعد ظهور الخلاف معها .

وقد لمست عن قرب العديد من مظاهر على التوازن في تطور ونمو المجتمع بالإضافة إلى ان النزعات القومية والحاجة إلى الديمقراطية كانت تتفاعل في الخفاء ،

بالرغم من ان ذلك كله لم يكن ظاهرا على السطح . والحقيقة ، أننا كنا ننتظر التغيير ، الا اننا لم نتوقع ان يحدث التغيير بمثل هذه الصورة التي جرى عليها ، ولم تكن نتوقع هذا الانفجار الضخم داخل الاتحاد السوفيتي ، كما اننا لم ننتظر وقوع التغيير في هذا التوقيت بالذات ، ولكننا بدون شك كنا نتوقع حدوث تغيير ما .

وأود أن أقول كلمتين صغيرتين عن جورباتشوف ، وهي انه بالرغم من ان جورباتشوف قام بقيادة عملية البريسترويكا والجلانوسست ، الا انه لم يكن يمتلك رؤية للمستقبل . فقد قام جورباتشوف باحداث تغييرات هيكلية ضخمة على الحزب الشيوعي السوفيتي والجيش والمجمع الصناعي - العسكري والكي جي بي ووزارة الداخلية ، فما هي اذن القوة التي كان يعتمد عليها في التغيير . وأنا أتفق مع د . محمد السيد سعيد في قوله ان جورباتشوف أعتمد على جماعة من المثقفين المؤمنين بالديمقراطية ، ولكن حتى هؤلاء لم تكن لديهم رؤية مستقبلية ، كما لم تكن لديهم جهة منظمة او قوة محددة ، أي أن جورباتشوف هم كل شيء ، ولم تكن لديه رؤية محددة لإعادة البناء ، وهذا في تصوري احد الاسباب الرئيسية للكبرى لانهيار الاتحاد السوفيتي .

الدكتور / حسن نافعة :

ليست لدى تكريات أو خبرة أو ثراء تجربة السفير مراد غالب ، الا انني أود التأكيد على ان الموضوع الذي نتناوله يتسم بالتعقيد البالغ . فالاتحاد السوفيتي تجربة انسانية فريدة يبلغ عمرها ثلاثة ارباع قرن من الزمن . ومن غير الممكن ارجاع انهيار هذه التجربة الفريدة إلى سبب واحد ، وإنما يرجع إلى مجموعة من الاسباب المركبة . وبالتالي يستحيل ايجاد خط محوري يُعزى اليه الانهيار . اننا نستطيع - طبعا - الحديث عن بنية الايديولوجيا الماركسية والاشكاليات التي طرحتها ، كما نستطيع الحديث عن مدى تطابق التجربة السوفيتية نفسها مع الفكر الماركسي ، ونلاحظ التباينات التي حدثت بين هذا وذاك ، ونستطيع أيضا الحديث عن التوازنات الداخلية والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت عبر تطور التجربة السوفيتية ذاتها ، ويمكننا أن نجد داخل كل فصل من هذه الفصول اسبابا وقضايا عديدة تصلح كنقطة بداية أو طرف لتفسير الانهيار السوفيتي .

لكنني أود أن ألفت النظر إلى بعض الأبعاد التي لم تذكر في كل ما قيل ، وتتعلق بحقيقة ان رؤيتنا للاتحاد السوفيتي ارتكزت دائما على النظر اليه باعتباره قوة عظمى ، وهي القوة العظمى التي لم تبرز في الحقيقة مع بداية التجربة السوفيتية ، ولكنها برزت فقط بعد الحرب العالمية الثانية ، أي بعد عام ١٩٤٥ لان الاتحاد السوفيتي كان قبل ذلك عبارة عن دولة معزولة ، بل ان دور الامبراطورية القيصرية في اوربا تاريخيا كان مجرد دور ثانوي ، وأقصى ما كانت هذه الامبراطورية تطمح اليه هو ان تلعب الدور الاقليمي على المستوى الأوروبي ، ولم تكن تمتلك - بأي معيار من المعايير - امكانيات الدولة العظمى أو الدولة التي تطرح نفسها كقوة عظمى .

وفي ظل هذا الوضع ، فإن الاشكالية التي حدثت تتعلق بأننا ننظر فقط إلى قدرة الاتحاد السوفيتي التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلته يبدو كما لو كان يقود العالم إلى تجربة انسانية جديدة ، ويحقق الاشتراكية على المستوى العالمي . ولذلك ، أود أن ألفت للنظر إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ، من خلال محاولة البحث في احتكاك هذه التجربة مع العالم الخارجي ، ومدى قدرة هذه التجربة على توليد مجتمع جديد أو توليد تجربة انسانية جديدة تسقط النظام الرأسمالي .

لقد كانت علامات الضعف موجودة منذ اللحظة الأولى في الواقع ، ولا يمكنني في هذا الصدد سوى ان ا طرح عددا من العناوين فقط :

أولا : علاقة الحزب الشيوعي السوفيتي بالاحزاب الشيوعية الأخرى ، بما في ذلك كافة التناقضات التي حدثت داخل الاحزاب الشيوعية ذاتها . فالحزب الشيوعي السوفيتي لم يتمكن من تأكيد قدرته على قيادة الأحزاب الشيوعية ، بل وحدثت انقسامات داخل الأحزاب الشيوعية وتوضح هذه الحقيقة من المقارنة بين الدولة السوفيتية والثورة الاشتراكية العالمية ، والتناقضات التي حدثت بين الدولة ومقتضياتها ، وبين منطق الثورة ومنطق الدولة .

ثانيا : علاقة الدولة السوفيتية بالتجارب الاشتراكية الأخرى في العالم ، وقد حدث التناقض بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية منذ منتصف الخمسينات . والسؤال هو : إلى أى مدى تسبب هذا التناقض في تقويض احتمالات ان يقود الاتحاد السوفيتي الثورة الاشتراكية العالمية ؟

ثالثا : علاقة الاتحاد السوفيتي مع دول العالم الثالث ، والحقيقة ان هذه العلاقة تدعمت فقط عقب اخفاق فكرة قيام الأحزاب الشيوعية داخل أوربا الغربية . فقد أدى هذا الانخفاض إلى انهيار فكرة تدعيم الثورة الاشتراكية من خلال تווير المركز الرأسمالي . وبالتالي ، تصور القادة السوفييت ان هناك فرصة تاريخية يمكن إستغلالها تتمثل في حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وأنه يستطيع من خلال دعم هذه الحركة ان يقود عملية تقويض النظام الرأسمالي . وقد سقط هذا الرهان أيضا حينما أصبحت مناصرة حركة التحرر الوطني في العالم الثالث عملية استنزاف ل موارد الاتحاد السوفيتي .

والحقيقة ان هناك عددا من التناقضات التي تسببت في إنهيار الاتحاد السوفيتي ، وهي تناقضات ترجع إلى علاقة الاتحاد السوفيتي بالدول الاشتراكية وبدول العالم الثالث . ومن غير الممكن تفسير الانهيار بالرجوع إلى نظرية المؤامرة ، وإنما يصبح ذلك ممكنا فقط بإحالاته إلى التناقضات المشار إليها .

الدكتور / مجدى حماد :

سوف أبدأ بمناقشة الاستاذ / محمد سيد أحمد ، وهو أحد الماركسيين القلائل الذين يمتازون بالقدرة على التطور ، وفى نفس الوقت القدرة على متابعة التطور . ومن هذا المنطلق سوف أعود إلى كتابه « بعد أن تمسكت المدافع » ، والذي صدر عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، حيث نكران الاتحاد السوفيتي أو الكتلة الاشتراكية أو الظاهرة الاشتراكية أصبحت من الظواهر التي لا تقبل الارتداد . وبالتالي ، من المفيد ان نعلم كيف كان يبنى هذا الحساب ، وخصوصا انه اشار فى حوار معه إلى ماكتبه فى مقال بنشرة « التقدم » التى توزع داخليا فى حزب للجمع ، وانتهى فيه إلى نتيجة فى غاية الخطورة - تمثل نوعا من الحكمة الاستباقية وليست الحكمة بأثر رجعى - مؤداها انه راجع ماكتبه طيلة السنوات العشر الماضية بين ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، وانتهى من هذه المراجعة إلى الشك حتى فى الاشتراكية كمفيدة . وإذا كان قد وصل فعلا فى عام ١٩٨٩ إلى الشك فى الاشتراكية ، فهذا فعلا نوع من الحكمة الاستباقية ، ومن المفيد ان نعرف اذا كان يتذكر العناصر الأساسية لهذه الرؤية المبكرة .

النقطة الثانية فيما قاله الاستاذ محمد سيد أحمد تتصل فى الحقيقة بنقطتين أولاهما تختص بنفى الحتمية ، سواء حتمية الذين كانوا يقولون بحتمية استمرار الاتحاد السوفيتي أو بالذين كانوا يقولون على العكس بحتمية الانهيار . وثانيهما : تتعلق بمسألة التدخل من الخارج كمعصر لتغيير ماحدث داخل الاتحاد السوفيتي . وفيما يتصل بالنقطة الأولى (نفى الحتمية) ، فإن جميع العناصر التى اثارها الاستاذ محمد سيد أحمد تنبئ فى غالبيتها على عنصر الحتمية ، أى انها تحول الصراع من طبقة فى مواجهة طبقة ، وهوية فى مواجهة هوية ، إلى صراع ذى طبيعة مغايرة ، أى إلى صراع مبنى على صاروخ ، ومدى الصاروخ لا هوية له . وقيام الاشتراكية أضعف حلقات الدول الامبريالية ، وما افزره من ظواهر ذات طبيعة حتمية ، قد اصبح قوة دفع فى اتجاه انتهاء التجربة . أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية (مسألة التدخل) ، فهى تمثل فى الحقيقة ظاهرة مزدوجة ازاء ظاهرة إنهيار الدولة السوفيتية . ذلك انه يجب علينا عند معالجة ظاهرة إنتهاء الايديولوجيا الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ان نضع فى اعتبارنا طبيعة دور البعد الدولي ، لاننى اذكر ان بريجنسكى صرح فى عام ١٩٧٧ - فى ظل ذروة ازدهار الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية ، لاسيما فى اسبانيا واطاليا - ان من الممكن ان يحقق الاتحاد السوفيتي نجاحا فى أوروبا الغربية فى مقابل النجاح والتقدم الأمريكى فى أوروبا الشرقية . وفى ظل هذه الظروف ، لا أعتقد انه كان من قبيل المصادفة ان ينتخب بابا بولنديا ، وان يكون أول وفد من المهنيين هو طائرتان من الأمريكيين ذوى الأصل البولندى ، وكان الأكثر دلالة ان يخرج لاستقباله فى أول زيارة له إلى بلده (بولندا) خمسة ملايين مواطن . وكان ذلك قبل بروز ظاهرة نقابة التضامن فى بولندا ، والتى كانت تعكس رؤية مبكرة لهذا الانهيار ، لانها كانت تعكس خلافا فى صميم العقيدة

الاشتراكية ، ولأنها انطوت على قيام حزب الطبقة العاملة بقمع الطبقة العاملة . وكان هذا التطور بمثابة مؤشر ذى دلالة ، ثم نشر بعد ذلك عن وجود علاقة مبكرة بين الولايات المتحدة ونقابة تضامن ، وتؤكد بعد ذلك أيضا ان السياسة الامريكية لعبت دوراً بارزاً فيما يحدث داخل بولندا .

وبالإضافة إلى ماسبق ، لابد من الإشارة إلى العبء المتزايد الواقع على كاهل الاتحاد السوفيتى نتيجة سباق التسلح وسباق الفضاء ، وهو السباق الذى أراد الأمريكيون من ورائه تعجيز الاتحاد السوفيتى وتركيعه من الداخل . ومن الأمور اللافتة للنظر أيضا ان كافة الدول الاشتراكية السابقة قد مارعت إلى إعادة علاقاتها مع اسرائيل ، وذلك فى الوقت الذى تعلن فيه وسائل الأعلام الغربية عن الممارسات الوحشية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى خلال الانتفاضة . فهل يمكن ان يحدث ذلك مصادفة ؟ وخصوصاً ان البعض منا كان يدرك ان الانقلاب الذى كان على وشك الحدوث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، كانت وراءه أصابع صهيونية واسرائيلية .

السفير / صلاح بسيونى :-

انكر ان رئيس وزراء روسيا بعد ثورة ١٩٠٥ كتب انه ليس هناك شيء اسمه روسيا ، وإنما هناك شعوب وأمم وقوميات مختلفة محكومة بقوة السلاح داخل (الامبراطورية الروسية) ، وهذا بالتحديد هو وضع الاتحاد السوفيتى أو ان شئنا اسميناه بـ (الامبراطورية السوفيتية) . وعندما يحدث أى اخلال بالسلطة المركزية التى تحكم هذه الامبراطورية التى تحكم تلك الشعوب ، فلا بد ان يقع الانهيار . ولذا ، فإن ما حدث مع بداية حكم جورباتشوف كان نهاية لمسلل ما اتصوره (سياسة قطاع معين داخل الحزب الشيوعى السوفيتى) تمكن من ان يصل بميخائيل جورباتشوف إلى السلطة لاحداث التغيير . وأنا اتفق تماما مع د .مراد غالب على المعنى الذى اراد الوصول اليه من حديثه مع اندروبوف عام ١٩٦٦ ، لاننى أعتبر ان اندروبوف هو الذى دفع فعليا بميخائيل جورباتشوف إلى السكرتارية العامة للحزب الشيوعى السوفيتى . وبالتالي ، لا يجب اطلاقاً اغفال حقيقة ان هناك قطاعا هاما مؤثراً داخل الحزب الشيوعى السوفيتى كان يرى ان الموقف لابد ان يتنوله التغيير . وقد ضرب جورباتشوف السلطة المركزية فى شقها السياسى والاقتصادى والعسكرى والامنى كما قال د .مراد غالب ، وبدأت هذه العملية فى أواخر عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ مع مؤتمر الحزب . وفى الوقت الذى يتم فيه المماس بهذه السلطة المركزية ، لابد ان يحدث الانهيار . ولم يكن ما حدث مفاجئاً لأحد فى الحقيقة ، وإنما ترقع الكثيرون منذ عام ١٩٨٦ انه عندما يتم المماس بالنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى لابد ان يحدث الانهيار ، وما حدث بين ١٩٨٦ - ١٩٩١ كان لابد ان يؤدى إلى هذه النتيجة .

الدكتور / محمد السيد سليم :

هناك خمس نقاط يمكن طرحها في موضوع تفسير تفكيك الاتحاد السوفيتي : -
اولى هذه النقاط أبدأها بـثارة تساؤل : هل كان تفكك الاتحاد السوفيتي مفاجأة ؟ هناك
إختلاف شديد حول هذه النقطة ، وينبع الاختلاف هنا من نقطة العقيدة ، والتي تنطوي
على مقولة ان الانسان يميل إلى التقليل من أهمية المعلومات السلبية الواردة عن
الصدق ، مع التضخيم في قيمة المعلومات الايجابية الواردة عنه ، والعكس صحيح
مع العدو . واعتقد ان هذا ماحدث للكثيرين منا في شأن المعلومات عن مشاكل الاتحاد
السوفيتي ، والتي كانت مطروحة ومتاحة وموجودة لدى الكثير من مراكز الأبحاث
الأوروبية والأمريكية والكندية ، إلا أننا كنا ننحى هذه المعلومات جانبا نظرا لأننا
كنا ننظر إلى الاتحاد السوفيتي بوصفه صديقا اسلاميا . وبالتالي ، كان هناك ميل
ميكولوجي لدينا للتقليل من قيمة تلك المعلومات ، واعتقد أننا اذ علونا قراءة مانشر
من ٢٠ عاما عن الاتحاد السوفيتي لوجدنا طرحا مكثفا للمشكلات القومية داخله .
ومن ناحية أخرى ، فإن الهوة بين روسيا والولايات المتحدة عام ١٩١٧ كانت أقل
مما هي الآن ، أى ان الهوة زادت بينهما خلال الـ ٧٠ عاما الماضية عما كان
متصورا ، فيما يعنى ان الحديث عن تحسن الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتي
ليس صحيحا حال مقارنته بالوضع مع الولايات المتحدة . بالطبع ، ان الاتحاد
السوفيتي حقق انجازات عظيمة ، إلا ان الفجوة زادت مع الولايات المتحدة ، وهناك
حاجة موضوعية للانتفاع من المعلومات المتاحة في هذا الشأن لدراستها بشكل
موضوعي بعيدا عن التحيزات الفكرية والايديولوجية . ومن أبسط الأمثلة على ان
مؤشرات الانهيار كانت ملموسة منذ فترات ليست بالقصيرة ، اننى كنت ادرس مقورا
من حوالى ٢٠ عاما عن المشكلة القومية فى الاتحاد السوفيتي ، وكان كل مايقال عن
هذه المشكلة اليوم مطروحا فى ذلك الوقت إلا اننى كنت اتعامل معه بإعتباره غير
صحيح أو بوصفه كلاما مفرضا يصدر عن الاعداء ، أى أن المشكلة تكمن فى قدرتنا
على تفسير المعلومات .

والنقطة الثانية : اننى أعتقد ان تفكك الاتحاد السوفيتي يفسر عادة فى اطار
نظرية عامة تتعلق بفشل الدولة الايديولوجية ، والتي تقوم على فشل مفهوم الهندسة
الاجتماعية ويثير مفهوم الهندسة الاجتماعية إلى وجود ممسى لاحداث التغيير
الاجتماعى والتطور الاجتماعى بالقوة خلال فترة زمنية محددة ، عبر منظور
ايديولوجى محدد . وقد أكدت التجارب التاريخية السابقة فشل هذا المفهوم ، والاتحاد
السوفيتي لم يكن استثناء من ذلك ، بل ثبت ان التغيير الاجتماعى القهرى تطبيقا
لمفهوم الهندسة الاجتماعية يؤدي إلى تعطيل التطور الاجتماعى ، وتشويه
المجتمعات ، بل ولما يؤدي إلى تزايد الهوة بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى
التي يسير تطورها الاجتماعى فى طريقه الطبيعى ، وتصحيح نفسه بنفسه من خلال
الاصطاء الموجودة .

والنقطة الثالثة : تتعلق بقضية النظام السياسي الذي يقوم على رأى الواحد ، وعلى قدرة أبناء هذا النظام على الدفاع عنه . والظاهر أن الاتحاد السوفيتي لم يستوعب درس الثورة المجرية عام ١٩٥٦ ، والتي كان قد تبين من خلالها ان الذين ثاروا على التدخل السوفيتي في المجر هم أبناء الحزب الشيوعي الذين تعلموا الايديولوجية الشيوعية ، وكانت لديهم وجهة نظر واحدة . وعلى العكس من ذلك ، فإن الذين عاصروا فترة الامبراطورية المجرية بنقاليديها العريقة لم يثوروا على التدخل السوفيتي ، وكان موقفهم مبنيا على ان الموقف كان أكثر تعقيدا . ولذلك ، فإن الدرس الذي لم يستوعبه السوفييت ينصب في ان طبعة النظام السياسي الذي يركز على رأى واحد فقط إنما يخلق مواطنين غير قادرين على الدفاع عنه ، بل ربما يكونون أول من يقف ضده كما حدث في الثورة المجرية .

والنقطة الرابعة ، وتتعلق بالنظرية العامة الحاكمة لحركة الدول الامبراطورية ، والتي تقول ان الدولة التي تتمدد خارج حدودها إلى أكثر مما تستطيع قدرتها الاستيعابية يأتي عليها حالة من التأزم في لحظة معينة حينما تتوسع بدرجة يصعب الحفاظ عليها ، ويعتبر كلا من الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية - المجرية من النماذج التاريخية البارزة على هذه القاعدة .

النقطة الخامسة ، وتتعلق بالتساؤل الخاص بـ : لماذا ساد الاتجاه الذي يهمل نظرية المؤامرة ؟ لقد كانت الولايات المتحدة بالفعل تفرض حصاراً على الاتحاد السوفيتي ، وظلت تمارس ضغطا مباشرا ومستمرا عليه لاجباره على الدخول في سباق التسلح ، بل ان ريجان اعتقد انه نجح في اجبار الاتحاد السوفيتي على التراجع من خلال هذا الحصار . ومن ثم ، فإن هناك مؤامرة فعلية استهدفت الاتحاد السوفيتي ، ولكننا نبتعد عن هذه الكلمة لأنها أصبحت تنطوى على دلالات غير طيبة ، إلا أن الحقيقة أن الاتحاد السوفيتي لم ينهر لأسباب داخلية فقط ، وإنما اقترنت الاسباب الداخلية باسباب خارجية تتعلق بالحصار الغربي ، وبدون الاسباب الخارجية كان يمكن أن تسير الامور في اتجاه اخر .

وهناك نقطة أخيرة في هذه القضية تتعلق بمقولة ان روسيا تريد ان تنفك من الاعضاء الأطراف الآخرين في الاتحاد السوفيتي القديم ، ولنا اتحفظ على هذه المقولة . فقد كانت روسيا تمتنع من الأطراف ، والعكس صحيح ، وتلك كافة المؤشرات على هذه النتيجة .

الدكتور / زكريا حسين :

بالإضافة إلى مجمل ماسبق ، أود أن أضيف حقيقة مهمة من وجهة نظري ، وتتعلق بالدور المحوري الذي لعبته خاصية عدم التوازن بين السياسات الرئيسية التي تحكم السياسة العامة للدولة (السياسة العسكرية / السياسة الداخلية / السياسة

الاقتصادية) ، ويتضح من المقارنة ان هناك تناقضا شديداً بين هذه السياسات . ففي الوقت الذي انطلقت فيه السياسة العسكرية بغناء في سياق تسلح بالغ الحدة مع الولايات المتحدة ، وواقعت نفسها في مصيدة اعدت باحكام على حساب القوة الاقتصادية ، بل وعلى حساب السياسة الاقتصادية ، فكيف يمكن ان نتوقع للاتحاد السوفيتي ان يصمد في ظل هذا الوضع ؟

وفي نفس الوقت ، وصل الاتحاد السوفيتي من الناحية العسكرية إلى درجة التوازن مع الولايات المتحدة ، بل استطاع تحقيق التفوق معها في الكثير من مجالات التسلح . ومن ناحية أخرى ، كان سباق التسلح النووي ينطوي على درجة عالية من عدم الرشد والغباء . فقد كان امتلاك الأسلحة النووية القادرة على التهديد بتمهير الخصم مرة واحدة تكفي لتحقيق الردع ، دون اللجوء إلى سباق التسلح (الغبي) . أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية ، كان الواضح ان الاتحاد السوفيتي وصل إلى مرحلة استجداء المعونة على حساب السياسة العسكرية ، أي الاستعداد لبيع ما تبقى لدى دول الكومنولث من الأسلحة والمعدات لتدعيم وتقوية الأنشطة الاقتصادية ، الأمر الذي يدل على مدى الاختلال القائم بين السياسة العسكرية والسياسة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، كانت هناك حدود لحرية الفرد ، كما سادت قيودا هائلة على الحريات العامة ، ولم يكن من المتصور أن يستقيم هذا الوضع في ظل وجود صفوة متميزة تتمتع بكافة المزايا والمكاسب على حساب إهمال الغالبية الساحقة من أفراد الشعب ، وكان مطلوبا منهم التضحية بصفة دائمة ، ومن الممكن اعتبار هذا التناقض من الاسباب الرئيسية لانتهيار الاتحاد السوفيتي .

وبالإضافة إلى ما سبق ، كان عدم التوازن بين السياسات الأربع الرئيسية : السياسة العسكرية ، السياسة الاقتصادية ، السياسة الداخلية ، السياسة الاجتماعية . سبباً في انعدام التوازن الداخلي ، وكان ذلك بدوره سبباً في الانهيار .

الدكتور / أحمد مختار الجمال :-

هناك سؤال جوهري يطرح نفسه في سياق الحديث عن انهيار الاتحاد السوفيتي ، فما يقال عن محاولة خروثشوف أولاً ثم الاطاحة به ، وما يقال أيضاً عن محاولة جورباتشوف ثم الاطاحة به ... هل هذا يدل على انها كانت محاولات فردية محضه أم مجرد حركة أم جماعة لم تنظم لمجموعة ادركت ان الكارثة ستقع لا محالة ؟

أما الشق الثاني من السؤال هو : هل كان الانتفاذ ممكناً أم ان نقائص الولايات المتحدة والغرب كان متعمدا للتخلص من قوة عظمى مناوئة في ظل ظروف الضعف التي انتابتها ؟

أما الشق الثالث هو : هل الانهيار السوفيتي مقبلة لانتهيارات اخرى في العالم في دول متشابهة او غير متشابهة في العقيدة والنظام السياسي والاقتصادي ؟

الدكتور / سعد الدين إبراهيم :

تنطلق مداخلتى من نقطة اساسية واحدة ، وهى الاختلاف مع مقولة ورنيت فى ورقة الاستاذ محمد سيد احمد ، والتي يذهب فيها إلى ان التكنولوجيا معادية للديمقراطية بالضرورة ، وهى مقولة غاية فى الخطورة . وفى تفسير لانتهار الاتحاد السوفيتى ، أود التأكيد على انه لم يدرك ان الدخول فى الثورة التكنولوجية الثالثة لايمكن ان يتحقق بدون هامش كبير من الحرية ، بل يمكن ارجاع تراجع الاتحاد السوفيتى فى مابقه مع الغرب بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٨٥ إلى هذا العيب بالتحديد ، ودعونا نفسر قليلا هذا الطرح المختلف .

ان الثورة الصناعية الأولى - بل وحتى الثورة الصناعية الثانية - كانت تعتمد على مايمكن ان نسميه بـ سياسات التعبئة الضخمة ، أى تعتمد على الايدى العاملة والنظام والانتضباط وتعبئة الموارد بشكل هائل ، بما يصل إلى شكل شمولى أو سلطوى . أما الدخول فى عصر مابعد الصناعة ، فيحتاج إلى هامش كبير من الحرية لانها ثورة تعتمد بطبيعتها على العقول ، ويمكنها ان تتحكم فى الاجسام أيضا وفى حركة الناس ، الا انها لايمكن ان تتحكم فى عقولهم . ويتطلب الدخول إلى غمار هذه الثورة ان يتوافر قدر من الحرية أو الديمقراطية أو التعددية (مهما كانت التسمية) ، الامر الذى يفسر الدواعى الكامنة وراء حدوث تحول ديمقراطى فى الدول الاسيوية (النمرور الخمسة) بعدما وصلت إلى السقوف العليا للثورة الصناعية الأولى والثانية ، حيث لم يعد بإمكانها ان تبقى فى مضمار التنافس التكنولوجى بدون الدخول إلى مرحلة التطور الديمقراطى .

ان هذه الوضعية تفسر الدواعى الكامنة وراء الفجوة التى اثار اليها أحد المتحدثين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . ففي عام ١٩١٧ ، كانت الفجوة كبيرة بين الدولتين ، إلا أنها كانت تضيق من الناحية الفعلية حتى أوائل الستينات ، ثم بدأت فى التزايد مرة أخرى منذ منتصف الستينات حتى أوائل الثمانينات بدرجة أصبحت فيها الفجوة اكبر مما كانت عليه عام ١٩١٧ ، ومن الحكمة ارجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى العشرين عاما التى تولى فيها بريجنيف السلطة ، والتي اتسمت بالجمود فى كافة المجالات والميادين .

والواقع ، ان الاستنتاج الذى توصل اليه الاستاذ محمد سيد احمد كان العديد من الدول الغربية قد توصل اليه . ذلك اننا نطلق وصف (الرأسمالية) تجاوزا على النظام السائد فى الغرب ، إلا أنه يسمى بـ «New Deal» فى الولايات المتحدة ، والتي كانت قد أدركت منذ عهد روزفلت ان النظام الرأسمالى يقف على ساق واحدة بفعل اهماله للقضية الاجتماعية (قضية العدالة) . فعلى الرغم من الحياة الديمقراطية الموجودة فى الغرب ، إلا أنهم كانوا يهملون قضية العدالة ، الأمر الذى دفع نحو إجراء مجموعة من الاصلاحات الهائلة ، والتي وصف روزفلت بسببها بأنه شيوعى وماركسى على ايدى المعارضة الأمريكية فى الثلاثينات حينما طرح سياسات الـ

«New Deal» أو العهد الجديد . وعلى ذلك ، أصبحت النظم الحاكمة فى اوربا الغربية يطلق عليها (الاثترابية الديمقراطية) . وكان ذلك المسار مطلوباً على وجه الخصوص فى الاتحاد السوفيتى ، والذى كان ينبغي عليه استكمال الانجازات الباهرة التى حققها اقتصادياً واجتماعياً باحلال الديمقراطية ، إلا أنه لم يفعل ذلك ، وحينما فعل كان متأخراً وبصورة مرتجلة ومن ثم كان الانهيار .

ان الخطأ الايديولوجى الكبير الذى لم تنتبه له الماركسية انها تجاهلت حقيقة وجود الانتماءات القومية والدينية والعرقية . فقد كان من الممكن تهذيب هذه الانتماءات وترشيدها وعقلنتها ، الا ان تجاهلها كان احد اكبر الاخطاء الايديولوجية فى النظرية الماركسية .

وفىما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتى ، لا أريد تقديم أى نوع من التفسير ، إلا ان ملاحظتى على التفسيرات المطروحة فى هذا الشأن انها ركزت بصفة اساسية على مايمكن ان نسميه النواحي الذاتية أكثر مما ركزت على النواحي الموضوعية . واعتقد ان حدثاً كبيراً مثل انهيار الاتحاد السوفيتى لابد من النظر اليه من عدة جوانب ، كما ان هناك اسباباً موضوعية عميقة ، علاوة على الأسباب الذاتية المتعلقة بالقيادة ومدى نجاحها والطبقات الاجتماعية المتفاعلة وكيفية تفاعلها . وفى هذا الصدد ، اعتقد ان اغلب الاهتمام كان منصبا على مايمكن ان نسميه بالنواحي الذاتية الخاصة بادارة الازمة ، أكثر من التركيز على الأسباب العميقة فيما عدا الأسباب الايديولوجية التى تحدث عنها الاستاذ محمد سيد أحمد . وعلى الرغم من أهمية الأسباب الايديولوجية ، إلا أنها ليست كافية بحد ذاتها لتفسير ماكان يحدث فى الاتحاد السوفيتى .

وبالاضافة إلى ماسبق ، أود أن اطرح قضية أساسية هى قضية نجاح أو فشل وحدات الانتاج السوفيتية فى تحقيق انتاجية عالية تماثل اوتقترب من الانتاجية التى يحققها المجتمع الاخر الذى يجرى التنافس معه (الولايات المتحدة) ، والغرب بصفة عامة . وفى هذا الصدد ، لم يؤد الاصلاح الاقتصادى إلى نجاح وحدات الانتاج السوفيتية فى تحقيق انتاجية عالية والمسير فى هذا الطريق ، وكان ذلك احدى النقاط الهامة جداً فى الدفع نحو الانهيار . وهذا هو الدرس الذى يمكن استخلاصه من تجربة انهيار الاتحاد السوفيتى ، ذلك اننا لاندرس الاتحاد السوفيتى لمجرد الفهم ، وانما للمساعدة فى الاختيار . واننى مدرك لحقيقة ان هناك وقتاً طويلاً لابد ان ينقضى قبل الادراك الواعى للحقائق واستخدام المعلومات ، إلا ان هناك بعض القضايا التى يمكن طرحها من الان لانها متعلقة بنا بصفة اساسية .

ومن القضايا الهامة جداً بالنسبة لنا فى المرحلة الحالية والمتعلقة بأسباب الانهيار ، هى سهولة أو صعوبة الانتقال من نظام مركزى إلى نظام السوق فى ظل غياب طبقات اجتماعية رأسمالية . فعندما نتحدث عن التحول إلى نظام السوق داخل الاتحاد السوفيتى القديم ، فالتحول إلى نظام مبنى على وجود طبقات

اجتماعية تملك وتدير المؤسسات الصناعية الضخمة التي نشأت في ٧٠ عاماً .
والسؤال هو : إلى أى درجة يمكن تحقيق ذلك في الواقع ؟

فقد كانت الطبقة الرأسمالية غير موجودة في الاتحاد السوفيتي منذ فترة طويلة من الزمن ، ولم يعد فيه سوى الفاسدين والصوص وتجار العملة وتجار السوق السوداء ، وهؤلاء لا يكونون طبقة رأسمالية . ومن ثم ، فإن مجرد إطلاق ما يسمى قوى السوق لا يؤدي - من وجهة نظري - سوى إلى الانهيار ليس لأن قوى السوق في حد ذاتها خاطئة أو لأن نظام السوق خاطيء ، وإنما لأن الانتقال من هذه الحالة الموضوعية بالذات له نتائجه التي لا بد ان تترتب عليه . ويعني ذلك ، ان استبدال ديمقراطية معينة بديمقراطية أخرى لا يحمل الموقف ، أى ان من الخطأ الاعتقاد ان المشكلات سوف تحل باستبدال مقولة ان التخطيط قادر على حل كل الامور بمقولة ان السوق قادر على حل جميع الأمور .

الاستاذ / نبيل عبدالفتاح :

أود ان اثير نقطة تتعلق بالنظر في الحتمية على الجانب الآخر في الليبرالية . وفي تقديري ان احد أفضل الجوانب التي قمتها الليبرالية الغربية ، والتي مكنتها في النهاية من الظفر في الصراع الحضارى الذى خاضته ضد النموذج الاشتراكي يتمثل في قدرتها ليس فقط على تجاوز أزماتها الدورية ، وإنما ايضا استيعاب التناقضات واصفاء المشروعات على الآراء النقيضة داخلها حتى لو كانت آراء راديكالية وبديلة للنموذج الليبرالي ، وكان ذلك - في تقديري - المصدر الذى رغد النماذج الليبرالية بالتجدد وإعادة صياغة المشروعات والافكار الكبرى وتجاوزها أيضا .

ولكن هناك في واقع الأمر مازقا آخر تتعرض له الليبرالية ، ويكاد يعصف بجوهرها الفلسفي والمعرفي - ففي الوقت الراهن ، أصبح الغرب يعيش نوعاً من الايديولوجية الناعمة أو الرخوة - اذا جاز التعبير - حيث تتلاشى الحدود بين نظم الافكار والايديولوجيات الميامية ومشروعات الاحزاب المختلفة في أوروبا ، فالجميع ينطق الآن بنفس القيم : الحرية ، حقوق الانسان ، ولكن بمردات مختلفة . ويعني ذلك ان جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى لاننا اصبحنا ازاء حرية بلا اختيارات متنوعة ومتعددة ، كما قال أحد الفلاسفة الفرنسيين ، لان الحرية تقوم على اختيار بين سلع رمزية وفكرية ، وقيم وملع استهلاكية مختلفة ، وكان ذلك واضحا على كافة المستويات . فعلى مستوى الاستهلاك المادى ، كانت هناك السلع المتعددة باشكلها لاختلاف في الشروط القياسية ، وهناك مسميات واشكال مختلفة لنفس السلعة ، بنفس المكونات ، وبنفس الشروط . ويعني ذلك ، ان خيار الحرية يبدو خيارا معاقا في الوقت الراهن . وبالتالي ، فإن الوضع الذى يدخله العالم حتى في اطار التجربة الغربية هو وضع مأذوم ، حتى وان كان يعيش حالياً لحظة الظفر على الكيان الاشتراكي ، أو على الاتجاه الماركسي في عالمنا .

ان لحظة النظر هذه قد تخفى عنا ان الغرب يعاني بدوره من ازمات بالغة العمق . وعلى الرغم من وجود مؤشرات اقتصادية ، إلا ان هناك أزمة بدأت تفرض ذاتها على جوهر التجربة الليبرالية ، بل ان المشروعات الليبرالية الكبرى بدأت تعاني من مظاهر هذه الأزمة .

الدكتور / محمد السيد سعيد :

أود للتعليق على النقطة الخاصة بالمسائل القومية ، وأود بصفة خاصة ان انفي بصراحة ووضوح ان المسائل القومية تم تجاهلها في الاتحاد السوفيتي . وإذا كانت هناك مشكلة ما في مسألة السياسة القومية أو القضية القومية ، فهي تتعلق بنمط الإدارة الخاصة بالسياسة القومية (نمط السياسة القومية) .

في الولايات المتحدة مثلا يجرى تطبيق نظرية (البوتقة) ، وتقوم على تفنيت القوميات الأخرى ودمجها في قومية أم ، أى توجد علاقة استعمار داخلي . أما في الاتحاد السوفيتي القديم ، فمن الصعوبة الحديث عن استعمار داخلي بين روسيا والقوميات الهامشية ، واعتقد - بصفة شخصية - انه ليست هناك أسس لهذه العلاقة الاستعمارية على الإطلاق ، فقد قامت النظرية في شكلها السوفيتي على فكرة المساواة . ومن هذا المنظور ، فإن الشكوك تنصب على ناحية الفاعلية بالمقارنة مع نظرية البوتقة . وعلى الرغم من ان هذه النظرية أدت إلى تفنيت القوميات الهامشية والجماعات الهامشية وإذابتها ، ولكن هل هذا هو ما نبتغيه من وجهة النظر القومية ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، أعتقد انه على الرغم من ان مشكلة القومية لم تحل في الاتحاد السوفيتي ، إلا ان هذا الاتحاد استطاع ان يقيم من حيث المبدأ علاقة تقوم على المساواة ، وربما تكون هنا اشكالية تاريخية يجب مناقشتها .

ان أحد الاتجاهات الأساسية داخل روسيا الحالية هو (الجلاسنوست) ، والذي يسيطر على الناس ، إلا ان هذه المدرسة لا تقوم على (الجلاسنوست) في الحقيقة ، وإنما هي في حقيقتها عبارة عن علاقة التهميش والتبعية للغرب ، بل انها تقوم على الانبهار الثقافي بالغرب ، كما يجرى النظر إلى الغرب بإعتباره كل شيء ، علاوة على سيادة نزعة نحو تحقير الذاتية السوفيتية .

الاستاذ / محمد سيد أحمد :

هناك ثلاثة تساؤلات أثيرها مريعا :

أولا : هل الاتجاه الاصلاحى الذى تبناه خورتشوف ، وبعد ذلك جورباتشوف ، كان محكوما عليه بالفشل ؟ اننى أزعم ان الاتجاه الاصلاحى كان موجودا ، إلا انه لم يكن صاحب الغلبة وكان خروتشوف وجورباتشوف يعبران عن هذا الاتجاه ، إلا انهما لم يستطيعا ضمان استمرار العملية الاصلاحية للغاية . وبالقطع ، فإن ذلك كان بعيدا

عن رد فعل النظام السوفيتي أو ما أسفر عنه أو وجود تعارض مابين الأهداف المطروحة والتنفيذ الفعلي لهذه الأهداف ، وكان من الطبيعي ان تترتب على ذلك ردود فعل ما داخل المجتمع السوفيتي القديم في مستويات مختلفة .

ثانيا : هل كان الانقاذ ممكنا ؟ وما موقع اشكالية السلطة ؟ لا أعرف بالضبط اجابة واضحة على هذا التساؤل ، الا ان مما لاشك فيه ان البعد الذاتي والهدف النهائي للبريسترويكا لم يكن واضحا . ويثير ذلك بالضرورة سؤالا عن : إلى اى درجة كانت البريسترويكا تبريرا لتصفية العملية بشكل مشرف ؟ وإلى اى درجة يمكن اعتبار مايجرى الآن حلقة ثانية في البريسترويكا بدون جورباتشوف أو انها استمرار لعملية تصفية العملية بأقل الاضرار الممكنة بكل الاطراف المعنية ؟

ثالثا : هل ما حدث من انهيارات قد يتكرر بصورة مماثلة في مواقع أخرى ؟ أزعـم ان ذلك محتمل ، حتى بالنسبة لأنظمة لا تنسب إلى النظام السوفيتي ايدولوجيا ، إلا انها ذات شبه في التشكيل ، وفي كثير من الأنظمة العربية تحديدا . كما أزعـم ان هذه النوعية من الأنظمة قد انتهت تاريخيا ، واعتقد ان هذه الحقيقة تكمن وراء الحماس الامريكي للتحرش بأنظمة عربية معينة للتعجيل بعملية الانهيار .

أما فيما يتعلق بما أثاره د . سعد الدين ابراهيم حول الايدولوجيا معناها نسب التاريخ إلى الذات ، وتنطوى التكنولوجيا على أهمية بالغة في هذا الصدد . كذلك ، فإن هناك خلطاً بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية وفكرة للتخلف ، حيث اتنى استخدمت فكرة التخلف كمعيار من معايير الاشتراكية ، الا ان الأمر يحتاج إلى بحث . فكيف يمكن قياس التخلف كميا بدون مجرد الاكتفاء بالتشخيص ؟ وكيف نقيس بين الأشكال المختلفة من التخلف ؟

الفصل الثانى

ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث

الدكتور / طه عبد العليم

مقدمة :

كانت نهاية الامبراطورية الروسية و إعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام العالمى . وأوضحت نهاية الاتحاد السوفيتى و إعلان رابطة الدولة المستقلة ثورة تغير خريطة العالم . وبينما قامت الثورة الأولى إلى نظام انقسم العالم بشأنه . فقد أنت الثورة الثانية إلى وضع يحترار العالم فى أمره . وفى تقديرنا أنه يصعب فهم أسباب الثورة الثانية ما لم نتعرف على نتائج الثورة الأولى . إذ نرى علاقة سببية بين عواقب ثورة ١٩١٧ و دوافع ثورة ١٩٩١ .

ونوضح فنقول أن أسباب نهاية الاتحاد السوفيتى تكمن فى تفكك البنية الإمبراطورية وانهيار الشمولية الشيوعية ، وقوة الضغوط الغربية . وإذا كان هذا الترتيب يعكس الوزن النسبى لأسباب تلك النهاية ، فإنه لا يمثل التعاقب التاريخى للعوامل التى دفعت نحو النهاية . فقد كان أضعاف الشمولية - مع ثورة الجلاسنوست والبيرسترويكا ومنطق التفكير الجديد - هو المتغير الذى حال دون فمع البعث القومى وتصفية الحركات الانفصالية . وفيما يتعلق بالضغوط الغربية - المباشرة فى صورة تصعيد الحرب الباردة أو غير المباشرة بسبب تفوق القدرة الشاملة - فإن نجاحها فى التعجيل باسقاط الشيوعية الشمولية وتفكك البنية الإمبراطورية يكمن بالدرجة الأولى فى تصدع « الاتحاد السوفيتى » ذاته . ولا شك أن تحليل مقدمات وأسباب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق يمثل مدخلا ضروريا لدراسة تداعيات ونتائج هذا التفكك ، وهو ما نشير إليه بقدر ما يفيد فى دراسة موضوع هذه الورقة .

وهدف هذه الدراسة هو المساهمة فى دراسة وضع واستشراف مصير الكومنولث - كرابطة اتحادية ، ومجموعات فرعية ، ودول مستقلة . وأهمية هذه الدراسة تكمن فى الآثار ، المباشرة وغير المباشرة ، الفعلية والمحتملة ، لإنهيار الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث على الوطن العربى . ولعل الجديد الذى تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة به هو التحليل الموضوعى النقدى للمعلومات الضرورية لبناء التوقعات وتقدير التأثيرات . وتشمل مصادر ومراجع هذه الدراسة ما هو متاح باللغات الروسية والإنجليزية والعربية ، من كتب ودوريات وغيرها . وقد حاولنا أن تكون الحقيقة وحدها هى غاية البحث ، ولا يرجع الإبتعاد عن الحقيقة إلا إلى قصور فى المعلومات التى بنيت عليها استنتاجات الباحث . ويفرض منطق البحث أن نحاول فى هذه الدراسة أن نتعمق فى تحليل أسباب تفكك الاتحاد السوفيتى وإعلان رابطة الكومنولث . ثم بحث أوضاع الدول المستقلة ومازق الكومنولث . وأخيرا ، استشراف مستقبل ما بعد الاتحاد السوفيتى ومصير رابطة الكومنولث . بيد أنه فى حدود هذه الورقة فإننا نكتفى بإثارة أهم هذه القضايا والتساؤلات . ثم نلقى ضوءا على عدد منها .

إن المجموعة الأولى من القضايا والأسئلة ، تتعلق بتكوين الامبراطورية الروسية القيصرية ، وتطور الدولة السوفيتية متعددة القوميات ثم إعلان رابطة الدول المستقلة - الكومنولث . وهنا لابد من تحليل التنوع والتوحد بين الدول أعضاء الكومنولث من حيث ظروف الالحاق بالامبراطورية الروسية ، والإمماج في الاتحاد السوفيتي والإنضمام إلى رابطة الكومنولث . وفي هذه الدراسة لابد ، من جهة أولى ، الإجابة على مجموعة من الأسئلة التاريخية والنظرية : هل قام الاتحاد السوفيتي على أساس الوحدة الطوعية للقوميات والجمهوريات والأقاليم والمناطق التي تألف منها ؟ . وهل كان مجرد استمرار للإمبراطورية الروسية القيصرية التي ورثها ؟ . وما هو الفرق بين علاقة المركز الروسي بالأطراف غير الروسية في ظل الشمولية الشيوعية بالمقارنة مع الإستبداد القيصري ؟ . ولماذا أخفقت محاولة تكوين شعب سوفيتي ، بينما نجحت عملية تكوين « الأمة الأمريكية » من سكان متعددي القوميات في الحالتين ؟ . وما هو المآزق الذي دخلته الرؤية النظرية للماركسية والسياسة القومية في ظروف النظام الإشتراكي ؟

وتطرح ، من جهة ثانية ، مجموعة من التساؤلات الملحة كيف انعكس التفكير الجديد على المعالجة النظرية للمسألة القومية ؟ وما هو الجديد في سياسة الحزب الشيوعي السوفيتي تجاه المسألة القومية بعد ثورة الجلانومست ؟ . وكيف قاد التحرر من وهم تشكل « شعب سوفيتي » والتسليم بواقع حركة « البعث القومي » إلى ازدهار حركات الانفصال ونزعات الاستقلال في الاتحاد السوفيتي السابق ؟ . وهل كان بمقدور جورباتشوف أن يصفى بالقوة الحركات الانفصالية القومية وبالأخص في جمهوريات البلطيق للحيلولة دون انفراط العقد السوفيتي ؟ . وهل كان يمكن للإتحاد السوفيتي السابق ، باعتباره وحدة ميسامية أن يمتد بعد انهيار السلطة الشمولية ؟ وهل كان يمكن له ، باعتباره وحدة اقتصادية أن يبقى بعد تفويض اقتصاد الأوامر ؟

وتبرز ، من جهة ثالثة ، علامات استفهام كبيرة حول : الدعوة إلى « البعث القومي » و « النزعة الإستقلالية » في المركز الروسي ، والتصويت بالإجماع تقريبا على الإستقلال في أوكرانيا رغم علاقتها الخاصة التاريخية بروسيا ورغم النسبة الكبيرة للسكان من أصل روسي بين سكان أوكرانيا . كما تبرز علامات استفهام أخرى لا تقل أهمية حول مواقف النخب الحاكمة في العديد من الجمهوريات والتي انتقلت من المماندة الفعلية - وأحيانا العلنية لمحاولة الانقلاب في أغسطس ١٩٩١ الذي استهدف « نفاذ الاتحاد » ، إلى الإندفاع في اتجاه « تفكيك الاتحاد » في أعقاب فشل تلك المحاولة .

وفي محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ، مع التركيز على تجديد الأسباب المباشرة لإعلان رابطة الكومنولث ينبغي تحليل التمايزات بين الحركات القومية

الإنفصالية في الجمهوريات التي شكلت الاتحاد السوفيتي السابق . كما تبرز ضرورة التعرف على دوافع الإضمام إلى المعاهدة الاقتصادية الاتحادية ، سواء في صيغتها الأولى قبل تمرد أغسطس ١٩٩١ أو في صيغتها الثانية بعد فشل التمرد . ويقسم بالأمية فهم أسباب تقلص عدد الجمهوريات الموقعة على المعاهدة الثانية مقارنة بالمعاهدة الأولى ، ولا يقل أهمية تحديد الخلاف بين مضمون المعاهدتين . وتبرز ضرورة تحليل العوامل التي تفسر إعلان نهاية « الاتحاد السوفيتي » ، وتشكيل رابطة الكومنولث في مينسك ، ثم توسيع ، عضوية الكومنولث في ألما آتا ، وبين هذه العوامل : الصراع على السلطة بين المركز السوفيتي والجمهوريات الاتحادية ، وضرورة الخروج من مازق أزواج السلطة وخاصة في روسيا الاتحادية ، وتعاظم أسباب الخوف من نزعة الهيمنة الروسية وخطر بعث الامبراطورية الروسية ، والخلاف حول برامج ووتائر الإصلاح الاقتصادي ، وانهيار جهاز الدولة الاتحادية وخاصة بعد تجميد وتجريم نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي ، وتمايز النخب الحاكمة في الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتي السابق ، وتواصل ضغوط الولايات المتحدة التي بدا أنها لا تقبل بأقل من الاجهاز على الاشتراكية ونصفية الدولة السوفيتية .

-٢-

وأما المجموعة الثانية القضايا والأسئلة ، فتتصل ببحث أوضاع الدول المستقلة ورابطة الكومنولث . وتبرز ضرورة تحليل تمايز المجموعات الفرعية الإقليمية والثقافية وتباين القدرات النسبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها وخصوصية وضع جمهورية روسيا الاتحادية - الوريث الشرعي والوحيد للاتحاد السوفيتي السابق باعتباره « قوة عظمى » . كما ينبغي التركيز على تحديد أسباب الصراع وعوامل الوحدة بين الدول المستقلة ، والمصالح والمخاوف التي تفسر الوضع الانتقالي لرابطة الكومنولث .

من جهة أولى ، فإن الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق تنقسم إلى أربع مجموعات إقليمية فرعية من منظورات الجغرافيا ، وهي : مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا) ، ومجموعة شرق أوروبا (روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا) . ومجموعة ما وراء القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) ، ومجموعة آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وفيرجيزستان وتركمانستان) . بيد أن ذات الدول يمكن تصنيفها على أساس الرابطة الثقافية ، حيث نجد المجموعة السلافية التي تشمل مجموعة شرق أوروبا. عدا مولدافيا ، والمجموعة الإسلامية التي تشمل مجموعة آسيا الوسطى إلى جانب أذربيجان ، وتتمايز جمهورية روسيا الاتحادية بأنها تمتد إقليماً من الشرق الأقصى إلى شرق أوروبا ، ومن شمال أوروبا إلى البحر الأوسط . ومن الناحية الثقافية فإنها تضم جمهوريات وأقاليم ومناطق حكم ذاتي سلافية وإسلامية ، فضلاً عن الأقليات

الألمانية واليهودية وغيرها . وإلى جانب التوزع بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية هناك التوزع بين المذهبين السني والشيعي ، كما تختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومي ونسب القومية الأصلية إلى سكان كل منها وتختلف بوجه خاص من حيث نسب المتحدثين باللغة الرومية ووزن الرومي إلى إجمالي السكان . ويستحيل بغير دراسة هذه وغيرها من التمايزات أن تكتمل المعرفة بأوضاع الدول المستقلة كما يصعب استشراف مصير الكومنولث .

ومن جهة ثانية ، فإن الدول المستقلة والمجموعات الفرعية تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقدرات العسكرية وخاصة النووية ، والموارد الطبيعية التعدينية والنباتية وخاصة موارد الطاقة والأراضي المزروعة . كما تتباين من حيث الإمتداد الجغرافي والقوة الجيوبوليتيكية ، ومن حيث عدد السكان وتطور التعليم والبحث العلمي والقدرة البشرية . ويتسم بأهمية خاصة تحليل القدرات النسبية لجمهورية روسيا الاتحادية باعتبارها مركز الامبراطورية الرومية والاتحاد السوفيتي ورابطة الكومنولث ، وباعتبارها الوريث الشرعي والوحيد للاتحاد السوفيتي السابق كدولة عظمى تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لمجموعة الدول الإسلامية - الأسيوية ذات الصلات المباشرة والروابط المتنوعة مع دول الشرق الأوسط ، ومن ثم ذات التأثير الهام على الأوضاع الإقليمية - العربية . كما تبرز ضرورة دراسة القدرات النسبية لأوكرانيا باعتبارها القوة الثانية بين دول الكومنولث والتي حددت مصير الاتحاد السوفيتي وسوف تحدد مصير رابطة الكومنولث .

ومن جهة ثالثة ، تبرز أولوية تحليل أسباب الصراع وعوامل الوحدة ، أو المخاوف والمصالح المحددة لتفاعلات الدول المستقلة ومصير رابطة الكومنولث . وفي هذا الصدد تبرز أوضاع وأخطاء الصراع القومي وقضايا المواطنة والجنسية المرتبطة بالتركيب القومي المعقد للدول المستقلة (لاحظ حالة البلطيق) ، ومصير الروس المقيمين في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق ، واحتتمالات تصاعد الصدمات القومية العرقية داخل كل دولة ، وانعكاسها على العلاقات بين دول الإقامة الفعلية ودول الانتماء القومي وهي حالة ملئنة في كل الدول . كما تبدو واضحة أخطار المطالبة بإعادة ترسيم الحدود على أساس الإنتماء القومي (حالة ناجورنو كاراباخ مثلا) أو على أساس التراجع عن تنازلات إقليمية في إطار الاتحاد السوفيتي السابق (حالة روميا مع كازاخستان وخاصة مع أوكرانيا حول إقليم القرم) . وتشتد أخطار الصراع حول تقسيم القوات المسلحة ، وإقامة جيوش مستقلة للدول ذات السيادة والنزاع على مصير الترسانة النووية ، وأوضاع القوات الاستراتيجية والقوات المشتركة المتواجدة في الدول المستقلة ، وأخطار التركيب القومي المعقد لهذه القوات ، ومصاعب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتي السابق من الدول التي لم تنضم إلى رابطة الكومنولث (حالة دول

الباطق) . ثم هناك الصراع على توزيع أعباء التركة مثل المديونية الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من آثار انهيار الروابط الاقتصادية القديمة وخاصة تصدير أعباء الإصلاح الاقتصادي ، أضف إلى هذا تلك الصراعات المتصلة باختلاف انتماءات وسياسات وتوجهات للنخب السياسية الحاكمة في الدول المستقلة ، ومصادر الصراع على السلطة داخل كل دولة وبالأخص في روسيا الاتحادية بانعكاسه على مصير الكومنولث ، ومصير الحزب الشيوعي السوفيتي وقوة المعارضة الإسلامية الأصولية وغيرها من قوى المعارضة الليبرالية والديموقراطية والقومية والدينية ، ودور ووزن جماعات الضغوط وخاصة نقابات العمال والاتجاهات الشيوعية والقومية والفوضوية في صفوفها .. الخ . وفي ذات الوقت لابد من دراسة الروابط الاقتصادية والعسكرية وغيرها من عوامل الوحدة سواء على نطاق الرابطة الجديدة أو على امتداد الاتحاد السابق ، أو بين هذه وتلك من المجموعات الفرعية التي تنسب إليها الدول المستقلة . وبين دوافع الارتباط تبرز أوضاع التخصص الاقتصادي والصناعي والوحدة العضوية للبنية الأساسية ، وضرورات التعاون والتنسيق والتكامل ، وتنوع المواد وتوزعها بين الدول المستقلة وخاصة مصادر الطاقة والمواد الغذائية . كما تبرز مصالح المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية الموروثة ، وخطار الحروب الأهلية مع انتشار الأسلحة النووية ، وواقع استمرار قوات مشتركة ، باعتبارها عوامل تدفع إلى وجود رابطة للتعاون والتنسيق من منظور أمني . وفي ذات الاتجاه تدفع مخاوف الغرب من افلات السيطرة على الترسانة النووية وتهديد الأمن الأوروبي والعالمي ، على الأقل في فترة الانتقال الحتمية لما بعد الاتحاد السوفيتي .

-٣-

وأخيرا ، فإن المجموعة الثالثة من القضايا والتساؤلات ، تتصل بمصير الكومنولث ومستقبل الروابط القائمة واتجاهات التطور للدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة أعضاء الكومنولث ، واحتمالات تطور العلاقات بين المجموعات الفرعية والدولية المستقلة مع غيرها من دول الجوار الإقليمي وخاصة مع أوروبا الشرقية والغربية ، بالنسبة للمجموعة السلافية ، ومع دول غرب آسيا والشرق الأوسط خاصة تركيا وإيران بالنسبة للمجموعة الإسلامية .

ولاشك أن الأولوية في هذه المجموعة من القضايا والأمثلة تتعلق بمصير رابطة الكومنولث ذاتها . ونلاحظ بداية ، أنه من زاوية العلاقات السياسية يمكن تصور ارتفاع رابطة الكومنولث إلى اتحاد كونيديالي يضم على الأقل الجمهوريات السبع التي وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية عشية اعلان ميمسك . كما يصعب أن نستبعد احتمال « بعث الامبراطورية الروسية » على الأقل فيما بين المركز الروسي والأطراف الآسيوية التي استمرت قرونا « مستعمرات داخلية » .

لروسيا القيصرية . ويبقى الاحتمال الأخطر وهو انهيار رابطة الكومنولث تحت وطأة تناقضاتها ، وخاصة فى حال انفلات الصراع القومى (أذربيجان وجورجيا ومولدافيا مثلا) أو بسبب إعادة النظر فى التنازلات الإقليمية فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق (الحدود بين روسيا وكل من أوكرانيا وكازخستان مثلا) . وأما تناقضات التعدد القومى فى جمهورية روسيا الاتحادية بوجه خاص (لاحظ الحركات الاستقلالية الانفصالية فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق الإسلامية ذات الحكم الذاتى مثلا) فإن أسلوب حلها سوف يتوقف على مستقبل الديمقراطية فى روسيا الاتحادية ، بيد أننا نستبعد انهيار الاتحاد الروسى . وبوجه خاص ، فإن الصراع الداخلى على السلطة ، بنفوذ روسيا الكبير فيه (لاحظ الإطاحة بجماسيا خورديا مثلا) سوف يحدد إلى مدى بعيد مستقبل الروابط بين ورثة الاتحاد السوفيتى السابق ، بما فى ذلك جمهوريات البلطيق (لاحظ لاتفيا مثلا) بيد أن الأهم ، أن إحياء الاتحاد السوفيتى السابق مستحيل ، إلا على صورة بحث الشمولية الشيوعية عبر انقلاب عسكرى وهو ما نستبعد بدوره إذا اخضعنا للتحليل العميق دروس انقلاب أغسطس للفاشل ، وبالأخص بعد كل المتغيرات التى أعقبته .

ومن جهة ثانية ، فإن مصير رابطة الكومنولث والعلاقات بين الدول المستقلة عن الاتحاد-السوفيتى السابق ، سوف يتحدد بمستقبل الإصلاح الاقتصادى والقدرة على تجاوز الكارثة الاقتصادية لإنهيار النظام الاقتصادى القديم وغياب نظام اقتصادى جديد . وفيما يتعلق باتجاهات الإصلاح الاقتصادى الداخلى ، فإن الاحتمالات تتراوح بين النموذج الكورى الجنوبي (أى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى إطار رأسمالية غير ديموقراطية) أو النموذج الصينى (أى اصلاح اقتصادى ليبرالى فى إطار اشتراكية غير ديموقراطية) ولكن مع الطبعة المحلية للنموذجين . وأما قيام نظام رأسمالى ديموقراطى على النمط الغربى فى غالبية الدول المستقلة ، فإننا نستبعد بالنظر إلى طول الفترة الانتقالية لإقامته بافتراض عدم قطع طريق هذا التطور عبر ثورة شعبية أو انقلاب فاشى . ونستبعد أيضا إحياء النظام الاشتراكى الشمولى على النمط السوفيتى فى غالبية هذه الدول ، لأن الضرورات التى أسقطته سوف تقطع الطريق على محاولة إحيائه . والأرجح أن اقتصادا مختلطا سوف يتطور فى غالبية الدول المستقلة طالما أن القفز إلى الرأسمالية مستحيل ، وأن الزدة إلى الإشتراكية مستحيلة بدورها . بيد أن الخلافات حول برامج ووسائل الإصلاح الاقتصادى كانت وسوف تبقى عاملا محددا لمستوى العلاقات وقوة الرابطة بين الدول المستقلة (لاحظ مثلا أثر الخلاف الروسى الأوكرانى حول اصلاحات يلتسين الاقتصادية) . أضف إلى هذا أن مصير القوات المسلحة الموروثة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، سوف يمثل محددا حاسم الأهمية لمصير الكومنولث ونرى أن أخطار تفجر حرب أهلية بين القوى النووية الرئيسية فى الكومنولث وخاصة روسيا وأوكرانيا ، فضلا عن التركيب القومى المختلط للقوات المسلحة الاستراتيجية والمشاركة ، سوف يمثل قيدا رئيسيا

على تفجر مثل تلك الحرب ويدفع نحو التوصل إلى حلول وسط انتقالية (حالة اسطول البحر الأسود مثلا) . وإذا كان هذا الردع النووي المتبادل يمثل أحد عناصر الأمن ، فإن التفوق الحاسم للجيش الروسي في حال تقسيم القوات المشتركة وقيام جيوش مستقلة ، سوف يمثل أهم عناصر الردع الذي يقطع الطريق على حرب أهلية واسعة النطاق .

ومن جهة ثالثة ، فإن الدول المستقلة سوف تواصل التوجه نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، ولكن في ظل القيود التي تفرضها التطورات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية البينية فضلا عن الزمن الذي تمتغرقه عمليات التكيف الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والدول الغربية الدائنة . ونرى أن التخصص الاقتصادي الموروث عن الاتحاد السوفيتي السابق سوف يستمر لفترة طويلة أساسا يدفع نحو التكامل بين الدول المستقلة (لاحظ حالة جمهورية البلق وحتي بعض دول شرق أوروبا مثلا في علاقاتها بالدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق) . لكن هذا التكامل ، وخاصة في ظروف الأولويات الجديدة الخارجية للدول المستقلة ، وتفكك الهياكل التنظيمية والمؤسسية للعلاقات بين هذه الدول . لن يحول دون التوجه نحو إقامة علاقات تكاملية مع دول الجوار الإقليمي الأوروبية والآسيوية . وسوف تبقى العوامل السياسية فضلا عن العوامل الثقافية والتاريخية ، ذات تأثير حاسم على العلاقات الأخيرة . بيد أن العامل الحاسم سوف يتمثل في الحاجة إلى العون الاقتصادي الخارجى وخاصة في ظل الكارثة الاقتصادية الراهنة .

-4-

نهاية الاتحاد السوفيتي السابق :

وعلى الرغم من أن رابطة الكومنولث ، لا تعدو وضعا انتقاليا ، وتبدو رابطة انتقالية - اضطرابية ، فإن احتمالات المستقبل لا تتضمن إحياء الاتحاد السوفيتي السابق ويتأكد هذا الحكم من أسباب ونتائج انهياره .

ونؤكد بداية أن أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي تكمن بالدرجة الأولى في أزمته الداخلية الشاملة ، وإن عجلت بالانهيار ثورة الجلاسنوست والبيرسترويكا والتفكير الجديد التي بدأت مع ولاية جورباتشوف في عام ١٩٨٥ . وساهم في الاجهاز على الاتحاد السوفيتي الانقلاب الفاشل في أغسطس ١٩٩١ وانقسام المؤسسة العسكرية وحل الحزب الشيوعي السوفيتي وفي ذات الاتجاه قادت الضغوط الأمريكية التي استهدفت علانية تفويض الشيوعية وتفكيك الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق . ومن ثم فلننا نرى أن نظرية المؤامرة الخييلة لا تفسر ثورة جورباتشوف وتداعياتها ، أو انقلاب أغسطس ونتائجه ، أو سياسة يلتسين واتجاهاتها . والأمر ، أن سقوط الاتحاد السوفيتي يرجع إلى أزمة نظامه وبنيتة الامبراطورية فضلا عن ضغوط الغرب .

وبغير خوض فى مؤشرات أزمة النظام الاشتراكى وتناقضات التكوين الامبراطورى الموروث ، فإنه يكفى لتأكيد استنتاجنا السابق الإحالة إلى خطاب اندروبوف الذى فجر ثورة « الجلاسنوست » ، وبإدراكه فى علانية غير مسبوقه إلى إبراز أبعاد وأخطار مأرق الاقتصاد والمجتمع فى الاتحاد السوفيتى السابق . وإذا كان اندروبوف ، لم يبدأ « الليبرستريكا » ، وسعى إلى تجاوز مأرق التحديث وأزمة النظام بتقوية ذات الأسس التى ارتكزت عليها الدولة « الاشتراكية - السوفيتية » ، فقد شدد على ضرورة التغيير . وعن طريق ضرب الفساد وتشديد الإنضباط ، والرقابة العمالية وحماية ملكية الدولة ، وتحسين التخطيط وزيادة الحوافز ، ولكن مع رفض حازم لتقويض « البناء القديم » وتقوية مواقع الدولة الشمولية المركزية ، تطمح اندروبوف إلى تجاوز المأرق والأزمة . وفى إدارة الصراع مع الغرب ، قاد اندروبوف خط التشدد ضد التصعيد الأمريكى للحرب الباردة ، كما ضاعف الدعم لحلفاء الاتحاد السوفيتى السابق فى الشرق والجنوب ، وسعى إلى ضرب النفوذ الصهيونى داخل الاتحاد السوفيتى . وفى هذا السياق نفهم قوة تأييد اندروبوف للبلدان العربية ضد العدوان الاسرائيلى ، وهو ما تجسد فى سعيه إلى زيادة القدرة العسكرية العربية (١) .

الا أن نهج اندروبوف لمواجهة مأرق التحديث والأمن فى الاتحاد السوفيتى السابق بدا غير قادر على تحقيق أهدافه . من جهة ، لأنه لم يكن من الممكن تجاوز الأزمة الداخلية الشاملة للنظام الاشتراكى السوفيتى عبر دعم ذات الأسس التى نهض عليها . ومن جهة ثانية ، فإنه فى ظل الأزمة السوفيتية وتفوق الغرب ، فإن خط التشدد لم يكن يملك أرضا صلبة يقف عليها ويتمكن من الاستمرار بوجه التهديد والتحدى الأمريكى خاصة ، والغربى عامة .

ولذا فقد جاء جورباتشوف وكان نهجه للتغيير تعبيراً عن ضرورات موضوعية ، وفى عهده أضحت « الجلاسنوست » ثورة لم تكتف بكشف أبعاد وأخطار الأزمة ، وإنما فضحت وبقسوة أسبابها الكامنة فى أسس النظام التى تعرضت لمراجعة جذرية . وأقنم جورباتشوف على تقويض البناء القديم بتفجير ثورة « الليبرستريكا » ، التى أضعفت سطوة الحزب الشيوعى السوفيتى وانتهت احتكاره للحياة السياسية ، وقوضت نظام إدارة الاقتصاد بالأوامر ، وأطاحت بروؤوس النخبة البيروقراطية الحزبية المحافظة التى توارثت السلطة والامتيازات ورغم أن جورباتشوف قد استمر حريصاً حتى إقالته على التوازن بين خطى التدرج والثورة ، بين المحافظين والرايكاكين ، بين الشيوعيين والديمقراطيين ، فقد دفع نحو تهاوى الشمولية التى مثلت العمود الفقرى للنظام والوحدة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية (٢) .

ونلاحظ بوجه خاص ، إن إلغاء النص الدستورى على الدور القيادى للحزب ، كان بمثابة اعلان ببدا تقويض مجمل جهاز الدولة القديم ، تمهيداً للإطاحة

بجورباتشوف نفسه ، ابن ذات الجهاز . وإذا كان جورباتشوف لم يصل إلى حد تقنين التعددية الحزبية ، فقد سمح بالتعددية السياسية ، بما فى ذلك قبوله عمليا بقيام كتلات داخل الحزب الشيوعى السوفيتى جسدت تعمق انشقاق النخبة الحزبية - البيروقراطية . ولعل الأخطر ، هو دعوة جورباتشوف إلى البعث القومى بغية اختواء نزاعات الانفصال والاستقلال التى قاتها ليتوانيا مع غيرها من جمهوريات البلطيق . ورغم التصفيات المتلاحقة للقيادات الحزبية التى وقفت بوجه التغيير ، أو التى نزعت إلى المغامرة ، ورغم اللجوء إلى العنف بوجه اعلانات الاستقلال فى جمهوريات البلطيق ، فقد استمر جورباتشوف حريصا على المعالجة السياسية الديموقراطية للتناقضات التى فجرتها التحولات الديموقراطية التى قادها . وكان صمود جورباتشوف بوجه محاولات العودة إلى الشمولية يعنى انفلات زمام السيطرة على النظام والاتحاد ، وهو ما يفسر قيام واخفاق تمرد أغسطس ١٩٩١ . الذى استهدف انقاذ ما يمكن انقاذه ، والحيلولة دون نهاية الاشتراكية وانهيار الاتحاد ، فأجهز على هذا وذلك .

ونرى أن نهج جورباتشوف للتغيير كان لابد وأن يقود إلى التعجيل بهذه النهاية وذلك الانهيار . وبإيجاز ، فإن البناء القديم وإن كان ضرورة لإعادة البناء فقد قاد إلى فوضى شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ... الخ بدا مستحila السيطرة عليها بغير إقامة نظام جديد للإضباط يتطلب بالضرورة فترة انتقال طويلة وقاسية . إلا أن تفويض جهاز الدولة ، وتفكك الدولة الاتحادية ، قطع الطريق على ثورة إعادة البناء ، التى قادها جورباتشوف ، وفتح الطريق أمام ثورة تدفع إلى بناء جديد ، بما فى ذلك نوعية الرابطة بين جمهوريات الاتحاد السابق .

وعلى أساس مفهوم جديد للأمن القومى السوفيتى ، سمح جورباتشوف بتفكيك الكتلة السوفيتية الأوروبية بتركه للنظم الشيوعية تتداعى فى شرق أوروبا ، وقدم تنازلات هائلة فى مجال نزع السلاح ووقف سباق التسلح ، كما قاد انسحابا سوفيتيا من الجنوب العربى وغير العربى لوقف المجابهة السوفيتية - الأمريكية على امتداده . ومن أجل فهم منطق « التفكير الجديد » الكامن وراء السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة ، ينبغى ، من جهة ، أن نلاحظ أن تأخر الاتحاد السوفيتى السابق عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية التى تسارعت فى المراكز الصناعية الرأسمالية قد فاقم أبعاد وأخطاء التهديدات والتحديات التى جابهت الأمن القومى السوفيتى بمفهومه الشامل . وكانت مجابهة تصعيد الحرب الباردة وسباق التسلح بالمثل ، تعنى التخلّى عن هدف التحديث أى عن أهم روافد الأمن القومى حتى بمفهومه العسكرى الضيق . وقد أدرك جورباتشوف عبث الانزلاق إلى الانتحار الجماعى ورفض وهم تصفية « الامبريالية » . بل إن المراكز الصناعية الرأسمالية قد تمكنت من التكيف الإيجابى مع دوافع ونتائج التقدم ، على حين كان جمود النظام الاشتراكى السوفيتى بمثابة كلب لهذا التقدم (٣) .

ومن الصحيح نسبيا القول بأن تسريع الثورة الصناعية التكنولوجية ، وتصعيد الحرب الباردة ، والنزعة العلمية إلى التكيف ، كانت استجابة رأسمالية للتحديات والتهديدات والضرورات التي ترتبت على قيام « النظام الاشتراكي السوفيتي » ، وتعاطف « القدرة العسكرية السوفيتية » ، وتوسيع « النفوذ العالمي السوفيتي » . بيد أن الأهم هو ما ترتب على استجابة المراكز الرأسمالية الصناعية من تأكيد تفوقها بمعيار التقدم الشامل ، أى تحقيق : أعلى معدلات الانتاجية ، وأرفع مستويات المعيشة ، فضلا عن احترام حقوق الإنسان . وبالاستناد إلى هذا التفوق ، وما كشف عنه من أبعاد الإنكشاف الشامل للاتحاد السوفيتي السابق ، توافرت للغرب أدوات الضغط لإسقاط الأخير والانتصار في الحرب الباردة . ويمثل هذا التفوق ذاته أساس انفراد الغرب بإدارة عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي . وأما التفوق النسبي للقدرة الأمريكية الشاملة ، وصعود القوة الأوروبية وفي قلبها ألمانيا الموحدة وارتقاء القوة الروسية الكامنة ، فهي أهم عناصر التوازن الدولي الراهن . وفى النظام العالمي الجارى تشكيله ، فإن توازن المصالح تتحدد فى نهاية المطاف بتوازن القوى . وفى هذا الإطار فإن التطورات الداخلية فى الجمهوريات المستقلة وفى علاقاتها البينية وتوجهاتها الدولية سوف تخضع بالدرجة الأولى للقدرة الأمريكية على التدخل والتأثير ، فضلا عن الدور الغربى ، بوجه عام .

-٥-

التكوين الإمبراطورى لروسيا القيصرية :

كانت كييف هى مركز الدولة الروسية المبكرة - روسيا كيف . ونأسست هذه الدولة فى القرن التاسع بعد تطور امتد قرونا لاتحادات سياسية عسكرية ، ذات طابع قبلى ثم إقليمى ، ارتقت إلى دويلات كانت أكبرها أمارات كييف ونوفا جوريسكايا . وقد نشأت الدولة الروسية المستقلة على أساس اتحاد تلك الدويلات - الإمارات فى سياق صراع الشعوب السلافية الشرقية ضد البيزنطيين وغيرهم من أجل الاستقلال . ومع نهاية القرن العاشر بلغت دولة كييف مستوى مرتفعا من التطور الاقتصادى والسياسى ، وامتدت من البلطيق إلى الفولوى وحتى الأورال ، وكان تركيبها العرقى متوعا يضم السلاف وغيرهم من الشعوب .

وقد ارتبطت تجارة نوفا جوريسكايا (وغيرها من مدن شمال غرب روسيا) بسياسة استعمارية تجسدت فى انتزاع الجزية الثقيلة من سكان الشمال والبلطيق ، وتوسع إقليمى استعمارى للحدود الشمالية والشرقية لإمارة نوفا جوريسكايا . وقد عاشت الدولة الروسية الأولى - روسيا كييف - حتى القرن الثانى عشر حين انهارت بعد أن انفصلت عنها ، اقتصاديا وسياسيا ، تلك الإمارات الأكبر مثل نوفا جوريسكايا . ويمكن من هذا ، سيادة الاقتصاد الطبقي وبدائية وسائل المواصلات والاتصالات (٤) .

واستمر تفتت روسيا بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر وذلك حتى قيام الدولة الروسية المركزية بعد التحرر من نير التتار نهائيا (عام ١٤٨٠) بعد أن استمر نحو ١٥٠ عاما ، وحين أتم إيفان الثالث (١٤٦٢ - ١٥٠٥) إخضاع جميع أراضي روسيا لسيطرة أمراء موسكو تماما . وفي عام ١٥٤٧ انتصر الحكم المطلق حين أعلن إيفان الرابع نفسه قيصرًا على روسيا ، لتظهر وتتوسع الامبراطورية الروسية القيصرية في القرن ١٧ . وساهم في توطيد الاتحاد الروسي ، الصراع ضد غارات القبائل الرحل وسكان القرم . واضحت موسكو - باعتبارها المركز الاقتصادي التجاري الأكبر - عاصمة روسيا . وكان الاستبداد القيصرى ضرورة في ظروف الحاجة إلى سلطة قوية تضمن انتزاع الاتوات وتمنع هروب الفلاحين . وكان أهم نتائج قيام الدولة للروسية المركزية هو تعاملهم مع الممتلكات الإقليمية الروسية ، ومع مطلع القرن ١٨ كانت قد تكونت الامبراطورية الروسية القيصرية . وقد لعب الاستعمار الداخلي - الإقليمي ، دورا هاما في تطور اقتصاد روسيا ، وخاصة بمضاعفة الموارد الزراعية والتعدينية ، وارتفاع التخصص الإنتاجي الإقليمي وتطور التجارة . وتكون سوق عموم روسيا .

وقد تواصلت عمليات التوسع الاستعماري الإقليمي الروسى منذ زمن إيفان جروزنى (١٥٣٣ - ١٥٨٤) . وفي عام ١٦٥٤ تم ضم أوكرانيا إلى الامبراطورية الروسية وبإخضاع ممالك كازان وأستراخان امتد هذا التوسع إلى آسيا الوسطى وما وراء القوقاز والشرق الأدنى . ومع مطلع القرن ١٨ كانت حدود الامبراطورية الروسية القيصرية قد بلغت المحيط الهادئ ومهد هذا الإمبراطور روسى واسع لاحقا في الشرق الأقصى (٥) . وقد ضمت روسيا أنجوشيا وشمال شرق أوسيتيا ، في عام ١٧٧٠ ، وكاباردى وغيرها من الممتلكات المجاورة لداجستان في ميثاق تحالف سكان هذه المناطق إلى جانب روسيا في حروبها ضد تركيا ١٧٦٨ - ١٧٧٤ . ثم ألحقت روسيا الشيشان في عام ١٧٨١ وجورجيا وجنوب شرق أوسيتيا في عام ١٧٨٣ وداجستان في عام ١٨١٣ . وقد اعترفت تركيا في معاهدة ١٧٠٠ بأن أزوف قسما من روسيا وهو ما أغلق طريق للتوسع العثماني في شمال القوقاز . وأما معاهدة ١٧٧٤ فقد فتحت الطريق أمام اتمام العملية الطويلة لتوسع الامبراطورية الروسية في شمال القوقاز بين نهاية القرن ١٨ ومطلع القرن ١٩ . وقد ضم بطرس الأكبر دربنت وباكو ورشت وقسما كبيرا من جيليانا ، وهى مناطق فارسية ، شمال غرب إيران قرب بحر قزوين ، بين عامى ١٧٧٢ - ١٧٧٣ . وفي عام ١٨٢٥ ألحق شمال أذربيجان بروسيا وبقي جنوبها خاضعا لإيران(٦) . وفي عام ١٨٢٨ جرى ضم شرق أرمينيا إلى الامبراطورية الروسية ، وأما شرق مولداڤيا (بيساريا) فقد تم ضمها إلى الامبراطورية في عام ١٨١٢(٧) .

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ أعلن تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، الذى تكون من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وبخلت

فى قوامها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس الاتحادية ثم المستقلة فيما بعد ، إلى جانب غيرها من جمهوريات وأقاليم ومناطق الحكم الذاتى ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفيتية ، إلى جانب جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية (والتي دخل فى قوامها جمهوريات ما وراء القوقاز الاتحادية والمستقلة فيما بعد) . وبينما حافظت فنلندا على استقلالها بعد ثورة ١٩١٧ ، فقد أعاد ستالين الحاق جمهوريات البلطيق الثلاث فى عام ١٩٤٠ (٨) . وفى ٩ ديسمبر ١٩٩١ ، أعلن رؤساء الجمهوريات السلافية الثلاث إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، كما هو منصوص عليه فى القانون الدولى وكحقيقة جغرافية سياسية لم يعد موجودا . وفق إعلان منيمك . وبذلك فإن الاتحاد السوفيتى - وريث الامبراطورية الروسية - لم يعد موجودا .

ويبقى التساؤل الأهم حول أسباب ازدهار الحركات الانفصالية للقوميات غير الروسية وحركة البعث القومى الروسى استقلالية النزعة ، عشية هذا الإعلان .

-٦-

المسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى :

فى تقريره « ستون عاما للاتحاد السوفيتى » فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ردد اندريوف بحق توصيف لينين للامبراطورية الروسية القيصرية ، من منظور المسألة القومية ، بأنها كانت « سجن الشعوب » . وفى ذات التقرير زعم أنه منذ ستين عاما خلت « اتحدت شعوبنا طوعيا » وردد مقولة « الشعب السوفيتى ، باعتباره جماعة انسانية جديدة . كما زعم أنه « لأول مرة فى التاريخ انقلب تغدو القوميات فى البلاد من مصدر ضعف لها إلى مصدر قوة وازدهار » . لكنه اعترف بأن « النجاحات التى أحرزت فى حل المسألة القومية لا تعنى البتة أنه قد زالت كل المشكلات التى تنشأ من واقع حياة وعمل أمم وأقوام كثيرة فى إطار دولة واحدة . فمن المستبعد أن يكون ذلك ممكنا ما دامت هناك أمم ، ما دامت ثمة فروق قومية وهذه ستبقى طويلا ، أطول بكثير من الفروق الطبقية » . كما اعترف أيضا بالظواهر السلبية « للفسرسة القومية » ، وأوامم « التفرد » واتجاهات « عدم احترام الأمم والأقوام الأخرى » ، مؤكدا أن هذه الظواهر « من الخطأ عزوها إلى رواسب الماضى فقط » وشدد على « أن شعوب بلادنا تتوجه بالامتتان الخالص للشعب الروسى ، الذى لولا مساعدته الأخوية للنزوية كان من المستحيل أن تتحقق الانجازات الحالية لأية جمهورية ، مؤكدا على أهمية اللغة الروسية التى « دخلت بشكل طبيعى حياة الملايين من الناس على اختلاف قومياتهم » ، وخاصة بدورها « فى تقارب جميع الأمم والأقوام » . كما أشار إلى « أن تجربة الحل الاشتراكي للمسألة القومية تدرس باهتمام فى عشرات البلدان المنحرة من نير الاستعمار (١) . فماذا يعنى هذا كله ؟

بادئ ذي بدء ، فإن الحديث عن « اتحاد نوعي » يتناقض مع الاعتراف بأن الامبراطورية الروسية كانت « سجن الشعوب » . وإذا كنا نعترف بأن الشعب الروسي كان ضمن « الشعوب السجينة » ، فإن هذا لا ينفي حقيقة أن الغالبية من الشعوب غير الروسية ، وخاصة غير السلافية ، صارت أحد مكونات النسيج متعدد القوميات ، للاتحاد السوفيتي السابق ، فقط باعتبارها جزءا من « ممتلكات الامبراطورية الروسية » ، وتصبح البرهنة على أن الانضمام إلى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » تم على أساس اختيار « البروليتاريا الطافرة » في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق . وهو ما تؤكد البيانات الرسمية المنشورة في عهد أندريوف نفسه حول مستويات التصنيع والتنمية في الأطراف الإسلامية للمركز الروسي قبل الثورة الاشتراكية .

وقد يكفي أن نشير مثلا ، إلى أن الطبقة العاملة في أوزبكستان لم تعد حوالي ٥٠ ٪ من السكان في عام ١٩١٣ ، وكانت ذات النسبة أقل من ٠,٢ ٪ في طاجيكستان ، وهي نسب تشمل السكان الروس . وبين التركمانيين لم يتجاوز عدد أفراد الطبقة العاملة الصناعية حوالي ٢٤٢ عاملا ، اشتغلوا أساسا في إقامة السمك الحديدي^(١٠) . وتاريخيا ، فإن انتصار البلاشفة في المركز الروسي مهد السبيل لإقامة السلطة السوفيتية في الأطراف الإسلامية . حين قامت مقاومة للسلطة السوفيتية ، وتوالى اعلان استقلال هذه أو تلك من الأطراف ، فقد كان « الجيش الأحمر » أداة سحق « الثورة المضادة » . وعمليا فإن فنلندا وحدها تقريبا التي استقلت بين جميع المستعمرات والأقاليم التي خضعت للامبراطورية الروسية القيصرية وارتبطت هذه بقوة « الثورة المضادة » وعدم قدرة « الجيش الأحمر » على سحقها .

ولا شك أن العلاقات القومية قد شهدت تطورات هامة ايجابية في الاتحاد السوفيتي . ارتبط هذا من جهة ، بانتشار عمليات التصنيع والتنمية وارتفاع مستويات التعليم والثقافة ، والمساواة الدستورية والقانونية بين القوميات .. الخ بيدان الفوارق في مستويات التصنيع والمعيشة والثروة وغيرها بقيت كبيرة بين روسيا وغيرها من الجمهوريات السلافية فضلا عن جمهوريات البلطيق في الشمال وبين الجمهوريات الإسلامية وجمهوريات ما وراء القوقاز في الجنوب . (أنظر الجدولين التاليين) :

جدول رقم (١) توزيع السكان والمخزل والانتاج والثروة بين جمهوريات ، الاتحاد السوفيتى ، .
فى عام ١٩٩٠ (%)

الجمهوريات	السكان	ن م أ	الانتاج		الثروة
			الصناعى	الزراعى	للقومية (%)
روسيا	٥١,٣	٥٨,٧	٦٦,٤	٤٦,٢	٦٠,٠
أوكرانيا	١٨,٠	١٦,٥	١٦,٠	٧٢,٥	١٦,٨
روسيا البيضاء	٣,٦	٣,٨	٤,١	٥,٩	٣,٧
ليتوانيا	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٢	١,٤
لاتفيا	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٤	١,١
استونيا	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧
مولدافيا	١,٥	١,٢	٠,٨	٢,٢	١,٢
جورجيا	١,٩	١,٧	١,٢	١,٤	١,٦
أرمينيا	١,١	١,٣	٠,٨	٠,٦	١,٩
أذربيجان	٢,٥	١,٤	١,٧	١,٨	١,٦
كازاخستان	٥,٨	٥,٣	٣,٥	٦,٩	٥,٣
أوزبكستان	٧,٦	٤,٠	٠,٧	٤,٦	٣,٥
قيرجيزستان	١,٥	٠,٩	٠,٥	١,٣	٠,٨
تركمنستان	١,٢	٠,٩	٠,٤	١,١	٠,٨
طاجيكستان	١,٨	٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٧

(*) الأصول الأساسية ، الانتاجية وغير الانتاجية ، مع استبعاد الممتلكات الاستهلاكية للسكان ، فى نهاية العام .

عن العدد ٣٩ ، أكتوبر ١٩٩١ . (حقائق وبراهين .. جريدة أسبوعية .. صدر منها ٥٧٢ عددا) .
(بالملف الروسية)

جدول رقم (٢) مستوى التطور الاقتصادي لجمهوريات الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتى = ١٠٠		الولايات المتحدة = ١٠٠									
الجمهوريات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ	ن م أ
روسيا	١١٤	١٠٨	١١٧	١١٠	١٠٨	٣٤	٢٢	٣٩	٢٨	١٠	١٠
أوكرانيا	٩٢	٩٧	٩٣	٨٠	١٠٨	٢٨	٢٠	٣١	٢٠	١٠	١٠
روسيا البيضاء	١٠٦	١٠٨	١٠٢	١٠٣	١٢٨	٣٢	٢٢	٢٦	١٢	١٢	١٢
ليتوانيا	١٢٣	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٥٢	٣٧	٢٥	٢٦	٢٦	١٤	١٤
لاتفيا	١٢٣	١٢٧	١٢٢	١٠٥	١٣١	٤٠	٢٧	٤٠	٢٦	١٣	١٣
استونيا	١٢٠	١٥١	١٤٠	١١٥	١٥٢	٤٢	٣٠	٤٦	٢٩	١٤	١٤
مولدافيا	٨٠	٨٥	٨٠	٧٥	٨٣	٢٤	١٧	٢٦	١٩	٧	٧
جورجيا	٩٠	٩٥	٩٠	٨٤	٩٠	٢٧	١٩	٢٨	٢٢	٦	٦
أرمينيا	١١٨	٩٢	٨٢	٧٥	٧٦	٣٥	١٨	٢٧	٢٠	٧	٧
أذربيجان	٥٦	٥٧	٦٤	٦٠	٦٨	١٧	١١	٢١	١٥	٦	٦
كازاخستان	٩٠	٨٤	٩١	٩٠	١٠٠	٢٧	١٧	٠٣	٢٣	٩	٩
أوزبكستان	٥٦	٥٩	٥٠	٦٠	٥٦	١٧	١٢	١٦	١٥	٥	٥
أفغانستان	٦٠	٦٦	٥٣	٦٥	٧٤	١٨	١٣	١٧	١٦	٧	٧
تركمنستان	٧٥	٦٦	٦٧	١٠٠	٦٦	٢٢	١٣	٢٢	٢٥	٦	٦
طاجيكستان	٥٠	٤٨	٤٠	٧٥	٦٠	١٥	١٠	١٣	٧	٧	٧

من : جريدة « حقائق وبراغمات » العدد ٣٩ أكتوبر ١٩٩١ (عدد ٥٧٢) باللغة الروسية

ولاشك أن الشمولية المتأبينة قد وضعت جميع الشعوب - بما فى ذلك الشعب الروسى - فى « سجن واحد » ولعل هذا ما يفسر « نزعة الاستقلال » لدى الشعب الروسى فى مواجهة « النظام الشمولى » وضد « الأعباء الامبراطورية » . ولما قمع « الروح القومية الروسية » من أجل بناء « الأمة السوفيتية » ، فقد كان رد فعله هو « حركة البعث الروسى » التى يبدو يلخصين واحداً من المعبرين عنها . وهو رد فعل زاد مع نمو النزعات الانفصالية للقوميات غير الروسية .

وتتمدد « النزعة الأرادية » فى محاولة « اذلية القوميات فى أمة سوفيتية » إلى عهد ستالين . وفى سياق تأميم الحياة السياسية وتصفية قوى المعارضة ، وسحق نزعات الانفصال ، فقد شهد ذلك العهد حالات عديدة لإقتلاع القوميات وإعادة توطينها فى « مناطق

آمنة . ولم يترتب على فضح المتالينية ، موقف مختلف من « المعارضة التومية » أو غيرها . ويستمرعى الانتباه بين بداية المبعينات وبداية الثمانينات ، تمارع معدلات نشر اللغة الروسية في الاتحاد السوفيتي كله ، وتنشيط جهود « التربية الاحادية » في الجمهوريات الإسلامية السوفيتية (١١) . وأطلقت « الجلاسنوست » العنان لإزدهار نزعات الانفصال والدعوة للبعث الروسي .

المصادر والمراجع والهوامش :

- ١ - أنظر : يورى الدريوف ، خطب ومقالات مختارة ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) . الترجمة العربية .
- د . طه عبد العليم طه ، سياسة جورباتشوف للتغيير في الاتحاد السوفيتي ، مجلة « الفكر الاستراتيجي العربي » ، بيروت ، العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٨٧ .
- ٢ - أنظر : ميخائيل جورباتشوف ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المقدم إلى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفيتي (القاهرة : وكالة أنباء نوفوستي ، ١٩٨٦) .
- وأنظر : د . طه عبد العليم طه ، مآثر الاشتراكية بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي . مجلة « السياسة الدولية » ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ .
- مجلة « السياسة الدولية » ، الإصلاح بين الرومانسية والواقعية في الاتحاد السوفيتي . القاهرة ، العدد ٨٩ يونيو ١٩٨٧ .
- ٣ - أنظر مثلا : ميخائيل جورباتشوف ، الليبريسرويكا : تفكير جنيد ليلانكا والعالم (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨)
- الطبعة العربية الثانية .
- ٤ - أنظر : ف . ف . ي بالياتسكي ، ف . أ . جامين (محرران) . للتاريخ الاقتصادي للدول الاشتراكية . (موسكو : دار الاقتصاد ، ١٩٧١) . ص ٥ - ١٩ . (باللغة الروسية) .
- ٥ - المصدر السابق مباشرة ، ص ١٦ - ٤٢ .
- وأنظر : أ . أ . أليكسييف ، ب . ن موروزوف . الاستيلاء على الشرق الأقصى للروسى نهاية القرن ١٩ - ١٩١٧ . (موسكو : دار العلم ، ١٩٨٩) . (باللغة الروسية) .
- ٦ - أنظر : ن . أ . سوتافوف . شمال القوقاز في العلاقات الروسية الإيرانية والعلاقات الروسية التركية في القرن ١٨ ، (موسكو : دار العلم ، ١٩٩١) . (باللغة الروسية) .
- ٧ - م . ب . متشيلوف (محرر) نقد التريديفات حول العلاقات للقومية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (موسكو : دار الأنبي السياسي ، ١٩٨٤) . المصدر السابق مباشرة .
- ٨ - أنظر : يورى اندريوف . خطب ومقالات مختارة ، (موسكو / دار التقدم ، ١٩٨٤) . ص ٧ - ١٥ . (باللغة الروسية) .
- ٩ - أنظر : م . ب . متشيلوف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- ١٠ - زادت نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة من ٤١,٩ ٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٦,٥ ٪ في عام ١٩٧٩ .
- بين سكان الاتحاد السوفيتي السابق .
- أنظر : للمصدر السابق مباشرة ، ص ١٧٨ .

تعقيب (١)

القدرات العسكرية للورثة ..

والتداعيات العسكرية للانهييار

النواء / أحمد عبد الحليم

كان الحديث فى الجلسة السابقة عن العوامل الكامنة وراء انهيار الاتحاد السوفيتى ، وأود الإشارة إلى أن هذا الانهيار كان ظاهرة فريدة فى التاريخ . فقد كانت المرة الأولى التى تتحلل فيها امبراطورية على هذا القدر من القوة مثل الاتحاد السوفيتى دون حرب أو تدخل خارجى ، كما انها المرة الأولى أيضا التى تنفرد فيها قوة واحدة على رأس النظام العالمى ، سواء فى التاريخ القديم أو الحديث ففى كل مرة كان انهيار الامبراطوريات يعقبه ظهور قوتين أو أكثر تتولى رأس العالم ، وتتولى توزيع النفوذ بينها . أما فى هذه المرة ، فقد كان من الغريب أن تبقى قوة وحيدة على قمة النظام الدولى ، وذلك بغض النظر عما يقال عن وجود قوى اقتصادية أخرى تنافس الولايات المتحدة . وأنصوّر أن حرب الخليج قد حسمت قضية القوة المسلحة فى مقابل القوة الاقتصادية ، بوصول الولايات المتحدة إلى منابع البترول فى الخليج .

وهناك أكثر من دليل أو نموذج على هذه المقولة ، أولها التصريح الذى صدر عن روبرت ما كنمارا حينما كان رئيساً لمؤسسة فورد فى أوائل الخمسينات عندما تحدث عن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فقال : « إنه لا شك أن الولايات المتحدة تمتلك العديد من وسائل القوة ، وسوف تملك العديد منها فى المستقبل . وأيضا الاتحاد السوفيتى يمتلك العديد من وسائل القوة ، وسوف يملك العديد منها فى المستقبل ، إلا أن عنصر الحسم بينهما سوف يبقى مرهونا بعملية

الإدارة . وفى ذلك الوقت ، كانت الولايات المتحدة فى بدء عمليات تطوير علم الإدارة . وفى الفترة الراهنة ، فإن هناك عنصراً آخر يلعب دوراً حاسماً فيما يحدث فى العالم كله ، وهو « العنصر التكنولوجى » ، والذى بدأ يظهر بوضوح حتى قبيل نهاية الحرب الباردة ، حيث كان هناك نوع من السيطرة على انتقال التكنولوجيا من القوتين العظميين إلى باقى دول العالم . أما الآن ، لم تعد هذه السيطرة بنفس القوة التى كانت عليها فى الماضى ، بالإضافة إلى أن هذه الانهيارات المتتالية التى وقعت داخل الاتحاد السوفيتى القديم تضع التكنولوجيا فى متناول من يستطيع أن يدفع الثمن .

ومن ناحية أخرى ، فإن من الأمور المعروفة فى قضايا الدفاع والأمن وقياس القوة أن الكل بطبيعته أكبر من مجموع الأجزاء التى يتألف منها ، ويعنى ذلك أنه حينما كان الاتحاد السوفيتى دولة واحدة ، فإنه كان أقوى بكثير مما يمكن أن ينتج عن تجميع الأجزاء الحالية الموجودة فى الجمهوريات المستقلة ، حتى مع التعليم بأن أهداف هذه الجمهوريات تتطابق تماماً مع أهداف الاتحاد القديم ، ومع بعضها البعض . أما بالنسبة للقوات المسلحة بصفة خاصة ، فإن الكل كان يعنى وجود بعض المؤسسات على رأس القوات المسلحة السوفيتية (القيادة الاستراتيجية ، المخابرات الاستراتيجية) ، علاوة على الامكانيات العامة للدولة التى كانت تجند لصالح القوات المسلحة السوفيتية . ومن الأمور التى ينبغى أخذها فى الحسبان عند تقييم القوة وقياسها ، ليس فقط اعداد الأسلحة والمعدات والسلع ، وإنما نوعيتها أيضاً ، فضلاً عن الاجراءات الأخرى التى تتبع لضمان كفاءة استخدام هذه المنتجات مثل عمليات البحوث والتطوير والاختبار والانتاج ، وأيضاً عملية تسليح القوات المسلحة من هذه المنتجات ، وكذلك عملية الفتح على المستوى الاستراتيجى ومستوى العمليات ومستوى الاستخدام القتالى لهذا السلاح والمنتج . ومن ثم ، يصبح من غير المنطقى أن نقيس قدرة الاتحاد السوفيتى القديم فى صورته الجديدة (صورة الكومولث) ونضعها جنباً إلى جنب مع أية قياسات أخرى للدول العظمى ، حيث أن الاتحاد القديم قد انهار تماماً .

أما فيما يتعلق بالترسانة النووية السوفيتية ، فهى تتألف من جزئين أولهما استراتيجى والآخر تكتيكى . ويصل إجمالى الرؤوس النووية الاستراتيجية إلى حوالى ١٠,٧٦٤ رأس ، بينما يتراوح إجمالى الرؤوس التكتيكية بين ١٩,٥٠٠ - ٢٩,٧٠٠ رأساً . ومن الغريب أن هذه القدرات النووية تتركز فى عدد قليل للغاية من الجمهوريات السوفيتية على النحو التالى : روسيا الاتحادية : ٨٠٠٠ رأس نووى استراتيجى (تمثل ما يتراوح بين ٧٥ - ٨٥ فى المائة من إجمالى الرؤوس الاستراتيجية) أوكرانيا : ١٦٧٠ رأس نووى استراتيجى ، بالإضافة إلى ما يتراوح بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ رأس تكتيكى ، كازاخستان : ١٠٤٠ رأس نووى استراتيجى ،

علاوة على ما يتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ رأس تكتيكي ، ويمثل الاثنان معا حوالي ٢٤ في المائة من طاقة الانتاج الروسى .

وتبلغ نسبة ما لدى أوكرانيا حوالي ٧٥ ٪ من اجمالى الرؤوس التكتيكية ، بينما تتراوح نسبة الرؤوس الاستراتيجية ما بين ١٠ - ١٥ في المائة . أما كازاخستان ، فإن نسبة الرؤوس الاستراتيجية لديها تتراوح بين ٣ - ٥ في المائة ، فى حين تبلغ نسبة الرؤوس التكتيكية حوالي ٤٠ في المائة . وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن روسيا البيضاء لديها أسلحة أخرى على المستوى الاستراتيجى تبلغ حوالي ٥٤ رأسا نوويا ، فى مقابل حوالي ٥٠٠ رأس نووى تكتيكي . ولا تمتلك باقى دول الكومنولث شيئا من الرؤوس الاستراتيجية ، إلا أنها تمتلك ما يتراوح بين ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ رأس نووى تكتيكي ، الأمر الذى يضع الرؤوس التكتيكية بصفة خاصة موضع الخطر ، حيث يمكن أن تتسرب هذا الرؤوس بسهولة ، كما تتميز ببساطة الاستخدام ، ويعنى ذلك أنها يمكن أن تنتشر بشكل واسع بدرجة أكبر من المستوى الاستراتيجى لا سيما عند المقارنة فى مجالات البحوث والتطوير والانتاج .

ولن أتعرض لباقي أنواع التسليح ، إلا أننى أكتفى باعطاء فكرة عن الأمثلة التقليدية ، حيث بلغ اجمالى عددها حوالي ١٠٠ ألف قطعة من السلاح التقليدى ، علاوة على تخزين حوالي ٣٠ ألف قطعة منها ومسحب ١٥ ألف قطعة أخرى .

أما فيما يتعلق بقضية الوراثة ، فهى ذات شقين ، أولهما يختص بوراثة ما كان يطلق عليه الاتحاد السوفيتى ، أى الجمهوريات الحالية الموجودة فى تجمع الكومنولث الجديد ، وثانيهما ورثة آخرون خارج إطار الاتحاد السوفيتى يلقون بأنظارهم إلى ما يحدث داخل الاتحاد القديم ، رغبة منهم فى الحصول على جزء من القوة من المؤسسة العسكرية السوفيتية . ويحاول العسكريون السوفييت التمسك بهذه المؤسسة ، الأمر الذى دعا أحد النواب الروس إلى إطلاق اسم الجمهورية السادسة عشرة ، على القوات المسلحة السوفيتية ، وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن هناك عناصر أخرى من الداخل تحاول أن تزيد هذه المؤسسة من الطليعة المركزية للكومنولث ، فضلا عن الإبقاء على الصفات المركزية للمؤسسة ، بينما يطالب آخرون بأن تصبح الطليعة المركزية للمؤسسة العسكرية عند أقل حد ممكن ، وإن يتحول الجزء الأعظم منها إلى أوضاع لا مركزية ، أى أن تنتقل إلى حوزة الجمهوريات المستقلة ويجرى تقسيمها فيما بينها .

أما العسكريون السوفيت أنفسهم ، فإنهم يؤكّدون على ضرورة ابقاء مصير المؤسسة العسكرية فى أيدي العسكريين أنفسهم ، وذلك انطلاقا من أنه فى حالة تقسيم هذه المؤسسة أو تقسيم القوات المسلحة ، فإن هذا يعنى الانتهاء تماما من عملية انهيار وتفكيت الاتحاد السوفيتى أو الكومنولث بشكل كامل .

وفىما يتعلق بأوضاع القوات الاستراتيجية المشتركة ، فإنها ما زالت إلى الآن مشتركة ومتواجدة ومتناسكة ، إلا أنه ما زالت هناك عوامل مشتركة تساعد على

تحلل هذه القوات سواء كانت هذه العوامل متعلقة بعمليات التخريب أو السطو أو الهجوم المسلح على الوحدات المسلحة أو أية أمور أخرى أو نتيجة للسرعات الموجودة ورغبة القوميات المختلفة فى الحصول على الأسلحة لاستخدامها فى الاستقلال الأمر الذى يؤدى إلى وضع علامة استفهام على أوضاع القوات الاستراتيجية المشتركة .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن القول ان بروز هؤلاء الورثة بهذا الشكل ، وفى ظل تبني توجهات دينية وسياسية متباينة إنما يدع الأمور فى حالة بالغة الخطورة ، حيث هناك فرصة استراتيجية لورثة الاتحاد السوفيتى للحصول على أسلحة متقدمة ، وأيضاً لاستخدام مجموعة من الخبراء والفنيين ، خاصة فى المجالات النادرة (المجالات النووية بالتحديد) .، وذلك من خلال استخدام هؤلاء الخبراء والفنيين لتحقيق هدفين ، أولهما تدريب وتربية كوادر نووية محلية ، وثانيهما تطوير وإنتاج التكنولوجيا النووية لدى تلك الجهات .

ويثير موضوع السيطرة على السلاح النووى أشكالية محورية فى الوقت الراهن ، وذلك بفعل عدد من المتغيرات والعوامل ، أولها أن هناك افتقاراً للسيطرة على هذه القوات بصورة مركزية ، الأمر الذى يطرح احتمالات وصولها للعالم الثالث ، وثانيها أن الأسلحة النووية السوفيتية يمكن أن تنسرب إلى السوق السوداء للسلاح النووى وفقاً لقانون العرض والطلب ، وثالثها ظهور ما يسمى بـ (سوق المرتزقة النوويين) وهؤلاء المرتزقة عبارة عن بعض العلماء الروس الذين دفعتهم ظروفهم المعيشية والاقتصادية إلى عرض خبراتهم للبيع لمن يرغب فى الشراء .

ويؤكد الخبراء المعنيون أن هناك عدداً محدداً من الدول بالتحديد ترغب فى الحصول على هذه العقول النووية ، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا وإسرائيل ، حيث بدأت هذه الأخيرة فى استقطاب الخبراء السوفيت منذ بدء هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، بل أنها ما زالت تضع عينها أيضاً على مجموعة أخرى من هؤلاء العلماء ، بالإضافة إلى مجموعة من الدول التى تصنفها الولايات المتحدة وغرب أوروبا على أنها من الأنظمة (المغامرة) مثل إيران وباكستان والجزائر والعراق وكوريا الشمالية ... وغيرها .

والواقع ، أن الخطر القائم فى الوقت الراهن يطلق عليه (الفوضى النووية) ، إلا أن هذا الخطر ينحصر فى الوقت الراهن فيما يمكن أن نستخدم فيه التكنولوجيا النووية ، لأن الفوضى النووية لا تمثل خطراً فى حد ذاتها . وفى هذا الصدد ، ينبغي التركيز بصفة خاصة على الوضع داخل الكومنولث ، حيث توجد مجموعة كبيرة من الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية لدى بعض الجمهوريات ، إلا أنه لا توجد سوى روسيا التى تمتلك القدرة الكاملة على تصنيع السلاح النووى ، بينما تمتلك باقى الجمهوريات القدرة على تصنيع أجزاء معينة من السلاح النووى دون غيرها . ولذلك ، فإن روسيا الاتحادية تعتبر أحد مصادر الخطر النووى فى العالم بالنظر إلى

امكانية تمرب الصواريخ الباليستكية منها من خلال مرفة شاحنات الأسلحة التقليدية ، علاوة على احتمالات تمرب العلماء ... إلى آخر ذلك من مؤشرات الخطر .

وفي ضوء هذا الوضع ، تتنبأ الولايات المتحدة حالة شديدة من القلق بفعل الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي القديم ، حيث ما زالت روسيا الاتحادية أقوى قوة عسكرية في أوربا ، بالإضافة إلى بروز بعض التوقعات داخل الولايات المتحدة بشأن إمكانية حدوث مواجهات بين روسيا وأوكرانيا أو ظهور تهديدات من أوكرانيا لبعض الدول الأوروبية . وقد صرح أحد المستشارين العسكريين للرئيس الروسي بوريس يلتسين أن ضباط الجيش قد نفذ صبرهم بسبب الظروف المعيشية ، وبخشى من خروج الجيش السوفيتي عن نطاق السيطرة ، كما كان إدوارد شيفارنازدة قد توقع حدوث انقلاب أغسطس قبل وقوعه ، وصرح بعد فشل ذلك الانقلاب بأن خطر وقوع انقلاب جديد باتت أكبر بكثير من الخطر الذي كان يحق بالبلاد قبل انقلاب أغسطس . ومن ناحية أخرى ، فإن ضباط الجيش السوفيتي منقسمون ما بين مؤيد لحكومة يلتسين وبين غاضبين . ومن الصعب تحديد أى الطرفين أكبر نفلا ووزنا ، وهناك تفاصيل عديدة لم أتعرض لها في هذا الشأن ، إلا أنني أود التركيز على النبوءة التي يطرحها البعض والمقاتلة أن الاتحاد السوفيتي سوف يستغرق ما يتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات لمعاودة النهوض والتقدم ، إلا أنني اتحفظ بشدة على هذه المقولة ، ذلك أنه لم يحدث في التاريخ قط أنه عادت امبراطورية ما إلى النهوض بعد انتهائها . وفي الحالة السوفيتية ، أخذت العقيدة فرصتها ، كما أخذ الاتحاد السوفيتي فرصته ، إلا أنهما فشلا في نهاية المطاف ، والعالم يتقدم باستمرار ، وسوف تظهر بالضرورة قوى أخرى في العالم .

المزاعم الاقتصادية للإنهيار .. والتداعيات الاقتصادية للتفكك

الدكتور / رضا العدل

إن أهم المتغيرات الخاصة بإنهيار الاتحاد السوفيتي تتمثل في حقيقة أنه كانت هناك أزمة ، كما كان هناك اتجاه ركود في الاقتصاد السوفيتي ، الأمر الذي فجر بدوره الحاجة الموضوعية إلى الإصلاحات التي قام بها جورباتشوف . والواقع ، أن المجادلات المثارة حول أنصار الاتحاد السوفيتي تنطوي على مبالغاة كثيرة ، فقد استطاع الاتحاد السوفيتي أن يحتفظ في عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوي يزيد عن ٣ ٪ ، وكان الاقتصاديون المؤيدون للنظام القائم يرون في ذلك مؤشرا على نجاح وانتصار الاشتراكية ، علاوة على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي نجح في الوصول إلى مستويات النمو الغربية والأمريكية والتي كانت تتراوح بين ٢,٥ - ٣ في المائة . ومع بدء جهود (إعادة البناء) على يد جورباتشوف ، أصبح المطلوب تحقيق معدل نمو أعلى بكثير ، انطلاقا من أن نسبة الـ ٣ ٪ ليست معيارا سوفييتيا ، حيث أن معدل النمو السوفيتي خلال فترة الثلاثينات كان أعلى من ذلك بكثير . ومن ثم ، فإن انخفاض هذا المعدل كان دليلا على الفشل والركود . وقد طرحت هذه القضية في البداية في مؤتمر الحزب الشيوعي عام ١٩٨٥ . وبطبيعة الحال ، فإن الأراضية كانت مهددة لثورة جورباتشوف الإصلاحية ، إلا أن المعلومات المتاحة عن معدلات الركود في الاتحاد السوفيتي القديم تنطوي على قدر كبير من المبالغة . فقد حقق الاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٨٥ معدلا عاليا للغاية من التطور التكنولوجي ، كما كانت هناك مصانع شبه أوتوماتيكية ، علاوة على أنه كان هناك تفكير في أن قطاعات كاملة سوف

تصبح أوتوماتيكية ، وطرحت أيضا تصورات خاصة بنماذج عام ٢٠٠٠ . وفى نفس الوقت كانت هناك عملية تخطيط بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى ، كما كان العلم والتكنولوجيا موجودين ، وكانت النماذج الاقتصادية موضوعة بالفعل .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الفترة التالية أدت إلى تناقص معدلات النمو ، ثم تحول النمو نفسه إلى السالب . وبشكل عام ، فإن الاتحاد السوفيتى ظل يسير نحو المزيد من الخسارة منذ ثورة جورباتشوف فى المجال الاقتصادى ، بصورة تتوازى مع ما حدث للاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية . ويرتبط هذا الوضع إلى حد كبير بالإشارة إلى المشكلة القومية فى البلاد ، والتباعد بين معدلات النمو وبين الأقاليم والجمهوريات المختلفة ، وتزايد فجوات النمو الاقتصادى خلال العهد السوفيتى . وتشير المؤشرات كلها إلى أن فجوات النمو والتنمية ظلت فى تقارب مستمر ، ولن تزيد .

وتمتد المبالغة أيضا إلى كافة مؤشرات النمو والصحة العامة ، ويكفى مثلا أن نعرف أن جمهورية مثل أرمينيا السوفيتية التى يبلغ عدد سكانها ٢,٥ مليون نسمة تمتلك قاعدة علمية تقارب تلك الموجودة لدى مصر التى يبلغ عدد سكانها ٥٧ مليون نسمة ، كما أن لدى أرمينيا فروع حديثة فى التطور العلمى تتفق مع المستويات العالمية . والواقع أننا نلاحظ تقاربا واضحا فى مؤشرات الحياة عموما فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، بما فى ذلك الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى . وفى نفس هذا السياق ، كانت معدلات الوفيات فى جمهورية آسيا الوسطى أحسن مما هو الحال فى روسيا ذاتها ، وهناك أرقام معلنة تدل بالفعل على هذه الأوضاع .

أما موضوع القهر القومى داخل الاتحاد السوفيتى ، فإن هناك مبالغة واضحة أيضا . ففي عام ١٩٣٩ كان مسموحا فى الجمهوريات الإسلامية بتعدد الزوجات فى حكم ستالين نفسه ، وأذى يوصف بأنه (مهندس القوميات) ، وقد نشرت هذه الحقائق فى أدبيات الحزب الشيوعى السوفيتى . ومن الدلائل البارزة على هذه المبالغة أيضا أن معظم رؤساء الاتحاد السوفيتى لم يكونوا من أصول روسية ، فقد كان ستالين من جورجيا ، كما كان خورتشوف من أوكرانيا . وعلى وجه التحديد ، فإنه لم يكن من رؤساء الاتحاد السوفيتى قبل جورباتشوف سوى لينين واندروبوف الذين كان ينحدرون من أصول روسية ، بل أن اندروبوف لم يحكم سوى شهورا قليلة .

وعلى العكس مما هو شائع الآن بشأن الثقافات القومية لجمهوريات الاتحاد السوفيتى ، فإن هذه الثقافات كانت مزدهرة ، ولم يكن هناك تعسف فى جميع المناطق . والأمة الأمريكية نفسها تشكلت من مهاجرى أوروبا الغربية . كما أن اليهود لم يكونوا يؤلفون أمة ، إلا أنهم أصبحوا كذلك اليوم . وعلى العكس من ذلك ، كان العرب أمة عظيمة جدا فى التاريخ الوسيط ، إلا أنهم يمكن أن يحتلوا فى الوقت الراهن . ويعنى ذلك أن الأمة مقولة اجتماعية ، وليست طبيعية ، وبالتالي تتعرض

للتطور شأنها شأن سائر الظواهر الاجتماعية . وينطبق ما سبق على حالة روسيا الاتحادية ، إذ أنها يمكن أن تنهار ، كما يمكن ألا تنهار ، ويعتمد الأمر في الحالتين على مدى انتشار الفوضى وإمكانية نشوب الحرب الأهلية .

ومن الممكن أن يستأنف الاتحاد السوفيتي النهوض من جديد إذا تغيرت الأوضاع بشكل أو بآخر ، وأعتقد أن الكومنولث الحالي ليس أكثر من مؤسسة لتصفية ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي . ذلك أن عملية تصفية الاتحاد السوفيتي القديم كانت صعبة للغاية ، حيث كان هناك اقتصاد متكامل يركز على الاعتماد المتبادل والتشابك القطاعي والإقليمي . ولم تكن هناك استقلالية قط لاقتصاد جمهورية ما داخل الاتحاد ، كما لم تكن هناك جمهوريات تنمو على حساب جمهوريات أخرى ، بل إن الموارد البشرية والطبيعية والأصول الثابتة الرأسمالية .. وغيرها كانت تخدم بعضها البعض بطريقة شبه متكاملة فيما بين الجمهوريات ، وكان ذلك كله ينفذ بناء على دراسة دقيقة تستخدم نماذج التشابك القطاعي بين الجمهوريات .

وعلى خلاف الوضع في أوروبا الغربية التي تنفرد كل دولة بنظام مستقل خاص بها فإن الاقتصاد السوفيتي كان اقتصاداً متكاملًا تزداد فيها كثافة العلاقة المتبادلة ، كما ترتبط به شبكة ضخمة من المؤسسات الاتحادية مثل القوات المسلحة والمرافق العامة والمصانع ، ولم تشهد هذه الفئة الأخيرة ثورة تجديدية ، وإنما شهدت مزيداً من الفوضى والهدم والفقر والسلب والنهب ، ويبدو المناخ في الوقت الحالي غير مهيأ على الإطلاق لنجاح عمليات النمو والتطوير والتحديث ، وإنما يبدو المجال مفتوحاً للمزيد من الفوضى والإتهار والتصارع .

المشكلات القومية

بين الاتحاد السوفيتي ودول الكومنولث

الدكتور / فيتالي نافوميكين

أريد أن أركز على نقطة واحدة بين أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقد تكون من المشكلات الأمامية الماثلة أمام رابطة الكومنولث ، وتعلق بـ : أزمة الشكل الذي كان موجوداً في الاتحاد السوفيتي . والحقيقة أن يوغوسلافيا تعاني من نفس الظاهرة ، أي مشكلة شكل الدولة ودروس الماضي ومبدأ القومية السائدة . والمؤسف أن أحداً لم يتعلم من دروس الماضي لا في الاتحاد السوفيتي القديم أو يوغوسلافيا ، ولم يتعلموا بصفة خاصة أن هذا الشكل من أشكال الدولة يكتب عليه بالفشل . والظاهر أن الدول المستقلة تكرر نفس الخطأ المذكور ، ويبدو ذلك واضحاً في تنامي النزاعات القومية . وقد يكون مصدر الخلاف الأساسي للصراع في بعض الجمهوريات هو الصراع بين أنصار الشكل القديم للدولة وبين المعارضين لهذا الشكل .

وفي الاتحاد السوفيتي السابق لم تكن هناك أية جمهورية تخلو من المشاكل القومية ، باستثناء أرمينيا ، وكان هناك خليط من الأمم والقوميات والشعوب . ففي أوكرانيا مثلاً ، كان هناك ٢٠ ٪ من السكان يتحدثون من أصول روسية .. وغير ذلك . أما أرمينيا ، فقد كان ٩٩ ٪ من السكان من الأرمن . لذلك ، فإن هذا الشكل ساهم في تصعيد الأزمة القومية ، كما كان هناك طغيان من المركز ، ولم تكن لهذا

المركز أية جنسية . ولم تستعد القومية الروسية اطلاقاً من استعمال اللغة الروسية وإنما كانت جميع الجمهوريات السوفيتية - باستثناء انريجان - تعيش على حساب المركز ، وكانت تتلقى من الميزانية أكثر مما كانت تعطى ، حيث كانت الأموال تأتي من روسيا إلى المركز ثم توزع على جمهوريات آسيا الوسطى . ولذا ، فإن مستويات التطور ومعدلات الدخل في جمهوريات القوقاز والبلطيق كانت أعلى بكثير من روسيا نفسها ، حيث كان مستوى القرى في جورجيا وأرمينيا من حيث التطور أعلى بكثير من مستوى القرى الروسية ، كما أنه لم يكن هناك سفك للدماء على الإطلاق .

والحقيقة أن التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي لم يكن لها مثيل في التاريخ ، وترتب عليها تغييرات جذرية كبيرة ، إلا أن أحداً لم يقتل خلال هذه التحولات ، ولم يكن هناك صراع . وفي هذا الصدد ، فإنني أختلف بشدة مع ما ذكره د . رضا العدل حول دواعي التثاؤم وتقييمه للخسائر ، فقد خسرت روسيا بسبب طبيعة شكل الدولة أكثر بكثير مما خسرت خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك طبقاً لتقرير لجنة الإحصاء الذي يتداول في البرلمان الروسى ، الأمر الذى يعنى أن الخسائر البشرية والاقتصادية التي تحملها الشعب الروسى بالمقارنة مع عدد سكانه كانت أكبر بكثير من خسائر أى شعب آخر في الاتحاد السوفيتي . ولذلك ، فإننى أرفض تماماً الحديث المطروح عن طغيان المركز الروسى على باقى الأطراف فى الاتحاد ، وإنما كان الروس أنفسهم أعداء المركز قبل أى شيء آخر ، بل إن روسيا كانت أول جمهورية بعد جمهورية البلطيق - تطالب بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي . والجانب الآخر من هذه القضية يتناول فى تشخيص الشكل الراهن لجمهوريات الكومنولث ، فقد نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتي عدد من الدول القومية على أساس الأمر الواقع ، وتتمثل الاشكالية الجوهرية التى تواجه السلطات الجديدة لجمهوريات الكومنولث فى التغلب على النزعة القومية الضيقة ، والتي تدفع إلى النظر مثلاً إلى أوكرانيا على أنها دولة الأوكرانيين ، وهكذا . وينبغى بدلاً من ذلك القبول بالتعددية القومية داخل الدولة الواحدة ، لأن هذا المبدأ يكمن وراء نشأة العديد من الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة وسويسرا وكافة الدول التى قامت على أساس الهجرات ، كما تركز تلك الدول على أساس اعطاء كل شعب حقوقه . وفى ظل هذا الوضع ، فإن الدولة ذاتها تضطر على أنها دولة فحمب ، أى أنها ليست دولة شعب واحد ، كما أنها ليست دولة اسمية أو دولة قومية . وفى ظروف مغايرة عن هذا الظرف تتفجر كافة التناقضات ، ومنها مثلاً قضية اللغة . ففى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، كانت المعارضة الضارية للغة الروسية تنطلق من النظر إليها باعتبارها رمزاً على طغيان المركز الروسى ، دون أن يكون لدى المعارضين أى شيء آخر ضد اللغة الروسية نفسها أو ضد الشعب الروسى . وقد بقيت اللغة الروسية فيما بعد ذلك رمزاً ميكولوجياً على تلك الفترة بأكملها ، أى فترة الاستبداد والهيمنة ، ولذلك تصبح هناك ضرورة موضوعية لتحويل هذا الشكل الذى تتخذه الدولة إلى دولة جديدة .

وتعاني يوغوسلافيا من نفس هذه المشكلة فى الوقت الراهن بعد اقرار حق تقرير المصير لكل القوميات التى تعيش داخل البلاد ، وتنبع المشكلة هنا من أن مثل هذا الوضع يمكن أن يؤدى إلى كارثة لإنها يمكن أن تقضى إلى سلسلة لا نهاية لها من الانقسامات ، بما يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى أن تطالب قرية صغيرة أو منطقة اقليمية محدودة بحقها فى الاستقلال طالما أنها تتكلم لغة خاصة بالرغم من أن عدد سكانها قد لا يزيد عن ٢٠٠٠ شخص .

وهذا هو ما يجرى داخل الاتحاد السوفيتى المنهار حاليا ، حيث يدور الصراع السياسى على كافة الأمور فى الوقت الحالى ، بما فى ذلك العمل والمناصب والممتلكات . ويعتبر هذا الوضع طبيعيا للغاية ، ويمكن التغلب عليه فى حالة ما إذا أقيمت كل جمهورية على تغيير نظريتها القومية الضيقة السائدة . والحقيقة أن أوضاع الأقليات فى الاتحاد السوفيتى كانت أفضل بكثير مما هو الحال فى العديد من الدول الأخرى ، ففى تركيا مثلا - التى تعتبر دولة ديمقراطية - لم يجر الاعتراف بالهوية الكردية سوى منذ سنة ونصف فقط ، إلا أن الجانب الأكثر خطورة فى أداء النظام السابق فى الاتحاد السوفيتى بشأن هذه القضية ينصب بالدرجة الأولى فى أن النظام عمل على تربية النخبة المرتبطة بالنظام البيروقراطى المسيطر على الجمهوريات والمناطق القومية ، الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن أصبح لهذه النخبة مصالح ضيقة ، وكانت تستعمل النزعة القومية الضيقة أو النهضة القومية كأداة رئيسية فى الصراع السياسى من أجل البقاء فى السلطة ، وهذا أيضا من أسباب الأزمة القائمة فى الوقت الراهن .

الدكتور / صبحي عبد الحكيم :

ما زالت عوامل انهيار الاتحاد السوفيتي كامنة في التشكيل الجديد (الكومنولث) ، بل يمكن القول إن عوامل الانهيار لم تختف ، حيث ما زال بعضها كامنا ، ثم طفا على السطح . وسوف تظل عوامل الانهيار بمثابة عقبة أمام مسيرة التشكيل الجديد القائم ، لا سيما قضايا القوميات والأديان .. وغيرها ، والتي سوف تبقى مشكلات حادة ، وأغلب الظن أن الأمر سوف يتطلب مرور سنوات طويلة قبل انتهاء التشابكات الكثيرة الموجودة فيما بين جمهوريات الكومنولث . وقد تفجرت مشاكل الحدود بالفعل في بعض المواقع ، كما يمكن أن تتفجر في مواقع أخرى . أضف إلى ذلك أن هناك مشاكل القوميات داخل كل جمهورية مستقلة . وتنبع مشكلة القوميات من حقيقة أن الاتحاد السوفيتي عمل على إعادة توزيع السكان توزيعا مناسبا للحكم السوفيتي ، الأمر الذي خلق أقليات روسية في معظم الجمهوريات السوفيتية ، كما أن هناك أقليات من الأوكرانيين .. وغير ذلك . وترتبط هذه الأقليات بعمليات ترسيم الحدود الجارية في الوقت الراهن ، ويمكن في ظل هذا الوضع أن تتفجر مشكلات عديدة فيما بين دول الكومنولث ، مما يمكن أن يهدد بالتالي مستقبل هذا الكيان الجديد . وقد تحدث السيد اللواء / أحمد عبد الحليم عن الخلافات القائمة داخل الجيش ، وكذلك الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول أسطول البحر الأسود ، وهناك أيضا المشكلات القائمة حول الطرق والكهرباء والاقتصاد . وقد أثار أحد المعنيين قضية التكامل الاقتصادي بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي القديم ، ويدعون ذلك إلى التساؤل : كيف يمكن أن يقوم الاقتصاد في كل جمهورية بصورة مستقلة بعدما كان متكاملا في السابق ؟

في الوقت الراهن ، ما زالت العلاقات الاقتصادية متشابكة جدا بين جمهوريات الكومنولث ، وتجاوب جهود فك التشابك بينها صعبا ضخمة في ظل نظام الكومنولث الجديد . والحقيقة ، إنني أتصور إن الكومنولث عبارة عن مرحلة انتقالية لتصفية الاتحاد السوفيتي القديم كما ذكر أحد المتحدثين ، إذ من الصعب تصور أن تستطيع مثل هذه الرابطة أن تواصل المسيرة نظرا للتناقضات الكثيرة الموجودة بين

الجمهوريات الداخلة فيها : وإذا كان العالم يواجه الآن صراعاً بين الشمال والجنوب ، بخلاف المشكلات الأخرى المشار إليها . ويبدو ذلك محتملاً بالنظر إلى الفروق الشاسعة بين جمهوريات الكومنولث فى مستويات التنمية والدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلى ونصيب الفرد من الثروة ولذلك ، فاننى أتصور أن الكومنولث سوف يواجه فى المستقبل صراعاً بين الشمال والجنوب ، بصورة لا تختلف كثيراً عن الصراع العالمى بين الشمال والجنوب ، علاوة على أن الخصوصيات التى تتمتع بها كل دولة فى الكومنولث سوف تلعب دوراً فى إنكفاء هذا الصراع ، حيث أن هذه الخصوصيات تفرز تباينات حادة بين الدول أو بين مجموعات الدول داخل الكومنولث . وعلى سبيل المثال ، تؤدى هذه الخصوصيات إلى إيجاد تباينات حادة بين دول آسيا الوسطى ذاتها ، إذ تختلف جمهورية كازاخستان عن باقى دول آسيا الوسطى فى معدلات النمو ، الأمر الذى كان يدفع الروس إلى النظر إليها باعتبارها ليست واحدة من جمهوريات آسيا الوسطى ، وكانت جميع الأدبيات السوفيتية تقول (كازاخستان وآسيا الوسطى ، أى أن كازاخستان لها وضع خاص ولا تصنف ضمن تلك المجموعة من الدول ، وكان وضعها أقرب إلى كونها أطرافاً يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى ، حيث بلغت مساحتها حوالى جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى جميعاً ، وهى الوحيدة من بين جمهوريات الجنوب التى توجد بها قوة نووية ، كما أنها الوحيدة التى هاجر إليها الروس والأوكرانيين بكثافة عالية ، بصورة جعلت الكازاخ الأصليين لا يشكلون سوى نصف السكان فى الجمهورية .

وينطبق ماسبق على باقى الجمهوريات ، إذ أن اذربيجان أيضاً لها خصوصية متميزة ، وأيضاً طاجيكستان لها خصوصية ، وسوف ، باني منطقة آسيا الوسطى بأسرها من ناحية (شد الحبل بين القوى التى تتسابق الآن على تلك المنطقة ، ومن الجدير بالاهتمام فى هذا الصددان نتائج المؤتمر الذى عقد فى طهران مؤخراً لجمع شمل هذه المنطقة اقتصادياً . وسوف تعاني تلك الدول من التنافس بين القوى الخارجية عليها ، ويصعب التنبؤ بمصير هذه الجمهوريات الجنوبية ، وما إذا كانت ستستمر فى الحفاظ على علاقاتها الوطيدة مع المركز (روسيا) ، أم أنها سوف تعطى ظهرها لها وتولى وجهها إلى الجنوب وتعتبر نفسها جزءاً من المنطقة الجغرافية المسماة بـ (الشرق الأدنى) .

الدكتور / السيد عليوة :

تعلقى موجز يتلخص فى انطباعى أن هذا اللقاء جاء متأخراً بعض الشيء ، وهو أشبه بإقامة قداس جنازى لشخص عظيم مات ، إلا أن هذا عموماً شأن المعرفة العلمية الاجتماعية أنها تلهت دائماً وراء الأحداث . وعلى الرغم من ذلك ، فما زالت فى أذهاننا العديد من الأسئلة التى تدور حول القضية موضع التنازل ، لا سيما الاتحاد السوفيتى لم يكن فى تقديرى مجرد دولة عظمى أو دولة كبرى فقط ، وإنما كان أوسع

من ذلك ، فقد كان قوة سياسية وحضارية وثقافية ، كما كان عبارة عن توليفة مركبة من الحقائق والرموز والأوهام ولذلك ، أستطيع أن أزعم أن وريثة الاتحاد السوفيتي كثيرون ، بل ربما جاز القول ان العالم كله يحاول أن يرث الاتحاد السوفيتي . وقد دار الحديث حتى الآن حول الوريثة المباشرين ، أو ما أستطيع أن اصنفهم انهم (- وريثة الدرجة الاولى) ، وهم أطراف الاتحاد القديم ، ومكونوا الاتحاد-التعاهدى الجديد الذين يحاولون وراثته وضع القوى العظمى (الأسلحة النووية ، الموارد الاقتصادية ، الأصول والخصوم الاستراتيجية والسياسية) ، الا أن هناك فئة أخرى من الوريثة هم (وريثة الدرجة الثانية) ، الذين حاولوا أيضا أن يستقطبوا أو يستفيدوا من وراء الانهيار . وتعتبر هذه العملية في الواقع جزء من دائرة الصراع الدولي الراهن ، والذي يدور حول التنافس على القوى المادية المتخلفة عن الاتحاد السوفيتي المنهار . والملاحظ في هذا الشأن بصفة خاصة إن ألمانيا تحاول أن تكون قوة عسكرية - قارية في وسط القارة الأوروبية ، كما تحاول اليابان أيضا أن تكون قوة بحرية واريثة للاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر القوة البحرية الثانية في العالم ، وهناك كذلك المحاولات الأمريكية المنصبة أساسا في مجال التقدم العلمي وغزو الفضاء ، أى في المجال الذي كان الاتحاد السوفيتي يحظى فيه بالسبق والتقدم ، ولذا تحاول الولايات المتحدة أن ترث هذا الجانب أيضا ، وهناك أيضا إسرائيل (إحدى وريثة القوى العظمى والتقدم التقني والمعرفي) ، ولعل الأرقام تغينا كثيرا في هذا الصدد إذا تصورنا حجم المهاجرين إلى إسرائيل من اليهود السوفيت ، والذين وصل منهم ١٣٠ ألفا من العلميين و١٥٠ ألف طبيب و ٣٥ ألف مهندس .

وبالإضافة إلى ما سبق ، هناك وريثة الدرجة الثالثة (إذا جاز التعبير) ، الذين تمسكوا بالمقومات التنظيمية والرمزية التي نقلوها عن الاتحاد السوفيتي ، حيث هناك الصين الشعبية التي ما زالت تحتفظ بهذا النظام ورموزه ، كما أن هناك كوبا التي ورثت عن الاتحاد السوفيتي تنظيم الحزب الواحد ، علاوة على العديد من الدول اللنامية الأخرى التي ما زالت تتمسك بالأفكار التي روجها الاتحاد السوفيتي بشأن النظم الشمولية والأساليب البوليسية والاستخبارية . كذلك هناك الأقطار الضعيفة التي تحاول أن تتسوق بقبلا وفئات المعرفة التقنية النووية المطروحة في السوق الدولي للأسلحة ، بالإضافة إلى الوريثة الآخرين في العالم الإسلامي ، وخصوصا في آسيا الوسطى ، ومحاولاتهم أن يرثوا كيانا اقتصاديا إسلاميا بشكل أو بآخر ، علاوة على بعض الأقطار العربية ذات النظم السلطوية التي تحاول أن تستفيد من العظمت والعبر المكتسبة من انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتستخدم هذا الانهيار في تطويل حركة الإصلاح السياسي وإعاقة الديمقراطية ، أى أن هذا النظم استفادت من الاتحاد السوفيتي حيا باقتباس الشمولية ، وميتا باعاق الديمقراطية . وأخلص من حديثي السابق إلى أن الانهيار السوفيتي والميراث والاستخلاف الذي نتج عنه عبارة عن عملية تاريخية واسعة ومعقدة ، ولكنها سريعة وشاملة على عكس الحالات الامبراطورية السابقة .

الدكتور / عبد الجواد عمارة

فى البداية لا يسعنى إلا أن أشكر الزملاء الذين نظموا هذه الندوة ، وليس لدى فى الواقع تعقيب كبير ، إلا أننى لا حظت أن مسار الحديث والمناقشة اليوم كان فى اتجاه أن هناك نظاماً شمولياً ، وأن هناك قهراً ، وأن هناك خضوعاً من جانب الشعب للسلطة السوفيتية ، بينما لم يطرح أحد أن الاتحاد السوفيتى لم يكن دولة عظمى إلا فى ظل نظام اشتراكى ، وأن الاتحاد السوفيتى نجح فى تربية مئات الآلاف من العلماء ، وقام بإنجازات بالغة الضخامة ، الأمر الذى يجعلنا نسأل أنفسنا عن الأسباب الكامنة وراء الانهيار . وقد سار د . رضا العدل فى اتجاه معاكس لما طرح اليوم فى الندوة ، وقال إن التكنولوجيا كانت موجودة ، وأن الاقتصاد لم يكن متعثراً بالشكل السائد والمطروح فى العديد من الكتابات ، إذن ما هو السبب ؟

الواقع ، أننا أمام تحليلين ، أولهما للدكتور رضا ويذهب فيه إلى أن هناك بيانات كافية يستطيع بها تأصيل وجهة نظره ، وأنا أقول أننى قد عشت فى الاتحاد السوفيتى خمس سنوات . وفى تلك الفترة (أوائل الستينات) ، أطلق الاتحاد السوفيتى مركبة الفضاء ، ولتى اعتبرت الولايات المتحدة نفسها متخلفة بسببها . ولذلك ، فإننى أود أن أ طرح تساؤلاً عن : هل يمكن لشعب ما أن يحقق إنجازات على هذا المستوى فى ظل القهر والظلم والعبودية ؟

إن الاتحاد السوفيتى استطاع فى عهد ستالين أن يحقق معدل نمو يصل إلى ١٥ ٪ ، على الرغم من أن تلك الفترة شهدت قدراً هائلاً من الذبح والتقتيل على حد نكر المصادر الغربية . فهل يمكن تحقيق هذه النسبة فى ظل القهر والحبس ؟ إننى أود أن نعيد النظر ، ونبحث أكثر ونناقش ، ونرى الأرقام . كما أننا ينبغي أن نركز على مسألة الثقافات ، فقد عشت هناك ، ولم أر قهراً للثقافات ، بل كنت أرى كل جمهورية تأتى لنا فى الجامعة تقدم الفلكلور الخاص بها ، كما تقدم أغانيها وأود فى النهاية التأكيد على أن من غير الممكن تحقيق إنجازات عظيمة وضخمة فى ظل غيبة الحريات والديمقراطية ، بمعنى حق التعبير والنقاش . وقد قيل أن القضية التى نبحث عنها تتركز فى مسألة أن المجتمع السوفيتى لم يستطع أن يزيد من قدرته الانتاجية أو أن العملية الانتاجية توقفت . وهذا مجرد عرض ، وليس سبباً ، ولكن ما هو السبب ؟ أن الاجابة على هذا مجرد عرض ، وليس سبباً ، ولكن ما هو السبب ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ليست واضحة ، ولذلك فإننى أود الاهتمام بالتركيز على الجانب الآخر من الصورة الذى طرحه الدكتور رضا العدل ، حتى يكون فهمنا له صحيحاً وعلمياً ومؤصلاً .

الدكتور / إبراهيم سعد الدين :

لدى فى الواقع تساؤلات أكثر منها تعقبات ، ومسؤالى الأول يتركز على مدى تداخل العوامل وتأثيرها فى بعضها البعض . وقد كثر الحديث عن المشاكل القومية ، كما كثر الحديث عن الجوانب الاقتصادية . ولذلك ، فإن السؤال هو : إلى أى حد يـؤدى التآزم الاقتصادى إلى تأزيم العلاقات القومية ، ثم إلى أى حد يتسبب التآزم القومى فى أحداث المزيد من التآزم الاقتصادى ؟

فى اعتقادى انه هذه النقطة جديرة بالتأمل لأنه فى الكثير من الأحيان لا تؤدى المشكلات الموجودة إلى تفجير الأزمات الداخلية ، لا سيما فى ظل نجاح النظام الحاكم فى أداء وظائفه . وفى نفس الوقت ، امتساع : عندما تقارن بين القوميات ، فهل نتحدث عن مقارنات بين القوميات عند نقطة معينة ؟ أم أننا نقارن بينها فى إطار مسار تاريخى ؟

وعلى سبيل المثال ، هل أدت الجهود السياسية السوفيتية لمعالجة قضية القوميات إلى تحقيق تقدم لدى القوميات المضطهدة ؟ أم إن هذه القوميات المتخلفة ازدادت تخلفا ؟ وما هو المسار التاريخى هنا ؟ وعندما نقيس الوضع فى أوزبكستان عام ١٩٩٠ ، فما هو الفارق بالمقارنة مع الوضع مثلا فى سنة ١٩١٧ ؟

إن الأمر هنا يحتاج إلى قدر كبير من الاجتهاد والنظر ، وبالتالى ليصبح من الضرورى أن ننظر إلى هذا الأمر فى حركته على المدى الطويل ، وما يفرزه ذلك من أوضاع . وهناك سؤال أخير فقد تحدث البروفيسير نؤومكين عن (الدولة الأسمية) ، وأنا لا أفهم ما هو المقصود بهذا المفهوم . أن التعدد القومى ينشأ عن حقيقة موضوعية عندما تتعدد القوميات التى تسكن منطقة جغرافية معينة ، إذن كيف يجرى التعامل من هذه القوميات ؟

هذا هو السؤال ، فالتعدد القومى فى الحالة السوفيتية ليس مجرد فرضية نظرية ، وإنما هو حالة قائمة ، الأمر الذى يحتاج إلى معالجة تفصيلية . وفى نفس هذا السياق ، أود الإشارة إلى أن التعدد القومى هو ظاهرة متنامية ، ولنأخذ غرب أوروبا مثلا على ذلك . ففى إنجلترا مثلا ، لن نستطيع الحديث عن دولة موحدة القومية ، ولا أقصد بذلك الاسكتلنديين والانجليز والاييرلنديين .. وغيرهم ، وإنما أقصد أيضا الهنود ومواطن شرق آسيا .. وغيرهم ممن يسكنون فى الامبراطورية البريطانية . كذلك فإننا عندما نتحدث عن فرنسا ، لا نستطيع أن نغفل حقيقة وجود أعداد ضخمة من المغاربة فيها ، الأمر الذى يعنى أن فرنسا تحول إلى نوع من التعدد القومى . وهذه حقيقة واقعة ، ومع ذلك فإن القضية القومية لم تتفجر فى تلك الدول بنفس الصورة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ، وهنا أعود إلى السؤال عن العلاقة بين صعود وانفجار المشكلة القومية وغيرها من المشكلات المجتمعية .

الدكتور / إبراهيم صفور :

لقد جئت هنا للاستفادة فى القضية موضوع النقاش ، وقد استفدت بالفعل فيما يتعلق بكيفية فهم قضية الانهيار الموفيتى ، إلا أننى أود أن أقول بالنسبة للمقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الموفيتى أن روسيا الاتحادية أصبحت مركز نقل مهم جدا فى الوضع الدولى ، وفى تقرير مصير التطورات الدولية الجارية .

وفىما يتعلق بالقضية القومية ، فإن فرض اللغة الروسية لم يكن مشكلة على الإطلاق ، لأن من الطبيعى أن الأغلبية تفرض لغتها داخل الدولة ، بل إن هذه اللغة تلعب دورا توحيدا داخل الدولة . وأتصور فى هذا الصدد أن اللغة الانجليزية تنتشر فى الوقت الراهن بين العرب أكثر من أى لغة ثانية بسبب الظروف الموضوعية القائمة . وقد لاحظت فى الحديث محاولة ملحوظة للدفاع عن روسيا الاتحادية ، وأقول أنه بقدر ما تكبر وتتعاظم مكانة وحدة ما بين الوحدات الأخرى داخل الدولة ، فإن مسؤولياتها تتزايد بالضرورة فى عملية التوحيد . وبالمثل ، فإنه إذا كانت هناك مصلحة لهذه الوحدات فى الإبقاء على الارتباط بين بعضها البعض ، فإن العبء الأكبر يقع منطقيا على الوحدة الأكبر حجما وقوة . ولذلك ، أقول إن العبء الأكبر يقع على روسيا الاتحادية فى لم تشمل هذه الوحدات المختلفة تحقيقا لمصلحتها جميعا ، بما فى ذلك روسيا الاتحادية ذاتها .

الدكتور / مراد غالب (رئيس الجلسة) :

قبل إعطاء الكلمة النهائية للدكتور طه عبد العليم ، أود التعقيب على كلمة د . إبراهيم سعد الدين . فقد اعادتنى كلمته إلى الفترات التى كنت فيها سفيراً لمصر فى الاتحاد الموفيتى ويوغوسلافيا ، والملاحظ أن الدولتين تعرضتا للانهيار ، وتعتبر يوغوسلافيا بصفة خاصة مثالا صارخا على كلمة د . إبراهيم سعد الدين ، إذ طالما كان هناك تقدم اقتصادى وانتعاش ملحوظ فى يوغوسلافيا ، فإن البلاد ظلت قوة مركزية جاذبة ، إلا أنه بمجرد استحكام الأزمة الاقتصادية ، فإن ذلك كان بداية للتفكك بين اليوغوسلاف ، أى أن الجانب الاقتصادى كان هاما للغاية .

أما القضية الثانية التى أود التركيز عليها أو تتعلق بالأوضاع فى آسيا الوسطى ، فقد كنت أؤور تلك المنطقة عندما جرى أبعاد جورباتشوف عن السلطة ، كما إننى كنت أؤور طاجيكستان فى تلك الفترة . والحقيقة ، إنه على الرغم من استقلال تلك الجمهوريات ، فإن الروس ما زالوا يديرون المنشآت الحيوية فى تلك المنطقة . وفى الوقت الراهن ، ما زالت المؤسسات القائمة فى تلك المناطق عبارة عن مؤسسات مركزية تتلقى تعليماتها من موسكو .

والواقع ، أن منطقة آسيا الوسطى تلعب دورا بالغ الخطورة لأنها تمثل قلب اليابسة ، لأنها تمتد فى المنطقة الواقعة بين روسيا والصين . ومن ناحية أخرى ،

فإن الشعوب القاطنة في تلك المنطقة لها امتدادات في الدول الأخرى المجاورة ، مثل الكازال الذين توجد لهم امتدادات في الصين ، وكذلك الانريبيجانين الذين توجد غالبيتهم في إيران . وبالتالي ، فإن هذه المنطقة تقع في موقع استراتيجي بالغ الأهمية ، وتعتبر محورا للصراع الدولي ، ويبدو ذلك واضحا في محاولة تلك الدول والدول المجاورة لها إقامة تحالف اقتصادي جديد ، كما أن هناك الدور الأمريكي - التركي ومحاولات انتزاع النفوذ الروسي في تلك المنطقة ، ويكفي أن نلاحظ تحركات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الذي قام بجولة مكثفة في تلك البلاد ، وزار بلدا مثل قبرجيزيا ، لماذا ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتلخص في أن الطرف الذي يستطيع السيطرة على هذه المنطقة يمكن أن يمتلك تأثيرا ضخما على هذه المنطقة وعلى روسيا الاتحادية ، بل وعلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها أيضا .

الدكتور / طه عبد العليم :

ألاحظ أولا ، أن تعليق الدكتور رضا العدل ينطوي على درجة عالية من الصحة عندما ننظم إلى الأرقام ومعدلات النمو بشكل مطلق ، ونقول مثلا أن معدل النمو في الاتحاد السوفيتي لفترة طويلة كان من أعلى المعدلات العالمية . إلا أن السؤال لم يكن مطروحا على هذا النحو في الاتحاد السوفيتي . وإنما يمكن فهم هذه القضية بطرح مسألة التكلفة الإنسانية لذلك النمو .. يمكن فهم هذه القضية إذ لم يستطع الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين أن يحقق معدل نمو يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ في المائة إلا من خلال العنف وفي الدول للرأسمالية ذاتها ، لم يحدث تطور إلا عبر عقود طويلة من غياب الديمقراطية وإهدار الحريات ، ويمكننا أن نتحدث عن اضطهاد الزوج الفعلي في الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٠ ، كما يمكننا أن نلاحظ دور العنف في تحقيق التقدم في الحالة اليابانية وأيضا في حالة كوريا الجنوبية . أي أن قوى الإنتاج لم تتطور في أي مجتمع من المجتمعات بغير القمع . والمسألة ، أن الدول الصناعية الرأسمالية وصلت إلى مستوى عال من التقدم ، بحيث أمكن أن نطرح نموذجا يمكن أن يقرن على الأقل في بعض بلدان أوروبا الغربية بالمزج بين الحرية والعدل .

والجانب الأهم من مسألة الثمن الاتماني الفادح في عهد ستالين يتعلق بقضية الثمن الاقتصادي للنمو . ولذلك ، كان لابد من وقفة في هذه المسألة ، الأمر الذي أثار قضيتين هامتين :

الأولى ، قضية إنتاجية العمل بالمعنى الواسع باعتبارها محصلة لكل المؤشرات السابقة ، فقد كانت للمقارنات شديدة الدلالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي القديم ، حيث كانت إنتاجية للعمل في الزراعة الأمريكية ١٠ أمثال إنتاجية

العمل في الزراعة السوفيتية عند نفس الظروف المناخية ، وعند استخدام نفس المعدات التكنولوجية ، وذلك طبقا لدراسات سوفيتية ، كما أن انتاجية الصناعة الأمريكية كانت أكثر من مثيلتها السوفيتية بما يعادل مرتين ونصف .

والثانية قضية الكفاءة الاقتصادية والتحديث . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لحق بالغرب في الثورة الصناعية الأولى والثانية ، إلا أنه لم يتمكن من اللحاق بالغرب في الثورة الصناعية الثالثة ، وكانت الشمولية سببا رئيسيا لذا العجز .

وثالثا ، فيما يتعلق بالقهر الروسي ، فلننى لم أقل أن الروس كانوا يضطهدون القوميات الأخرى ، وإنما زعمت أن جميع القوميات قهرت في ظل الشمولية الشريعة . ولا ينفي هذا حقيقة أن الروس قد مثلوا قلب جهاز الدولة البوليسية ، وذلك لاعتبارات أمنية بحثة كما أن الأسلحة الاستراتيجية والقوات الاستراتيجية والقوى الضاربة التي تركزت في روسيا قد نقلت ببساطة من جورباتشوف إلى يلتسين ، وقد أضاف التشابك القطاعي بلا جدال قيودا على نزعات الاستقلال الاقتصادي . وهكذا فلن نمسب التجارة بين دول الكومنولث إلى الناتج المحلي تتراوح بين ٤٠ - ٨٠ في المائة ولا تخفى دلالة أن نسبة المتحدثين الروسية بطلاقة زادت في الفترة من عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ من ٤١,٩ ٪ إلى ٥٦,٥ ٪ ، أي أنها زادت بما يقرب الثلث وقد ارتبط هذا بتكثيف تعليم اللغة الروسية ، وبعمليات تهجير وتوطين الروس في مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتي . الأمر الذي استهدف قطع الطريق على احتمالات الانقسام ، لأن المسألة القومية فيما يبدو كانت قد بدأت تفرض ذاتها وتزداد مع مأزق الركود الشامل الذي دخل فيه النظام السوفيتي .

وأخيرا فلن الإسلام كحركة ثقافية - قومية وحركة احياء ديني أصبح بدوره قضية محورية بيد أنه يبقى ضرورة دراسة حالة الإسلام في الاتحاد السوفيتي السابق ورابطة الكومنولث الحالية ، ويتسم بالأهمية ملاحظتي في الورقة بأن الحركة الاستقلالية الإسلامية في الجمهوريات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية أقوى منها في الجمهوريات الأخرى ، بالرغم من أن الدولة السوفيتية لم تتخذ وسعا في الحرب ضد الدين ، في المركز الروسي وغيره من الأطراف ، وخاصة عبر الدعاية الاحادية والملاحقة السياسية قبيل ثورة الجلامنوست كما تؤكد المطبوعات السوفيتية ذاتها بما تتضمنه من مؤشرات .



الفصل الثالث

الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية^(١)

الأستاذ / لطفى الخولى

(١) تستند هذه الورقة لمجموعة المقالات التى كتبها الأستاذ / لطفى الخولى بجريدة الأهرام ، تحت عنوان ثورة البراكين السوفيتية ، وفى المقالات التى نشرت فى الفترة من ١٢ سبتمبر ١٩٩١ حتى ٢ يناير ١٩٩٢ .

وتتناول هذه الورقة ثلاثة موضوعات أساسية . أولها : تطور الصراع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى قبل انقلاب أغسطس ١٩٩١ . حيث يتم التعريف بأطراف الصراع وأهداف القوى المتصارعة ، وثانيها ، تحليل الصراع على السلطة كما تكشف عنه وقائع الانقلاب التى أسفرت عن صعود يلتسين وإخفاق جورباتشوف . وثالثها ، مستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء تحليل الصراع الداخلى وتطرح احتمال عودة الاتحاد السوفيتى مرة أخرى وفق نفس النموذج الذى رسمه له جورباتشوف ، سواء بوجوده أو عدم وجوده - (المحرر)

١ - ما قبل محاولة الانقلاب :

إذا كانت البريستورويكا ، فكرا وفعلا وقيادة ، وثورة من فوق - على حد تعبير جوربا تشوف نفسه - رغم أن لها جذورا تحتية عميقة ، تجلت - على حد تعبير جورباتشوف أيضا - فى حالة « الاغتراب الغاضب الصامت » للمواطن السوفيتى عن الحزب والدولة والمصنع والمزرعة .. الخ .. فقد كانت ، فى واقع الأمر ، صدمة مفاجئة للجميع ، فوق وتحت ، على السواء .

أفرزت هذه الصدمة المفاجئة فى البداية تساؤلا مركزيا : هل البريستورويكا ثورة فى إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية ؟

وكان الجواب العام ، الذى تواضعت عليه الأغلبية الساحقة ، قيادة وحزبا وجماهيريا ، فى السنوات الأولى للبريستورويكا ، انها ، ثورة ديمقراطية اصلاحية فى إطار النظام الاشتراكى . وإنه من الممكن بل والأفضل ، وفق حسابات جورباتشوف ، أن يقود الحزب الشيوعى السوفيتى حركة البريستورويكا ، من خلال تغيير نفسه مع تغيير المجتمع والدولة ، وفقا لمتطلبات هذه الثورة السلمية .

وانقسم المجتمع والحزب والدولة - وكذلك - انقساما راسيا بسيطا ، بين أغلبية ساحقة تدعم البريستورويكا التى كانت متجمعة فى كيان موحد الحركة بقيادة جورباتشوف . وبين أقلية بيروقراطية متمترسة فى جهاز الحزب والدولة والقيادة العليا للقوات المسلحة وأجهزة الأمن ، ذات قيادات متعددة غير جماهيرية وتفتقد الجسارة الفكرية والقدرة على التجديد .

وكان التقدير العام ، وقتذاك ، إن الصراع بين الأغلبية وبين الأقلية ، سوف يحسم لصالح الأولى فى مدة قصيرة قد لا تتجاوز العام الواحد على أكثر تقدير ، خاصة بعد أحداث التغييرات الهيكلية فى الحزب . والتى أفصت العديد من عناصره القيادية التقليدية المتجمدة فكريا ، وأمكن معها تبنى لائحة وبرنامجا جديدين للحزب . وإصدار وثيقتين حزبيتين عن البريستورويكا والجلاسنوست ، تتضمنان المبادئ الأساسية التى يهتدى بها الحزب فى تنفيذ « الثورة الديمقراطية الاشتراكية » فى الاتحاد السوفيتى .

وقد ظل هذا التقدير العام المتفائل يتردد فى تقارير جورباتشوف إلى اللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب .

غير أن الواقع العملى أثبت أن الصراع بين أغلبية البريستورويكا « الموحدة » وبين الأقلية البيروقراطية « المفككة » ، ليس سهلا على الإطلاق وبالتالي لن يجرى حسمه فى زمن قصير ، بل يحتاج إلى زمن طويل نسبيا وآليات جديدة فى الحركة ذلك أن « الأقلية البيروقراطية » ، راحت توحّد من قواها وتستخدم كل ما لديها من خبرة ومراكز قوة متراكمة ومنتشرة فى الحزب والدولة والجيش والأمن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والإنتاجية ، فى قطع الطريق على حركة البريستورويكا ، حفاظا

على مصالحها وامتيازاتها . فى حين أن قوى البريستورويكا انقسمت ، ازاء الاختلاف الذى دب بين قياداتها وجماهيرها . حول درجة الإيقاع المطلوب للتغيير ، وامكانية استخدام « السلطة » ، لقدّر من « الاجراءات غير الديمقراطية » ، من أجل ضمان النصر للديمقراطية ضد البيروقراطية ، وكيفية الربط فى مجال الإصلاح الاقتصادى بين التخطيط المركزى وبين حرية الحركة لقواعد السوق .

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه البيروقراطية تتجه نحو التوحد والانتقال من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم المرنى وغير المرنى ، كانت قوى البريستورويكا تسير نحو الانقسام ، خاصة بعد الاعتراف الرسمى بشرعية التعدد الحزبى ، وبالتالى نشأ بجانب الصراع الأساسى بين البريستورويكا وبين البيروقراطية ، صراعات جانبية بين تيارات ثلاثة رئيسية ولدت داخل رحم البريستورويكا، راحت تشد حثتها ، حتى أهملت مهامها المشتركة فى الصراع الرئيسى ، وظل الشغل الشاغل لجورباتشوف ، الذى يقود تيار الوسط العقلانى للبريستورويكا ، بإيقاع متوسط السرعة ، يرفض استخدام وسائل غير ديمقراطية فى حسم الصراع مع البيروقراطية ، ويبحث عن صياغة تزاوج صحى بين التخطيط وبين اقتصاديات السوق فى إطار اشتراكى ديمقراطى ، وذلك فى مواجهة كل من تيار الإيقاع البطيء الداعى إلى الوصول لنوع من المساومة التكتيكية مع البيروقراطية التى برزت أنيابها بصورة خطيرة والذي مثله مجموعة الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وتيار الإيقاع السريع ، الذى يتسم بالمغامرة ، ويضغط من أجل القطيعة الكاملة أو شبه الكاملة مع الاشتراكية والحزب الشيوعى ونظام الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وهو التيار الذى يمثلته مجموعات الليبراليين التى يتصدر واجهتها « بوريس يلتسين » رئيس جمهورية روسيا .

وفى الوقت الذى كان فيه تيار الإيقاع البطيء المساوم ، يمسك بعقد من المفاتيح الأساسية فى كيان الدولة ، كان تيار الإيقاع السريع المغامر ، قد نجح فى تحريك الشارع الذى سادته نزعة فوضوية ، فى موسكو ولينجراد وعند محدود من المدن الكبيرة ، وينظم مظاهرات تطالب جورباتشوف بالاستقالة ، طالما هو غير قادر على الحسم السريع الناجز . وعقد محاكمات شعبية « لأجداد وإباء الاشتراكية الملعونة » .

كان واضحا أن مسار الأحداث يتجه نحو أزمة كلية للبريستورويكا والاتحاد السوفيتى ، وفى محاولة للسيطرة على حركة الأحداث وترشيدها ، توصل جورباتشوف إلى قناعة بأن لا مفر من الاعتراف بأهمية متزايدة لعامل الزمن فى التغيير . وذلك على نحو يختلف عن التقديرات السابقة ، وإن على البلاد بجميع اتجاهاتها أن توطن نفسها على خوض مرحلة انتقالية صعبة وأليمة ، قد تمتد حتى نهاية القرن العشرين تتعايش وتتصارع فيها مختلف القوى خارج وداخل البريستورويكا بأساليب ديمقراطية .

وفى سبيل التحكم على قدر الإمكان فى مجريات مرحلة الانتقال عمد جورباتشوف ، من موقع القيادة للحزب الشيوعى ورئاسة سلطة الدولة معا ، إلى مجموعة من الاجراءات الجديدة التى تحفظ توازنا دقيقا فى الحركة بين مختلف القوى والاتجاهات . وذلك قبل شهرين فقط من وقوع انقلاب أغسطس ١٩٩١ . منها ، التمسك باستمرار الحزب الشيوعى وبناؤه التنظيمى الضخم (وهذا يناسب يمين البريستورويكا والجهاز الحزبى) ولكن مع تعديل نهجه وبرنامجه إلى حزب ديمقراطى اشتراكى يتبنى ، فكريا وممارسة ، كل التراث الاشتراكى العالمى ولا يقتصر فقط على الماركسية - اللينينية ، كمصدر وحيد . (وهذا يناسب إلى حد كبير العديد من الاتجاهات التى تصف نفسها بأنها يسار البريستورويكا وبعض الليبراليين ، وكذلك ما أصبح يعرف باسم حركة الشيوعيين من أجل الديمقراطية والنلى يعتبر « الكساندر روتسكوى » نقيب زراعى جمهورى روسيا من أبرز زعمائها) . ومنها - أيضا - التوصل إلى صياغة ديمقراطية جديدة للاتحاد السوفيتى تقوم على الاعتراف بسيادة واستقلال الجمهوريات المكونة له ، على نحو يخفف كثيرا من القبضة المركزية فى موسكو . وذلك من خلال معاهدة يجرى ابرامها بين المركز والجمهوريات ، وهى المعاهدة التى كان مقرا التوقيع عليها فى العشرين من أغسطس قبيل الانقلاب ببومين . وذلك على أساس أن الانقلاب وقع فى الحقيقة فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٩١ عندما تقدم الانقلابيون بالذاهرهم إلى جورباتشوف خلال اقامته فى منتجعه بكريما فى القرم . وجرى رفضه .

وثمة اجراءات أخرى قيمها « يمين » البريستورويكا على أنها نوع من بذابة التجاوب من جانب قيادة البلاد ، مع ضغوط « يسار » البريستورويكا الليبرالى . فى الوقت الذى كان فيه الليبراليون يرون فى رفض جورباتشوف التخلي نهائيا عن الحزب الشيوعى السوفيتى واعتماد خططهم فى التحول بالاقتصاد السوفيتى إلى اقتصاد السوق فى خمسمائة يوم ، خضوعا لليمين والبريورقراطية الحزبية .

وهكذا سيطر على مرحلة الانتقال ، التى ظن جورباتشوف أنه باجرائاته ينزع منها فتيل انفجار ، أجواء الأزمة وتربص القوى بعضها ببعض إلى حافة التصادم . ضاعفت من تليد هذه الأجواء ثلاثة عوامل رئيسية ، فى تقديرنا :

- العامل الأولى ، هو استمرار الأزمة الاقتصادية الموهلة دون حل فى الأفق القريب . واضطرار الاتحاد السوفيتى إلى مد اليد إلى الغرب طلبا للون ، الذى راح بصورة عامة فيما عدا المانيا ، بتلكا فى تقيمه ، ويضع الشروط القاسية لتنفيذه . وهو ما استفز نغصية وكرامة المواطن السوفيتى ، وأثر ملبيا - بدرجة محسوسة - على مركز جورباتشوف وشعبيته .

- العامل الثانى ، الاحساس العام داخل الحزب الشيوعى ، والذى غذاه إلى حد التضخم ، حركة الجهاز الحزبى الذى يضم ما يقرب من سبعة ملايين عضو من

بين عشرين مليون عضو ، بأن كسر احتكاره للعمل السياسى والسلطة بتعديل المادة السادسة من الدستور فى أكتوبر ١٩٩٠ ، بات عليه ، ليس فقط أن يغير جلته ، بل وقناعاته أيضا ، وذلك بالتحول من حزب ماركسى - لينينى « قح » ، إلى حزب اشتراكى ديمقراطى ، مما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعا ومستقبلا ، ودأبه الشعور « بالاغتراب » فى البلد الذى شيده ، بفكره وعرقه ، على امتداد أجيال حفلت بتضحيات اسطورية .

- العامل الثالث ، هو ما يمكن أن نطلق عليه « فوضى التعددية الحزبية » . وحسب تقرير اعده « فلاديمير زجلادين » أحد مستشارى مجلس الرئاسة (قبل انقلاب أغسطس) فإنه حتى النصف الأول من شهر مارس ١٩٩١ ، صار الاتحاد السوفيتى ساحة صراع لـ ١٠٠ حزب من الأحزاب والمنظمات السياسية الجديدة وذلك بالإضافة إلى ثلاثين ألف جمعية وهئية ثقافية وعمالية ونسائية واجتماعية - ذات نشاط يتصل بطريقة أو بأخرى - بالعمل السياسى وصراعاته . تكون « فوس قزح » فكريا - سياسيا بكل ألوانه وأطيافه . سواء منها ما على يسار الحزب الشيوعى ، مثل حزب « العامل الماركسى » الذى يعمل من أجل إعادة تكتلورية البروليتاريا ، باعتبارها « الصياغة الصحيحة لديمقراطية الأكثرية » ، أو تلك التى تتخذ موقفا انتقائيا من كل من التراث الماركسى - اللينينى والبريستوريكا ، مثل الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتى التى تأسست فى يوليو ١٩٨٩ ، والتى تدعم التوجهات الشيوعية والاشتراكية للبريستوريكا ، وتعارض التعددية خارج الائتلاف الاشتراكى ، ومبدأ الملكية الفردية ، واقتصاد السوق ، أو ما أصبح يعرف باسم « أحزاب الواجهة » ، وهى رديف الحزب الشيوعى ، الذى عمد الجهاز الحزبى إلى تكوينها فى مختلف المواقع لتحارب معاركة ، فى إطار التعددية ، بهدف استنزاف قوى الأحزاب الليبرالية المعادية ، دون أن يتحمل الحزب الشيوعى مسئوليتها رسميا . وذلك مثل « جماعة الوحدة الوطنية من أجل الماركسية اللينينية » والتحول نحو الشيوعية ، وكذلك حزب « المبادرة الشيوعية » ، الذى تنتمى غالبية أعضائه إلى الشباب الروسى من خريجي منظمة الكوممبول (الشباب الشيوعى) . أو الأحزاب التى نشأت على يسار البريستوريكا ، تدعم مسيرتها ولكن مع تسريع حركتها فى مواجهة بيروقراطية الحزب الشيوعى ، مثل « الحزب الديمقراطى » الذى يعتبر « إدوارد شيفرناندز » وزير الخارجية الأميق أحد أبرز زعمائه ، ثم « الحزب الديمقراطى الموحد » ، الذى كان تحت التأسيس عندما وقع الانقلاب ، ونشط العمل بعد الانقلاب من أجل الانتهاء من تأسيسه بحيث يجمع فى كيان تنظيمى واحد غالبية ما يطلق عليها « حزمة الأحزاب الديمقراطية » الداعمة لمسيرة البريستوريكا ضد بيروقراطية الحزب والتفكك القومى للاتحاد السوفيتى والاتجاهات الليبرالية المخامرة ، ويقوم بالدور الأساسى فى التأسيس شيفرناندز والكسندر باكوفوف مستشار جورباتشوف الذى استقال قبيل الانقلاب وعاد إلى موقعه بعد

انهياره ، والكمندر روتسكوى نائب رئيس جمهورية روسيا ، وجاغريل بويوف عمدة موسكو ، وانتولى سويتشاك عمدة ليننجراد (بطرس برج حاليا) وستانيلاف شتاين المستشار الاقتصادى السابق لجورباتشوف . والملاحظ أن بوريس يلتسين كان مدعوا دائما للمشاركة فى الجمعية التأسيسية لهذا الحزب . ولكنه ظل ولا يزال مترددا بين القبول دعما لزعامة لجناح البريمستورويكا اليسارى ، وبين الرفض تحت ضغط مساعديه من الليبراليين الذين يريدون القطيعة مع الاختيار الاشتراكى والتوجه بقوة نحو اقتصاد نظام السوق الحر دون قيود . وهناك - أيضا - الأحزاب الليبرالية التى تتخطى بشعاراتها وحركتها ، ليس فقط الحزب الشيوعى والنظام الاشتراكى بل والبريمستورويكا كذلك ، والتى يعتبرونها « مكياج آخر القرن للماركسية اللينينية » ، مثل الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى تأسس فى مارس ١٩٩٠ بزعامة « فلاديمير برينوفسكى » ، ورغم أن هذا الحزب يقف ضد تقسيم وتفكيك الاتحاد السوفيتى ، إلا أن هدفه هو التحول بالبلاد إلى النظام الديمقراطى الليبرالى وفقا للنموذج الأمريكى والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد السوق . « والحزب الديمقراطى للاتحاد السوفيتى » الذى أعلن عن نفسه فى أغسطس ١٩٨٩ ، وهو أولى حزب يعبر عن مصالح « رجال الأعمال » الجدد فى الاتحاد السوفيتى ، من المقاولين وأصحاب التعاونيات والمشروعات الخاصة الجدية . ويسعى إلى التحول بالبلاد إلى النظام الرأسمالى .

وإذا قفزنا على الأحزاب والمنظمات ، التى تسترجع تراث الحركة الفوضوية أو الحركة الدينية فى الاتحاد السوفيتى مثل « اتحاد الفوضويين » الشيوعيين الثوريين « الذى تكون فى فبراير ١٩٨٩ ، ويطالب بتصفية الدولة ونقل ملكية كل المصانع والمزارع إلى عمالها باعتبارهم أصحابها الشرعيين ، والحركة المسيحية الديمقراطية الروسية » ، التى تأسست فى أبريل ١٩٩٠ ، وتدعو إلى قيام المجتمع والدولة فى الاتحاد السوفيتى على أساس القيم الروحية للأرثوذكسية ، فلننا نصل ، أخيرا وليس أخرا ، إلى « الحزب الدستورى الملكى الأرثوذكسى » الذى أعلن عن تكوينه فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والذى يدعو إلى إسقاط النظام السوفيتى الذى تولد عن « انقلاب لينين فى أكتوبر ١٩١٧ » وإعادة النظام الملكى وعائلة رومانوف إلى السلطة من خلال الكفاح البرلمانى .

وهكذا فإن هذه الفسيفساء الفوضوية للتعديدية الحزبية ، والتى ظلت فى واقع الأمر داخل إطار المتقنين وبعض التكنوقراط ورجال الأعمال الجدد ، وفى حدود بعض المدن الكبرى وفى مقمتهما موسكو وليننجراد وكيف ، والتى لم يتجاوز حجم عضوية أكبر حزب فيها - باستثناء الحزب الشيوعى - مائتى ألف مواطن ، أثارت ضجيجا عالى النبرة ، وخاصة عندما راحت تحرك الشارع بديماجوجية ، وشعارات غير مسئولة ، دون أن يكون لديها برنامج بديل لكل من البريمستورويكا أو البيروقراطية المتخلفة فى جهاز الحزب الشيوعى . ولكنها - مع ذلك - ظلت

تحقق المساحة السياسية بحمى مستعرة من العواطف والأمانى والأحلام المستحيلة التحقيق ، والتي ترد بالتالى إلى موجات ثقيلة من الاحباط التدميرى للنفس والمجتمع ووحدة الدولة . وتصب اللوم فى النهاية على جورباتشوف باعتباره قائد البريستورويكا ، التى بشرت بغد حر وحياة أفضل للمواطن ماينا وروحيا ، لكنها تبدو كما لو كانت تدور حول نفسها بعد ست سنوات ، ويوشك اليوم ، لا الأمس وحده على الضياع . والواقع أن امتعجال جنى الثمرات للشعارات المرفوعة ، وبأى سبيل ، هو منطق فوضى التعددية الحزبية .

ويبقى أن هذا كله جرى - ولا يزال - فى بلد مترام الأطراف . لم يكن له ، لا فى عهد القياصرة ولا فى عهد الاشتراكيين إلى ما قبل جورباتشوف ، تاريخ أو تجارب أو أعراف ديمقراطية ، فالكل - على حد تعبير جورباتشوف - تلميذ مستجد عليه أن يتعلم مع الآخرين الف باء الديمقراطية . بيد أن أحدا لا يملك الصبر على التعليم . بعد أن صبر طويلا على قيود الدكتاتورية . ومن هنا فهو يقتحم الحلبة ليمارس ديمقراطيته دون حدود ودون قيود حتى ولو وقع المعبد على رأسه ورؤوس الآخرين . وذلك كرد فعل انتقامى للغياب الديمقراطى الطويل .

أذكر حوارا جرى بينى وبين شاب روسى ، أظنه كان طالبا بجامعة موسكو ، قبل حوالى عام فى شارع ارباط حول الجلسنوسيت وقاعة اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى . قال خلاله الشاب ، صحيح أن جورباتشوف كان هو الرجل الذى فتح باب الديمقراطية الموصد ، لكنه ليس ديمقراطيا ، لماذا ؟ لأنه ما زال يتمسك بالاشتراكية من هو الديمقراطى إذن ربما يكون يلتمن ، فهو يكتشف بفخر روسيته ويفصم زواجه مع الاشتراكية ، كيف تمارس ديمقراطيتك ؟ اذهب بعد ظهر كل يوم إلى الميدان الأحمر وأبصق على قبر لينين ، لا أقرأ البرافدا ، وأرامل شبانا أمريكيين فى عدد من الجامعات كى يساعدونى لأن أصبح رأسماليا عندما أنهى دراستى ، هنا أم فى أمريكا ؟ أمريكا طبعاً . والاتحاد السوفيتى ؟ ليذهب إلى الجحيم .

وهكذا ، يمكن القول أن البريستورويكا قد أفرخت ثلاثة تيارات رئيسية فى الاتحاد السوفيتى وهذه التيارات هى :

- التيار الأول والرئيسى ، هو ما يمثل جورباتشوف . ويقوم على أساس الإصلاح الشامل ، اقتصاديا وسياسيا ، ولكن بالتدرج ، ومن خلال تنمية الوعي الجماهيرى الديمقراطى داخل المجتمع والحزب الشيوعى والدولة ومؤسساتها المختلفة . وذلك على أساس استمرار الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ولكن بصياغات جديدة تتفاعل مع دروس الخبرة الماضية والمتغيرات السوفيتية والدولية على السواء . وذلك انطلاقا من فكرة محورية وهى أن مختلف الروافد الحضارية راحت تصب فى بوتقة حضارة انسانية واحدة ، على مشارف القرن الواحد والعشرين .

- التيار الثاني ، هو ما يمثل مجموعة من القيادات والكوادر ، الحزبية والتنفيذية والأمنية ، التي راحت تقطع صلاتها الفكرية والتنظيمية مع ما يمكن أن يسمى « بالساليينيين الجدد » ، سواء في الحزب والدولة والجيش والأمن ، الذين لا يخفون عداؤهم للبريستوريكا ، مثل جماعة « ميوز » الشهيرة التي تنضوى في كتل له أهميته داخل مجلس السوفيت الأعلى بقيادة من أطلق عليهم شيفارنازرة اسم « الكولونيلات السود » ، فيكتور الكنميرز وبتروشنكو . وهذا التيار يستهدف تطوير الحزب الشيوعي ، دون أضعافه حتى ولو أدى الأمر إلى تطهيره من عناصر الجمود والبيروقراطية والساليينيين الجدد لكي يكون هو الاداة الأساسية لتطبيق البريستوريكا . وفي الوقت الذي يلتزم هذا التيار بالجلاموسيت والديمقراطية والتعددية الحزبية ، فإنه يعارض بقوة أن تستغل الديمقراطية في تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتي أو اسقاط الخيار الاشتراكي ، تحت حجة أن اقتصاديات السوق تمثل ذلك . وينتمى جميع قادة انقلاب التاسع عشر من أغسطس إلى هذا التيار .

- أما التيار الثالث ، الذي يطلق على نفسه صفة « الراديكالي » ، فهو يمثل مجموعات الأحزاب الليبرالية ، وعددًا من الشخصيات الهامة التي اختلفت لأسباب متعددة وفي مراحل مختلفة مع جورباتشوف ومياسنه ، البطيئة الإيقاع طبقا لتقديراتهم في تطبيق البريستوريكا ، مثل بوريس يلتسين وإدوارد شيفارنازرة ، والكسندر ياكوفليف الذي ظل يشغل منصب كبير مستشاري جورباتشوف حتى استقالته قبل الانقلاب بحوالي أسبوعين . ويقوم هذا التيار على أساس ضرورة عدم معاندة التجربة التاريخية ، والاعتراف بفشل الماركسية - اللينينية - الساليينية . وبالتالي اسقاط الخيار الاشتراكي لصالح اقتصاديات السوق الحرة وإمكانات التحول إلى نوع من الرأسمالية العصرية في إطار قدر محسوب من العدالة الاجتماعية . وأن تشمل التجربة الديمقراطية كل شيء ، ابتداء من المواطن حتى حق الجمهوريات داخل الاتحاد السوفيتي في تقرير مصيرها بالانفصال أو الاستمرار في صياغة جديدة تخف معها إلى درجة ملحوظة ، سلطة المركز . وظلوا يطالبون جورباتشوف بالاستقالة من منصب الأمين العام للحزب وعزويته إن أمكن ، حيث أنها تشكل قيودا ثقيلة على حركته وسرعة إيقاعها المطلوب ويحذرون بأنه في حالة التقاعس عن ذلك ، فإن الساليينيين الجدد وفي مقدمتهم حركة « ميوز » بعقائدها السود ، المتمركزين في الحزب والجيش وأجهزة الأمن ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية ، سوف يتاح لهم الفرصة لتجميع صفوفهم والقيام بانقلاب عسكري ، يعصف بواقع ومستقبل البريستوريكا ، ويعيد البلاد إلى القيصرة الدكتاتورية القمعية والنظام الاشتراكي الفاشل من جديد .

إذا حاولنا أن نسترجع شريط الأحداث التي تكون خلفية الانقلاب ونعيد ترتيبها ، فإنه يطلنا أول ما يطلع ، جورباتشوف ، فوق منبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في يونيو ١٩٩١ ، يطالب أعضائها بصفتهم القيادية أن

يحفظوا للحزب صفته الطليعية ، التي تميز بها منذ أن أسسه لينين ورفاقه كأداة سياسية وتنظيمية لأول ثورة اشتراكية فى تاريخ الإنسانية فى العقد الثانى من القرن العشرين ، مهنتيا - فى ذلك الوقت - بتراث الماركسية - اللينينية .

غير أن الطابع الطليعى للحزب ، فى العقد الأخير من القرن العشرين ، يكتسب - عند جورباتشوف - مضمونا آخر يختلف عما كان عليه فى بداية القرن ، حيث تتراكم حصيلة هائلة من التجربة السوفيتية والتجارب الإنسانية معا ، وسط متغيرات هائلة وعميقة وتحديات جديدة غير مسبوقة ، بدءا من ثورة العلم والتكنولوجيا بجانبها التدميرى والبنائى ، حتى الديمقراطية والتعددية الحزبية والإدارة العصرية للاقتصاد الوطنى فى إطار سوق عالمية واحدة ، وحضارة عالمية تتكامل روافدها ، حفاظا على حقوق الإنسان وأمن الكوكب البشرى وسلامه .

من هنا طرح جورباتشوف مشروعه بإعادة بناء كامل للحزب على أساس برنامج ديمقراطى - اشتراكى ، لا تكون الماركسية - اللينينية - هى المصدر النظرى الوحيد له ، بل أحد المصادر الأساسية بجانب المصادر الأخرى التى تنبع عن مجمل الأفكار الاشتراكية والديمقراطية التى أفرزتها العقول والتجارب الإنسانية .

وقد أغضب ذلك الطرح الجورباتشوفى لحزب جديد ، يحل محل الحزب الشيوعى القديم كلا من التيارين الآخرين فى البريستورويكا . وإن كان غضب التيار اليميني أشد . فى حين عارضه من الأساس جماعات المستالينيين الجدد ، واعتبرته ردة كاملة عن الثورة والنظام الاشتراكيين . غير أن المهم هنا أن يمين البريستورويكا « رصد هذا الطرح كخطوة تحول خطره من جانب جورباتشوف نحو تيار البريستورويكا الليبرالى » .

وكان « يمين البريستورويكا » قد رصد ، أيضا ، قبل ما يقرب من عام ، وفى نفس الاتجاه ، توصيات اللجنة التى شكلها جورباتشوف برئاسة « الكولونيل فلانمير لوباتين » لدراسة أوضاع الجيش وتطويره ، فى ضوء التقليل من عبئه المالى الضخم على الاقتصاد السوفيتى ، وانتهت التوصيات إلى ضرورة أبعاد الجيش عن السياسة والحياة الحزبية ، وتخفيض اعداده مع التركيز على تكوين نوعية متميزة ، وتبنى « نظرية الدفاع الكافى المرن » بدلا من « نظرية الاستباق إلى الردع وسباق التسلح »

ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير فى تيار اليمين البريستورويكى وتجسدت فى مشروع المعاهدة الجديدة التى تشكل القوام الجديد للاتحاد السوفيتى والتى كان مقررًا التوقيع عليها من رؤساء الجمهوريات مع جورباتشوف فى يوم الثلاثاء العشرين من أغسطس ١٩٩١ . بعد انتهاء أجازته التى يقضيتها بالقرم .

وهى المعاهدة التى رأى فيها هذا التيار تفكيكا للاتحاد السوفيتى ، على النحو الذى يهدف إليه - حسب تقديره - التيار الليبرالى الراديكالى للبريستورويكا ، حيث

أنها تمنح كل جمهورية حق الغاء تطبيق أى قانون مركزى على أراضيها إذا تعارض مع دستور الجمهورية المعنية . كما يعطيها الحق فى إقامة علاقات دبلوماسية وقصصية وتجارية مباشرة مع الدول الأجنبية دون موافقة أو تشاور مسبق مع المركز . وكانت هذه المواد المضمنة للاتحاد فى مفهوم يمين البريستوريكا ، هى موضوع التنازلات الخطيرة التى اضطر جورباتشوف إلى تقديمها فى صياغة المعاهدة ، تحت ضغط الليبراليين وحركات الانفصال والاستقلال التى اشتعلت فى بعض الجمهوريات .

وعلى الأرجح ، فإن يمين البريستوريكا ، حاول من خلال أعضائه فى مجلس الأمن الوطنى (وهو مجلس استشارى) اقناع جورباتشوف بالتزوى إن لم يكن التعديل الجوهري ، فى صياغة ومضمون هذه القضايا الثلاث . لكن جورباتشوف رفض وأصر على موقفه ، على أساس إن ذلك من شأنه أن يوقف التردى ويرشد الصراعات ، بحيث تتخلق مع الزمن ظروف جديدة تؤدى إلى أن تصبح الأمور نفسها فيما بعد ، على أساس نتائج التجربة . وغادر موسكو إلى كرميا بالقرب لينال قسما من الراحة ، قبل العودة فى مساء الاثنين التاسع عشر من أغسطس ١٩٩١ ، لتوقيع المعاهدة فى اليوم التالى .

وإزاء فشل المحاولات الفردية والجماعية ، التى أتصور أنها بذلت من جانب يمين البريستوريكا لاثناء جورباتشوف عن موقفه ، ومع اقتراب موعد التوقيع على المعاهدة ، قرر يمين البريستوريكا أن يبادر إلى تأخير عودة جورباتشوف من القرم وتعطيل توقيع المعاهدة ، بأسلوب الضغط العنيف من مجموعة مؤسسات الجيش وجهاز المخابرات الداخلية والمجمع العسكرى - الصناعى والحزب ، اذا أمكن . وتقديم صياغات بديلة للمعاهدة ، فيما أتصور ، لجورباتشوف للموافقة والتوقيع عليها . وذلك من خلال انشاء مركز قوة جديدة فى حركة البريستوريكا ، مضاد وفاعل فى مواجهة تيار الليبراليين المدمر - فى تقديرهم - للاتحاد السوفيتى ، والاشتراكية . وحسب تقارير مرجحة ، فإن قادة حركة ١٩ أغسطس اتفقوا مع لنانولى لوكيانوف رئيس مجلس السوفيت الأعلى ، وصديق ورفيق جورباتشوف منذ أيام دراسة الحقوق فى جامعة موسكو ، على أن يستخدم نفوذه من أجل موافقة مجلس السوفيت على التعديلات المقترحة على المعاهدة ، التى كان المجلس ، قد صدق على مشروعها وفوض جورباتشوف توقيعها مع رؤساء الجمهوريات .

كان هذا التخطيط ، نوعا مما يسمى « بانقلاب القصر » ، ولكن من الإبقاء على جورباتشوف رئيسا للدولة ، ولهذا فإن الانقلابيين ، وبالذات بورتهم القيادة المكونة من « باكلايوف » رئيس المجمع الصناعى - العسكرى وسكرتير اللجنة المركزية للحزب ، « كريبوشكوف » رئيس جهاز المخابرات وزميل جورباتشوف نفسه تحت قيادة « اندريوف » و « بوريس بوجو » وزير الداخلية ، والتحق بهم فى ساعة الصفر « يازوف » وزير الدفاع ، حرصوا على أن تتمم حركتهم بصورة اجراء

دستورى ، تحتمه ظروف استثنائية ، وهى « مرض » الرئيس جورباتشوف المفاجئ الذى أقعده عن ممارسة مسئولياته والحضور إلى موسكو فى الموعد المحدد لتوقيع المعاهدة . ذلك أن البلاد لا تحتل حوث فراغ فى السلطة وبالتالي فإن ملأه بسرعة وقيادة جماعية وبشكل دستورى ، يستلزم تكوين « لجنة طوارئ » مؤقتة تضم جميع المسئولين الرسميين لأجهزة الدولة السياسية والتنفيذية والعسكرية والأمنية ، ولهذا استدعى « يانيف » بحكم كونه نائب الرئيس لرئاسة اللجنة . و « بابلوف » رئيس الوزراء ، لعضويتها . وتعهدت اللجنة فى بيانها على مواصلة الإصلاحات والحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتى . وإن مهمتها تنتهى بمجرد شفاء الرئيس من مرضه واستعادة قدراته على ممارسة مسئولياته .

غير أن جورباتشوف ، الذى يبدو أنه أبلغ بقرارات « لجنة الطوارئ » ، عن طريق المسئول الأعلى عن حراسته الشخصية ، والذى اتضح أيضا أنه كان ضالعا مع الانقلاب ، فى مساء الأحد ١٨ أغسطس ، رفض بحسم الانصياع إلى هذا الضغط - الانذارى . واعتبره اعتداء على الشرعية والدستور . وقرر مقاومته حتى النهاية . وأعطى أوامره لأفراد الحرس الموجودين معه فى القرم ، والذين ظلوا على ولائهم له ، بإطلاق الرصاص على أية محاولة من جانب قوى « لجنة الطوارئ » ، لاختراق استراحته فى القرم .

ويبدو أن هذا الموقف الحاسم والعنيد من جانب جورباتشوف ، من مساء الأحد ، هو الذى دفع ببؤرة قيادة « لجنة الطوارئ » ، إلى الإصرار فى صبيحة يوم الإثنين بإعلان حالة الطوارئ وإنزال أعداد من الدبابات إلى الشوارع . وذلك لتأمين الموقف . خشية أن تتسرب وقائع ما حدث مع جورباتشوف وأكذوبة مرضه ، التى انطلت تقريبا على الجميع فى البداية ، إلى الشعب والأحزاب والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى .

وهكذا تحولت حركة التاسع عشر من أغسطس ، من شكلها المحدود كإنقلاب فى القصر ، إلى شكل عسكري لتكتاتورية صاعدة .. وهو ما سوف نتحدث عنها تفصيلا فيما بعد .

غاية القول إن سياسة التوازن التى انتهجها جورباتشوف بين مختلف القوى الجديدة ، التى أطلقتها البريسترويكا والجلامنوست من عقائلا ، وبين القوى البيروقراطية الجامدة فى الحزب والدولة من ناحية ، قد بلغت أقصى مداها ، وباتت تستدعى من القيادة المركزية للحزب والدولة أن تتدخل بما لديها من سلطات وصلاحيات للحسم . وهو ما ظل جورباتشوف مترددا حتى عشية إنقلاب يانيف فى الأقدام عليه . وكانت حجة فى ذلك أن تغييرا جذريا بحجم البريسترويكا فى بلد كبير ومتعدد القوميات كالاتحاد السوفيتى الذى يحتل سدس مساحة الكرة الأرضية ، وفى ظروف دولية جديدة ودائمة للتبدل بسرعة فائقة ، تتطلب أن تمنح الصراعات بين مختلف الأفكار والسياسات والقوى فترة كافية للتعبير عن نفسها بحرية . الأمر

الذى يبلور - فى النهاية - وبطريقة ديمقراطية ، خطأ من الوفاق العام مبنياً على الاختيارات الأساسية للبناء الجديد ، بعد البريستورويكا فى تعاملها الساخن مع الواقع وقضاياها الفكرية والحزبية والسياسية والاقتصادية والقومية ، قد بانت تتكون من ثلاثة تيارات متصارعة ، وهى التيارات سابق الإشارة إليها .

وعلى أية حال ، فإن التطرق إلى أحداث الانقلاب الموفيتى لمعرفة الدروس والدلائل المستفادة منه يقودنا إلى طرح الأسباب والمبررات التى جعلت هذه المحاولة الانقلابية تنسم بالفراية ، كما يقودنا لمحاولة الإجابة عن عدة أسئلة جوهرية :

- السؤال الأول : كيف فشل انقلاب «يمين البريستورويكا» رغم أن قائده كانوا يسيطرون على أهم المواقع الأساسية فى السلطة ، الجيش ، المخابرات ، الداخلية المجتمع الصناعى - العسكرى ، قيادة الحرس الجمهورى ، سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ؟ وهل فشله يعنى مصاردة امكانيات انقلابات أخرى ، سواء من داخل البريستورويكا أو من خارجها ؟ ثم بالذقة ، ما هى القوى والعوامل التى أدت إلى فشله ؟

- السؤال الثانى : ماهى القوة ، أو مجموع القوى ، التى استفادت موضوعيا من انقلاب أغسطس . وبالتالى سجلت - بغض النظر عن حجم ودور كل منها فى افشال الانقلاب - انتصارا ؟ وما هى الاحتمالات المتوافقة أو المتعارضة بين هذه القوى لاستثمار انتصاراتها ونتائج ذلك على مصير الاتحاد الموفيتى والبريستورويكا والنظام الدولى الجنينى ؟ ثم ما هى - أيضا - القوى التى منيت بالخسارة ، وهل هى خسارة جزئية أم كلية ، مؤقتة أم ماحقة ؟



ومن ناحية محاولة فك طلاسم هذا ، الانقلاب - اللغز - الذى لم يقدر له الاستمرار أكثر من ثلاثة أيام ، هزت العالم كله ، فقد طرحت عدة اجتهادات .

كان أول هذه الاجتهادات . ما طرحه «أدوار شيفرانادزه» وزير الخارجية الأسبق ، الذى قدم استقالة مفاجئة مدوية من فوق منبر مجلس السوفيت الأعلى فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ، محذراً من انقلاب عسكرى ، ومن فوق شرفة البيت الأبيض الروسى لمح شيفرانادزه إلى شكوك حول احتمال أن يكون هذا الانقلاب فى الحقيقة ، من تدبير جورباتشوف نفسه ، بهدف أن «يضرب الرجعيين بالديمقراطيين» .

ومات اتهام شيفرانادزه ، ليظهر فى صورة أخرى غير مباشرة ومخفية ، وذلك من خلال تصريحات ليلتسين ، بعد فشل الانقلاب ، تعزف على نغمة أن جورباتشوف يظل مسئولاً إلى حد ما عن هذا الانقلاب . وذلك نتيجة سوء تقدير وحساباته فى اختيار معاونيه ومستشاريه المقربين . وأن الدليل الحاسم على ذلك هو جميع هؤلاء المعاونين والمستشارين ، فيما عدا اثنين فقط هما بريماكوف وبلكتين ، قد شاركوا فى الانقلاب .

ثمة اجتهاد آخر ، يذهب فى تفسير غرابة الانقلاب والسهولة التى تم بها انهياره ، إلى أن قاده مجرد هواة ، يفتقرون إلى الخبرة فى هذا المجال . وإن الاتحاد السوفيتى ، منذ قيامه فى عام ١٩١٧ ، لم يعرف الانقلابات العسكرية ، إلا مرة واحدة ، حين حاول « بريا » رئيس المخابرات فى عهد منالين القيام بانقلاب ، بعد وفاته عام ١٩٥٣ ، ضد المكتب السياسى للحزب الشيوعى وأمينه العام وقتذاك « مالينكوف » .

ويستدل هذا الاجتهاد على طابع الهواية فى انقلاب أغسطس ١٩٩١ من كون قيادته قد أهملت اتخاذ أى إجراءات لتأمين نجاحه واجهاض المقاومة ضده ، اللهم فيما عدا الإجراءات التى وجهت ضد الرئيس جورباتشوف نفسه .

فى تقديرى أن كل هذه الاجتهادات ، وخاصة الاجتهاد الأخير : لا تصمد أمام ما بدأ بتكشف من بعض وقائع الانقلاب ، فمن الواضح أن الهدف المحورى للانقلاب لم يكن الاستيلاء على السلطة وإنما هو أنصب على جورباتشوف نفسه سجين القرم وقتذاك .

ويمكن القول ، أن هدف الانقلابيين تركّز - فى الأساس - حول الضغط على الرئيس لتعديل موقفه وقراراته بشأن بعض القضايا الهامة ، غير أنه لم يعرف ما هية هذه القضايا بالدقة ومضمون التعديل المطلوب بشأنها .



أما فيما يتعلق بالاجابة عن الأسئلة سابقة الذكر فيمكن القول أن المدى من حركة الأحداث الذى أميط عنه اللثام ، يضع بين أيدينا مجموعة من الوقائع الموثقة التى تصلح أساساً لتحليل ما جرى ، وتوقع احتمالات ما سوف يجرى فى المستقبل القريب ، أو على الأقل المستقبل المنظور .

أول هذه الوقائع أن « الانقلاب » ، منذ خطوته الأولى ، واجه مأزقاً خطيراً لأن الانقلابيين - على ما يبدو - لم يتوقعوا مثل هذا الموقف الحاسم غير القابل للنقاش ، من جانب جورباتشوف ، ذلك أنه لم يكن فى تخطيطهم ، أصلاً ، الانقلاب عليه واسقاطه شخصياً أو اسقاط النظام ، وإنما قصدوا - فى واقع الأمر - أن يدعّموا - من وجهة نظرهم - موقفه فى الاختيار الاشتراكى ووحدة الاتحاد السوفيتى ، ضد تصاعد مطالب وضغوط القوى الليبرالية المناوئة للاشتراكية واستمرار الاتحاد ، والتى تستخدم - حسب تقديرهم - غوغالية الشارع فى موسكو ولينينجراد وبعض المدن الكبرى وحسب ، دون أن يكون لهم وزن حقيقى ومؤثر على مستوى شعوب الاتحاد السوفيتى فى مختلف جمهورياته ومناطق الحكم الذاتى ، وكانت حساباتهم تقوم ، على أن جورباتشوف ، الذى كاد ينفذ صبره من « الاعيب الليبراليين غير المسؤولين واستفزازاتهم على حساب الحركة الحقيقية للإصلاح السياسى والاقتصادى للنظام السوفيتى ، سوف ينتهز هذه الفرصة ، ويلقن الليبراليين درساً قاسياً .

- الواقعة الثانية ، أن الانقلابيين قد دب فيهم الانقسام حول قضية اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ، وذلك على الرغم من أن خططهم كانت تقوم على استبعاد إدخال - الجيش في اللعبة . فهم من ناحية ، لم يكونوا يهدفون إلى إسقاط النظام الذي يرأسه جورباتشوف ، وهم يشكلون الأغلبية المسؤولة عن مصادر السلطة ، فيه . ومن ناحية أخرى ، فإن ظهور الجيش كان يعنى بالضرورة ، انقلابا شاملا على النظام البريستورويكي والسناتور يستنفر قوى عديدة وجديدة . أصبحت على قدر ما من التنظيم ، يمكنها من المقاومة ولو لبضعة أيام ، تسفك خلالها دماء غزيرة ، تنقل بوطقتها السياسية والاجتماعية والاخلاقية ، ضمائرهم . وقد تعرض كل ما تحركوا من أجله من أهداف إلى الانهيار والضياح وبالتالي يتحملون هم « تاريخيا » وزر هدم الاتحاد السوفيتي والاشتراكية ، في النهاية .

- وهنا تبرز الواقعة الثالثة ، والتي كانت الضربة القاضية للانقلاب . ذلك أن « يازوف » بعد أن استطاع كل من « بلكاتوف » و « بوجو » أن يتغلبا على تردده ، نميبا ، وأن يصدر أمرا إلى قطاعات هامة من قوات الجيش بأن تنزل إلى شوارع موسكو بحجة الاستعداد لاجهاض خطط جماعات « مشبوهة » ضد وحدة البلاد واصلاحات البريستورويكا والجلاسنوست .

ومع ذلك ، فإن أمر « يازوف » لقواته ، كان مصحوبا بتشديد مثير للانتباه ، وهو عدم استخدام القوة بأي حال ضد أى تجمع حتى ولو بادر بالهجوم ، إلا بأمر مباشر منه أو من مساعديه .

ومع سرعة حركة الأحداث وتلاطمها بعضها ببعض ، وإنتشار الأنباء الصحيحة عما جرى ويجرى من خلال أجهزة الإعلام الأجنبية ، ونداءات وبيانات « يلتسين » و « بويوف » و « شيفارناز » وغيرهم حول الانقلاب ، اصطدمت المؤسسة العسكرية ، وخاصة على مستوى كوادرها المتوسطة والصغيرة من الضباط وصف الضباط والجنود ، اصطداما عنيفا ومفاجئا بالحقبة . وكان عليها أن تختار ، في لحظة حرجية ، بين الولاء لقيادتها العسكرية بالمؤسسة ، وبين الولاء للشرعية والسناتور والرئيس ، الذى هو فى نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة . وعقدت عدة اجتماعات على عجل انتهت باختيار المؤسسة العسكرية والولاء للشرعية .

ومنذ هذه اللحظة ، عزل كل من « يازوف » و « بلكاتوف » عن أى تأثير أو قدرة على توجيه المؤسسة العسكرية . وتم نفس الشيء بالنسبة ل « بوجو » وزير الداخلية ، التى تمردت قواته أيضا على أوامره ، بعد اتصال القيادات العسكرية الموالية للشرعية ، بها .

- الواقعة الرابعة ، تتجسد فى عزوف الغالبية الساحقة من الشعوب السوفيتية عن شراء ما راح الانقلابيون يحاولون بيعه من الأوهام والاحلام والمغريات . بما فى ذلك ملء بعض أرفف المحلات التجارية بأنواع مختلفة من السلع . وإذا كانت

جماهير الشعب في روسيا وغيرها من الجمهوريات ، لم تعد إلى المقاومة الإيجابية الشاملة للانقلاب ، إلا أنه كان من الواضح أنها تقف موقفا شديداً السلبية منه ، يتسم بالازدراء والاحتقار .

ومن هنا افتقد الانقلابيون منذ اللحظة الأولى ، بحيرة جماهيرية تتيح لهم حرية الميمنة والمناورة .

- الواقعة الخامسة ، تكمن في ذلك السكوت المطبق ، عن الكلام والحركة ، الذي التزمت به قيادة الحزب الشيوعي ، سواء على مستوى اللجنة المركزية أو المكتب السياسي ، تجاه الانقلاب وذلك حتى ظهر اليوم الثالث المرثى من الانقلاب ، حين عقد « زاسوخوف » عضو المكتب السياسي المختص بالشئون الايديولوجية مؤتمراً صحفياً ، أكد فيه وقوف الحزب مع الشرعية والمستور ضد الانقلاب ، وأن القيادة لم تتوافر لديها المعلومات الكافية لتكون رأياً ، نظراً لغياب أمينها العام جورباتشوف . وأنه لحظة أن تحققت من الأمر ، سارعت إلى اتخاذ الموقف الصحيح مع الشرعية والمستور والأمين العام ، وتجاهل « زاسوخوف » الذي يبدو أنه كان يضغط منذ أن علم بالانقلاب في اتخاذ موقف حزبي صارم منه ودعوة لجانته وأعضائه في كل الاتحاد السوفيتي لمقاومته ، بيد أنه كان يمثل أقلية ، الرد على سؤال صحفي حول قمع بعض القيادات الحزبية العليا لتحركات حزبية جماهيرية ضد الانقلاب .

- الواقعة السادسة ، تتحدد في أن جماعات الليبراليين ، شعرت من اللحظة الأولى للانقلاب ، بأن الحركة في النهاية موجهة اليوم في الصميم ، وبأنه إذا خلت ساحة السلطة السياسية من شخصية جورباتشوف وحنكته وقدرته على ممارسة المباحة في خضم البحر السوفيتي بمواجهته المتصارعة العاتية ، فإنه ليس لديها القدرة جماهيرياً وذاتياً على أن تغرز زعيماً ، أو حتى مجموعة من الزعماء مثل يلتسين وغيره ، يحلون محله في المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور ، بل أن وجود جورباتشوف واستمراره والتحالف معه والدفاع عنه في مواجهة الانقلاب ، هو في نفس الوقت ، دفاع عن وجودها وحركتها ، خاصة بعد أن تبين أن نداءاتها لمقاومة الانقلاب وتنظيم حركة عصيان مدني ضده ، لم يتم الاستجابة لها شعبياً على نطاق واسع ، سواء في الاتحاد السوفيتي أو في روسيا الاتحادية ، ولم يتجاوز الحجم الجماهيري الذي استجاب لهذه النداءات المائة ألف مواطن الذين تجمعوا أمام القصر الأبيض الروسي ، وحسب .

وفي محاولة لتعويض هذا الحجم المحدود من المقاومة الليبرالية ، قام البيت الأبيض الروسي - بكفاءة - في تشغيل جهاز دعايته ، داخلياً وخارجياً على مستوى العالم . وجنب عدسات التلفزيون وميكروفونات الاذاعات والمراسلين الغربيين إلى ساحة البيت الأبيض الروسي ، ومتابعة تحركات يلتسين والتركيز على تصريحاته وخطبه كلمة كلمة .

• - وهنا تبرز الواقعة السابعة . التي أسهمت في دق المسمار الأخير في نعش الانقلاب ، وتعنى بها تجنيد وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على المستوى الدولى ، لخلق رأى عام عالمى ، يتاصر المقاومة الداخلية المحدودة لانقلاب ، نفع بالصفة العسكرية والديكتاتورية ويمنحها قوة معنوية هائلة وقدره على الثبات والاستمرار ، فى حين تحاصر الانقلابيين وتخفق حركتهم . وذلك باعتبار أن مسألة الديمقراطية فى أى بلد ، باتت ، فى الزمن الراهن ، قضية عالمية .

هذه فى تقديرى الوقائع السبع ، التى تشكل وفقا لترتيب أولوياتها فى هذا الحديث ، الإجابة عن سؤال : لماذا وكيف فشل الانقلاب ؟



من الذى خسر ومن الذى فاز ، من وقوع وفشل انقلاب أغسطس ١٩٩١ فى الاتحاد السوفيتى ؟

« النظام السياسى ، الذى فشل الانقلاب فى تغييره ، لم يخرج فائزا . وإنما أخذ يعانى من تصدعات وتشققات وحالة ميوعة فى « السلطة » . واضطر إلى الاعتراف - كرها - باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولافيا واستونيا) بعد أن كان يشترط - قبل الانقلاب - ضرورة ملوك طريق الاستقلال والانفصال المستورى . من خلال مجموعة من الاجراءات ، تبدأ بالاستفتاء الشعبى وتنتهى بالمفاوضات مع المركز على مدى خمس سنوات ، لتحديد ما يبقى للجمهورية المنفصلة وما يذهب للمركز .

وعلى سبيل المثال أيضا ، فإنه إذا كانت الخسارة من فشل الانقلاب قد حاقت بقياداته ، إلا أنها لم تمتد إلى القوى السياسية - الاجتماعية التى كانت تمثلها أو قريبة منها . فما زالت هذه القوة ذات حضور قوى وفاعل فى الساحة . سواء على مستوى المركز فى موسكو أو الأطراف فى الجمهوريات . ولها ممثلون على درجة ملحوظة من القوة ، فى مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الأعلى ومجالس السوفيت الاقليمية والقوات المسلحة وقطاعات التكنولوجيا والإدارة وخلايا وحدات الحزب الشيوعى على امتداد البلاد ، وذلك على الرغم من حظر نشاطه وإغلاقه مقاره الرسمية مؤقتا . وهذا كله بالإضافة إلى « كتلة ميوز » ذات النقل المؤثر ، والتى لا تخفى عداها للبريستوروكا والجلاسنومت ، ورغم استخدامها لقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، فإنها تناضل من أجل عودة النظام المركزى للحزب الشيوعى والدولة والتخطيط الاشتراكى الشامل . الأمر الذى يجعلها ، بالمعزودات السياسية الرائجة فى الساحة السوفيتية الراهنه ، على يمين مجموعة انقلابى أغسطس ١٩٩١ ، الجناح اليمينى للبريستوروك .

على سبيل المثال كذلك ، فإن ما بدا ، فى أعقاب انهيار الانقلاب مباشرة ، من فوز ساحق وانتصار مبين للجماعات الليبرالية بقيادة « بوبس يلتسين » باعتباره المنفذ التاريخى للديمقراطية والإصلاح فى الاتحاد السوفيتى ، قد أخذ يتآكل بسرعة ، حيث ظهر من القرارات المتسارعة غير المعمولة وغير الديمقراطية التى أقدم يلتسين وجماعته على إصدارها من مركز القوة الناتج عن مهامتهم فى إفضال الانقلاب ، انهم « ديمقراطيون » عند إطلاق الشعارات و « قياصرة دكتاتوريون » فى الفعل والممارسة . فضلا عن اكتشاف مدى افتقارهم للخبرة فى إدارة الحكم وتسيير شئون الاقتصاد ، والطابع المغامر اللفظ فى « حركتهم الروسية » لنسج علاقات جديدة مع بقية الجمهوريات ، وذلك على أساس أن « روسيا » هى وحدها الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى القديم . ومركز الثقل والقيادة فى الاتحاد الجديد الذى لم يستقر - بعد - على شكل أو مضمون محددين .

لقد جاء انقلاب الليبراليين بزعامة يلتسين على أنقاض فشل انقلاب أغسطس فى محاولة لاستيعاب غالبية صلاحيات المركز ، الذى بدأ مضعضعا بعد تحرره من معتقل كريميا بالقرم ، وذلك لصالح جمهورية روسيا ، أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى وقلبه النابض ، ورئيسها الليبرالى يلتسين وحلقته الضيقة فى البيت الأبيض الروسى ، الذى لقى - فى البداية - دعما شبه مطلق من البيت الأبيض الأمريكى وجميع البيوت البيضاء الأخرى فى أوروبا الغربية ، باعتباره المنقذ التاريخى للديمقراطية الاتحاد السوفيتى ، سواء من دكتاتورية الحرس القديم التى عبرت عن نفسها من خلال انقلاب أغسطس ، أو مما سعى بإحلام جورباتشوف الطوباوية ، التى تحرث فى البحر ، عندما تتصور أنها ما زالت تملك القدرة على « ديمقراطية الاشتراكية من خلال إعادة بناء الاتحاد السوفيتى » . وتعاملت الصحافة وأجهزة الإعلام الغربية مع « يلتسين » على أساس أنه الرجل القوى صاحب السلطة الحقيقية التى امتحنته أحداث الانقلاب . فى حين تنبأت بنهاية جورباتشوف « الحاكم الكبير فى الكرملين » (وهو نفس التعبير الذى استخدمه الكاتب البريطانى ج . هـ . ويلز وصفا للينين فى بداية العشرينات عندما التقى به فى موسكو بعيد ثورة أكتوبر ١٩١٧) وأنه حتى إذا بقى منه شيء بعد الانقلاب ، فلن يعدو أن يكون مثل ملكة بريطانيا « تسود » نظريا ولا « تحكم » عمليا .

وتمنطق يلتسين ، تحت تأثير انهيار الانقلاب ، وعودة جورباتشوف من القرم بمظهر ضعيف ، وقوة جهاز الإعلام الغربى ، بروح « السوبرمان الروسى » وأصدر أوامره الى ميليشياته المكونة من جهاز الشرطة الروسى وأتباعه ، إلى مهاجمة مقار الحزب الشيوعى واعتباره حزبا غير مشروع طبقا لشرائعه الروسية التى سنّها ، ومطاردة أعضائه ، والقبض عليهم وتفتيش مساكنهم دون أى سند قانونى أو قرار قضائى ، كذلك فعل مع أجهزة الأمن ال ك . ج . بى ، والعديد من الدوائر والمصالح والمؤسسات المركزية . ووجه جماهير الشوارع الممسكوفى ، التى لم تزد على مائة

ألف مواطن ، في حملة غوغائية لتدمير كل ما له علاقة بالاشتراكية من منظمات ورموز ، مثل جهاز التخطيط المركزى « الجوسيلان » ومنظمة الشباب « الكومسمول » وصحيفة الإرفادا اللسان المركزى للحزب الشيوعى ، وتمائيل عدد من قادة ثورة أكتوبر مثل ديرجنسكى ، أول مؤسس لجهاز أمن الثورة وغيره . وأعلن أن جمهورية روسيا ، برئاسته ، من حقها التاريخى والواقعى ودورها الرائد فى مقاومة الانقلاب ، أن يكون لها « الكلمة النافذة » فى تحديد هوية وسياسة الاتحاد السوفيتى الجديد . وإن على بقية الجمهوريات أن تعى جيدا هذه الحقيقة . وإن على كل جمهورية تريد الانفصال عن روسيا أن تقبل إعادة رسم الحدود معها ، وفقا لخرائط ما قبل أكتوبر ١٩١٧ . وأنه عازم على نقل جميع المنشآت والترسانات النووية من بقية الجمهوريات إلى جمهورية روسيا ، ووضعها تحت أمره الرئاسة التى يتولى مسئولياتها .

باختصار انطلق فى استخدام كل الوسائل لإضعاف المركز والسلطة الاتحادية ، وسلب اختصاصاتها الدستورية .

وقد أدى هذا النزق فى تصرفات وقرارات يلتسين ، إلى ردود أفعال سلبية وغاضبة على جميع المستويات تقريبا ، فى الداخل والخارج على السواء ، وذلك انطلاقا من أن هذا الوضع قد كثف عن الطابع المغامر ليلتسين وحلقته الضيقة ، ونهمه الشديد إلى السلطة بصورة نرجسية مشحونة « بعبادة الفرد » فى شكل جديد ، واقتاده إلى صفات وخصال رجل الدولة المسئول .

على سعيد جماعات الليبراليين التى يمثل يلتسين واجهتها ، خرج اناتولى سوبشاك عمدة ليننجراد « سان بطرس برج » ، أحد أبرز قيادات ليبرالية ما قبل الانقلاب ، ينتقد ما أسماه « بحمى تدمير البلاد » التى أصابت البعض ، سواء من جانب الانقلابيين أو من الذين وقفوا ضد الانقلاب ، ورفع صوته ضد « الخفة والسطحية والانسياق وراء العواصف المحمومة غير المحكومة عقليا » ، وتصدى زعيم بارز لليبراليين هو « بويوف » عمدة موسكو ، لغوغائية الشارع المريضة « بغيروس التخريب » ضد قوانين ومؤسسات البلاد ومقارها ، التى هى فى النهاية ملك للشعب يجب حمايته . وحذر من أن استمرار هذه الغوغائية تفسد كل شيء . وكتب بأن الكيانات الليبرالية والديمقراطية ، بما تفجر عنها وعن قيادتها ، من ردود أفعال انتقامية وهمجية ، لن يكتب لها البقاء ، لأنها تسيير ضد حركة التاريخ والمصالح الحقيقية للناس .

وعلى سعيد الشارع ، تحركت مجموعات غير قليلة فى مواجهة جماهير الليبرالية وميليشياتها ، للدفاع عن رموز الاتحاد السوفيتى ومؤسساته مثل تمائيل لينين والعبت بعقرات الحزب الشيوعى والكومسمول والجوسيلان . بل وابنته الكى ج . بى ، وأنه إذا كان هناك من أخطأ أو أجرم من أعضاء أو قيادات هذه المؤسسات ، فإنه يجب أن يحاكم محاكمة عادلة طبقا للقانون لا بشريعة الغاب . وإن

لا يمتد ذلك إلى المؤسسات نفسها ، إلا قى إطار الإصلاح أو التغيير الشامل . وعبرت قطاعات واسعة من الجماهير أكثر من مرة عن غضبها لانقضاء يلتسين للعلم السوفيتي واستبداله بعلم روسيا القيصرية .

وتحدث أسرة تحرير البرافدا ، قرار « يلتسين » رئيس جمهورية روسيا التحكيمي والانتقالي بليقافها على أساس أن بعض كتابها تعاطفوا مع الانقلاب بطريقة غير مباشرة . وعادت إلى الصنور ، ولكن كجريدة مستقلة ، بعد أن أصدر جورباتشوف ، باعتباره صاحب السلطة الشرعية كمسكرتير عام للحزب ورئيس للدولة ، بالوقف المؤقت لنشاط الحزب بعد أن تجمعت أدلة عن تورط غالبية أعضائه القياديين في اللجنة المركزية مع الانقلاب ، سواء بالكلمة المعلنة أو بالضمن . وذلك إلى أن يجرى التحقيق القانوني . السياسي في الأمر برمته . ويبدو أن جورباتشوف قد عمد إلى هذا الإجراء ، بعد أن عجز عن إلغاء قرار يلتسين بعد الانقلاب مباشرة بعدم شرعية الحزب ومصادرة مقاره وممتلكاته . وذلك حماية للحزب ونقل قضيته من قبضة رئاسة جمهورية روسيا إلى أيدي السلطة المركزية . :

وعلى صعيد الدائرة الضيقة ليلتسين ، انفجرت الصراعات حول الاستئثار بكراسي السلطة الجديدة المتنامية في الجمهورية الروسية ، وخاصة بعد أن انتقل « أيفان سيلاييف » من رئاسة الحكومة الروسية ، إلى رئاسة ما يسمى باللجنة الإدارية للاقتصاد السوفيتي في المركز ، أثر إقالة الحكومة المركزية التي كان يرأسها بافلوف الذي شارك في الانقلاب . ويدور الصراع أساسا بين ما يسمى بجماعة « مغير دولفسك » نسبة إلى زملائه وأصدقائه في هذه المدينة الروسية ، التي كانت مركز سلطته الحزبية كأمين الحزب الشيوعي لمنطقته ، قبل أن يستدعيه جورباتشوف إلى تولي مسئولية اللجنة الحزبية للعاصمة ، وبين جماعة « موسكو » ويقصد بها الطاقم السياسي الذي انضم إلى يلتسين في معركته للفوز برئاسة مجلس السوفيت الروسي ثم رئاسة الجمهورية الروسية . وقد امتد هذا الصراع إلى مناطق عديدة داخل جمهورية روسيا الاتحادية ذاتها ، التي باتت تخشى من ديكتاتورية « الليبراليين الطفوليين » الذين يسيطرون على مراكز النفوذ في البيت الأبيض الروسي ، واخذت تتصاعد نغمات الانفصال عن بعض الأقاليم الداخلة في نطاق الجمهورية الروسية . وأبرز هذه النغمات تصدر بوضوح عن منطقة « ترمستان » .

وعلى صعيد جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، كان رد الفعل حادا ضد ما أصبح يسمى بالقصر الليبرالي الروسي يلتسين ، وجماعته الغواية ، التي تسعى لفرض السيطرة القومية الروسية الفظة على بقية الجمهوريات واغتصاب صلاحيات المركز لصالحه ، ولصالح المجموعة العطشى للسلطة على نحو « وحشي » ، التي تلتف من حوله في « البيت الأبيض الروسي » . وتجسد رد الفعل هذا ، في موجة إعلان الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ، والتكتل ضد دعوة الديكتاتورية الروسية ، بصرفها القيصري التقليدي ، التي كانت ثورة أكتوبر ١٩١٧ قد حدثت منه بشكل نسبي ملحوظ

وهاجم عدد من قادة هذه الجمهوريات ، وعلى الأخص « نزار باييف » رئيس جمهورية كازاخستان ، « وكرافتشول » رئيس جمهورية أوكرانيا ، ثاني أكبر جمهورية سوفيتية بعد روسيا ، حماقة ونرجسية « الطاووس الروسى » الذى راح يخنال بريشه الملون فى طول البلاد وعرضها بعد انهيار الانقلاب وكأنه البطل الأوحى ، على غرار « رامبو الأمريكى » .

وعلى صعيد الشعب السوفيتى ككل ، وأمريكا وأوروبا ، دب الفزع فى قلوب الجميع - وخاصة فى الغرب - ازاء خفة رئيس جمهورية روسيا فى التعامل مع ترسانة الأسلحة النووية السوفيتية ، وردود الفعل المضادة لبقية الجمهوريات التى تتمركز بها بعض مؤسسات ومخازن هذه الترسانة بحيث يعجز المخاطرين تجزئة السلطة وانفلاتها من أيدى السلطة المركزية المتمثلة فى جورباتشوف التى أكتت الأحداث مدى حصانته ومسئوليته فى هذا المجال إلى رجل مغامر كيلستين لا يتورع عن اللعب بهذه الترسانة ، فى سبيل تأمين جوعه للسلطة السياسية فى روسيا وعلى نطاق الاتحاد السوفيتى ككل . وخاصة بعد أن اكتشف الغرب أن « بطله الديمقراطى » لا يملك مؤهلات « رجل الدولة المسئول » .

وهكذا أصبح ملحوظا أن الخط البيانى ليلتمسين والبيت الأبيض الروسى ، الذى راح يتصاعد بسرعة ، فى مجال الاستئثار بالسلطة ، خلال الانقلاب والأيام القليلة التى أعقبت انهياره أخذ يهبط - بعد ذلك - بسرعة أيضا إلى مستوى أدنى مما كان عليه قبل الانقلاب بدرجة كبيرة . السوفيتى ، فى ضوء الأحداث الراهنة .

ماذا يعنى هذا ؟

فى تقديرى أنه يعنى أمورا كثيرة وخطيرة : ان المسألة ليست استقالة ، وإنما إيقاف نشاط . وأن سبب هذا الإيقاف جبرى وغير دمتورى . وأنه بالتالى مؤقت ، إلى حين عودة الشعبية بعودة الاتحاد السوفيتى .

والبيان بعد ذلك يتحدث بأسلوب صريح على عدم موافقته أو اقتناعه بجندوى الكومونولث وقدرته على الاستمرار . وعلى تمسكه بوحدة البلاد فى إطار اتحاد سوفيتى جديدة ديمقراطى واستمراره فى العمل لتحقيق هذا الهدف . ويتحدث فى الوقت نفسه ، تلميحاً ، عن انتهاك زعماء الكومونولث لقواعد الشريعة والدستور ، والتفرد على منططات مؤتمر نواب الشعب ومجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) . ولكنه - مع ذلك - كزعيم تاريخى مسئول ، لا يقف فى وجه وضع الكومونولث موضع التجربة والامتحان . وبالتالي فإنه لم يلجأ ، كقيادة لحركة الديمقراطية فى البلاد إلى استخدام القوات المسلحة لفرض القانون والنظام والدستور على المعصاه . ومن هنا لم يعد لديه بديل ، غير « إيقاف نشاطه مؤقتاً كرئيس للاتحاد السوفيتى » الذى سيناضل من أجل عودته ، فى إطار ما أسماه « بالحضارة السوفيتية » .

٣ - مستقبل الاتحاد السوفيتي :

إذا كانت هذه القراءة للأحداث صحيحة ، فإن السؤال عن عودة الاتحاد السوفيتي وجورباتشوف في المستقبل لا يمكن تجاهله أو إسقاطه . طالما إن فترة الانتقال لا تزال مفتوحة بكل صراعاتها .

ماذا نعني بالعودة ؟ ونحن - هنا - نفكر بصوت عال .

هل تعني عودة الاتحاد السوفيتي كما كان ، عندما أنزل علمه من فوق الكرملين أم بصياغة أخرى - تنضجها وتطرحها حركة الأحداث بصراعاتها الضاربة ؟

وهل تعني عودة جورباتشوف ، شخصيا ، إلى القيادة على رأس الدولة ؟ أم عودة الجورباتشوفية الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية (ولكن بدون جورباتشوف نفسه ؟

في تقديرنا أن الجواب على كل هذه التساؤلات ، مفتوح أمام جميع الاحتمالات ، وننطلق في هذا التحليل ، من نقطة مركزية ترجح - في تقديرنا - أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى كومنولث الجمهوريات المستقلة ، لن يحل أى مشكلة كبيرة أو صغيرة ، من مشاكل فترة الانتقال سواء على الصعيد السوفيتي أو الصعيد الدولي .

كيف ؟

دعونا نتجاوز ما خلقه أسلوب تكوين هذا الكومنولث من تعميق متعدد الأبعاد للصراعات والانقسامات الحادة بين السلافيين (روسيا ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا) ذوى التاريخ الاستبدادى الطويل وبين بقية شعوب الجمهوريات الأسيوية الأخرى . ثم بين الكوكونات السلافية العديدة المتناحرة ، نفسها .

ودعونا - أيضا - نتخطى أهوال وأخطاء توزيع التركة السوفيتية ، التى من الصعب تفكيكها وتقسيمها - عمليا - بين الجمهوريات . ابتداء من أدوات الانتاج المتشابهة حتى الأسلحة النووية الاستراتيجية (أربع جمهوريات) والتكتيكية (ثمانية جمهوريات) .

ومدى امكانية قيام جمهورية مستقلة بالقدرة على الحياة بما ستثاله من حصص من هذه التركة ، فى وجه تحديات نهاية القرن والأسواق الدولية الكبيرة .

ودعونا - كذلك - نعبّر وجود القوى المحافظة ذات النقل المنظم فى الساحة السوفيتية ، على ائتلاف الجمهوريات ، بما فى ذلك ما يسمى بالمستاليين الجدد ، مثل جماعة سوز وكولونيالها السود ، والتنظيم السرى للحزب الشيوعى الذى حظر نشاطه ، وفلول رجال القوات المسلحة والخبراء الذين طردوا من الخدمة ، بالإضافة إلى الأحزاب - الماركسية والبلشفية - التى تكونت حديثا . ولم تتحرك بعد . كذلك قوى الديمقراطية ، التى تزواج بين الاشتراكية (بمفهوم التراث الشامل للعدالة

الاجتماعية من ماركسية وغيرها) وبين اليات السوق ، والتي نقودها عناصر معارضة يلتصق وجماعته التي توصف - من قبلها - « الهواة الصغار المغامرين » من أمثال شيفر نازة والكسندر ياكوفليف ، ومن انفصلوا عن بلتسن مثل بوبوف عمدة موسكو وسوبتشناك عمدة سان بطرس برج (ليننجراد) الخ

ودعونا - أخيرا وليس آخرا - نتفقر على الاتهامات التي أخذت تتصاعد ضد بلتسن وزملائه السلافيين ، الذين بادروا إلى تكوين نواة الكومولث ، بأنهم ينفذون خطة الولايات المتحدة الأمريكية في تفكيك الاتحاد السوفيتي . وتستند هذه الاتهامات إلى تصريح أعلنه شوشكيفتش رئيس جمهورية روسيا البيضاء - في إطار اقناع من حوله بخطئه - يقول فيه أنه أقدم مع زملائه على تكوين الكومولث بعد أن تباحثوا في ذلك - تليفونيا - مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وضمّنوا تأييده . وذلك قبل ابلاغه لرئيس الاتحاد السوفيتي . وهو الأمر الذي علق عليه جورباتشوف في حينه بأنه « عار وطني » . ويطرح تساؤلات مخيفة عن حقيقة الدور الأمريكي فيما بات يسمى ببناء النظام الدولي الجديد . وذلك إزاء الصين واليابان وأوروبا الغربية وخاصة ألمانيا الموحدة .

ندع هذا كله - رغم خطورته - لنركز على الأزمة الاقتصادية الطاجنة في جميع الجمهوريات ، والتي تدفع بالبلاد والمواطنين إلى حافة الاختناق والجوع . إن الأرقام التي أعلنت أخيرا - بعد تكوين الكومولث - وفي محاولته لإثبات فشل جورباتشوف وتصفيه برنامجه ، الذي يمثل الوحدة وعدم المخاطرة بتسليم المواطن إلى وحوش آليات السوق ، تكشف عن أن معدل التضخم قد ارتفع إلى ٣ ٪ أسبوعيا على الأقل . وأن ٤٠ ٪ من الشعوب السوفيتية يبلغ متوسط دخل الفرد الشهري فيها إلى مائة روبل فقط . أي ما يقل عن دولار واحد لا يغطي سعر كيلو جرام واحد من اللحم .

ولأن بلتسن وجماعته ، باتوا سجناء ، مقولة إن الخلاص هو في الانتقال الفوري وغير المشروط إلى السوق الحرة ، بديلا عن النظام الاشتراكي والتخطيط والتحكم في الأسعار الخ .. فقد أعلن عن إطلاق حرية الأسعار والأجور دون ضوابط إلا قواعد العرض والطلب .

وهكذا تدخل روسيا بأزمته وقيادة بلتسن طور الجحيم . ورغم أن الجمهوريات الأخرى في الكومولث اعترضت على انفراد روسيا بهذا القرار ، إلا أن هسنيريا الرأسمالية بشكلها الخام والفظ ، وليست الاشتراكية هي الطريق الصحيح نحو ثراء الوطن والمواطن ، وأن أمريكا صديق متقد ، باتت تضغط على الجميع للسير في هذا الاتجاه . وذلك بنوع شبيه بتلك الحمى الجنوبية التي عرفها المجتمع الأمريكي منذ أواخر القرن التاسع عشر باسم حمى البحث عن الذهب .

وفى تقدير جميع المراقبين تقريبا ، أن هذا المملك سوف يعقد أكثر من الأزمة التى ليس فى امكانية أمريكا باقتصادها المتردى الراهن ، حتى لو أرادت ، أن نعمل على التخفيف من حثتها . وانه ، إن أجلا أو عاجلا ، فإن مسيرات الجوع الجماهيرية الغاضبة سوف تسيطر على المساحة السياسية فى كل جمهوريات الكومنولث . وعندئذ لن يكون هناك خيار أمام رؤسائها إلا الاصطدام بها بالعنف ، وبذلك تنهز ديمقراطيتهم الزائفة . أو أن يفقدوا السيطرة والملطة ، الأمر الذى لبروز قوى فاشية قمعية ذات تنظيمات مسلحة ، سواء تحت أروية اشتراكية أو ليبرالية ، تستولى على السلطة وتلتحم مع الجماهير الجلعة وتطلعاتها الديمقراطية فى صراعات دموية .

ومن خلال الثمن الفادح الذى سيجرى دفعة والتضحيات الهائلة التى منتقل عبء الجميع تنبئ الاحتمالات ، بنمو وعى اجتماعى ديمقراطى جديد واردة جماعية عقلانية بدفعان نحو الوحدة وإعادة بناء الاتحاد السوفيتى من بين ركام الاطلال . واستئناف حركة البريسترويكا والجلامنومست بقيادة جورباتشوف أو بدونه . ولكن فى ظروف أكثر نضجا وهدوءا وحشد لإمكانات التنمية الهائلة المادية والبشرية والتكنولوجية المتوافرة فى البلاد الأمر الذى يعيد طرح المسألة التى ريدما جورباتشوف فى بيانه عند مغادرة الكرملين فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، حول ثقته فى العودة الجديدة للحضارة السوفيتية ، التى بناها الإنسان السوفيتى معرفة وفكرة وحمامة . رغم القهر الذى عاياه تارة تحت سياط القيصرية . وتارة أخرى تحت وطأة الاستبداد فى نظام « اشتراكية الكتنة السئالينى » .

منبع السؤال - اذن - عن احتمالات عودة الاتحاد السوفيتى وجورباتشوف أوالجورباتشوفية لا يأتى من فراغ . وإنما من حقيقة أن كلا من الاشتراكية السئالينية أو الليبرالية السلافية الكومنولثية ، ليس فى طاقته أن يقدم حلا ديمقراطيا اجتماعيا اقتصاديا ، لأزمة شاملة معقدة تشمل مدس الكرة الأرضية ، وتؤثر سلبا وإيجابا على مستقبل وحياة الخمسة أمداس الأخرى .



تعقيب (١)

الصراع حول إدارة الاقتصاد والسير إلى اقتصاد مختلط

الدكتور / عثمان محمد عثمان

الحقيقة أن الورقة والعرض الذي تقدم به الأستاذ لطفى الخولى حافظين بالمعلومات والتفاصيل حول ما جرى وما يجرى داخل الاتحاد الموفيتى واتحاد الجمهوريات المستقلة . ولا يختلف المرء مع السياق الرئيسى للطرح الذى قدم ، إلا أنني سوف أحاول تقديم قدر إضافى من المعلومات التى قد تنفيذ فى قراءة وتعميق فهمنا لهذا الذى جرى ، ورؤيتنا لما يمكن أن يجرى .

لقد ألتزمت ورقة الأستاذ لطفى الخولى بالمعنى المباشر للصراع على السلطة ، أى الانقلاب على الوضع السياسى القائم وسلطة الحكم ، سواء فى الانقلاب الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ أو انقلاب الليبراليين الذى استمر بعد ذلك بقيادة بوريس يلتسين ، كما استخدم الأستاذ لطفى الخولى نفس التعبير لوصف ما حدث من جانب يلتسين ومبناه (الانقلاب) ، إلا أن الملاحظة السريعة أن تفسير وتحليل ما جرى فى الورقة ظل مفتقرا إلى الأساس الاجتماعى ، وخاصة موقف الطبقة العاملة والفلاحين ، وليست لدينا معلومات وفيرة عن موقفها ، والحديث عن تصريح لثقلات أو اتحاد ثقلات لا يكفى على الإطلاق فى هذا الشأن . ومن ثم ، يظل السؤال مطروحا حول أسباب وأثار حالة الاغتراب الغاضب الصامت على حد تعبير جورباتشوف عن المواطن الموفيتى عن الحزب والدولة والمصنع والمزرعة ، أو لماذا هذا الابتعاد الاغتراب وعدم المشاركة ؟ ولماذا غابت للجماهير ؟

وفي ضوء هذا التحديد المباشر لنطاق الصراع على السلطة ، يحدد الأستاذ الخولى الأطراف المباشرين للصراع بصورة عامة وهي : أنصار البريسترويكا وجورباتشوف من ناحية ، في مواجهة البيروقراطية من ناحية أخرى ، ووصفهم في بداية الصراع بأن هناك أغلبية موحدة من أنصار البريسترويكا وأقلية بيروقراطية مفككة . وفي ظل هذا التقسيم الثنائي ، كان « البريسترويكيون » هم التقديرون من وجهة الأستاذ لطفي الخولى . أما الأقلية البيروقراطية ، فقد اتخذت مواقع القوى المحافظة ، أو المرجعية التي حاولت على حد قوله قطع الطريق على حركة البريسترويكا حفاظاً على مصالحها وامتيازاتها ، إلا أنه لم يقدم توصيفاً لهذه المصالح والامتيازات . ولذلك ، سوف أحاول هنا أن أقدم استقراء لهذه الوضعية .

وأود في البداية أن أسجل ملاحظتين أرجو أن نتذكرهما معاً فيما بعد :

الملاحظة الأولى ، أن الأستاذ لطفي الخولى طرح في بداية عرضه السؤال الذي يشغل بال الكثيرين وهو : هل البريسترويكا ثورة في اطاره الاشتراكية أم أنها ثورة مضادة للاشتراكية ؟

وفي تقديرى أن السؤال في جوهره يعكس في الأغلب نوعاً من التعاطف من جانب الأستاذ الخولى ، وربما من جانب الكثيرين منا مع البريسترويكا وقبولاً لها .

الملاحظة الثانية ، أنه بينما بدى أن تطلعات أنصار البريسترويكا ومؤيديها ذات طابع سياسية ، مثل الديمقراطية والحرية والجلاسنومت .. وما إلى ذلك ، فإن مصالح البيروقراطية المتمترسة في الحزب والدولة والجيش وأجهزة الأمن والمؤسسات الاقتصادية والمالية والإنتاجية كانت مصالح مادية واقتصادية . وبالتالي ، يصبح السؤال : هل يمكن استخدام تحليل التكلفة والعائد لهذه المصالح والمكاسب لتقدير أو تقييم نتائج الانقلاب والصراع على السلطة ؟

هذه الملاحظة تنقلني منطقياً إلى موضوع الصراع على السلطة ومضمونه ومحتواه . وقد فهمت من عرض الأستاذ الخولى أن الصراع على السلطة كان ثنائياً ، ثم أنقسم أنصار البريسترويكا أنفسهم إلى ثلاثة تيارات ، محافظة ، عقلانية ، مغامرة . وقد عكس هذا التقسيم قراءاً من التعاطف مع جورباتشوف والتيار العقلاني .

وأعتقد أن موضوع الصراع يتركز حول إدارة الاقتصاد السوفيتي وكيفية صياغة تزواج صحي بين التخطيط واقتصاديات السوق في إطار ديمقراطي اشتراكي . والواقع ، أنني لم أضع هذا التوصيف باعتباري اقتصادياً محترفاً ، وإنما يمثل هذا التوصيف نتاجاً موضوعياً لعملية استيضاح حقيقة التطورات الجارية وللتحول عن الاشتراكية إلى الرأسمالية في الاتحاد السوفيتي أو في الجمهوريات المستقلة ؟ لماذا ؟ كيف ؟ من ؟

والواقع أن ما قد يؤيد هذه الرؤية أنه باستثناء مطالبية التيار الليبريستيرويكي المغامر بإتباع بعض الأساليب غير الديمقراطية في مواجهة البيروقراطية ، فإن قضية الديمقراطية والمكاشفة لم تكن محل الخلاف بين الأطراف أو التيارات الثلاثة المتصارعة التي أشار إليها الأستاذ لطفى الخولى فى ورقته ، على أن ما يثير الحيرة والتساؤل من ناحية أخرى يتمثل فى أن الذى عجل بالانقلاب الأول وأفضى إلى الانقلاب الثانى ليس الترتيبات والتدابير الاقتصادية ومعناها ، وإنما مسألة وحدة الاتحاد السوفيتى واستقلال الجمهوريات ، حيث أرتبط توقيت انقلاب أغسطس ١٩٩١ بإقتراب موعد توقيع معاهدة الاتحاد الجديدة التى رأى قادة الانقلاب أنها تفكيك للاتحاد السوفيتى . وكما ظهر فيما بعد ، فإن فشل الانقلاب جاء نتيجة لرفض التيارات والقوى السياسية المختلفة للانقلاب ، ليس متمسكاً بوحدة الاتحاد السوفيتى وليس حرصاً من الليبروقراطية على توحيد السوق ، وأيضاً ليس لأن الليبراليين كان لديهم مشروعاتهم الواضحة وإلى هز للثقل على بطء الإصلاح الاقتصادى الذى اتهم به جورباتشوف والبريستيرويكا .

ويقودنا ذلك أن نلخص ما أورده الأستاذ لطفى الخولى فى أن البريستيرويكا كانت تتمحور حول إعادة بناء الاشتراكية الديمقراطية ، وكان يقف على يمينها القوى المحافظة التقليدية التى تتمرس حول الماركسية - اللينينية ووحدة الاتحاد السوفيتى ، بينما وقف على يسارها القوى الليبرالية الهادفة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق ولا تتمسك بوحدة الاتحاد السوفيتى .

وقد عجز الوسط (البريستيرويكا) عن التحرك بليبابية نحو تقديم حلول فعالة للمشكلتين معاً ، الأمر الذى أدى إلى انتصار الليبرالية فى أعقاب فشل انقلاب أغسطس . لذلك ، ربما تكون استنتاجات الأستاذ لطفى الخولى مجرد انطباعات أو من قبيل التعميمات حينما يرى أن الهزيمة لم تلحق بالقوى السياسية - الاجتماعية التى تمثلها قيادة الانقلاب الفاشل (القوى الشيوعية المتمسكة بقواعد الماركسية - اللينينية وديكتاتورية البروليتاريا ووحدة الحزب والدولة والتخطيط المركزى الشامل وحتمية اندثار الرأسمالية .. وما إلى ذلك) ، والحقيقة أن هزيمة هذا التيار كانت قد وقعت مع بزوغ البريستيرويكا ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن استنتاج الأستاذ الخولى بأن انتصار الجماعة الليبرالية بقيادة يلتسين قد أخذ يتأكل بسرعة ، ربما يكون صحيحاً أن شعبية يلتسين قد أخذت فى الضعف ، وخاصة فى الولايات المتحدة ولدى الإدارة الأمريكية ، حيث أشارت صحيفة الهمبرالد تريبيون مثلاً فى مقال لها منذ أسبوع إلى قول نائب الرئيس الأمريكى دان كويل بشأن طلب يلتسين تقديم مساعدة قدرها خمسة مليارات دولار لإنشاء صندوق دعم وقابلية التحويل ودعم الرويل ، حيث قال أن الولايات المتحدة ليست

رغبة في الأقدام على ذلك دون ضمان نجاح هذه الخطوة . وأشار بصفة خاصة إلى أن أيام الرئيس يلتسين ربما تكون معدودة ، وهذا هو العنوان الذي ظهر في المقال بالصحيفة وهو : هل بانت أيام الرئيس يلتسين معدودة ؟

أنتى إن أحوض هنا فى الأسباب الأخرى التى تحول دون تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية كبيرة ، إلا أنتى سوف أركز على هذا التصريح أو اقتطف هذا التصريح للإدارة الأمريكية بموقفها العلني من بوريس يلتسين لتأكيد وجهة نظري التى ذكرتها . ومن هذا المنطلق ، فانتى أميل إلى القول أن أزمة الاتحاد السوفيتى لم تكن اقتصادية أو لم تكن اقتصادية فقط ، وأن الصراع على السلطة لم يكن بسبب تبليين البرنامج المطروح للإصلاح الاقتصادى ، كما أن تفكيك الاتحاد السوفيتى لا يمكن إرجاعه فقط إلى التحول نحو الرأسمالية أو محاولة بين التخطيط وآليات السوق (أو بين الاشتراكية الديمقراطية أو اشتراكية السوق) .

وإذا كان الأمر كذلك ، يصبح هناك تناقض حاد بين سؤال البداية : هل تعتبر البريمستروكا ثورة فى إطار الاشتراكية ؟ وبين سؤال النهاية الذى أختتم الأستاذ الخولى ورفقه به عن عودة الاتحاد السوفيتى أو الجورباتشوفية .

وفى محاولة الإجابة عن السؤال ، تجاوز الأستاذ الخولى عن عوامل كثيرة هامة ، وركز فقط على ما أسماه بـ (الأزمة الاقتصادية الطاحنة) من جميع الجمهوريات ، وأقتطف بعض البيانات والمؤشرات الجزئية حول ارتفاع معدل التضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد .. وغيرها . وفى ميناريو مبسط ، لم يتمكن الأستاذ لطفى الخولى من الربط بين تداعيات الأزمة الاقتصادية والانتقال السريع إلى اقتصاد السوق كبديل عن النظام الاشتراكي . وقد ركز الأستاذ الخولى بدلاً من ذلك على ردود فعل الجماهير الغاضبة . وما أسماه (مميزات الجوع) والمواجهة العنيفة مع السلطة الحاكمة واحتمالات بروز القوى الفاشية والالتحام مع القوى الشعبية فى صراعات دموية ، مما يخلق تضحيات هائلة ويولد وعياً اجتماعياً ديمقراطياً يعيد بناء الاتحاد السوفيتى ويستأنف حركة البريمستروكا والجلاسونست .

أن هذا الميناريو للثورة الاشتراكية الثانية - كما يمكننى أن أسميها - لا يفترض فقط أن المشاكل الاقتصادية تضاف إلى الثورات ، وهو مالم يقم عليه الدليل لا فى الاتحاد السوفيتى ولا فى غيره من الدول ، حيث كان سوء الأداء الاقتصادى والمشكلات الاقتصادية موجوداً منذ الستينات فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، وإنما يمتد أيضاً إلى أسباب إخفاق البريمستروكا ، أى قوى الاشتراكية الديمقراطية إذا كانت موجودة وقوية فى الجمهوريات المستقلة . وفى تقديرى ، أن هذه الأسباب الكامنة وراء فشل البريمستروكا سوف تحكم ميناريو المستقبل ، وتتمثل فى :

أولاً : أن البريمستروكا لا تملك برنامجاً مبنياً على نظرية متكاملة للاشتراكية . والواقع أن القول بضرورة المزج بين عناصر السوق والتخطيط المركزى لم يقدم جديداً على المحاولات النظرية التى جرت فى العشرينات والثلاثينات ، وفى غمار

الخطية الخمسية الأولى في الاتحاد السوفيتي ، ولم يستكشف آليات لإدارة الاقتصاد السوفيتي تختلف جوهرياً عن النموذج المتألفي ، أى أنه على المستوى النظرى ظلت أسس الماركسية - اللينينية الغامضة للاقتصاد الميساسى للاشتراكية هي مصدر التفكير والسياسة الاقتصادية . وفي عرض الأستاذ الخولي الآن ، بدا فيما أرى مدافعاً عن الماركسية - اللينينية ، وإن متالين أحدث قطيعة مع أسس هذه النظرية وهذا في الواقع لا يتسق مع مجريات الأمور ، فمقولات كل من ماركس وأنجلز ولينين عن أسس الاقتصاد الاشتراكي كما تصوره أو كما توقعوه ثبت أنها أولاً مسئولة عن الممارسات ، ويعنى ذلك أن هذه الأسس والكلمات والجمل والأمستنتاجات البسيطة التي أوردها ماركس وأنجلز في كتاباتهم عن الاقتصاد الاشتراكي عند قيامه كانت إلى حد كبير بمثابة الأطار الواسع لما جرى من ممارسات ، والأمر الثاني أن هذه المقولات كانت غير علمية وغير عملية .

والحقيقة أن ما أود التأكيد عليه في هذا الصدد ينصب أساساً ، على افتراض أن حالة الوفرة عكس الندرة في الاقتصاد الاشتراكي ، وبالتالي فإننا نستبعد الحاجة إلى الأسعار والنقود والأجور ، وقد ظلت هذه الفرضية بمثابة فرضية حاكمة في جوهر النظرية الاشتراكية ، وبالتالي كانت مسئولة عن تلك الأزمة القائمة .

ثانياً : أنه على الرغم من الحديث عن منجزات الاتحاد السوفيتي القديم والمكاسب الاشتراكية التي قد يتوقع أن تنبرى الطبقة العاملة للدفاع عنها وحمايتها ... الخ ، فإن الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لم تنجز ما كان مأمولاً منها . وقد يقتضى التقييم الموضوعي لهذه النقطة إجراء دراسة مستفيضة ، إلا أنني أكتفى هنا بالإشارة إلى عدد من المؤشرات ذات الدلالة :

أ- أنه لم يكن يعمل في الاتحاد السوفيتي قبل تفككه سوى ٣٠٪ من إجمالي القوة العاملة في الصناعة والتشييد ، ولازال ٢٠٪ من العمالة تتركز في قطاع الزراعة ، وذلك طبقاً لإحصاءات مدققة ومنشورة لعام ٨٩ - ١٩٩٠ ، أى في أعوام ما بعد البريسنويكا .

- أن الاتحاد السوفيتي كان يعتمد على تصدير الطاقة بنسبة ٥٠٪ من إجمالي الصادرات .

- أن المصدر الثاني للدخل كان يتمثل في تصدير الأسلحة بنسبة ٢٥٪ من قيمة الصادرات .

- أن إنتاجية الوحدة من رأس المال تدهورت بنسبة ٤٠٪ فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥ . في مجال الصناعة ، ونسبة ٧٠٪ في مجال التشييد والزراعة ، في حين كانت إنتاجية العناصر المجتمعة (المقياس البسيط للتقدم الفني) كانت دائماً متدنية جداً ، بل أنها كانت سالبة في أغلب الفترات .

- إن معدلات زيادة الناتج - نتيجة لما سبق - بدأت في التراجع ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الاتفاق الاستثماري ، وهذا يفسر الأرقام التي ذكرها د . رضا

العدل . وقد ساعد الاستثمار الكثيف وارتفاع معدله على زيادة معدل النمو ، ولا يعكس ذلك أية ميزة نسبية . والواقع أن هذه السمات ظلت تعقل اقتصاداً نامياً ، وليست سمات اقتصاد متقدم على الإطلاق . وفيما يتعلق بتوزيع الدخل والعدالة ، كانت الصورة غريبة أيضاً ، حيث كان متوسط دخل الفرد منخفضاً للغاية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، والرقم الذى أشار إليه الأستاذ لطفي الخولي لا يعود إلى التحول لاقتصاد السوق ، وإنما ترجع إلى ٥٠ أو ٧٠ سنة من التقدم أو التراجع الاقتصادي . وكان هذا المؤشر دليلاً على طبقة المجتمع الاشتراكي ، ليس فقط من زاوية الموقف من وسائل الإنتاج ، وإنما أيضاً من مستوى الدخل وخريطة توزيع الدخل في المجتمع .

ويتبين من البيانات القليلة المتاحة عن توزيع الدخل لعام ١٩٨٠ أن حصة أفقر ٢٠٪ من الأسر في الاتحاد السوفيتي لم تزد عن ٩٪ في اليابان ، و ٨٪ في ألمانيا الغربية آنذاك . بينما حصل أغنى ٢٠٪ من الأسر على ٣٦٪ من الدخل القومي ، أى أن الفئات الأغنى تحصل على دخل يساوى أربعة أضعاف ما يحصل عليه $\frac{1}{10}$ الفئات الأكثر فقراً ويمكن أن يتصور البعض أن هذا نوع من عدالة التوزيع ، طالما أن الفئات الأغنى في مصر تحصل على دخل يساوى ٨ أضعاف نسبتها إلى إجمالي السكان ، إلا أن السؤال يبقى عن مغزى الاشتراكية طالما كانت هذه النسب بهذا الشكل ؟

ليس هذا فحسب ، بل أن الجلاسنووست قد مكنت من كشف بعض الحقائق المذهلة عما يعرف بـ (مستوى الفقر المطلق) ، إذا أن $\frac{1}{10}$ عدد المواطنين السوفييت يعيشون تحت خط الفقر الذى حدد رسمياً بحوالى ٧٥ روبل فى الشهر فى عام ١٩٨٥ ، أى حوالى ١١٦ دولاراً .

والواقع ، أنه ربما كان السبب الثالث للعجز فى الاشتراكية ثم البريسترويكا يتمثل فى غياب وفقدان عناصر القدرة التنافسية للاقتصاد السوفيتي وإدارته الكفوءة وهناك أربعة عناصر سوف أشير إليها فى هذا الصدد ، وسوف تكون حكمة للانتقال إلى الاشتراكية أو إلى الرأسمالية ، وهى :

- ١ - لابد من وجود وحدات إنتاجية إنتاجية صغيرة ، ولن أعطى أرقاماً للمقارنة فى هذا الشأن لأن المقارنة ليست فى صالح الاتحاد السوفيتي على الإطلاق .
- ٢ - التحكم فى المخزون ، حيث يعتبر هذا العنصر حيوياً للغاية لأن المخزون يمثل ٨٠٪ من قيمة الناتج فى الاتحاد السوفيتي .
- ٣ - المرونة والمنافسة ، إذ تتوقف قدرة الشركات والوحدات الإنتاجية على المنافسة على مدى ما تحققه من التجديد والتحديث ، ولم يرق الاتحاد السوفيتي بتجديد وتحديث أكثر من ٢٪ سنوياً من وحداته الإنتاجية فى الخمسينات ، بينما تصل

هذه النسبة إلى ١٠٪ في اليابان ، و ٥٪ في الولايات المتحدة . وبالتالي عمر الآلة في الاتحاد السوفيتي في المتوسط يصل إلى حوالي ٢٥ - ٣٠ سنة .
٤ - لابد من ضرورة تطبيق وإستخدام معيار الربح كمقياس للكفاءة ، وليس الإكتفاء بإنجاز أهداف الخطة الموضوعية .

ولم يعد ممكناً في ظل هيكل الاقتصاد السوفيتي وغياب الإطار الفكري إعادة بناء اقتصاد السوق الاشتراكي أو اشتراكية السوق .

وعلى ما يبدو ، فإن السيناريو الأرجح هو أن الجمهوريات المستقلة ، وخاصة روسيا ، سوف تلحق بجمهوريات البلطيق في طريق السير نحو الرأسمالية ، وهنا سوف نواجه المعضلة التقليدية ، معضلة الرأسمالية بدون رأسماليين ، الأمر الذي يطرح التساؤلات حول قضية التخصيص ، وهو الموضوع الذي يحظى بجدل وصراع ضار حتى هذه اللحظة في الاتحاد السوفيتي ، والأثار التي قمها الأستاذ لطفى الخولي في هذا الصدد صائبة .

وفي تقديري ، فإن السيناريو الأرجح يتمثل في السير نحو اقتصاد مختلط ، إذ لا يستطيع الاتحاد السوفيتي أو الجمهوريات السوفيتية المستقلة أن تعود إلى الجورباتشوفية ، كما لا يمكنها أن تتقدم إلى الرأسمالية لأنها تفقد أسس الاقتصاد الرأسمالي المتقدم . وبالتالي ، يصبح الأرجح أن نتجه تلك الجمهوريات نحو اقتصاد مختلط ، وبالأذات في روسيا الاتحادية ، ويمكنني أن أخلص مما سبق إلى ما يشبه الإجابة على سؤال البداية ومؤداها أن البريسترويكا كانت آخر محاولة لتجديد الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي .

أما سؤال النهاية ، فربما تكون إجابته الموجزة أن روسيا وبعض الجمهوريات المستقلة الأخرى مازال أمامها طريق صعب من السير في ظل اقتصاد مختلط . ومع ذلك ، يبقى التساؤل الحائر إذا أستبعدنا احتمال عودة الجورباتشوفية إلى اتحاد سوفيتي جديد ، ما هو مصير الامبراطورية الرومية التي حاولت بناء مجدها تحت لواء الاشتراكية كقطب عالمي عبر نصف قرن ؟ وما هي احتمالات تماسكها في ظل تعدد مراكز الرأسمالية العالمية ؟

الصراع القومى وزوال الدولة السوفيتية

الدكتور / أحمد عباس عبد البديع

فى مقدمة الأحداث المثيرة والتطورات المفاجئة التى يموج بها عالم اليوم ، يبرز حدث الأنهيار المنوى الذى انتهى إليه مصير الاتحاد السوفيتى وأودى بكيانه بعد أن ظل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقت قريب مضى يتبوأ أحد الموقعين القياديين على قمة النظام العالمى إلى جانب الولايات المتحدة . ولاشك أن هذا التغير العميق الذى أتاح بهذه القوة العظمى سوف تكون له آثار وتداعيات بعيدة المدى على النظام العالمى الذى يمكن القول بأن معالمه قد تشكلت حتى الآن . إذ لم تتضح بعد الصورة التى ستكون عليها رابطة دول الكومنولث الجديد أو الوريث الذى أدت إليه تركة الاتحاد السوفيتى بكل ما كان فى حوزته من وسائل القوة والأسلحة الاستراتيجية والصواريخ النووية ومدى ما سيقوم بين هذه الدول من أوجه التعاون أو أسباب المنازعات . الأمر الذى يعنى أن إنهيار الاتحاد السوفيتى سوف يظل عدة سنوات قادمة موضوعاً للدراسة والبحث والتأمل سواء من حيث الأمياب التى أدت إليه أو تداعياته المستقبلية .

ويركز هذا التحليل على ظاهرة التعددية القومية التى كانت تميز النظام السوفيتى وما أفرزته من الاضطرابات والصراعات العرقية التى تعتبر أحد العوامل الرئيسية والحاسمة فى تفشى وإنهيار هذا النظام والقضاء على تماسكه الذى كان يدعمه (طوال ما يقرب من سبعين عاماً من عمر الاتحاد السوفيتى) الحكم الشمولى المزود بقدرات فائقة وإمكانيات هائلة من وسائل القمع وأساليب السيطرة المحكمة على الشعوب والقوميات والجماعات المكونة لهذا الكيان العملاق . ولذلك فإن الرئيس السوفيتى

السابق جورباتشوف لم يكذب فاجر القضايا الاقتصادية ويدعو إلى برنامج لاصلاح الاقتصاد المتداعى حتى وجنت البيول القومية والنزعات العرقية متنفسا لها عبرت عنه سلسلة المظاهرات والاحتجاجات التى تفجرت فى مختلف الجمهوريات والأقاليم ضد النظام السوفيتى والتى انطلقت تطالب فى نفس الوقت بتقرير المصير والانفصال عن القيادة المركزية السوفيتية فى موجات متتابعة من التحركات الجماهيرية بقيادة المثقفين والجماعات ذات النشاط القومى التى ربطت بين سوء الإدارة وتداعى الاقتصاد السوفيتى من ناحية ، والقضايا القومية من ناحية أخرى ، وكتبت بذلك نهاية الاتحاد السوفيتى .

ولعل القضية الأساسية التى تثيرها مسألة القوميات فى اطار الأوضاع التى أفضت إلى زوال الدولة السوفيتية هى ما إذا كانت الثورة الجورباتشوفية بجناحيها البيروستروكا والجلاسنومست هى التى فجرت قضايا القوميات أم أنها أسهمت فقط فى شدة اشتعالها وتأججها ؟ وبعبارة أخرى هل كانت عمليات التفكك والانقسام وانفراط عقد الجمهوريات السوفيتية نتيجة مباشرة لسياسات جورباتشوفية أم أنها كانت نهاية طبيعية ومنطقية لانقفاضات ونزعات عرقية مسبقة ؟

وتشير الدلائل إلى أن تفجر مشكلة القوميات - وفقاً لما سوف تكشف عنه هذه الدراسة - قد بدأ فى الستينات أو قبل ذلك فى بعض الحالات إذ بادرت شعوب القوميات المختلفة فى التعبير عن مشاعرها بلإنزعاج حريتها من إيدى الغاصبين منذ أن تراخت قبضة الحكم الشمولى بنهاية عصر ستالين وتحطيم الرموز الستالينية مع بداية استيلاء خروشوف على مقاليد السلطة . إذا أخذت موجات الاضطراب تنطلق فى مختلف الجمهوريات السوفيتية على نحو بات يهدد النظام بالتفكك والانقسام إلى أن تفجرت مؤخراً سلسلة الأحداث العارمة التى لم يستطع جورباتشوف أن يتصدى لها والتى أدت إلى تآكل النظام من جنوره بعد أن أصبح من الواضح أن الشيوعية لم تستطع تحقيق ما كانت تنشده من الآمال البراقة على الرغم من تحذيرات جورباتشوف المتكررة من انتشار حالة الفوضى واطلاقه للوعود المتعاقبة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية .

وتعود مشكلة القوميات إلى ذلك التعدد الهائل فى الجماعات القومية والعرقية التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى إذ كان يضم خمس عشرة جمهورية بالإضافة إلى عشرين من الجمهوريات التى تتمتع بالحكم الذاتى وعدد آخر من الأقاليم التى تزيد عن المائة من الوحدات المتنوعة ثقافياً ودينياً ولغوياً والتى لم تندمج فى الدولة السوفيتية إلا من خلال استخدام القوة والأغصاب ووسائل القهر وذلك فى فترات تاريخية متفاوتة ترجع فى بعض الأحوال إلى العصر القيصرى .

ومن أهم هذه الوحدات القومية وأعلاها شأنًا جمهورية روسيا الاتحادية ذات التاريخ الثقافى والأدبى والدينى واللغوى العريق وتضم ست عشرة جمهورية من جمهوريات الحكم الذاتى وعشر جهات قومية وتسعة وأربعين إقليمًا وعدداً آخر من

المناطق ، وهى أكثر الجمهوريات تقدماً وأرقها من النواحي الثقافية والعلمية والهندسية والتكنولوجية . ومع أنها حظيت بمركز السيطرة على بقية الجمهوريات إذ وكلت إليها مهمة الربط بين الشعوب السوفيتية فقد حصر القادة السوفييت دورها فى هذا النطاق مع عدم السماح للروح القومية الروسية بالتعبير عن ذاتها بأى صورة من الصور .

وتشمل هذه الجماعات أيضاً مجموعة من جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا التى ترتبط ثقافياً بجاراتها من دول أوروبا الشرقية وهى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ارتباطاً بشكل تحدياً لعملية اندماجها فى الدولة السوفيتية ثم مجموعة دول البلطيق وهى أستونيا ولاتفيا وليتوانيا التى يغلب عليها الطابع الأوروبى من حيث التوجه الثقافى إذ أنها تكونت وتطورت خلال عصور استقلالها قبل ضمها إلى الأراضى السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين ، توجد مجموعة جمهوريات القوقاز وهى جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ذات الشعوب المتنوعة لغوياً وثقافياً بدرجة كبيرة مما أدى إلى فشل كثير من المحاولات التاريخية السابقة على التجربة السوفيتية للربط بينها سياسياً . وهناك أخيراً جمهوريات آسيا الوسطى وهى ذات توجه إسلامى وتشكل فى نفس الوقت قوميات متميزة تقطن كازاخستان وقيرغيز والتركمان وازبكستان وطشقند وقازبكستان وكانت جميعها خاضعة لروسيا القيصرية منذ أواخر القرن الماضى ثم أصبحت تابعة للاتحاد السوفيتى بصفة آلية .

التعددية القومية فى فكر القادة السوفيت :

وقد كان موضوع القوميات من المسائل التى أحثت مكانة هامة فى فكر القادة السوفيت منذ قيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ بل وقبل ذلك إدراكا منهم بالقلق الشديد لما يمكن أن يثيره تعدد القوميات من المشاكل فى الدولة السوفيتية فضلاً عما يتضمنه مفهوم القومية ذات النطاق الجغرافى المحدود من تعارض شديد واختلاف حاد مع الدعوة الماركسية إلى عالمية الشيوعية .

وقد كان لينين يندد بمفهوم القومية بصفة عامة بدعوى علاقتها التاريخية بالنظام الرأسمالى . فقد ذكر فى « مجموعة مؤلفاته » تحت عنوان « حق الأمم فى تقرير مصيرها » (١٩١٤) أن انتصار الرأسمالية على الأقطاع أربط فى جميع أنحاء العالم بالحركات القومية إذ أن البورجوازية كان لابد لها من السيطرة على الأسواق الداخلية من أجل تحقيق النصر للإنتاج السلمى - الأمر الذى أفضى وجود أقليم موحد سياسياً وسكان يتكلمون لغة واحدة . وهنا - كما يقول لينين - يكمن الأساس الإقتصادى للحركات القومية . فاللغة هى أهم وسيلة للتفاهم البشرى ومن ثم فإن وحدة اللغة ونموها تمثل أفضل الظروف الملائمة للتجارة الحرة بما يتفق مع الرأسمالية الحديثة .

وهكذا ، فإن كل حركة قومية تميل إلى تكوين الدولة القومية التي يمكن في ظلها
أشباع مطالب الرأسمالية الحديثة .

ومع ذلك ، فقد كان لينين وغيره من الزعماء البلاشفة في أوائل العشرينات يقرون
مبدأ المساواة القومية وحق تقرير المصير مما كان يعنى من وجهة نظرهم مساواة
الشعوب غير الروسية بالشعب الروسى الذى لم يعد يشكل سوى جزء واحد من
الأجزاء المكونة للدولة السوفيتية والمتساوية فيما بينها دستوريا . وهذا التنظير
الدستورى يتضمن الاعتراف بمبدأ القومية ، كما أنه كان فى رأى لينين المبرر
الأساسى لاضفاء الشرعية على عملية ربط الروسى وغير الروسى فى هيكل سياسى
واحد ، فضلاً عما يعنيه ذلك من القضاء على المركز المتميز الذى كان يتمتع به
الروس فى روسيا القيصرية كأمة مستعمرة . وبالرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان
يمر فى هذه المرحلة بعملية بناء الدولة ومحاولة تحقيق الوحدة السياسية وتركيز
السلطة فى أيدى الحزب ، فقد كان الاعتراف بالقوميات والمساواة بينها يمثل فقط
ضرورة عملية تتطلبها الأوضاع القائمة فى تلك الفترة ، وأن كان البلاشفك قد اعتبروا
ذلك حلاً مؤقتاً ومرحلة انتقالية إلى دولة سوفيتية عالمية فوق القوميات .

وقد تغيرت النظرة إلى القوميات مع انتقال السلطة إلى ستالين الذى كان يناصب
الروح القومية العداء الشديد اعتقاداً منه بأن التنازع بين القوميات والأقليات العرقية
المختلفة يمكن أن يدمر الدولة السوفيتية ، ومن ثم جاء تأكيد على فكرة استيعاب
المجتمع داخل الدولة الحزبية وأعتبر أن القضاء على التوتر بين الدولة والمجتمع
والتنافس بينهما أعظم إنجازات الاشتراكية التى تجعلها تسمو على الرأسمالية . وقد
كان ستالين يصف نظام دكتاتورية البروليتاريا الناجمة عن هذا الإنتماج بأنه الآلية
أو الهيكل الذى يتشكل بواسطته الحزب « القوة الموجهة الرئيسية » فى حين أن جميع
المؤسسات الأخرى كالموسيقيات والاتحادات العمالية والجماعات النسائية والمنظمات
الشبابية ليست سوى أدوات لربط الحزب وجهاز الدولة بالجمهير العريضة ومن ثم
لا بد من تحطيم كل ما يمكن أن يشكل أى حواجز بين الدولة والشعب .

وإذا تتبعنا مفهوم ستالين عن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى نتيجته
المنطقية ، لنبين لنا أن جهاز الدولة السوفيتية لابد أن يشمل شعوب الاتحاد السوفيتى
مما يعنى حرمان القوميات من أى وجود أو استقلال بنفس الطريقة التى حرمت بها
كل الهيئات والجماعات والمنظمات الأخرى من استقلالها . ومع أنه كان من الممكن
فى المراحل الأولى من عهد ستالين الكلام عن « شعوب الاتحاد السوفيتى » فإنه
بمرور الزمن ظهر بالتدريج اصطلاح جديد وهو « الشعب السوفيتى » ليبرع عن
وجهة النظر الرسمية التى تدل على جميع مواطنى الاتحاد السوفيتى وتؤكد وحدتهم
التي تسمو فوق كل اختلافات قومية من حيث أنهم يشاركون جميعاً الخضوع
للماركسية اللينينية المعبرة على نظرتهم إلى العالم والدولة والحزب .

وقد كان المؤيدون لمفهوم « الشعب السوفيتي » يدعمون وجهة نظرهم بالقول بأن التجربة التاريخية المشتركة لإقامة الاشتراكية ثم الشيوعية من بعدها هي التي صاغت وحدة « الشعب السوفيتي » الذي شملت تجربته التاريخية المشتركة كذلك الدفاع عن المنجزات الاشتراكية ضد الأعداء الخارجيين وعلى الأخص ألمانيا النازية في وقت الحرب العالمية الثانية . والملاحظ أن مفهوم « الشعب السوفيتي » الذي يقوم على هذه الحجة التاريخية يعنى حرمان العامل العرقي من أى قدرة على تحدى النظام الستالينى . فإقامة الاشتراكية تمثل خبرة ورابطة أقوى بكثير من أى رابطة أخرى عرقية كانت أم ولائية وفقاً لمفهوم ستالين .

وبالإضافة إلى هذا العامل النظرى أو الأيديولوجى . فقد عمد ستالين من أجل أحكام سيطرته على مختلف القوميات وتحقيق الإنتماج وتوثيق عرى الترابط بينها والحد من أحاسيس شعوب هذه القوميات بذاتها المتميزة إلى فرض هيمنة القومية الروسية على جميع القوميات الأخرى عن طريق العمل على صلب الاتحاد السوفيتي كله بالطابع الروسى بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على جميع القوميات وإختيار الكوادر السياسية والحزبية من بين الشخصيات الروسية - الأمر الذى أدى إلى خلق نوع من الطبقة العرقية متجاهلاً بذلك حقوق المساواة بين مختلف القوميات .

التعددية القومية فى مفهوم الثورة الجورباتشوفية :

لم تكن القوميات من المشاكل التى شغلت إهتمام جورباتشوف عند استيلائه على مقاليد السلطة بإستثناء ما أبداه من ميل نحو التوسع فى إختيار الكوادر القيادية من الجمهوريات المختلفة والعمل على زيادة مشاركة غير الروس فى مؤسسات صنع القرار المركزية منها والمحلية . وكان ذلك بسبب حدوث محاولات من جانب الصفوات المحلية لتصعيد مسألة الذاتية العرقية على أثر أبعاد دين محمد كونايف الكازاخستانى الموطن كمسكرتير أول للحزب فى كازاخستان فى ديسمبر سنة ١٩٨٦ وإحلال أحد الكوادر الروس محله مما أدى إلى إندلاع مظاهر عنيفة أشترك فيها الموظفون المحليون وطلاب الجامعة فى العاصمة المائتا للإعراب عن رفضهم تعيين شخصية روسية فى مركز مسكرتير أول الحزب . وفى تعقيب على هذه الواقعة أعلن جورباتشوف فى يناير سنة ١٩٨٧ فى اجتماع اللجنة المركزى للحزب الشيوعى بأنه من الضرورى إتباع خط تمثيل كل الأمم والجماعات العرقية فى الحزب والدولة والهيئات الاقتصادية على جميع مستويات الاتحاد بحيث يعكس تكوين الكوادر القيادية البنين القومى للبلاد مؤكداً أنه لا مبدل إلى حل أى مشكلة رئيسية بدون الأخذ فى الاعتبار حقيقة « أننا نعيش فى بلاد متعددة للقوميات » .

وقد جاء هذا التصور لمسألة القوميات في اطار التغيرات الثورية الشاملة التي أعتُرف بضرورتها في المجتمع والتي أشار إليها في أكثر من مناسبة بقوله « أن الاتحاد السوفيتي مالم ينفذ التغيرات الثورية الضرورية في اقتصادياته ونظامه السياسي وثقافته ، فإن مركزه كقوة عالمية عظمى سوف تتعرض للخطر الماحق وذلك عندما يتراجع بصورة مطردة خلف الدول المتقدمة للعالم الرأسمالي » .

وفي تعليقه على هذه العبارة لجورباتشوف يقول رومان شبورلوك أحد المساهمين في الكتاب القيم « عامل القوميات في السياسة السوفيتية » الصادر سنة ١٩٩٠ ، أن هذا إقرار بأن التحسين الاقتصادي مستحيل بدون التغيرات العميقة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية في الاتحاد السوفيتي . وهذا هو الفارق الرئيسي بين وجهة نظر جورباتشوف في الإصلاح والجهود التي بذلت في شأنه في الخمسينات والستينات والتي كانت تقتصر على الاقتصاد فقط . . وبذلك يكون جورباتشوف قد اعتبر أن إصلاح النظام السياسي يمثل حجر الزاوية في الإصلاح بصفة عامة وأن مصدر المشاكل التي يواجهها الاتحاد السوفيتي يتحدد في نموذج علاقة الدولة / المجتمع للزعيم السابق جوزيف ستالين والذي لم يعد يلائم الاتحاد السوفيتي لأنه كان يقوم على النظام الإداري الأمر ويرتكز على فكرة امتيعاب المجتمع داخل الدولة الحزبية القوية المتسلطة ، وهو امتيعاب يحقق من وجهة نظر جورباتشوف نمواً سلبياً أو نمواً مناقضاً للمعنى الحقيقي للماركسية اللينينية .

ومن هذا المنظور أطلق جورباتشوف العنان لمطلب إقامة المجتمع المعنى في الاتحاد السوفيتي سواء كان ذلك بقصد منه أو بغير قصد إذ أعتُرف صراحة بأن الدولة السوفيتية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي قد أخفقت في مهمتها التاريخية التي حددتها لنفسها . وسوف يقرر الحزب أن عاجلاً أو آجلاً كيف أن دوره كقوة قيادية في جميع مجالات الحياة يجب أن يتلايم مع مطالب المجتمع ليندأ بحرية العقيدة وحرية العمل الضرورية - كما يقول - لنجاح التحول الاقتصادي والعلمي .

ومن الواضح أن هذه المبادرات من جانب جورباتشوف تجعل « المجتمع » مفهوماً متميزاً عن الدولة . وهذه الأزدولوجية في إطار النظرية السياسية تعني أن كلا من الدولة والمجتمع له مجالاته واهتماماته الخاصة به ، ومن ثم فإن « المجتمع » ينبغي أن يكون مفهوماً له مغزاه في السياسة السوفيتية وأن يكون له مكان في نظام الدولة السوفيتية . الأمر الذي يقضى بضرورة إعادة النظر في مفهوم « الشعب السوفيتي » المكون لهذا المجتمع وهو المفهوم الذي أرتكز على التجربة التاريخية المشتركة وهي إقامة الاشتراكية على أساس النظرية الماركسية اللينينية . وإذا كانت ببروستروكا جورباتشوف تتضمن إدخال نظام السوق فإن ذلك يعني أن الماركسية لم تعد مرشداً ونبراساً للمستقبل ولم تعد أداة دمج وتلاحم لشعوب الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم لا بد من العودة إلى الأخذ بالاعتراف الدستوري بالهيكل متعدد القوميات للمجتمع السوفيتي والذي أقره البلاشفة في أوائل العشرينات .

وفى إطار هذا التصور عالج جورباتشوف كثيراً من الأحداث التى بدأت بالمظاهرات التى انطلقت فى ألمانيا ثم المظاهرات الجماهيرية المنظمة فى جمهورية البلطيق التى أنطلقت للمطالبة بالاستقلال المحلى ومظاهرات التنازل لاستعادة أوطانهم والآرمن للمطالبة باستعادة السيادة الآرمنية على رفاقهم القوميين فى منطقة ناجور نوكاراباخ . وقد كانت هذه الأحداث مثيرة لإحساسيين جورباتشوف للبعد العرقى فى السياسة السوفيتية ولذلك فقد أعترف فى تقريره فى يناير سنة ١٩٨٧ الذى سبقته الإشارة إليه بأن المشاعر القومية تمتنع الاحترام كما أنه مسموح لنفسه بأن يتولى حل النزاع العرقى بين آرمينيا وأذربيجان شخصياً عندما التقى بالمحاربين الآرمن وألقى لهم بوعود لتعويضهم عن الأضرار التى لحقت بهم . وهكذا أخذت مشكلة القوميات تتحول فى فكر جورباتشوف من اللامبالاة إلى الاهتمام الصريح بالمشاعر العرقية والقومية .

الطبقة العرقية فى الاتحاد السوفيتى :

لقد كانت الطبقة العرقية المتمثلة فى هيمنة ونفوذ القومية الروسية على مختلف جوانب الحياة السوفيتية من أهم الخصائص التى تميز النظام السوفيتى والتى ورثها من الإمبراطورية القيصرية وذلك على الرغم من تأكيد القادة البلاشفة بضرورة مراعاة المساواة بين ما كانوا يسمونهم حينذاك بالشعوب السوفيتية . وقد كانت بعض مظاهر الطبقة العرقية فى الاتحاد السوفيتى تعكس الأنماط التى كانت سائدة فى روسيا القيصرية فى حين أن البعض تغير بصورة جذرية بواسطة عمليات التحديث والتحضر والتعليم والتنمية الاجتماعية .

ومن بين أنماط الطبقة العرقية التى أمتدت من العصر القيصرى إلى عصر الدولة السوفيتية هيمنة القومية الروسية على جميع القوميات بإعتبار أن الروس هم أكبر القوميات من حيث عدد السكان وأكثرهم تقدماً ومن ثم فقد كانوا أداة هامة لتحقيق عملية الدمج والترابط والتكامل بين القوميات المختلفة كما كان الشأن بالنسبة لكل من نظام الدولة والحزب والأيدولوجية الماركسية اللينينية والتى كانت جميعاً تمثل أدوات لهذا التلاحم .

وقد أتبع ستالين سياسة تدعيم وتعزيز دور السيطرة والتفوق للقومية الروسية والتأكيد بأن روسيا هى الأمة التى يجب أن يكون لها الدور القيادى فى الاتحاد السوفيتى ومن ثم فقد مضى إلى صبغ الدولة السوفيتية كلها بالطابع الروسى عن طريق فرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية فى إطار ما يعرف بالروسنة Russification التى كانت من أهم الخصائص المميزة للعصر القيصرى والتى كانت تهدف حينئذ إلى جعل الرعايا من غير الروس فى الإمبراطورية يتحدثون اللغة الروسية ويكتبون صفات وأنماط الذاتية الروسية حتى يمكن القضاء تماماً على مختلف الذاتيات القومية .

وقد أتخذت الرومنة فى النظام الموفيتى أبعادا متعددة ، ففىما يتعلق بتوزيع السلطة فإن الروس يحتلون الدور القادى الرئيسى فى موسكو ويشغلون النسبة العظمى من الوظائف فى مختلف الهيئات والمؤسسات صانعة للقرار سواء فى المركز أو على مستوى الجمهوريات حتى يمكن نقادى ما قد يعمد إليه ممثلو الجماعات العرقية من العمل على ترقية مصالحهم المحلية فى مواقع صنع القرار . ومع ذلك فقد تحقق لعدد متزايد من كوادر الأقليات العضوية فى الأجهزة المركزية فى عصر ما بعد ستالين وخاصة أثناء تولى بريجنيف زعامة الاتحاد الموفيتى إذ شغل حوالى سنة من السكرتيرين الأوائل فى منظمات الحزب على مراكز العضوية فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى (البوليتوبورو) كما كانت لبعض الشخصيات من أوكرانيا وكازاخستان مراكز فى اللجنة المركزية للحزب .

ومن ناحية أخرى كانت معظم المناصب الرئيسية فى الأقاليم تشغلها كوادر روسية وخاصة مراكز سكرتيرى الأحزاب الشيوعية المحلية وفقاً لما كشفت عنه أنماط الطرد والتعيين خلال السنوات التى أعقبت وفاة بريجنيف فى المراكز والمناطق . الأمر الذى كان يعنى استمرار خضوع القيادة المركزية فى بداية عهد جورباتشوف لعملية الرومنة وأن كان ذلك مع تغيير طفيف وهو أن الوظائف الرئيسية يشغلها الروس أو يشغلها غير الروس ممن كانوا فى الأصل يشغلون وظائف ذات أساس مركزى ، واستثناء من ذلك كان ألوارد شيفرنادزه الذى شغل منصب وزير الخارجية أحد الكوادر على المستوى القومى وليس على المستوى المركزى إذ كان سكرتيراً للحزب الشيوعى فى موطنه جورجيا ، غير أنه أختير لمنصب لا يحتمل أن يستخذه من أجل مصلحة قومية وهو منصب وزير الخارجية .

وتتضح سيطرة القومية الروسية فى النظام الموفيتى كذلك من طبيعة تكوين القوات المسلحة التى كانت تضم عناصر من أصول عرقية وثقافية مختلفة تسيطر عليها القومية الروسية . وقد أثبتت مشكلة حقوق الأقليات فى التشكيلات العسكرية البرية فى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى سنة ١٩٢٣ عندما اتهم الشيوعيون الأوكرانيون الجيش الأحمر صراحة بأنه أداة للرومنة . ومع ذلك أمكن الوصول إلى حل وسط بقضى بتكوين تشكيلات قومية مستقلة - أى تضم كل منها أفراداً من قومية معينة . ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذ هذا النوع من التشكيلات يخفى تدريجياً ليحل محله نظام تكامل القوات الموفيتية وفقاً للإصلاحات التى أقرت سنة ١٩٣٨ والتى تقضى بأن يخضع جميع الذكور للخدمة العسكرية العامة وأن يلحقوا فى وحدات مختلطة عرقياً شريطة أن تكون لغة القوات العسكرية هى اللغة الروسية فقط وتكون القيادات والكوادر فى هذه القوات من الروس . وفى ظل هذه السياسة لم تكن القوات المسلحة تعتمد فى تجنيد ما تحتاج إليه من الأفراد على جميع القوميات الموفيتية نظراً لأن معرفة اللغة الروسية تعتبر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة فى رجال القوات المسلحة لضمان القدرة على الأداء الفعال واطاعة الأوامر - وهو ما لم يكن يتوافر

وفقاً لإحصاءات ١٩٧٩ في ٣٥٪ من غير الروس . وهذه النسبة تزيد عن ذلك بكثير في حالة القوميات الرئيسية في آسيا الوسطى والقوقاز وأستونيا ، بل أن الأوكرانيين وهم أكبر الجماعات التالية للروس لا يجيد الكثير منهم اللغة الروسية . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لنشر تعليم اللغة الروسية فإن نتائج هذه الجهود كانت غير مجدية . ففي أوائل الثمانينات لا يتكلمون اللغة الروسية . وكانت الشكاوى موجهة بصفة خاصة عن مشكلة اللغة في الخدمة العسكرية وهي أن إعداداً كبيرة من الأفراد العسكريين لا يعرفون اللغة الروسية إلا قليلاً أو أنهم لا يعرفونها على الإطلاق . الأمر الذي انعكس في التأكيد المتكرر على ضرورة تحسين التعليم في اللغة الروسية وخاصة ما يتصل بالمفردات العسكرية .

بؤادر الانتفاضات القومية في الاتحاد السوفيتي :

وقد أُنشئت الانتفاضات القومية والعرقية في موجات متلاحقة في مختلف الجمهوريات السوفيتية قبل إعلان سيادة الجلاسنومست التي بشر بها ودعاً إليها جورباتشوف والتي كثيراً ما ينسب إليها أنها أيقظت المشاعر القومية وفجرت النزعة الانفصالية لدى شعوب الاتحاد السوفيتي . والحقيقة أن هذه الانتفاضات ترجع في بدايتها في مختلف الجمهوريات إلى فترة ما بعد حكم ستالين ، وكانت تمثل أقوى تعبير عن الصراع ضد الروسية والنضال من أجل إحياء التراث القومي وبعث الذاتية القومية في مواجهة الجهود المبذولة للقضاء على الروح القومية وتشكيل وحدة الشعب السوفيتي .

ومن أغرب المفارقات أن الروس كانوا من أبرز القوميات التي كانت تسعى إلى الانفصال عن النظام السوفيتي رغم دور السيطرة والهيمنة الذي كانوا يتمتعون به في الدولة السوفيتية . غير أن القادة السوفيت بدءاً من ستالين وخلفائه خروشوف وبريجينيف واندروبوف وشيرنكو لم يسمحوا للأمة الروسية بأن تعبر عن نفسها أو لتعيش مستقلة عن الحزب والدولة . ولئن كانت الدعاية الرسمية قد درجت على تمجيد الشعب الروسي العظيم ، والاعلاء من قدر روسيا بوصفها « الشقيق الأكبر » ، فإن ذلك كان لأهداف وأغراض سياسية أشار إليها العالم السوفيتي جافريل بوبوف مؤخراً بقوله « إن التجارب التاريخية للأمة الروسية وذكراياتها كانت موضوعاً للتلاعب والمنافرة بواسطة ستالين لجعل الروس أداة طيعة ولينة في حكمه للاتحاد السوفيتي » . كما أن ستالين وخلفاءه كانوا يسعون إلى خلق صورة لروسيا يمكن أن تخدم نظامهم . ولذلك كان الكتاب والمؤلفون وغيرهم من المعبرين عن الثقافة الروسية أول ضحايا النظام السوفيتي إذ كانت أعمالهم تتعرض للمصادرة كما كان يحدث تماماً بالنسبة للمؤرخين والفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين الروس في عصر ما قبل السوفيت . وقد أشار أحد الكتاب المعاصرين وهو ديفيد مورو إلى أن ظهور الوعي القومي بين الروس يعتبر من أهم التطورات السوفيتية الداخلية في العقود

الأخيرة لما لها من دلالات توحى بأن روسيا سوف تتخلى عن الشيوعية وهو ما يعبر عنه بالبعث القومي لروسيا نظراً لأن الروس ليسوا بالقومية المفضلة كما تدعى القيادة السوفيتية . فمُنذ سنة ١٩١٧ كان للشعب الروسي يعرض لاضطهادات تفوق كثيراً أى اضطهاد كانت تعاني منه أى قومية أخرى مما يعنى أن مسألة السيطرة الروسية لم تكن فى حقيقة الأمر سوى خرافة كان لابد من إطلاقها لتجنب التمسك بالماضى التلبد لروسيا القيصرية وللحفاظ على وضع الدولة السوفيتية كأمبراطورية متعددة القوميات تدار من العاصمة الروسية وتتخذ لها من اللغة الروسية لغة رسمية .

وقد بدأت حركة بعث القومية الروسية فى منتصف الستينات وظهرت على هيئة منظمات سرية وفى صورة الأعمال الأدبية المنشورة وفيما بين الصفوات السياسية . وفى سنة ١٩٦٤ تأسست منظمة ثورية قومية سرية باسم إتحاد الروس المسيحي الاجتماعى لتحرير الشعب . وفى سنة ١٩٦٥ بدأ سولوخين الكاتب القصصى والمؤرخ الفنى نشر سلسلة من الأعمال الأدبية التى تمجد الجوانب الدينية والثقافية لماضى روسيا قبل الثورة . كما قام فاليرى سكور لاثوف وهو أحد الشخصيات القيادية فى منظمة الكوموسول فى موسكو بتوزيع وثيقة بعنوان « قواعد الأخلاق » على أعضاء المنظمة تمجد العنصر الروسى وتحدث عن المهمة الكونية للشعب الروسى وواجبهم نحو أسلافهم من أجل المحافظة على نقاوتهم العنصرية . وفى نفس الفترة تقريباً أى فى عام ١٩٦٦ تكونت حركة قومية أخرى باسم جمعية الروس للمحافظة على الآثار التاريخية والثقافية وبلغ حجم العضوية فيها حوالى مليون بعد سنة واحدة من انشائها ثم تزايد هذا العدد فى سنة ١٩٨٢ ليتجاوز أربعة عشر مليوناً ، مما يعنى اكتساب الحركة القومية دفعات قوية على الرغم من القيود القانونية المفروضة على هذه الأنشطة وعمليات القبض التى كان يتعرض لها زعماء هذه المنظمات .

ومع مجيء الجلاسنوست بلغت الحركة القومية الروسية أوج تصاعدها بتكوين أكثر الجماعات القومية تطرفاً وهى جماعة الباميات Pomiat أى الذاكرة وكانت تعقد اجتماعاتها وتقوم بالمظاهرات فى موسكو وليننجراد وغيرها من المدن الرئيسية . وفى السنوات الأخيرة التى سبقت الانفصال كانت الأفكار القومية الروسية تطرح بصراحة فى الصحف الرسمية ودور النشر الحكومية .

وقد شهدت جمهورية أوكرانيا إندلاع الإنتفاضات القومية على أثر تولي بريجنيف زعامة الاتحاد السوفيتى على هيئة تحديات سياسية كانت نابعة من البعث القومى المتزايد الذى كان يلقى تأييداً قوياً من بعض العناصر داخل القيادة الحزبية فى أوكرانيا منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وظهر بصفة خاصة فى مؤلفات أجيال الشباب من الكتاب والشعراء والنقاد الذين حملوا لواء الدعوة بصورة مقنعة إلى التخفيف من حدة القيود الأيديولوجية على الحياة القومية الأوكرانية . وفى نفس الوقت تكونت جماعات سرية عديدة كانت أنشطتها تدور حول نقد سياسات الرومنة ووضع التبعية السليابية والاقتصادية لأوكرانيا فى الاتحاد السوفيتى . وفى

اغسطس / سبتمبر ١٩٦٥ قامت السلطات السوفيتية بالقبض على بعض عناصر من المثقفين الأوكرانيين الذين قدموا للمحاكمة بتهمة مباشرة الأنشطة المناهضة للنظام السوفيتي في أوائل العام التالي مما أثار التساؤل حول مدى الالتزام بإحترام حقوق الإنسان وماهية أهداف الدولة السوفيتية وهل هي العالمية أم الروسية .

وفي نفس الوقت كانت قد بدأت حركة المنشقين التي تركز على الحقوق القومية في نشاطها وكانت تمثل السمة الرئيسية للحياة السياسية الأوكرانية الدائمة منذ أواخر الخمسينات . ومع أنها تلقت ضربة عنيفة من سلطات الأمن فلم يكن من الممكن قمعها إذ واصل الأفراد والجماعات السرية نشاطهم بما في ذلك إعداد وتوزيع الصحف المخصصة لنشر الإحتجاجات . وفي سبتمبر سنة ١٩٧٤ نجح المنشقون في إصدار صحيفة سرية كان يحررها المسجونون السياسيون في معسكرات الاعتقال . وقد ازداد لهيب الحركة القومية إشتعاًلاً في أبريل ١٩٧٩ عندما طرد أحد الكوادر الحزبية وهو مالا نشوك الأوكراني الموطن من منصبه كرئيس أيديولوجي في الحزب مما ترتب عليه تكتل الكتاب والمثقفين والصحفيين والمؤرخين وغيرهم من أفراد الطبقة المثقفة في أوكرانيا لبحث الثقافة القومية الأوكرانية التي تفجرت طاقاتها وتحولت بعد ذلك إلى حركة خطيرة في إطار الجلامنوست والبيرسترويكا إذ تزايد النقد على نطاق واسع للأوضاع القائمة وخاصة فيما يتعلق باللغة القومية وارتفعت الأصوات تطالب بإعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العام لتعميم اللغة الأوكرانية في جميع مراحل التعليم . ومن ناحية أخرى كانت الإنتفاضات القومية تقوى وتتصاعد من خلال المنظمات السرية التي أممها الجبهة القومية الأوكرانية في غرب أوكرانيا وكذلك الحركة الوطنية الأوكرانية التي قبض على أغلبية أعضائها في يناير ١٩٨٠ وذلك بالإضافة إلى الجماعات الدينية التي تشكلت بقصد دعم الكنيسة الكاثوليكية الأوكرانية .

وبالنسبة لمنطقة القوقاز والتي تشمل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا فقد كانت مسرحاً لكثير من المحاولات من جانب السلطات المركزية لتطويعها بما يتفق مع أنماط الحياة الروسية . غير أن التلاحم والتماسك الداخلي في كل من هذه الجمهوريات كان يشكل قاعدة . إية وأساساً فعلاً لمقاومة كل تدخل خارجي إلى أن عجلت بيرسترويكا جورباتشوف في سنة ١٩٨٨ بتفجير أقوى التحديات في تلك البلاد ضد سلطات الدولة السوفيتية .

وقد ظهرت بوادر البحث القومي خلال الستينات والسبعينات داخل الأحزاب والبيرقراطيات الحكومية وبين المثقفين والمناضلين من أجل حقوق الإنسان ومن خلال الحركات الثورية الانفصالية وحركات القوميات المضادة التي كانت تنيرها الأقليات في هذه الجمهوريات . ومن الأمثلة الهامة على بحث الروح القومية مظاهرات الإحتجاجات التي نظمها طلاب تبليس عاصم جورجيا في سنة ١٩٥٦ للتنديد بإزالة تمثال ستالين بوصفه أحد رموز القومية الجورجية ، وفي ٢٤ أبريل

سنة ١٩٦٥ خرج الآف الآرمين في مسيرة ضخمة بمناسبة الذكرى الخمسين لعملية الطرد والإبادة الجماعية للآرمين في الأناضول بتركيا سنة ١٩١٥ ، كما أثّرت اضطرابات ضخمة في جورجيا سنة ١٩٧٨ للاحتجاج ضد فرض تدريس المواد المختلفة باللغة الروسية مما دفع الجماهير المحتشدة أمام مبنى مجلس الوزراء إلى مقاطعة شيفراندزه في محاولاته لتهنئة الخواطر بشأن المخاوف من الروسية بالصيحات الغاضبة كما كانت هناك محاولات مماثلة في أرمينيا وأذربيجان وأمكن التراجع عنها بسبب الإحتجاجات الجماهيرية .

وقد شهدت كل من أرمينيا وجورجيا في منتصف السبعينات كثيراً من حركات المنشقين حيث قامت طائفة صغيرة من الوطنيين في أرمينيا بتشكيل حزب الوحدة الوطنية سرا في ١٩٦٧ ولم تكشف عن نشاطها إلا في ١٩٧٤ ينشر صحيفة تندد فيها بالنظام السوفيتي ، كما أن أحد أعضائها قام بإحراق صورة كبيرة للزعيم السوفيتي لينين في الميدان الرئيسي في أيريفان . وفي ٢٤ أبريل ١٩٨٥ وهو يوم الذكرى الحزينة في التقويم السنوي للآرمين لقي المناضل الوطني ايشهان مكرتشيان حتفه في أحد معسكرات العمل وأُشيع أنه أقدم على الانتحار كمظهر لتخليد ذكرى الإبادة الجماعية للآرمين .

وفي جمهوريات البلطيق الثلاث وهي أستونيا ولتوانيا ولاتفيا كان للأحداث المؤلمة التي صاحبت ضمها للاتحاد السوفيتي قسراً أثر كبير في قمع الحياة الوطنية في هذه البلاد ، وأن كانت القومية البلطيقية ظلت كامنة كقوة فعالة لم يكن من الممكن القضاء عليها تماماً إذ أخذت تنفجر خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة عندما كان من المتوقع حدوث تدهور كبير في علاقات السوفيت مع الغرب مما أدى إلى تحول حركة المعارضة ضد النظام السوفيتي إلى حرب العصابات وخاصة في ليتوانيا . وبينما تضاملت هذه التوقعات كان لابد من تقبل الاحتلال . غير أن موجة التثمر سرعان ما أكتسبت قوة دافعة جديدة مع بداية المعركة التي شنها خروشوف ضد حكم ستالين مما برز في صورة المظاهرات التي تعبر عن الإستهياء من الحكم السوفيتي والتي تفجرت في كل من فليينوس وكونايس وغيرها من المدن في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٢ .

وقد حاولت القيادات السياسية في هذه الجمهوريات السيطرة على المواقع السياسية بجعل الأحزاب الشيوعية فيها ذات طابع قومي ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل إذ تصاعد الاتجاه في موسكو لاختيار القيادات الروسية لزعامة هذه الأحزاب .

والملاحظ أن جماعات المنشقين في الجمهوريات الثلاث كانوا يكتفون بالتعاون والتنسيق بينهم ضد الاحتلال السوفيتي كما حدث في البيان المشترك الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٩ والذي طالب بنشر نصوص معاهدة مولوتوف - ريبنتروب سنة ١٩٣٩ والذي مهد السبيل للاحتلال السوفيتي لهذه الدول .

وقد كان للجو الجديد لسياستي البيرسترويكا والجلاسنوست تأثير عميق في بعث الحركة القومية في هذه الجمهوريات إذ أطلقت في سنة ١٩٨٥ المظاهرات الداعية للاستقلال في كثير من المدن مثل ليباجا وريجا وتارنو وغيرها وراحت تدوى بسقوط الروس والحزب الشيوعي .

كلمة ختامية :

وبعد ، فقد أمتعنا فيما تقدم بعض الأمثلة والنماذج للإنفاضات التي كانت تعبر عن بعث الروح القومية في الجمهوريات السوفيتية قبل أن ينطلق لها العنان في ظل بيرسترويكا وجلاسنوست الثورة الجورباتشوفية . ولاشك أن هذه الإنفاضات تعكس مدى عمق وأصالة الشعور القومي الفياض الذي لم تستطع قوى القمع وأدوات القهر التي كان يمارسه الحكم الشمولي ووسائله في فرض الروسنة والطبقية العرقية القضاء عليه أو كبح جماحه إلا قليلاً .

ولئن كان هذه المشاعر القومية قد أسهمت في تفكك أقوى دول العالم وأشدّها بأساً في بضع سنوات قليلة لا تزيد في عمر الزمان عن لحظة سريعة خاطفة ، فإنها هي التي فرضت وضع الاستقلال في رابطة الدول الجديدة التي تسيطر عليها ظلال كثيفة من الارتباب وعدم الثقة في نوايا كل منها تجاه الأخرى وخاصة بالنسبة لروسيا التي مازالت تنفرد بكثير من المزايا التي تؤهلها لمركز السيطرة من جديد على أحواتها من دول الرابطة نتيجة لامتلاكها القوة العسكرية الرئيسية التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي سواء في تلك الأسلحة الأستراتيجية أو القوات المسلحة ، الأمر الذي منحها مركز الأولوية في الحصول على مساعدات الدول الغربية وخصها بالمقعد الدائم في مجلس الأمن دون سند في ذلك من الشرعية الدولية (إذ أن المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة حددت بالأسم الدول الدائمة في المجلس والتي من بينها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وليست جمهورية روسيا الاتحادية) ولذلك فإن مصادر الاضطراب والنزاع التي أشعلت جذوتها الروح القومية سوف تظل قائمة إلى أن تهدأ حثتها ويبدأ تشكيل النظام العالمي الجديد .

تعقيب (٣)

قوى الصراع ، والشيوعيون فى رابطة الكومنولث

الدكتور / مصطفى كامل السيد

إننى أجد نفسى فى موقف بالغ الصعوبة لعدة أسباب :

أولها : إننى أعلق على بحث للأستاذ لطفى الخولى ، والذي ذهب إلى الاتحاد السوفيتى ثمانى مرات ، وقابل العديد من المسؤولين السوفييت ، بينما أقتصرت معرفتى بالاتحاد السوفيتى على زيادة يتيمة منذ ١٦ عاماً كانت زيادة سياحية .

وثانيها : إننى أعلق بعد د . عثمان محمد عثمان ود . عباس عبد البديع ، وقد قام كل منهما بإعداد ورقة متكاملة ، ولكننى جئت بتعقيب وليس بورقة .

وثالثها : إن الأساس الذى تقوم عليه ملاحظاتى يتمثل فى مجرد قراءات ومناقشات مع بعض الأكاديميين . ومع ذلك فإن خطورة الموضوع الذى نتحدث عنه تجعلنى أدلى ببلوى ، ذلك أن سقوط الاتحاد السوفيتى لم يكن مجرد سقوط دولة عظمى أو قطب من قطبى النظام الدولى ، ولكننى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول أنه كان بالنسبة لكثيرين بمثابة سقوط الحلم ، حلم تحقيق العدالة على الأرض ، حلم أن يكون من الممكن إقامة نظام سياسى واجتماعى وعقلائى . إن خطورة هذه القضية هى التى تدعونى لتقديم بعض الملاحظات :

١ - هناك تباين بين العرض الشفوى للأستاذ لطفى الخولى والورقة التى قدمها . فى العرض الشفوى ، حاول أن يضع القضية فى اطار عام هو طبيعية النظام السوفيتى : هل كان اشتراكياً أو غير اشتراكى ؟ وهذا النقاش معروف فى صفوف

الحركة الشيوعية ، بل طرحت في مجادلات هذه الحركة منذ عقود طويلة مسألة التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في الاتحاد السوفيتي ، وكان المتصور أن التجربة السوفيتية ربما تؤدي إلى ظهور قوى الإنتاج التي تجعل من الممكن إقامة علاقات إنتاج اشتراكي . وصعوبة هذا الإطار النظري الذي طرحه الأستاذ لطفى الخولي أنه يثير مسألة المعايير التي ينبغي الالتزام بها في الحكم على ما طرحه جورباتشوف : هل تعتبر البريسترويكا محاولة لتطوير علاقات الإنتاج في الاتحاد السوفيتي بحيث يكون من الممكن إقامة علاقات اشتراكية . وبالتالي ، فإن السؤال هو : هل كانت البريسترويكا تؤدي بالفعل إلى إقامة علاقات إنتاج ذات طابع اشتراكي ، أو إن الأمر قد أصبح مختلفاً ، ولم يعد من الممكن في الثمانينات تكرار تجربة السياسات الاقتصادية الجديدة في العشرينات ، ذلك أنه في ظل الهيمنة الأيديولوجية للماركسية وفي ظل الاعتراف المهيمن لجورباتشوف وغيره من القادة السوفييت بالهزيمة الكاملة في الاتحاد السوفيتي في إقامة بنيته الإنتاجية .. في ظل هذه الظروف ، كان من الصعب حتى لو نجحت البريسترويكا أن تؤدي إلى نقل المجتمع السوفيتي خطوات أبعد على طريق الاشتراكية .

ومع ذلك تبقى هذه المسألة مفتوحة للنقاش ، كذلك فإن العرض الذي قدمه الأستاذ لطفى الخولي يثير عدداً من القضايا ، منها أن هناك ما يثبت الإستنتاج بلن جمهوريات الكومنولث ربما تتحرك على طريق العودة إلى شكل ما يشابه ما كان موجوداً من قبل ، وهذا يثير قضيتين : الأولى : تتعلق بمسئولية جورباتشوف عما انتهى إليه الاتحاد السوفيتي ، ذلك أنه لاشك في أن جورباتشوف كان على درجة عالية من الشجاعة ، كما أن تشخيصه للمشكلات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي كان تشخيصاً صحيحاً ، إلا أنه يمكن التساؤل مع ذلك عما إذا كانت الجورباتشوفية والبريسترويكا قد قدمت الحلول الصحيحة لمشاكل الاتحاد السوفيتي ، وما إذا كانت قد صاغت أولويات صحيحة للمشاكل القائمة . كما يمكن التساؤل ، هل كان هناك تقاعس عن تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية والقومية ومشكلة الديمقراطية ؟ ألم تكن هذه الحلول التي قدمها جورباتشوف متأخرة وتأتي بعد أن تجاوزها الزمان ؟

أما القضية الثالثة : فتتعلق بلن الوقت الذي يمضي يولد تغييرات كثيرة في رابطة الدول المستقلة ، بحيث يكون من الصعب العودة إلى نوع من الرابطة يشابه ما كان قائماً في الماضي . وليس المهم هنا ما يجري في جمهوريات آسيا الوسطى التي أنضمت خمس منها إلى منظمة التعاون الاقتصادي ، بينما أنضمت أربع أخرى إلى إيران لإنشاء رابطة جديدة . كما أنه ليس من المهم أيضاً ما يجري من توثيق الصلة بين تركيا وتلك الجمهوريات لأنه لا تركيا ولا إيران تملك أن تقدم لهذه الجمهوريات ما تتطلب إليه وفقاً لتحليلات الخبراء الغربيين . وإنما الأهم هو ما يجري لأوكرانيا التي تملك كافة المقومات الكفيلة بتمكينها من أن تصبح دولة مستقلة ، والمهم أيضاً

مخططات القوى الخارجية الساعية إلى وضع كافة العقبات في طريق عودة رابطة قوية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة . وفي هذا الصدد ، أود الإشارة بصفة خاصة إلى حجم الاستثمارات الألمانية الضخمة في أوكرانيا ، علاوة على هيمنة وسيطرة الحركة القومية الأوكرانية في تلك الجمهورية . ولذلك ، فإن مرور الزمن سوف يؤدي إلى أحداث تغيرات كبرى في هذه الجمهوريات بما يجعل من الصعب العودة إلى نوع من الرابطة الوثيقة فيما بينها .

والقضية الثالثة : التي يثيرها عرض الأستاذ لطفى الخولي هي القوى المرشحة لتولى عملية توجيه حركة الأحداث في الاتحاد السوفيتي ، ليس بمعنى من هم الأشخاص ، فالأحداث تجري كل يوم والأسماء التي كانت بارزة في الأمم قد تتوارى اليوم وليس في الغد ، ولكن الأمر المهم هو طبيعة القوى التي يمكن أن توجه حركة الأحداث في هذا المكان من العالم . وهناك في الواقع رؤيتان للتاريخ في الأجل القصير على الأقل ، الأولى تنتم بدرجة عالية من العقلانية وتقوم على أن هناك مشاكل وهناك قوى يبدو أنها تملك حلولاً لهذه المشاكل ، ويعني ذلك أن هذه القوى التي تبدو أنها تملك حلولاً لهذه المشاكل هي التي سوف تتولى السلطة ، وهذه الرؤية بالغة العقلانية ، وإلا لوجدنا مثلاً أن هناك قوى سياسية جديدة تبرز في الوطن العربي رغم تعدد مشكلته وتعدد الكثرين الذين يعتقدون أن لديهم حلولاً لها . أما الرؤية الثانية ، فتقوم على أنه في أوقات الأزمات تبرز تلك القوى التي تبدو أكثر اتساقاً مع أجواء الأزمات التي تتيح مجالاً غير موات أمام القوى التي تتحدث عن الوطنية أو الدين أو التي لا تمتلك أي رؤية عقلانية لمشاكل مجتمعاتها .

وترتيباً على ذلك ، فإنه لا يبدو أن البريسترويكا سوف تكون الأكثر قدرة على توجيه التطور في جمهوريات رابطة الدول المستقلة في المستقبل القريب ، كما لا يبدو أيضاً أن القوى الليبرالية هي التي سوف تقدر على توجيه هذا التطور ، وليس ذلك بسبب عدم تحمس هذه القوى . ومن أبرز الأمثلة على ذلك كل من بولندا وألمانيا الشرقية ، وهما دولتان حجمهما أصغر بكثير من حجم جمهوريات رابطة الدول المستقلة ، وتلقيا قدراً كبيراً من المساعدات . ومع ذلك ، فقد أعترفت الحكومة البولندية منذ أسبوعين بخطأ الأسلوب الذي أتبعته في حل المشكلة الاقتصادية في بولندا ، كما تعترف مصادر ألمانية كثيرة أنه رغم المساعدات الضخمة التي وجهتها ألمانيا الغربية إلى الأقاليم الخمسة في الشرق ، إلا أن كل هذه المساعدات لن تمكن من تقريب الفجوة بين شطري ألمانيا حتى في مطلع القرن الحادي والعشرين . وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف تنجح هذه القوى الليبرالية التي لا تملك مشروعاً ينسجم باندى درجة من الواقعية ، وإنما بنت كل آمالها على الأكثفاء بوضع الخطى على أول الطريق المؤدى إلى حل كافة المشاكل التي يواجهها الاتحاد السوفيتي . ومن خلال هذه المقارنة لا يبدو أن القوى الليبرالية سوف تنجح في تحقيق مشروعها ، لا سيما

وأنها علقت الأمل على قدر كبير من المساعدات القادمة من الغرب ، وبالمئات من الولايات المتحدة وأذكر أن الولايات المتحدة تزم تخصيص ٦٣٥ مليون دولار توجه لجمهورية روسيا على مدى العامين القادمين ، في الوقت الذي تقدر فيه احتياجات هذه الجمهورية بـ ٣٠ بليون دولار .

وفي ظل الوضع ، يثور التساؤل : ما هي القوى الأخرى التي يمكن أن توجه هذا التطور ؟ في الفترة الراهنة ، تبرز على السطح القوى القومية الروسية التي ظهر تحركها بصفة خاصة خلال الآونة الأخيرة ، والتي يمكن أن يزداد التعاطف معها ، ويزداد نفوذها نظراً لمشكلة الأقليات الروسية في الجمهوريات الأخرى ، والتي يقدر عددها بـ ٢٥ مليون نسمة . أضف إلى ذلك ، أن هذه القوى كان الروس يرجعون إليها باستمرار في أوقات الأزمات . ومن هذه القوى أيضاً العسكريون السوفييت ، وأذكر هنا أن لقاء عاصفا قد جرى بين يلتسين وبعض هؤلاء العسكريين منذ أسابيع قليلة ، وأجمع غالبية من شاركوا في اللقاء على رفض كافة التطورات الجارية في الاتحاد السوفيتي ، والتي لم تؤد فقط إلى إنهيار مكانة الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي ، وإنما أدت أيضاً إلى إنهيار مكانة هؤلاء العسكريين الذين كانوا يمثلون قسماً متميزاً من النخبة السوفيتية .

والسؤال الأخير الذي يثور : هل يمكن أن يعود الشيوعيون إلى ممارسة دور هام على مسرح الأحداث في الاتحاد السوفيتي ؟ أن التاريخ لا يعرف المستحيل ، وقد يعود الشيوعيون إلى توجيه تطور الأحداث في رابطة الدول المستقلة ، إلا أن ذلك مرتبط بعدد من الشروط أبرزها :

- التخلي عن المفهوم اللينيني للحزب ، والذي يؤثر بشدة عليهم ، كما يؤثر على الشيوعيين في كثير من أنحاء العالم ، ومازال الكثير من الأحزاب الشيوعية تعتبر أن مقالة لينين عن (ما العمل .. ؟) هي الأساس الذي تبنى عليه علاقات الحزب بالجماهير ، وخلاصة تلك المقالة التي كتبها لينين في وقت إتمس بثقل القبضة السلطوية للحكومة القيصرية هو أن الجماهير لا يمكن أن تصل إلى وعي ثوري ، لأنها لا تعرف في الحقيقة مصالحها . وأن الطليعة الثورية المتمثلة في الحزب هي وحدها التي تعرف مصالح الجماهير ، وهي وحدها التي تملك الوعي الثوري . إذا ما سادت هذه النظرة ، فإن الحزب لا يمكن أن يتعلم من الجماهير . وقد سادت هذه النظرة في الاتحاد السوفيتي ، ولذلك لم يتعلم الحزب من الجماهير في فترة ستالين التي ضعف فيها نشاط الحزب ، وكذلك في فترة خروتشوف وفترة البريسترويك ، حيث بدا أن الحزب لا يدرك عمق الأزمة في الشارع ، وإذا لم يتمكن الشيوعيون من القيام بالنقد الذاتي لهذا المفهوم اللينيني في العلاقة بين الحزب والجماهير ، فلا يمكن أن يكون لهم أي دور في توجيه الأحداث ، حتى ولو اعتقدوا أنهم يمكنون التفسير الصحيح لإرادة التاريخ .

الأستاذ / سليمان شفيق :

يلاحظ المتتبع للصحافة الصوفيتية منذ بدء البريمترويك أن هناك ثلاث مراحل شهنتها عملية الصراع على السلطة في الاتحاد الصوفيتي :

الأولى : بين وجهة النظر الثمولية ووجهة النظر الليبرالية ، وقد أنتهت هذه المرحلة بإسقاط المادة السالمة من الدستور في البرلمان .

الثانية : بين القديم والجديد ، وأنتهت بفشل الانقلاب .

الثالثة : بين دعاة الوحدة ودعاة التفكك ، وهي المرحلة التي تحدث عنها الأستاذ لطفي الخولي ، وبدأت منذ حركة العسكريين أو حركة رجال المواصلات .

والغريب أن الدكتور عثمان محمد عثمان بدأ تعقيبه مختلفاً بشدة مع الأستاذ لطفي الخولي ، إلا أنه عندما تحدث عن مأزق الليبراليين أكاد أكون قد شعرت أنه متفق بشدة على أن الصراع الثالث هو صراع بين دعاة الوحدة ودعاة التفكك . ومن ناحية أخرى ، كانت جريدة (ليتراتورناليا جازيتا) قد نشرت في الأسبوع الأخير من ديسمبر الماضي تحقيقاً موسعاً عن (الطريقة السياسية للاتحاد الصوفيتي الجديد) ، وتحدث هذا التحقيق عن الأحد عشر ألف حزب سياسي ، ومنها أحزاب هامة ، يتركز ٤٠ حزباً منها في روميا ، كما تحدث عن مراحل هذا الصراع على السلطة ، وأيضاً عن (ندوة العمل المدني) التي تأمست بعد إسقاط المادة السالمة من الدستور ، والتي تضم خمس قوى رئيسية يكاد يكون أغلبها الآن قد أتمسح كقوى من الحياة السياسية ، وتبقى منها فقط أفراد موجودون في الحكم . وعلى سبيل المثال ، فإن (المنبر الديمقراطي) - الذي أسماه الأستاذ لطفي الخولي (الثيوغيين الديمقراطيين) - قد أتمسح بسبب تصريحات صدرت عن بعض قياداته عن تأسيس

حزب اشتراكي ديمقراطي ، إلا أنهم اتفقوا مع يلتسين على القيام بتجربة أخيرة ،
لاسيما في مجال تبني القضايا الزراعية .

أما الكتلة الثانية ، فهي كتلة (ماريان) برئاسة زخاروف . ويتلوها الاشتراكيون
الديمقراطيون الذين منهم أندريه كوزيريف وزير الخارجية ، بعدما جماعة (كتلة
المبادرة) . ومن الممكن القول في هذا الصدد أنه كانت لبوريس يلتسين كتلة تتألف
من ١٢ نائباً في البرلمان السوفيتي ، وتسيطر في الوقت الراهن على حوالي ثلث
البرلمان الروسي ، ومنهم وزير الدفاع . ويعني ذلك أن يلتسين قد أعطى الثلاث
وزارات الرئيسية في حكومته إلى أعضاء كتلته .

وفيما يتعلق بالدور الأمريكي ، فإن جريدة (برافدا) المستقلة نشرت في الأسبوع
الأول من يناير مقالاً ذكرت فيه أن الدور الأمريكي في أحداث الاتحاد السوفيتي قد
مر بثلاث مراحل ، الأولى مرحلة أن كل شيء يمر فهو لمصلحتنا ، والثانية مرحلة
دعنا لخطوط ، والثالثة مرحلة دعنا ننفذ البعض من خططنا . وما زالت المرحلة الثالثة
قيد التنفيذ في الوقت الراهن ، وكبير دليل على ذلك المعلومات المتداولة عن التدخل
الأمريكي في تقسيم أسطول البحر الأسود .. وما إلى ذلك .

وقد صرح بوريس يلتسين في حديث إلى جريدة (الجريدة المستقلة) أنه اتصل
فور سماعه بأنباء الانقلاب برئيس الأركان السابق ، والذي قال أنه لا الجيش يعرف
شيئاً ، ولا هو شخصياً يعرف أي شيء . وهناك نقطة أخيرة تتعلق بتوصيف
التحولات الجارية في الاتحاد السوفيتي ، وتعرفت عليه من رجل أعمال روسي كان
يزور ، القاهرة منذ أسبوعين عندما سألته عما يجري لديهم ، فقال أن الاشتراكية قد
طبقت وفقاً لمفهوم (لينين) ، أما الرأسمالية فتطبق حالياً وفقاً لمفهوم (يلتسين) .

الدكتور / رضا العدل :

في عام ١٩١٤ ، لم تكن روسيا دولة متخلفة ، وإنما كانت قوة أوروبية صناعية ،
وكانت تسبق إيطاليا في ذلك الوقت حسبما تذكر كافة الكتابات التاريخية الاقتصادية ،
وفي فترة ما بعد الحرب الأهلية ، كانت البلاد في حالة فوضى عارمة ، حيث كانت
الطبقة العاملة قد أوشكت على التلاشي ، ولم تكن هناك مصانع أو عمال ، بعد أن
دمرت المصانع وأنضم العمال إلى الجيش الأحمر .

ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نلاحظ أن جورباتشوف نفسه قد تطور بشدة ، ذلك
أن جورباتشوف عام ١٩٨٥ غير جورباتشوف عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وإذا عاودنا
قراءة خطابه في نوفمبر ١٩٨٨ ، لقننا عليه ماركسيا خالصاً ، ثم وجدنا جورباتشوف
قد أصبح شخصاً آخر تماماً . ولذا ، فإننا عندما نتحدث عن جورباتشوف ، ينبغي
أن نلاحظ المراحل التي كان يمر بها . وفي المراحل اللاحقة ، دخل الصراع على

السلطة في الاتحاد السوفيتي مرحلة يمكن تسميتها : (الصراع على النمط المملوكي) يجري داخل الغرف المغلقة ، على الرغم من استمرار الإطار الكلاسيكي للصراع . وكان الجلامتوس معناه من الناحية العملية إشاعة المعلومات كاملة أمام الجميع ، الأمر الذي أتاح قديراً هائلاً من المعلومات ، بحيث لم يعد في استطاعة الأفراد التمييز والحكم على هذه المعلومات والخروج باستخلاصات محدودة منها ، وذلك بعد أن كانت المعلومات تقدم إليهم بصورة محددة ومبرجة .

والحقيقة أن البريسترويكا ليست آخر محاولات تجديد الاشتراكية ، وقد قامت البريسترويكا وسقطت لأن الأفكار التي طرحتها في البداية قد تغيرت وتلونت ، وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن تسقط . وأصبح الصراع داخل روسيا سافراً ، بل أن روسيا أصبحت مثل أنجلترا وفرنسا من حيث أن بها قوى اجتماعية وسياسية ضخمة وأحزاباً كثيرة ، كما أصبحت الجماهير مسيمة بدرجة أكبر وأصبح حضورها أكثر من ذي قبل ، وذلك بعدما كانت الجماهير غائبة ويقتصر دورها على الترتيب ومتابعة النتائج فقط .

ولم يعد الصراع صراعاً على السلطة ، وإنما أصبح صراعاً سياسياً شاملاً يرتبط بالهيكل الاجتماعي . وعلى الرغم من أن الهيكل الاجتماعي القائم في الاتحاد السوفيتي يتضمن في معظمه أفراد الطبقة العاملة ، إلا أن الطبقة العاملة ذاتها قد تغيرت كثيراً عن الصورة التقليدية المعروفة ، حيث يعمل معظمهم بعقولهم وأذهانهم ، وهذا التنطور يتضمن بحد ذاته تأثيراً جوهرياً على مجريات الأمور .

لقد ألقى الإتهيار الحادث في الاتحاد السوفيتي خلال السنوات الخمس الأخيرة بظلاله على القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية ، حيث ضعفت مساهمتها بصورة ملحوظة في الدخل القومي . وإذا استمرت هذه الحالة خمس سنوات أخرى ، فسوف تحدث الظاهرة التي تحدث عنها لينين قديماً وأسماها (Declassing) ، أي حدوث إرتداد في التكوين الطبقي داخل المجتمع ، الأمر الذي يمكن أن يفرز آثاراً هامة على الصراع السياسي داخل المجتمع ، بل أن الصراع السياسي أصبح مكشوقاً اليوم ، وأنصور أن الجماهير سوف تكون أكثر تمييزاً ، إلا أن ردود الفعل سوف تكون مختلفة . وبالطبع ، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتطورات الصراع ، إلا أن التفاؤل الموجود في النتيجة التي انتهت إليها الأستاذ لطفى الخولي يرتكز على فكرة أن الاتحاد السوفيتي يمتلك تراثاً ثورياً بالغ الضخامة ، ومن الصعب إلا بمارس هذا التراث الثوري والقوى الإنتاجية والقوى الأساسية أدنى تأثير على تطور العملية الصراعية في الاتحاد السوفيتي .

الدكتور / سعد الدين إبراهيم (رئيس الجلسة) :

عندى أربع ملاحظات سوف تتخذ شكل العناوين فقط . فمن الواضح من سياق النقاش صباحاً ومساءً أن لا رأسمالية بدون رأسماليين . وليس هناك رأسماليون فى روسيا أو داخل الكومنولث ، ولذلك فإن حلم الانتقال إلى الرأسمالية لن يتحقق فى الأمد القريب .

وقد أثير أيضاً أن لا ديمقراطية بدون ثقافة سياسية ديمقراطية . وطالما أن روسيا القيصرية وروسيا الأمثرالية لم تسمح لمثل هذه الثقافة السياسية الديمقراطية أن تنمو ، فإنه لا رأسمالية بدون رأسماليين ولا ديمقراطية بدون ثقافة سياسية فى دول الكومنولث ، كما أن الجماهير تبخرت أو لو كانت الجماهير موجودة فإنها لا تريد أن تحسم الأمور ، ولا حسم بدون جماهير . ومثل هذا الوضع ، يتركنا بالضرورة فى وضع بالغ الصعوبة إزاء تفسير ما يمكن أن يحدث فى دول الكومنولث ، إلا أن هناك طريقة التفاعل التاريخي التي يمكن على ضوءها أن نقول أن الشعب الروسى شعب عظيم ، وهو الذى بدأ هذا القرن . والقرن تبدأ مع نهاية العقود العشرة السابقة ، ولكن البداية الحقيقية للقرن العشرين كانت سنة ١٩١٧ مع اندلاع الثورة البلشفية ، واعتقدان الذى حدد نهاية القرن العشرين أيضاً هو روسيا والاتحاد السوفيتى . إذن ، هذا الشعب الذى بدأ القرن بحركة تاريخية ضخمة وأنهى القرن والحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية ، هذا الشعب بكل قوته وعظمته لا بد أن ينفض من جديد ، وربما حدث ذلك السيناريو بصورة يختلف عن (السيناريو الرغبرى) الذى يحلم به الأستاذ لطفي الخولى ، أو (السيناريو التآلفى) الذى طرحه الدكتور عثمان محمد عثمان ، أو (السيناريو التساؤلى) الذى ذكره الدكتور مصطفى كامل السيد . ومن اليقين أن هذا الشعب لديه من العبقريات ومن الأتجازات المخترنة ما يمكنه أن يبدأ القرن الحادى والعشرين بعد فترة ما ، ربما تكون فترة عصيبة مؤلفة من عشر سنوات عجاف ، إلا أن هذا اليقين شأنه شأن الأيمان عموماً عبارة عن (اعتقاد بلا شواهد وبلا دلائل) .

الأستاذ / لطفي الخولى :

أشكر السيد رئيس الجلسة الذى عاملنا كما يعامل جيمس بيكر الوزراء فى مؤتمر السلام ، إلا أن لدى عددًا من الملاحظات ، أولها أن الورقة التى قدمت بأسمى لم نكتب خصيصاً للندوة ، وإنما كانت عبارة عن تلخيص لبعض مقالاتى المنشورة فى الأهرام .

والنقطة الثانية ، أننى أريد - إذا سمحتم لى - أن أحذر من فكرة استخدام أدوات البحث المعروفة فى علم السياسة لتفسير ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أو ما قد يحدث

من متغيرات دولية أبرزها ما حدث في الاتحاد السوفيتي . ذلك أن هذه المتغيرات الدولية تخرج عن أى توقع ، وتضرب في جميع الاتجاهات بنوع من اللاعقلانية بالنسبة لنا ، ولا نستطيع التنبؤ بمجرى الأحداث من خلال هذه المتغيرات . ولا نقصد بذلك فقط ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، وإنما المتغير أيضاً أن أكبر دولة عظمى في العالم حتى الآن (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تستطع أن تغطي نفقات حرب ضد بلد من العالم الثالث ، وتؤجر قواتها كمرتزقة بالأجر لبلدان نفطية صغيرة في العالم الثالث ، ومن المتغيرات أن بلدين مثل فرنسا وألمانيا يتاريخهما العدائى الرهيب هما الآن اللذان يكونان نواة الجيش الأوروبى الموحد .

ما أريد أن أقوله بحكم هذه التغيرات أننا ندخل ليس إلى مرحلة جديدة من مراحل الدولة ، وإنما ندخل إلى تاريخ جديد تماماً . وهناك في هذا التاريخ الجديد نقطة أو مضافة زمنية وتاريخية ، كانت الرأسمالية على أحد طرفيها ، بينما كانت الاشتراكية على الطرف الآخر ، وأنا هنا أضع علامات إستفهام على هذه القضايا .

• أننا الآن نعيش (المقولة والمقولة المضادة والتركيبية الجديدة) في العالم ، واعتقد أن القضية ليست قضية تشاؤم أو تفاؤل ، لأن من غير الواضح تفاؤل بالنسبة لماذا ؟ وتشاؤم بالنسبة لماذا ؟ - إذا لم تكن الاشتراكية تقدم مجتمعا أكثر تطوراً وأكثر ديمقراطية وأكثر أنلجأ وأكثر سعادة للبشرية ، فلا مبرر تاريخي لها ولا داعي لها من الناحية التاريخية ، وللتساؤل : هل نستطيع أن نقول أنه ليست هناك تحديات من النظام الرأسمالي حتى الآن ؟ وما مدى الاستغلال والوحشية في الآلية الرأسمالية ؟

لقد كنت أقرأ منذ فترة قصيرة افتتاحية لمجلة (الأيكونومست) ، ونقول أنه على الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي ، فإن الأمثلة التي طرحها ماركس وأنجلز ولينين ما تزال بدون إجابة حول النظام الرأسمالي . إذن ، القضية ليست التفاؤل والتشاؤم ، وإنما هناك معطيات جديدة في العالم ، معطيات تفرزها الأحداث والمتغيرات الجديدة التي لم نعد نملك السيطرة عليها فكرياً وسياسياً واقتصادياً . فقد كنا نقف منذ ما يتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة ضد الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، إلا أن الطابع الدولى للاقتصاد العالمى أصبح حقيقة واقعة ، سواء في شكل الشركات العملاقة أو في أى شكل جديد . فهنا القضية ليست ماركسيين أو غير ماركسيين ، لأنه حتى الماركسي يمكن أن يكون متعدد المضامين كما يمكن أن يكون الرأسمالي أيضاً بعدة مضامين .

ويشير ما سبق إلى أن الإنسان - أيا كان موقفه الأيديولوجى - لم يعد يستطيع أن يحدد لنفسه موقفاً ، لأن جميع الأيديولوجيات قد ضاقت على إنسان العصر مع ثورة العلم والتكنولوجيا وزيادة إحتياجاته ، بل أن هذا الإنسان أقرب من درجة الكفر الأيديولوجى أو الكفر الفكرى أو الكفر السياسى بميراث التاريخ الذى عشناه حتى عام ١٩٨٥ ، والمشكلة أننا ندخل هذا التاريخ الجديد ونحن أبناء التاريخ القديم بمعانييره وتراثه . وبالتالي ، هناك صعوبة شديدة في ظل تشبعنا بهذا التراث أن ننظر نظرة

موضوعية كالتي يطالب بها د . سعد الدين إبراهيم ود . مصطفى كامل السيد حول
ماذا سوف تكون النتائج ؟ وما سوف تنتهي إليه ؟

أن أحداً لا يستطيع أن يعطي إجابة شافية ، إلا أن القضية هنا أن في الاتحاد
السوفيتي عوامل للتوحد من جديد وعوامل أخرى نحو المزيد من التفكك والصراع
فيما بين الجمهوريات السوفيتية ، كما أن هناك عوامل للإطلاق نحو اقتصاد السوق
بدون قيود مثل حركة الإنفتاح الاقتصادي التي شهدتها مصر في السبعينات والثم
أطلق عليها الأستاذ أحمد بهاء الدين (رأسمالية السداح مداح) ، هذه الحالة موجودة
الآن في الاتحاد السوفيتي أو رأسمالية بدايات البدايات الفجة للرأسمالية ، وهناك
أيضاً عوامل للإندفاع نحو الاقتصاد المختلط ، علاوة على وجود عوامل للاستمرار
في عملية الإنتاج على النمط القديم مع ترشيد التخطيط . إذن ، القضية غير منتهية
لأنه عندما نقرأ بعض التقارير الرسمية ، سواء في وزارة الخارجية أو غيرها ،
والتي تحدثت كما لو أن الأمر قد أنتهى ، مع أن الحقيقة أن حركة التطور لم تنته
عند هذا الموقف ، وهناك بالفعل قضايا رئيسية عن تشكيل المجتمع الدولي الجديد
بتفاصيله المختلفة . وبالخلاصة ، أننا لن نستطيع القول أن هذا المجتمع الدولي الجديد
سوف يكون رأسمالياً بالمعنى الأمريكي أو بالمعنى التقليدي ، كما أننا لن نستطيع أن
نقول أن هذا المجتمع سوف يكون إشتراكياً بالمعنى السوفيتي أو الستاليني .
وبالطبع ، فقد كانت هناك أخطاء في فكر ماركس ولينين ، إذ لا يوجد فكر بشري
مقدس ، المقدس وحده هو كلام الله ، بل أن تأويل كلام الله أيضاً هو كلام بشري ،
فنحن بشر ولسنا ملائكة .

الدكتور / سعد الدين إبراهيم :

في العالم الغربي هناك مذهب جديد ظهر منذ ٢٠ عاماً أسمه (ما بعد الحداثة)
Post Modernism ، ويحمل في طياته كثيراً مما تفضل به الأستاذ لطفى الخولى في
تعقيبه الأخير ، وهو الكفر بالأيديولوجيات ، وهناك فقط قيم يمكن للناس أن تعتنقها
أو تحلم بها ، إلا أنه لم تعد هناك خطط تفصيلية لهذه الأمور كما كانت تجسمها
الأيديولوجيات في القرن التاسع عشر والثلاثة أرباع الأولى من القرن العشرين .
وخلاصة ما قيل اليوم أنه إذا كان حلم بناء الاشتراكية قد فشل ، فإن حلم بناء
الرأسمالية ذاته سوف يفشل ، لأن المتخلفين لا يستطيعون بناء إشتراكية صحيحة
ورأسمالية صحيحة ولا وحدات قومية صحيحة ، بما أن حلمى بناء الرأسمالية وبناء
الإشتراكية لن يكتب لهما النجاح .

القسم الثانى

العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى

المتغيرات والأولويات

الفصل الرابع

العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص

الدكتور / محمد السيد سليم

شهد القرن العشرون ثلاثة حروب عالمية كبرى هي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨) ، والحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ / ٣٩) ، والحرب الباردة (١٩٤٦ / ١٩٩١) .

وبينما ترتب على الحرب الأولى سقوط حوالي ١٥,٩ مليون قتيل وعلى الحرب الثانية سقوط حوالي ٣٥,٧ مليون قتيل فإن الحرب الباردة لم تؤد إلى سقوط قتلى (اللهم إلا أخذنا بعين الاعتبار قتلى الحروب الإقليمية بالوكالة) ، ولكن هذه الحروب تشترك في صفة واحدة وهي أنها انتهت جميعاً بسقوط إمبراطوريات وبحوث تغيير جذري في مسار العلاقات الدولية فبينما أنتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الإمبراطوريتين النمساوية المجرية العثمانية وتفككهما إلى دول مستقلة ، فإن الحرب العالمية الثانية انتهت بسقوط الرايخ الألماني وتقسيمه إلى دول مستقلة . كذلك فقد أنتهت الحرب الباردة بإنهاء أحد القطبين الدوليين الرئيسيين وهو الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى دول مستقلة .

وفي كل الحالات كانت لنتائج هذه الحروب انعكاسات هامة على الوطن العربي . إيجابية إلى حد كبير فإن انعكاسات نهاية الحرب الباردة كانت بصفة إيجابية إما سلبية أو على الأقل متنوعة .

فقد أدت نهاية الحرب العالمية الأولى إلى سقوط الهيمنة العثمانية وأضعاف القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) ، ونمو التيارات القومية العربية ، مما مهد إلى استقلال بعض الدول العربية ، ولو بشكل جزئي (مصر والعراق مثلاً) ، كما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من أضعاف القوى الاستعمارية التقليدية ، وظهور توازن دولي جديد قوامه توازن الرعب السوفيتي - الأمريكي ، وتعاظم قوة الاتحاد السوفيتي كمؤيد لحركات التحرير الوطني في العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرير العربية واستقلال باقي الدول العربية^(١) .

ولكن نهاية الحرب الباردة جاءت في سياق مختلف كلياً . فقد أنتهت تلك الحرب بالغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ وإعلان إنشاء « رابطة الدول المستقلة » . ولم يأت ذلك نتيجة هزيمة عسكرية ، وإنما كمحصلة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالاتحاد نتيجة لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي البيروقراطي ، وللحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب (سياق التصنيع) مع عجز النخبة السياسية عن بلورة برنامج سياسي شامل للتعامل مع تلك الأزمات .

وهكذا تفكك الاتحاد السوفيتي من داخله دون أن يدخل معركة عسكرية أو يشهد ثورة شعبية داخلية كبرى . وإنما أتى التفكك من النخبة السياسية الحاكمة ذاتها التي أعلنت معلماً أنها قد منيت بهزيمة استراتيجية في صراعها مع الغرب ، وإنما قد قررت (ضمناً) الاستسلام في الحرب الباردة ، والرضوخ لكامل مطالب الولايات

المتحدة . وفى نظرنا ، فإن إعلان الاستسلام لم يأت فقط فى ديسمبر ١٩٩١ من قادة
رابطة الدول المستقلة ولكن من ميخائيل جورباتشوف ذاته آخر رئيس للاتحاد
السوفيتى . فعندما رفض رؤساء الدول الصناعية المجتمعون فى لندن فى يوليو
١٩٩١ طلب جورباتشوف مساعدة الاتحاد السوفيتى وعاد جورباتشوف إلى موسكو
ليعقد اجتماعاً طارئاً للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، تم خلاله تبنى
برنامج جديد يعلن رسمياً الفضل النظرى والعلمى للنموذج الماركسى - اللينينى ، ويعد
لمشروع معاهدة اتحادية جديدة تعطى للجمهوريات حق الانفصال . وهكذا إنهار
الاتحاد السوفيتى ، وحلت محله جمهوريات مستقلة ، وأنتهت الحرب الباردة بانتصار
الولايات المتحدة فى تلك الحرب على نحو ما أعلنه جورج بوش أمام الكونجرس
فى فبراير ١٩٩٢ .

ولا يختلف الباحثون على أن هذه التطورات ستكون لها انعكاسات ضخمة على
العرب . فغيباب أحد قطبي التوازن الدولى والحليف العالمى الرئيسى لبعض الدول
العربية فى صراعها الأقليمى مع إسرائيل والعالمى مع الولايات المتحدة . لا بد أن
يؤثر بشكل معين على وضع العرب فى النمق الدولى ، وهذا التأثير هو ما نحاول
استكشافه بشكل أولى فى هذه الدراسة ، فى شكل تحديد للمخاطر والفرص الناشئة
عن إنهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة .

ولابد أن نسلم منذ البداية بأن هناك عدة صعوبات تواجه البحث فى هذا
الموضوع :

الصعوبة الأولى : هى أن الوقت مازال مبكراً للتوصل إلى « جرد » شامل
للمخاطر والفرص الناشئة عن إنهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة
بالنسبة للعرب . فما قد تتصوره أثراً سلبياً لهذا الأنهيـار حالياً قد يتبين فيما بعد أنه
كان إيجابياً ، وبالعكس ، وذلك مع ظهور متغيرات جديدة تؤثر فى أسس تصنيف
النتائج بين الأرباح والخسائر .

وعلى سبيل المثال ، فبينما أعتبر توقيع لينين لاتفاقية الصلح السوفيتية ، الألمانية
فى مارس سنة ١٩١٨ بمثابة خسارة قومية كبرى لروسيا السوفيتية ومكسب مؤكد
لألمانيا ، فإنه ما لبث بعد قليل أن تبين أن العكس هو الصحيح ، وأن الاتفاقية التى
تنازل بموجبها لينين عن أقاليم كبرى بشروط تبدو مهينة ، قد حققت مصالح روسيا
السوفيتية أكثر مما حققت مصالح ألمانيا القيصرية . ومن ثم ، فإن صدق الأحداث
السياسية الكبرى يظل يتردد على مدى فترة زمنية طويلة إلى أن تكتمل كل أبعاد هذا
الصدى ، ومن ثم يمكن تقييمه بشكل شامل .

الصعوبة الثانية : أنه حتى إذا قصرنا التحليل على النتائج « المباشرة » أى
العاجلة ، فإنه لا يوجد اتفاق حول معايير تقييم النتائج ، ونقصد بذلك قاعدة للمفاضلة
يتم بمقتضاها جرد النتائج وتصنيفها إلى أرباح وخسائر فما يعتبره البعض ربهاً قد

يعتبر الآخرون خسارة . وعلى سبيل المثال فبينما يعتبر بعض الدارسين أن التوازن الدولي الذي حققه وجود الاتحاد السوفيتي كان مكسباً للعرب لأنه أتاح لهم هامشاً من حرية الحركة ، فإن البعض الآخر يعتبر أن هذا التوازن أدى إلى تعطيل تسوية القضايا العربية لأن ما يقبله الاتحاد السوفيتي ترفضه الولايات المتحدة وبالعكس . كما أنه لا يوجد اتفاق حول معيار للمفاضلة بين المكاسب إذا كان تحقيق تلك المكاسب في أن واحد أمراً متعذراً أيهما أفضل بالنسبة للعرب : حرية الحركة ، أم تسوية القضايا السياسية ؟ ربما يبدو السؤال لأول وهله مبسطاً أكثر من اللازم حيث أن الرد على ذلك السؤال هو أن حرية الحركة وتسوية القضايا مطلوبان في آن واحد وهذا أمر مفهوم ، ولكن ماذا يحدث حينما يصبح تحقيق إحدى التيمتين على حساب القيمة الأخرى ، كما حدث في عصر التوازن الدولي . حيث أن حرية الحركة للدول العربية كانت ترتبط بتعقد تسوية القضايا .

الصعوبة الثالثة : أن ما نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي ليس كياناً واحداً وإنما مجموعة كيانات متباينة في توجهاتها . ومن ثم ، فإن انعكاسات هذه الكيانات على الوطن العربي لابد وأن تكون متفاوتة ، فلا يمكن تصور أن انعكاس ظهور روسيا الاتحادية على الوطن العربي يماثل ظهور الجمهوريات الإسلامية الست المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز .

الصعوبة الرابعة : أن تقييم نتائج الإنهيار السوفيتي يرتبط إلى حد كبير بمستقبل رابطة الدول المستقلة التي نشأت على أنقاض الدولة السوفيتية ، وباحتمالات الصراع بين الجمهوريات المكونة لها ، وبطبيعة التوجهات المستقبلية لتلك الجمهوريات ، وهي مسألة ليست مؤكدة تماماً حتى الآن خاصة فيما يتعلق بتوجهات جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز أو احتمالات التطور في جمهورية روسيا .

الصعوبة الخامسة : أن الوطن العربي ليس وحدة متجانسة المصالح ، ولكنه يتألف من دول متعددة ذات توجهات ايدولوجية سياسية متباينة ومصالح متضاربة ، وعلاقات مختلفة بالقوى الكبرى في النسق الدولي الراهن ، ومن ثم ، فإن ما حدث في الاتحاد السوفيتي لابد وأن يلقي أصداء مختلفة لدى تلك الدول . فلا يمكن تصور أن تأثير إنهيار الاتحاد السوفيتي على سوريا والجزائر ومصر يماثل تأثير الإنهيار ذاته على الدول العربية في منطقة الخليج العربي . فضلاً عن ذلك ، فإنه لا يوجد مفهوم عربي وأحد لطبيعة المصالح العربية ، وكيفية التعامل مع القضايا العربية .

وفي غياب هذا المفهوم يصعب تصور تأثير محدد متفق عليه للتطورات السوفيتية على العرب . وعلى سبيل المثال ، فبينما ترى بعض الدول العربية أن نشوء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز هو تطور إيجابي موات للعرب ، فإن البعض الآخر يراه على أنه تطور سلبي من حيث أن يدعم دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران) على حساب العرب .

فإذا أخذنا في الاعتبار هذه الصعوبات والتي تجعل أى دراسة لحساب الأرباح والخسائر عملية استكشافية فى العام الأول ، فأئنا سنحاول أولاً أن نحدد أبعاد ما هذا حدث فى الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ (تفكك الدولة السوفيتية ، وظهور الجمهوريات المستقلة فى إطار الرابطة) ، ثم نحاول ثانية أن نمسك بالمخاطر والفرص التي تولدها هذه التطورات بالنسبة للعرب . ونقصد بذلك إلى أى حد تشكل هذه التطورات تهديداً للمصالح والقضايا العربية ، كما نتصورها ، لأنه لا يوجد ، كما قلنا إتفاق عربى حول ماهية تلك المصالح والقضايا ، وإلى أى حد تخلق تلك التطورات فرصاً لتأمين المصالح العربية وتسوية القضايا العربية ولتحسين مركز المجموعة العربية فى النمق الدولى .

وقبل أن تبدأ فى ذلك كله ، ينبغى أن نوضح تحفظين هامين ، الأول أننا سنركز على دراسة الأثر المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال جمهورياته ، فالمقارنة ستكون بما كان قائماً خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٨٥ . فالعرب كانوا قد خسروا الكثير بالفعل فى الفترة الجورباتشوفية (١٩٨٥ / ١٩٩١) وبالتالى فإن المقارنة السليمة ينبغى أن تكون مع ما كان قائماً قبل التفكك . أما التحفظ الثانى ، فهو أننا سنركز على دراسة النتائج المترتبة فقط على تفكك الاتحاد السوفيتى ، وليس على النتائج المترتبة على مجمل التطورات الدولية الأخرى (كالوحدة الأوروبية) ، أو ظهور القوة اليابانية وغيرها . فإذا أخذنا هذين التحفظين فى الاعتبار يمكننا أن ندلف إلى صلب الموضوع .

أولاً : تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة : ماذا حدث ؟

يمكن القول أن الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى قد أنهى رسمياً حينما اتفق رؤساء إحدى عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى (وهى جمهوريات روسيا ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا ، وأرمينيا ، ومولدافيا ، وأذربيجان ، وطاجيكستان ، وأوزبكستان ، وتركمنستان ، وفيرجيزيا ، وكازاخستان) على إلغاء الاتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الدول المستقلة . فى مؤتمر المائدة المنعقد يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وفى هذا المؤتمر وقع رؤساء الجمهوريات الأحدى عشر (كانت أستونيا ولاتفيا ولتوانيا قد استقلت فى أغسطس سنة ١٩٩١ ورفضت جورجيا الانضمام إلى الرابطة) ثلاث إتفاقيات بموجب الاتفاقية الأولى ثم إلغاء منصب الاتحاد السوفيتى ، وإنشاء رابطة الدول المستقلة مع تكوين مجلس لرؤساء الدول يضم الدول الأعضاء ويتولى التنسيق فيما بينها . وتم الاعتراف بين الجمهوريات المشاركة على قدم المساواة بإعتبارها أعضاء مؤسسة فى الرابطة . أما الاتفاقية الثانية ، فقد أطلق عليها « إعلان المائدة » ويعمدها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة فى إطار حدودها الحالية .

ويعوجب الاتفاقية الثالثة تم إنشاء قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الأعضاء حتى نية سنة ١٩٩١ حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي لتلك القوات على أن تكون القوات التقليدية والنوعية تحت امرة تلك القيادة (٢) .

وقد لخص نازاباييف رئيس كازاخستان ، المحصلة الكلية لمؤتمر المآثا بقوله « أستطيع أن أؤكد بكل ثقة أن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود » (٣) وفي ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ استقال ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي معلناً بذلك زوال الاتحاد السوفيتي من على الخريطة السياسية للعالم . وبذلك تفكك الاتحاد السوفيتي إلى الجمهوريات الاساسية الخمس عشرة . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ اجتمع رؤساء رابطة الدول المستقلة في مينسك وأنفقوا على السماح لكل دولة بتشكيل قواتها العسكرية المنفصلة ، ولكنهم عجزوا عن الاتفاق على مبدأ وجود قيادة واحدة لتلك القوات . وفي اجتماع آخر عقد في مينسك في فبراير ١٩٩٢ أنفقوا على إنشاء تلك القيادة مع رفض أوكرانيا ، وأذربيجان ، ومولدافيا الانضمام لها .

ومن ثم ، فحين إزاء ظاهرتين أساسيتين هما : إنهيار أحد أقطاب التوازن الدولي (الاتحاد السوفيتي) ، وظهور جمهوريات مستقلة على أنقاض هذا القطب . ولا شك أن تفكك الاتحاد السوفيتي متكون له نتائج هامة على الوطن العربي ولكن في الوقت ذاته يمكن القول أنه ليس كل ما قام على أنقاض الاتحاد السوفيتي سيؤثر على الوطن . فمن المرجح أن جمهوريات بحر البلطيق لاسوتونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ستوجه نحو الغرب بصفة عامة والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة .

كما أن جمهورية مولدافيا مستتجة في المدى المتوسط إلى الانحماج مع دولة رومانيا التي تربطها روابط عرقية قديمة . ومن ناحية أخرى ، فإن ظهور جمهورية روسيا البيضاء ، وأرمينيا ، وأوكرانيا سيكون له أهمية متوسطة بالنسبة للوطن العربي بحكم المصالح الاقتصادية ، وبحكم امتلاك روسيا البيضاء وأوكرانيا لبعض الأسلحة النووية ، والتأثير الأرميني على دول الجوار الجغرافي العربي . أما ظهور جمهورية روسيا الاتحادية ، والجمهوريات الاسلامية المت في وسط اميا والقوقاز فيسكون له تأثير أكبر على الوطن العربي مما يستدعي منا أن نعرف على ملامح هذه الجمهوريات .

أولاً : جمهورية روسيا ، التابعة للولايات المتحدة :

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على أنقاض الاتحاد السوفيتي بإعتبارها الاستمرار الشرعي ، للاتحاد السوفيتي من الناحية القانونية . وهي تعد أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان ، والنتائج القومية ، والقوة العسكرية . ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وعلي أن يتحكم رئيس روسيا في شفرة

إطلاق الأسلحة النووية على ألا تستعمل تلك الأسلحة إلا بموافقة باقى الدول النووية (كازاخستان ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا) بعد التشاور مع باقى أعضاء الرابطة ، وأن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية . ويمكن تحديد أهم معالم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية تحت رئاسة بوريس يلتسين فى أنها تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية مع قبول فكرة التفوق الاقتصادى والعسكرى الأمريكى والتحالف مع الولايات المتحدة . وقد أعلن يلتسين أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الأيديولوجية ، وأنها سنبذل جهودها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا (٤) .

وفى إطار هذه السياسة أُنْجِحت روسيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة . بيد أن هذا التحالف لا ينطلق من التكافؤ بين أطراف التحالف ولكن من منطلق القبول بالتفوق الأمريكى . وقد بدأ التوجه الروسى الجديد بإعلان يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية تجاه المدن والقواعد العسكرية الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة لم تعد عدواً محتملاً لروسيا بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية(٥) . وفى أثناء زيارته للولايات المتحدة فى فبراير سنة ١٩٩٢ عرض يلتسين عليها التحالف لبناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمى العالم الحر ويعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الأمريكية ، والتكنولوجيا الروسية(٦) .

معنى ذلك أن يلتسين يسعى للتحالف مع الولايات المتحدة فى مواجهة باقى جمهوريات رابطة الدول المستقلة التى تمتلك الصواريخ النووية (روسيا البيضاء ، وأوكرانيا ، وكازاخستان) ، والأعداء المحتملين الآخرين الذين قد يظهرون قريباً . وفى هذا الإطار تم التوقيع على « وثيقة التعاون الأمريكى الروسى » فى كامب ديفيد فى فبراير سنة ١٩٩٢ . وقد نصت تلك الوثيقة على ستة بنود رئيسية هى : (٧) .

١ - تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم أو الأعداء المتنافسين بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على أساس الثقة المتبادلة والأحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة والاقتصاد الحر .

٢ - سوف تعمل الدولتان معا على إزالة آثار العدوان الذى ترتب على حالة العداء الذى كان قائماً بينهما وإتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجى .

٣ - سوف تعمل الدولتان معاً لتوفير سعادة ورفاهية الشعبين ودعم الروابط بينهما - على قدر الإمكان - وعلى أساس الإنفتاح والتفاهم .

٤ - سوف تعمل الدولتان معاً على حرية التجارة ، والاستثمار والتعاون الاقتصادى .

٥ - سوف نبذل كل جهد لكى نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون وإحترام حقوق الإنسان والأقليات ، والحدود والبناء التجارى عبر دول العالم كله .

٦ - سوف نعمل معا على أساس :

(أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة .

(ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً .

(ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة .

وتضيف الوثيقة أنه [عباراً من تاريخ توقيعها سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال « صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما » . وتطبيقاً لهذا التوجه التحالفي اشتركت وحدات من الأسطولين الروسي والأمريكي في مناورات مشتركة في البحر المتوسط في فبراير سنة ١٩٩٢ (٨) .

أن روسيا لا تحالف مع الولايات المتحدة من منطلق التكافؤ الاستراتيجي بل من منطلق القبول الأمريكي بالتفوق الشامل . ففي إطار التحالف الموقع في كامب ديفيد في ٤ فبراير عرض يلتزم على الولايات المتحدة تدمير الأسلحة النووية الروسية بمساعدة الولايات المتحدة ، ورصدت الأخيرة ٤٠٠ مليون دولار من فائض ميزانيتها الدفاعية لمساعدة روسيا وباقي دول الرابطة ذات الأسلحة النووية لتفكيك وتدمير أسلحتها النووية وأعلنت الولايات المتحدة أنه قد تم الاتفاق على إرسال حاويات نووية ضخمة لنقل وتخزين الأسلحة النووية الموجودة في روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا على أساس تكنولوجيا أمريكية متقدمة (٩) . هذا في الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في تدعيم قدراتهم النووية . فلم تربط الولايات المتحدة بين عدم توجيه الصواريخ الروسية أراضيها وبين عدم توجيه الصواريخ الأمريكية إلى الأراضي الروسية كما رفض وزير الدفاع الأمريكي التعجيل بخفض الأسلحة النووية الأمريكية مؤكداً على ضرورة إحتفاظ بلاده بقدرة كافية من الردع النووي النووي . حتى تتمكن من المشاركة في صنع المستقبل (١٠) .

كذلك أعلن توماس كينج وزير الدفاع البريطاني أن بلاده لن تتخلى عن أسلحتها النووية بل أنها تعزم شراء ٤ غواصات نووية جديدة مزودة بنظام ترابنت الاستراتيجية (١١) . وبذلك تحتكر الولايات المتحدة ومعه التحالف الاطلنطي القدرة النووية ويتحول التوازن الدولي إلى توازن واحد ، في ظل عدم بلورة استراتيجية أوروبية أو يابانية مستقلة هي الآن ، وفي ظل قبول صيني « ضمني » بالهزيمة الأمريكية طالما أنها لا تمس مصالحها « المباشرة » .

ومما يعنى من تلك الظاهرة أن روسيا ليس لديها تصور محدد للخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية ، باستثناء الحديث عن الاقتصاد الحر باعتباره « الباسم الشافى » من كل أمراض النظام الاقتصادى الروسى . ولذلك ، فهي تتجه تدريجياً إلى قبول حل المشكلات الاقتصادية الروسية بالاعتماد على الغرب من خلال القروض

والإمدادات الغذائية بحيث أصبحت تلك الإمدادات هي بمثابة « خط الحياة » الذي يربط روسيا بعالمنا الراهن . وفى هذا الإطار انعقد مؤتمر واشنطن لتنسيق المساعدات الدولية لدول الرابطة ، وعقدت إتفاقيات روسية - فرنسية فى فبراير سنة ١٩٩٢ حصلت بموجبها روسيا على قروض لشراء المواد الغذائية والمنتجات الكيميائية والتكنولوجيا الفرنسية ، كما شاركت مصر ودول الخليج العربى بإرسال أدوية وسلع استهلاكية مصرية إلى روسيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بتمويل خليجى (١٢) .

وقد عبر كوزيريف ، وزير خارجية روسيا ، عن حالة التبعة التى وصلت إليها بلاده بقوله فى يناير ١٩٩٢ « أنه بدون القروض الأجنبية الغربية التى نستعملها فى شراء الحبوب سيتترك الشعب بدون خبر فى شهرى مارس وإيريل القادمين » (١٣) .

ثانياً : الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز الساعية نحو التنمية :

من بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة توجد ست جمهوريات « اسلامية تقع خمس منها فى آسيا الوسطى وهى : أوزبكستان ، كازاخستان ، وفيرجيزيا ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وواحدة فى القوقاز هى أذربيجان . ويشكل المسلمون (بالمعنى الثقافى - القومى) أغلبية فى تلك الجمهوريات (عدا كازاخستان) التى لا يشكل فيها المسلمون أغلبية وأن كانوا يشكلون أكبر تجمع سكانى (. ويبلغ عدد المسلمين فى دول الرابطة حوالى ٥٦ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ١٩٩٠ يعيش ٨٠٪ منهم فى الجمهوريات الست ، ويقدر أن عدد غير المسلمين فى الجمهوريات الست يوازى تقريباً عدد المسلمين فى الجمهوريات غير الاسلامية (فى أقاليم تاتاريا وباشكوريا وشاشان انجوش على سبيل المثال) بما يجعل عدد سكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات . كما أنها تتاخم جغرافياً إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وتعتبر الدول الثلاث الأولى هى منافذها على البحار الدولية :

وتعتبر تلك الجمهوريات أقل دول الرابطة من حيث مستوى التطور الاقتصادى . فمتوسط الدخل الفردى فى كازاخستان مقارناً بالمتوسط العام للجمهوريات السوفيتية السابقة ، حسب إحصاءات سنة ١٩٨٨ ، يصل إلى ٧٥٪ من هذا المتوسط العام ، وفى أذربيجان ٦٥٪ وفى تركمنيا ٦٠٪ وفى قيرجيزيا ٥٢٪ وفى أوزبكستان وطاجيكستان ٤٨٪ ، ٤٥٪ على التوالى .

وينتمى مسلمو الجمهوريات الست إلى ثلاث مجموعات عرقية هى : مجموعة الشعوب التركستانية (٨٥٪ من المسلمين) وتضم معظم سكان أوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وتركمنستان وقيرجيزيا ، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية ، وهم أقرب ثقافياً إلى تركيا ، ومجموعة الشعوب الإيرانية (٨,٤٪ من المسلمين) ويتمركزون فى طاجيكستان أساساً ، وهؤلاء أقرب حضارياً وثقافياً

إلى إيران ، وأن لم يكونوا شيعية كما هو الحال في مكان أنذربيجان ، وأخيراً الشعوب الأيروققازية ، وهؤلاء يعيشون في مجموعات متفرقة في القوقاز وروسيا (الاتجوش ، والشاشان وغيرهم) .

ويشيع بين مملى الجمهوريات الست شعور عام بهويتهم القومية المتميزة ، ويمثل هذا الشعور في السعى نحو إحياء تاريخ آسيا الوسطى قبل الحكم الروسى العنصرى ، والتمسك باللغات القومية ، والتمسك بالقيم الثقافية الإسلامية . هذا بالإضافة إلى وجود حركة مطردة من نمو الوعي بالقيم الإسلامية تتمثل في صحوة اسلامية عامة بمعنى التمسك بالقيم الثقافية الإسلامية كنمط للحياة ، وإلى حد أقل ممارسة الشعائر الدينية ، هذا بالإضافة إلى سيطرة شعور قوى بالاستغلال الاقتصادى الروسى الذى حول تلك الجمهوريات إلى شبه مستعمرات كمصادر للمواد الخام (١٤) .

أن تعدد الإنتماءات اللغوية والمذهبية لدول آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية ، وتدننى مستوى تطورها الاقتصادى ، ومتاخمتها الجغرافية لدول اسلامية أخرى فضلاً عن امتلاك أحدهما (كازاخستان) للسلاح النووى يجعل من تلك الدول مساحة عريضة مفتوحة أمام التنافس الإقليمى (الإيرانى / التركى / العربى / الإسرائيلى) ، والصراع الدولى (الصين ، الولايات المتحدة) بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة أمام العديد من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على الوطن العربى .

ثالثاً : رابطة الدول المستقلة : الكيان الهش :

من الواضح أن رابطة الدول المستقلة هي كيان سياسى ضعيف الهدف منه التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحول من الإطار الاتحادى السوفيتى إلى الاستقلال الكامل للجمهوريات المكونة للرابطة .

فمؤسسات الرابطة ليس لها وجود سياسى مستقل عن الدول المكونة ، وهي ليست إلا إطاراً للتشاور أكثر منها مؤسسات لاتخاذ القرار . كذلك ، فقد رفضت جمهورية جورجيا الانضمام إلى الرابطة ومن المرجح أن أوكرانيا تفكر حالياً في الانسحاب في أعقاب توسيع نطاقها لتشمل الجمهوريات الإسلامية وفي أعقاب تفاقم خلافها مع روسيا .

فضلاً عن ذلك فإن هناك تناقضات جذرية بين دول الرابطة تنبع من تخوف تلك الدول من احتمالات الهيمنة الروسية . فقد بدأت روسيا تتصرف بعد فشل الانقلاب العسكرى في ١٩ أغسطس سنة ١٩٩١ بإعتبارها الدولة صاحبة الكلمة النهائية في تقرير مصير الاتحاد السوفيتى . فأتخذت عدة قرارات تقضى بسيطرتها على العملة السوفيتية وعلى التجارة الخارجية وعلى كل الإدارات المالية التابعة لوزارة المالية . وقد كانت تلك التطورات سبباً في مسارعة باقى الجمهوريات إلى إعلان استقلالها خوفاً من وجود اتحاد سوفيتى تحت الهيمنة الروسية . ويعد تكوين الرابطة أصدر

البرلمان الروسي قراراً في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ بالسيطرة على مصرف الدولة السوفيتي دون تشاور مع باقي الجمهوريات مما دعا أوكرانيا إلى التنديد بهذا القرار الذي يصادر الودائع الأوكرانية التي قدرتها بأنها ٤٢٥ مليون دولار بالإضافة إلى الاحتياطي الذهبي الأوكراني . ثم قرر يلتسين في ٢ يناير سنة ١٩٩٢ تحرير الأسعار ليزيد استياء باقي جمهوريات الرابطة وعلى رأسها أوكرانيا وكازاخستان اللتين بدأتا في اتخاذ إجراءات وقائية في مواجهة هذه القرارات ، خاصة أن قرار تحرير الأسعار أدى إلى رفع شديد في الأسعار في سائر الجمهوريات . مما أدى بتلك الجمهوريات إلى وقف تصدير المواد الغذائية إلى روسيا إلا إذا سددت ثمنها بالدولار .

من ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لظهور احتمالات الهيمنة الروسية ، طالبت كازاخستان بالإبقاء على صواريخها النووية ، كما طالبت أوكرانيا بالسيطرة على القوات المسلحة الموجودة في أراضيها وتكوين جيش أوكراني مستقل يدعمها في ذلك أنزيبجان ومولدافيا اللتان تطلبان بتكوين قوات مسلحة مستقلة . فضلاً عن أنه برغم موافقة كازاخستان على بدء إنشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة فإنها وضعت القوات المسلحة المتمركزة في أراضيها تحت إمرة قيادة كازاخستانية وقيادة الرابطة في آن واحد . ولعل أبرز مشكلات الخلاف الروسي - الأوكراني حالياً هي مشكلة اقتسام الأسطول المتمركز في البحر الأسود ، خاصة أن تلك المشكلة ترتبط بمشكلة حدودية أخرى هي مشكلة شبه جزيرة القرم . فشبه الجزيرة أصلاً إقليم روسي تم ضمه إلى أوكرانيا سنة ١٩٥٤ وتقع به القاعدة البحرية الرئيسية لاسطول البحر الأسود المتنازل عليه «قاعدة سيفاستوبول» . ومن ثم فإن روسيا تطالب بأسطول البحر الأسود المتمركز أساساً في إقليم دولة أخرى . مما يدعوها إلى المطالبة باستعادة شبه جزيرة القرم . ولهذا فقد دعا البرلمان الروسي في يناير سنة ١٩٩٢ إلى طرح مسألة إستعادة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا ، وهو ما يتناقض مع المبادئ والمواثيق الصادرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ والتي تعترف بالحدود الراهنة مما يهدد بتفجر التناقضات الحدودية والإقليمية . ومما دعا الرئيس الأوكراني كرافتشوك إلى توجيه تحذير إلى روسيا مما وصفه بالسياسات الإمبريالية الروسية مؤكداً تمسك أوكرانيا بسيادتها على أراضيها وأن تلك السيادة لها الأولوية على مسألة الوحدة بين دول الرابطة^(١٥) .

إذن هناك مشكلات إقليمية مطروحة على الساحة . وهذه المشكلات ليست مقصورة على روسيا وأوكرانيا ، وإنما تشمل أيضاً روسيا وكازاخستان ، ووفق ذلك كله أنزيبجان وأرمينيا حيث دارت الإشتيكاكات المسلحة بينهما حول إقليم ناجورنو كاراباخ ومن المحتمل إلى حد كبير أن يتصاعد الخلاف بينهما إلى حد الحرب الشاملة . ولذلك فإنه من المتوقع ألا تصمد رابطة الدول المستقلة طويلاً أمام تلك التناقضات ويبدو أن تفكك تلك الرابطة ، ونشوب حروب بين بعض دولها ، أمر غير مستبعد على الإطلاق^(١٦) .

من ناحية أخرى ، فإن الجمهوريات الإسلامية الست في آسيا الوسطى والقوقاز ،

وبتأثير من روابطها العرقية والمذهبية مع تركيا وإيران ، وصلاتها الدينية مع الوطن العربي ينتج على الأرجح نحو الانفصال عن رابطة الدول المستقلة وتكوين تجمع سياسي جديد في إطار مفهوم « تركستان الكبرى » ، أو غيره من المفاهيم مع الحفاظ على قدر من العلاقات مع الدول السلافية (روسيا وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا) .

رابعاً : جمهوريات رابطة الدول المستقلة : الأزمة العامة :

لا يقتصر الأمر على هشاشة كيان رابطة الدول المستقلة وتفجر التناقضات بين أعضائها ، وإنما يمكن القول أيضاً أن جمهوريات تلك الرابطة تمر جميعها بأزمة اجتماعية واقتصادية عامة . لعل أهم ملامح تلك الأزمة هو عدم وضوح طريق التنمية المستقبلي بإستثناء تلك الشعارات العامة عن التحول نحو الاقتصاد الحر ، مع عدم وجود برنامج محدد للتحرك على أسلمه في المستقبل . يرتبط بذلك نقص حاد في المواد الغذائية ، وارتفاع متواصل في الأسعار نتيجة هذا النقص وارتفاع الدعم ، مع هبوط متواصل في سعر الروبل مقوماً بالدولار .

وقد سبق أن أشرنا إلى تدفق المعونات الاقتصادية على روسيا (وباقي جمهوريات الرابطة في الواقع) كأداة رئيسية للإبقاء على سير الحياة الاقتصادية عند الحد الأدنى الذي لا يؤدي إلى خلق فوضى اقتصادية عامة . أن الأزمة العامة التي تمر بها جمهوريات رابطة الدول المستقلة قد أدت إلى تحول تلك الجمهوريات إلى بناء علاقاتها الدولية من منطلق المصالح الاقتصادية المتبادلة أساساً ، والتخلي عن مطامع استمرار القوى العسكرية الرأبنة ، وبيع الأسلحة التقليدية (بل والنووية أحياناً) لمن يدفع بالعملة الصعبة ، لا لمن يدافع عن الاستقلال والتحرر الوطني ، وإلى قبول الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية أملاً في حل الأزمة الاقتصادية .

نهاية العدو السوفيتي وإحتمال ظهور أعداء جديدة :

في بعض الأحيان تحتاج النظم السياسية ، على الأقل في إحدى مراحل تطورها إلى « عدو » خارجي يمكن توظيف التهديد (الحقيقي أو المفترض) الذي يمثلته لتحقيق أهداف متعددة ، كالتكامل الوطني ، أو التغلب على الأزمات السياسية ، أو تبرير وجود الآلة العسكرية للنظام . وقد كان الاتحاد السوفيتي يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للغرب في عصر الحرب الباردة . فالتحدى الأيديولوجي والتهديد الأمني الذي كان يمثلته الاتحاد السوفيتي بالنسبة للغرب ، كان يبرر دعم الآلة العسكرية الغربية وزيادة الانفاق العسكري وهيمنة للمركب الصناعي - العسكرية . ولكن بعد انتهاء التحدى السوفيتي أصبح الغرب في حاجة إلى « عدو جديد » يمكن من خلاله استمرار الآلة العسكرية الغربية بالمعدلات المرتفعة ذاتها . ويتوافق هذا البحث عن عدو جديد مع بروز تحد أيدولوجي جديد للغرب يتمثل في تيار الاسلام الأصولي في المنطقة العربية ، وفي إيران ، وإلى حد ما في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى (حزب النهضة الإسلامي) . وهو تيار ينطلق من رفض الحضارة الغربية ،

والمعنى نحو بناء كتلة دولية تضم معظم الشعوب الإسلامية ، وإذا ما نجح هذا التيار فى الوصول إلى السلطة فى تلك الرقعة الجغرافية الممتدة من آسيا الوسطى إلى شمال أفريقيا ، فإنه يمكن أن يشكل ، فى نظر الغرب ، تهديداً أمنياً أيضاً .
وقد زاد هذا الاحتمال مع استقلال الجمهوريات الإسلامية ، وظهور إيران كقوة ضخمة فى الخليج العربى بعد أزمة الخليج الثانية ، ونمو التيار الإسلامى الأصولى فى الجزائر والسودان وإلى حد ما فى مصر .

وهكذا يبدو أن الغرب قد وجد عدوه المنشود فى تيار الإسلام الأصولى المتمركز فى بعض الدول الغربية وبعض الدول الإسلامية غير العربية وهو ما يفسر سعى الولايات المتحدة حالياً إلى تشجيع الدور التركى فى آسيا الوسطى لابعاد إيران عنها . ويبدو لنا أن روسيا المتحالفة مع الغرب تشجع هذا التوجه الغربى للجديد حتى تواجه تحدى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز لها فيما بعد كما يفسر أيضاً تخلى الولايات المتحدة عن حركة المجاهدين الأفغان وقمع الانتصار الانتخابى لجهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر ، وهى كلها مؤشرات تدل على أن الغرب على وشك أن تبدأ مواجهة حضارية مع التيارات الإسلامية كهو جديد يحل محل الاتحاد السوفيتى (١٧) .

ويمكن القول أن هذا التوجه الغربى قد بدأ يتبلور مع ظهور بوادر تفكك الاتحاد السوفيتى . وذلك فى شكل تقرير صادر عن « لجنة التخطيط الاستراتيجى » فى وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٨٨ . فقد جاء فى هذا التقرير :

أما وأن الحرب الباردة قد انتهت ، والاتحاد السوفيتى لم يعد عدواً للغرب بالطريقة التى كان عليها فى السابق ، فأن مصادر التهديد البديلة ستكون خلال السنوات القادمة هى مصادر عدم الاستقرار فى العالم الأصولية الإسلامية فى العالم الثالث ، والأنظمة السياسية غير المستقرة ، وأن على العرب وعلى حلف الأطلسى أن يكون مستعداً جيداً لمواجهة هذه المصادر الجديدة للتهديد (١٨) .

ويمكن أن نلاحظ بوادر الوصول إلى إجماع استراتيجى غربى حول هذا التوجه فى الكتابات الغربية . ولعل من أهم تلك الكتابات ما جاء فى كتاب الرئيس نيكسون ، « أنهزوا هذه الفرصة » ، والذى أشار فيه إلى أن العالم الإسلامى يمثل أكبر تحدٍ للسياسة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين .

وقد ركز نيكسون على أن الصراعات التقليدية بين الدول الإسلامية ستظهر فى المستقبل مهددة لأمن واستقرار العالم ، وبالتالي الأمن الأمريكى ، وأن على الولايات المتحدة أن تمارس سياسة إيجابية لاعطاء الدول الإسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد ، والمعنى نحو وقف إنتاج الأسلحة النووية والبالستكية ، والاستمرار فى مساعدة الدول الصديقة (١٩) . أن ما يعبر عنه نيكسون هو تحديد لمناطق التهديد المحتملة وتوصية سياسية أمريكية لاعطاء الدول الإسلامية « مكانها المناسب » فى النظام العالمى الجديد .

وقد عبر ذلك وزير خارجية إيطاليا في حديث صحفي أشار فيه إلى تخوفه من ظهور تيار متطرف في العالم العربي يمزج فيه التطرف الديني والنفسى ، مما قد يؤدي إلى ظهور تيار معاد للإسلام في أوروبا (٢٠) . كما يشير بعض المحللين إلى بحوث لمركز الدراسات الاستراتيجية الفرنسي تؤكد على وجود عنصرين مؤثرين للقلق في العالم العربي في التمتعينات : هما القومية والإسلام (٢١) . كذلك ، فقد أشار بعض المشاركين في مؤتمر السياسات الأمنية لحلف الأطلسي الذي انعقد في ميونيخ في فبراير سنة ١٩٩٢ إلى أن العالم الإسلامي قد يكون مصدر التهديد الجديد للغرب سواء في صورة الأصوليين الإسلاميين أو حتى بعض الدول العربية الإسلامية المعتدلة التي تعمل على تعزيز قوتها العسكرية . ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن هذا الاحتمال ، رئيس الأركان البريطاني (٢٢) .

ومن ثم ، فإننا إزاء احتمال مرجح إلى حد كبير ، وهو حدوث تبدلات في أنماط الأعداء في النظام العالمي الجديد بحيث تتحالف روسيا مع الغرب ، ويتفق الطرفان على مواجهة عدو جديد يتمركز في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الإسلام الأصولي . وفي ذلك يقول عبد الله بلقزيز :

لقد أستماد الشمال وحنته ، وهذا لا يعنى سوى أن تناقضات جديدة ستنشأ ... سينشأ رعب جديد أسمه الجنوب ، هذا العالم الزاخر . كما يراه الغرب - بالمعدلات المخيفة للنمو الديموجرافي وبمصادر الطاقة وبالقدرة على إستيعاب الحداثة والثقافة ، وبالأيدولوجيات الرافضة لحضارة الغرب ، ومنها الإسلام ... وسوف يصبح هذا الجنوب مصدر إزعاج لحياة الشمال (٢٣) .

النتائج المتباعدة لاختلال التوازن الدولي :

يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الدول ، الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما زداد الطابع التعددى للبنيان الدولى ، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى فى هذا البنيان ، فبنيان تعدد الأقطاب ، أو القطبية الثنائية يؤدى إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة ، خاصة إذا أرتبط بنيان التعدد أو الثنائية بدرجة من الصراع بين الدول التى تحكم البنيان (٢٤) .

من الواضح أن التطورات التى شهدتها الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة ١٩٩١ قد أدت إلى سقوط القطب السوفيتى الموازن للقطب الأمريكى مع اتجاه الوريث الروسى إلى التحالف مع القطب الأمريكى . أى أنها عملت فى اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى ، ومنها الدول العربية . أن سقوط القطب السوفيتى قد أدى إلى إنفراد القطب الأمريكى المنتصر بالأمساك بخاصية التوازن الدولى وتحول النسق الدولى إلى حالة من القطبية الواحدة التى تشبه النسق الدولى البسماركى (١٨٧٣ / ١٨٩٠) ، بإستثناء أن ألمانيا فى هذا النسق كانت تهيمن من

خلال شبكة من المحالفات التفاهمية ، أما الولايات المتحدة ، فإنها تسيطر من خلال عقلية « المنتصر » الذى كسب الحرب الباردة والسعى إلى تطويع النسق الدولى لخدمة تصوراتهِ .

ما الذى يترقب على ذلك من نتائج ؟

أولاً : إندام هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عصر التوازن الثنائى والحرب الباردة يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، وفى هذا الإطار حصل العرب على السلاح إبتداء من صفقة الأسلحة التشيكية ، ومروراً بالتكنولوجيا المتقدمة . ومع غياب الاتحاد السوفيتى ، واتجاه وريثه الروسى إلى التحالف الكامل مع الغرب أنتهت تقريباً مساحة المناورة المستقلة أمام العرب ، أو تنفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ، وبنسوية المنازعات الدولية^(٢٥) . ولذلك تبدو مقولة الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩٪ من أوراق تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى صحيحة اليوم ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، أكثر منها فى أى وقت مضى .

الثانية : تدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى وتراجع أهمية قضاياها :

لا بد وأن يؤدى تفكك شبه « الحليف » السوفيتى ، ونهاية هامش المناورة المستقلة أمام العرب ، إلى مزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية ، التى لا تزال تتمتع بقدر كبير من التجانس على الأقل حتى الآن ، وأن تدهور مكانة الدول العربية فى النسق الدولى العالمى من ناحية وفى إطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى ، فتقل قدرتها على التأثير فى المتغيرات الدولية ، ونقل أهمية قضاياها فى أجندة النسق الدولى .

الثالثة : الهيمنة الأمريكية من مطلق « تأليب المتمردين » :

أن إفراد دولة عظمى بالهيمنة على النسق الدولى فى مرحلة تاريخية معينة ليس بظاهرة جديدة ، ولكن الجديد فى الهيمنة الأمريكية الناشئة عن التفكك السوفيتى والتحالف الأمريكى - الروسى هو أنها تتم بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائى على الغريم الأيديولوجى والاعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم فى العالم الثالث .

فإذا كان حل النزاعات بالطرق السلمية هو أحد مبادئ النظام العالمى الجديد الذى بشرت به الولايات المتحدة بعد التفكك السوفيتى فإن ذلك الحل يجب أن يتم من المنظور الأمريكى وحده ، هكذا يعتقد القطب المسيطر حالياً ، وإذا كان من الضروري تسوية إلماع دولية معينة ، فإن تلك التسوية يجب أن تكون تحت إشراف

أمريكي منفرد . وفى هذا الإطار نفهم الحملة الأمريكية لتدمير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية وتحرش الولايات المتحدة وبريطانيا بليبيا ، ورفضهما كل محاولات للتسوية السلمية القانونية تخرج عن الشروط السياسية الغربية .

وفى هذا الإطار تتم عملية منع توريد السلاح إلى سوريا بإعتراض التجربة الألمانية لمسفينة الشحن التى تحمل دبابات تشيكية إلى سوريا مع تجاهل تدفق الأسلحة الألمانية الشرقية (سابقاً) على إسرائيل .

ومن الجدير بالتأمل أن الولايات المتحدة لا ترغب فى مشاركة كبار حلفائها فى تسوية القضايا الكبرى المترتبة على الانهيار السوفيتى . فعندما اقترح الرئيس الفرنسى ميتران عقد مؤتمر دولى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا لمناقشة مستقبل الصواريخ الموجودة فى رابطة الدول المستقلة ، تجاهلت الولايات المتحدة الاقتراح لأنها تريد أن تنفرد بمناقشة القضية مع دول الرابطة .

الرابعة : تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة :

كانت الأمم المتحدة تعد فى عصر التوازن الدولى والحرب الباردة أحد الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية ، والاستفادة من مواردها فى أغراض التنمية . فاستعمال الاتحاد السوفيتى لحق الفيتو فى مجلس الأمن وتأييد الدول الاشتراكية لقضايا العالم الثالث فى الجمعية العامة ، وفر لتلك الدول أداة دولية لتصفية الاستعمار ، والسمى للقضاء على الفصل العنصرى ، والتركيز على التنمية فى العالم الثالث . ومع تحول التوازن الدولى نحو الأختلال الشديد تحولت معادلة الأمم المتحدة ، فأصبح من المصور للولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن ذلك إلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر من الجمعية العامة لسنة ١٩٧٤ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ، وهى سابقة تحدث لأول مرة فى الأمم المتحدة إذ تُلغى الجمعية العامة قراراً لها . وكذلك إصدار القرار رقم ٧٣١ من مجلس الأمن والذى يطالب ليبيا بالأتعان لمطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين فى حادث سقوط الطائرة الأمريكية سنة ١٩٨٨ وذلك كتشديد لأصدار قرارات أخرى مضادة لليبيا . ومع إصرار الولايات المتحدة على تنفيذ القرار المضاد لليبيا فإنها لم تصر على تنفيذ القرار الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٩٢ بدعوة إسرائيل إلى إعادة المظرودين الفلسطينيين إلى أراضيهم .

بيد أنه يجب ألا نبالغ فى التأثير الأيجابى لوجود القطب السوفيتى فى معادلة التوازن الدولى . فالأتحاد السوفيتى لم يكن مؤيداً على طول الخط للقضايا العربية . وعلى مبدل المثال ، فالدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى السوفيتى للحرب كانت له دائماً حدود ، ولم يرق أبداً إلى مستوى الدعم الأمريكى لإسرائيل . فقد كانت هناك

دائماً فجوة بين المفهوم السوفيتي للصراع العربي - الإسرائيلي ، والمفهوم العربي لهذا الصراع . وكان الاتحاد السوفيتي يدافع دائماً منذ سنة ١٩٤٨ عن تسوية تفاوضية عربية - إسرائيلية^(٢٦) . ولم ترق القدرات العسكرية العربية المدعومة سوفيتاً ، إلى مستوى القدرات العسكرية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً . ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتي عارض برنامج التصنيع الحربي المصري خلال الستينات وأصر على إغلاق مصانع الطائرات المصرية منذ ١٩٦٩ كشرط - لاستمرار الدعم العسكري لمصر^(٢٧) . فضلاً عن ذلك ، فإن الاتحاد السوفيتي منذ عهد جورباتشوف كان قد بدأ في مراجعة سياسته إزاء القضية الفلسطينية متحدثاً عن حلول وسط عربية - إسرائيلية مغفلاً ذلك بغلاف مفهوم « الأعتدال المتبادل » .

فضلاً عن ذلك ، فإن التطورات السوفيتية تفتح الباب أمام نتيجتين هامتين بالنسبة للعرب هما :

أولاً : تعاضل إمكانات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية :

فالاستقطاب الدولي الثنائي أدى إلى دخول القضايا العربية في دائرة هذا الاستقطاب ، فما يوافق عليه الاتحاد السوفيتي ترفضه الولايات المتحدة لمجرد أنه صادر عن الاتحاد السوفيتي ، القوة العظمى المناهضة . وبالعكس - وقد أدى ذلك إلى تجميد القضايا العربية أما وقد اختفى التحدي السوفيتي للدور الأمريكي ، وتحول الروس إلى التعاون مع الأمريكيين ، فإنه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عملية للقضايا العربية . وينبني منطلق وجهة النظر تلك إلى افتراض شائع مؤداه أن الصراعات الدولية التي تتميز بالاستقطاب دولي ثنائي أو متعددة لا تتجه في الأغلب نحو التسوية بمقارنتها بالصراعات الدولية التي تتميز بالاستقطاب دولي واحد أو بتعاون بين الأطراف الخارجية : وقد عبر عن وجهة النظر تلك السيد / عمرو موسى وزير خارجية مصر حينما قال :

التوازن الاستراتيجي السابق أدى إلى استقطاب عدد كبير من القضايا بين الدولتين ، وانتهى الأمر .. بل أن قضية الشرق الأوسط لم تحل عندما كان هناك استقطاب .. لقد توازنت القوتان لعشرات السنوات ، وعلى العكس لم تحل القضية ، وبدلاً من ذلك تصاعدت المزايدات ، والمحصلة النهائية أننا لم نصل إلى نتيجة .. أن تعاون القوتين يخلق فرصاً للعرب ينبغي أن نستغلها لصالحنا لحل قضايانا^(٢٨) .

وإستطراداً لهذا المنطق ، أكد بعض أعضاء الوفد المصري في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط أن الدور السوفيتي المحدود في المؤتمر كان سبباً في نجاح الدعوة إلى عقده^(٢٩) .

وهكذا بدأت سلسلة المفاوضات العربية الإسرائيلية في مدريد ، وواشنطن ، وموسكو . وكان مجرد تصور لإحتمال إنعقاد تلك المفاوضات في عصر الاستقطاب

الثاني أمراً مستبعداً . صحيح أن التسميات التي قد تسفر عنها تلك المفاوضات ربما لا تكون هي التسميات الأمثل من وجهة النظر العربية ، ولكنها ستؤدي إلى وقف النزيف الاقتصادي والعسكري العربي وربما يثبت التاريخ فيما بعد أنها ستكون في صالح العرب أكثر منها في صالح إسرائيل ، تماماً كما أثبت التاريخ أن تسوية بريسك لينوفسك سنة ١٩١٨ المهينة لروميا الموفيتية ، كانت في صالح الأخيرة أكثر منها في صالح غريمها ألمانيا ، بيد أن هذا التصور ترد عليه من الناحية التطبيقية ، عدة فيود سنناقشها فيما بعد .

ثانياً : إختفاء التحدي السوفيتي سيؤدي إلى ظهور أقطاب دولية موازنة للقطب الأمريكي :

كان التحدي السوفيتي أحد العوامل الممتدة خلف تمامك التكتل الأطلنطي ، وقبول اليابان الزعامة السياسية للمعسكر الغربي . ومع زوال هذا التحدي ، وبروز أوروبا كقوى اقتصادية موحدة في منتصف التسعينات ، واستمرار القوة الصينية ونفاقم الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة ، فإنه من المحتمل أن تظهر أقطاب دولية توازن القطب الأمريكي ، على الأقل في الميدان الاقتصادي .

وقد بدأنا نشهد بعض إرماصات أولية لخلاف أمريكي - ياباني حول التجارة الدولية (زيارة الرئيس الأمريكي بوش لليابان ومطالبته بفتح أسواقها ، أمام المنتجات الأمريكية ورفض اليابان ذلك) ، وخلاف أمريكي - أوروبي ، فالولايات المتحدة تطالب أوروبا بتنازلات في إجراءات الحماية التجارية وقد هدد دان كويل ، نائب الرئيس الأمريكي ، المجموعة الأوروبية في مؤتمر ميونخ حول سياسة الأمن من أن الفضل في حل تلك المشكلة سيعني إتسحاب الولايات المتحدة من حلف الأطلنطي وحرمان أوروبا من مظلة الحماية العسكرية الأمريكية(٣٠) .

وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين المتخصصين أن انعقاد مؤتمر قمة الدول الأعضاء بمجلس الأمن في فبراير سنة ١٩٩٢ هو تعبير عن رغبة الدول الأعضاء في أن تؤكد أن مسئولية بناء النظام العالمي الجديد ليست مقصورة على الولايات المتحدة(٣١) . ويعتبر ذلك مؤشراً على عدم تسليم تلك الدول بالهيمنة الأمريكية .

أثر تفكك السوفيتي على التوازن الإقليمي :

من المرجح أن ينتج تفكك الاتحاد السوفيتي أثراً سلبية على التوازن العربي مع دول الجوار الجغرافي ، وبالتحديد مع إسرائيل وتركيا وإيران . ولنعرض الحجج التي يستند إليها في هذا التصور على التوالي .

أولاً : التوازن العربي الإسرائيلي :

تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفيتي باعتباره المصدر الوحيد أو الرئيسي أو أحد مصادر تسليحها . فإذا نظرنا إلى تفككات السلاح على الدول

العربية من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ نجد أن سوريا كانت تحصل على سلاحها المستورد كله من الاتحاد السوفيتي ، وكذلك الجزائر التي تلقت سلاحاً من تشيكوسلوفاكيا أيضاً ، وبدرجة أقل العراق والأردن وليبيا وأخيراً الكويت . والملاحظ أن العراق كان قد بدأ ينوع مصادر تملّحه لتشمل دولاً أخرى كما أنه كان ينتج أسلحة بترخيص سوفيتي(٣٢) .

من المرجح أن إمدادات السلاح السوفيتية ستتأثر بنفك الاتحاد السوفيتي بتأثير من الهيمنة على النظام الدولي الجديد لعدم بلورة تلك الصناعة ، أو حدوث تكامل عربي في مجال صناعة السلاح يستفيد من تطور الصناعة الحربية المصرية(٣٤) فلن سوريا ، والجزائر ، وليبيا ستتأثر بدرجة كبيرة بتباطؤ وإردات السلاح من الاتحاد السوفيتي إن لم يكن توقفها .

ويمكن أن يكون لهذا التطور جانب آخر يتمثل في سعي جمهوريات رابطة الدول المستقلة إلى التخلص من أزمته الاقتصادية عن طريق بيع أسلحتها التقليدية إلى من يرغب في الشراء بالعملة الصعبة . وقد تكررت بعض المصادر أن الاتحاد السوفيتي حاول خلال سنة ١٩٩١ أن يحل أزمته الاقتصادية عن طريق بيع أسلحة قيمتها ١٢ مليار دولار ، كما أن كازخستان تأمل أن تبيع أسلحتها .

وفي رأينا ، فإن إنفتاح سوق السلاح للسوفيتية (سابقاً) لن يكون في صالح الدول العربية ذات التسلّح السوفيتي ، لأن هذه الدول لا تتوافر لها العملات الأجنبية اللازمة لشراء هذا السلاح بالأسعار العالمية ، كما أن الولايات المتحدة لن تسمح بتدفقات أسلحة ذات شأن إلى الدول العربية من السوق السوفيتية المابقة . ونحن نعلم أن الولايات المتحدة تراقب حالياً أية احتمالات لتسرب علماء الطاقة النووية من جمهوريات رابطة الدول المستقلة إلى دول العالم الثالث ، وتزعم إنشاء مركز أبحاث دولي يتولى توظيف هؤلاء العلماء في أبحاث تتعلق بالأغراض السلمية . وقد أعلن جيمس بيكر إنشاء هذا المركز خلال زيارته لروسيا في ١٥ فبراير سنة ١٩٩٢ . وفي هذا السياق تكررت مصادر إسرائيلية أن روسيا قد أكدت أنها ستعمل على عدم إنتقال علماء الذرة الروس للعمل في الدول العربية(٣٥) ، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن إسرائيل قد نجحت في دخول الأوكازيون النووي ، (في رابطة الدول المستقلة) والاستفادة منه بأسعار منخفضة قبل أي دولة أخرى . في الوقت الذي فرض فيه حصار نووي فعلي على العالمين العربي والإسلامي(٣٦) . معنى ذلك كله أن اتجاه الجمهوريات المستقلة لبيع سلاحها التقليدي والنووي لن يكون تماماً في صالح العرب . وأن الحظر الغربي على بيع سلاح تلك الجمهوريات سيعمل في صالح إسرائيل .

فضلاً عن ذلك ، فالدول العربية لم تنجح حتى الآن على الأقل ، في تطوير علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز تدفع تلك الجمهوريات إلى أن تظهر كمصدر بديل للسلاح التقليدي ، أو تنصرف في العلاقات الدولية

لأحداث توازن نووى مع إسرائيل ، بل أن إسرائيل ربما سبقت الدول العربية إلى تطوير تلك العلاقات على مستوى استراتيجى . فهى تقوم بتشغيل مشروعات زراعية صناعية فى أوزبكستان وفتحت قبل أية دولة عربية ، خط طيران مع باكو عاصمة أذربيجان .

وهناك شعور قوى لدى بعض قيادات تلك الجمهوريات بأن الدول العربية تهمل مطالبها التنموية المشروعة فقد أشتكى مطلبيوف (رئيس أذربيجان) من أن صوتنا قد بح فى مناشداتكم (جامعة الدول العربية) أن تمدوا ألينا أيديكم لتتكنل معا ونعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية(٣٧) . وأشار أحميدوف ، مفتى كازخستان ، أن موقف الدول العربية لايزال غامضاً من تطوير التعاون الشامل مع جمهوريات آسيا الوسطى محذراً من أن العوامل والظروف الصعبة التى تمر بها تدفعها إلى « إقامة أية علاقات مع من يمد يده إليها فى هذه الظروف » ، مشيراً إلى أن « بعض الدول الاسلامية لا تزال تقف موقف المتفرج من الأحداث التى تشهدها المجتمعات الاسلامية وهناك من يظن أن واجبه ينحصر فى تقديم المصاحف والهدايا التذكارية لبعض المسلمين عندنا ، وهؤلاء يهربون من الميدان ويتركون الفرصة للغير ليدخل ويقدم مساعداته وأفكاره وثقافته وسياسياته ،(٣٨) . ولا يحتاج هذا كله إلى مزيد من التعليق لنذكر أن الدول العربية لم تنجح حتى الآن فى بلورة روابط شاملة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بحيث تدفع إلى الإستفادة من المعدات التسليحية (والخبرات العلمية) لتلك الجمهوريات مما يصحح خلل التوازن الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفيتى ، وأن إسرائيل قد دخلت بشكل مبكر يمكنها من أن تكون لها كلمة فى أى دور يمكن أن يكون لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز فى المعادلة العسكرية فى الشرق الأوسط . فالدول العربية مازالت تنتظر إلى تلك الجمهوريات من منظور ثقافى - دينى فى الغالب ، فى الوقت الذى لا يشكل فيه هذا المنظور إلا واحد من المصالح العربية فى تلك الجمهوريات .

والخلاصة أن تفكك الاتحاد السوفيتى سيؤدى إلى مزيد من الخلل فى توازن القوى العربى - الإسرائيلى يفقدان العرب مصدراً هاماً من مصادر التسليح .

ثانياً : التوازن العربى مع إيران وتركيا :

يرى بعض الدارسين أن إستقلال الدول الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب ، وعلى حساب تركيا وإيران ، لأن الذكريات السلبية لتلك الدول مع الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية سيدفع بها إلى تفضيل التعامل مع العرب(٣٩) . ونحن لا نتفق مع هذا التصور لعدة أسباب ، أول تلك الأسباب أن إيران وتركيا أقرب جغرافياً لآسيا الوسطى والقوقاز من الوطن العربى ، كما أنها تمثل أحد منافذها الهامة على البحار الدولية ، كما ان القرب الجغرافى يسهل إمكانيات التعاون الاقتصادى مع الجمهوريات الاسلامية . وثانيهما هو أن مكان الجمهوريات

الإسلامية إما من أصول فارسية (طاجيكستان) ، أو من أصول تركية (باقى الجمهوريات) وهناك روابط مذهبية بين إيران وأذربيجان .

على هذا الأساس تحركت إيران وتركيا على كل المستويات لضم الجمهوريات الإسلامية . حيث إلى منظمة للتعاون الاقتصادى (التى تضم أيضاً باكستان) . وقد تم الاتفاق فى مؤتمر قمة الدول الثماني المنعقد فى طهران فى ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢ على إنضمام الجمهوريات الإسلامية إلى المنظمة (عدا كازاخستان) (٤٠) .

بالنسبة لإيران ، فإنها تسعى فى أعقاب حرب الخليج الثانية إلى لعب دور أقليمى نشيط . وفى هذا الإطار تحاول بقوة إستقطاب الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز (٤١) . وكجزء من هذا السعى إقتترحت إقامة منظمة تعاون للدولة المطلة على بحر قزوين تضم أذربيجان ، وروسيا ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وإيران سيكون مقرها طهران (لا ننسى أيضاً إقتراحها الأخير بإقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الإحتياز يكون مقرها طهران) .

وقد أثمرت المساعي الإيرانية بعض النتائج الهامة . فقد ظهرت إيران بإعتبارها القوة صاحبة النفوذ الأكبر فى أذربيجان وأرمينيا . مستخدمة نفوذها المذهبى فى أذربيجان ، ومواردها الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع أرمينيا . فقد عقدت إتفاقية مع أرمينيا فى ١ فبراير سنة ١٩٩٢ تنص على تصدير الغاز الطبيعى الإيرانى إلى أرمينيا ، ومساعدتها لبناء معمل تكرير البترول . كذلك بدأت تلعب دوراً نشيطاً فى تسوية النزاع الأرمينى - الأذربيجانى . كذلك يبدو أن التحرك الإيرانى قد بدأ يثمر نتائج ، ثورية ، . فقد ذكرت بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قتال نووية وتستعين بحوالى ٥٠ خبيراً نووياً من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق (٤٢) . وهى أنباء ليست مؤكدة ، وربما يكون مشكوكاً فى صحتها ، ولكنها تعكس سعى إيران إلى الإستفادة من الأوكازيون النووى ، الذى أشرنا إليه ، ولا ننسى أن لإيران برنامجاً نووياً مطروحاً منذ أيام الشاه محمد رضا بهلوى وكذلك توارت الأنباء عن عزم كازاخستان على بيع صفقة أسلحة تقليدية (لإيران قيمتها حوالى مليار دولار تشمل طائرات الميج ٢٩ ودبابات ش - ٧٢) (٤٣) .

أما التحرك التركى فهو أكثر إنتساعاً وشمولاً .. وتستند تركيا فى ذلك إلى أصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب آسيا الوسطى والقوقاز ، كما تستند إلى تطلعات ذاتية بإستعادة دورها القديم فى تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوى الراحبة من أزمة الخليج الثانية (٤٤) . كذلك تستند إلى دعم أمريكى قوى لدور تركى فعال فى آسيا الوسطى والقوقاز . فتركيا عضو فى حلف الأطلسى ولها نظام علمانى يطمئن إليه الغرب . ولذلك تدعم الولايات المتحدة الدور التركى . وذلك على الأقل لأبعاد للتأثير الإيرانى فى الجمهوريات الإسلامية ، وإضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها ، والحد من إحتمال تلك الجمهوريات مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية (٤٥) .

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركي . ففي أثناء زيارة ديميريل رئيس وزراء تركيا للولايات المتحدة في فبراير ١٩٩٢ ، أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أن المباحثات الأمريكية التركية تناولت الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجاً للجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق بإتباع النموذج العلماني والتجارة الحرة^(٤٦) .

وتسعى الولايات المتحدة إلى تنسيق الدور التركي مع الدور المصري الموازن للدور الإيراني ، لأن لكل من تركيا ومصر مصلحة في تحجيم الدور الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز .

وفي هذا الإطار يمكن فهم تصريح وزير دفاع ألمانيا أثناء زيارته لمصر في فبراير سنة ١٩٩٢ بأن « مصر وتركيا يمكنهما أن يلعبا دوراً هاماً في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى »^(٤٧) .

من ناحيتها ، فإن الجمهوريات الإسلامية ترحب بالدور التركي إلى حد بعيد . فالنموذج العلماني التركي يبدو مقبولاً من معظم الجمهوريات . ففي أثناء زيارته لتركيا أعلن كريموف ، رئيس أوزبكستان ، « أن بلاده سوف تسيطر قتماً في الطريق التركي . لقد اخترنا هذا الطريق ، ولن نعود إلى الوراء . كما قال نازباييف ، رئيس كازاخستان ، « أننا نريد إقامة اقتصاد السوق الحرة ، والنموذج الوحيد أماناً هو تركيا »^(٤٨) .

والأغرب من ذلك كله أن المفتي محمد صادق ، رئيس الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى ، أيد الاتجاه ذاته حينما قال : الطريق المحتمل لتطور أوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذي أنهته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علماني يتولى إدارة الحكم ولتتمسك بأحكام الدين الإسلامي^(٤٩) .

وقد أقامت تركيا بالفعل علاقات قوية مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز . ومن أحدثها إتفاقها مع أذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الأذربيجانية ، وفقاً للنظم التركية ، وأن تقوم ببناء مؤسسات الدولة هناك وتصدير الآلات المطبوعة إليها باللغة التركية والحروف اللاتينية^(٥٠) .

أن ذلك كله يدل على أن تفكك الاتحاد السوفيتي وقيام جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز سيؤدي إلى مزيد من اختلال توازن القوى العربي مع دولتي الجوار الجغرافي تركيا وإيران لصالح الأخيرتين .

نتائج التفكك السوفيتي على الصراع العربي - الإسرائيلي :

سبق أن ذكرنا أن نهاية التحدي السوفيتي للغرب الأمريكي قد يؤدي إلى تزايد احتمالات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي . بيد أن تلك التسوية لا ترتبط فقط بنهاية التحدي السوفيتي ، وإنما بعوامل أخرى أهمها ميزان القوى العربي -

الإسرائيلي ، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية الأمريكية وهي كلها عوامل في رأينا تعطل من احتمالات تلك التسوية . فميزان القوى العربي - الإسرائيلي - مختل إلى حد كبير لصالح إسرائيل التي تمتلك القدرة النووية ، وخاصة بعد تدمير المقدرة العسكرية العراقية . وهذا الإختلال يتوافق مع وجود قيادة إسرائيلية تنطلق من تصورات توسعية لا تتردد في الجهر بها ، كما أن القاعدة الاجتماعية لتلك القيادة تزداد تدريجياً مع إزدياد اختلال التوازن الأقليمي ، ووضوح قدرة تلك القيادة على جلب المزيد من التنازلات العربية من خلال التشدد . ضف إلى ذلك ، أن تقديم العرب التنازلات لإسرائيل في ظروف اختلال التوازن لم يؤد (ولم يكن من المتوقع إلا أن يؤدي) إلى مزيد من التشدد الإسرائيلي . فالتنازلات المنفردة للعدو لا تنتج آثارها الإيجابية على العدو بما يدفعه إلى تقديم تنازلات مماثلة إلا في ظروف التكافؤ ، بل يتوقع بعض الدارسين أن يؤدي ذلك إلى تشجيع إسرائيل على إستعمال خيار عسكري جرىء تحتل فيه أراضى عربية إضافية في أقطار عربية عدة ووضعها في الموازنة المطلوبة لحل النزاع لمصلحة الوصول إلى الأهداف الإسرائيلية^(٥١) .

من ناحية ثانية ، فإنه من المرجح أن تكون نهاية التحدى السوفيتي قد أدت إلى تضاول أهمية إسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية حيث كانت إسرائيل إحدى قواعد مواجهة الاتحاد السوفيتي ، مما قد يدفع الولايات المتحدة إلى تخفيف ارتباطها الاستراتيجي بإسرائيل .

ولكن هذه العقولة يمكن أن تكون أيضاً محل نظر ، لأنه إذا كانت أهمية إسرائيل قد قلت بالنسبة للولايات المتحدة ، فلا بد وأن تكون أهمية العرب كانت تمثل منطلقات للنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط . فضلاً عن ذلك ، فإن مصالح الولايات المتحدة البترولية في منطقة الخليج ، وعدم إستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية عموماً ، مايزال يعطى لإسرائيل أهمية أخرى في الاستراتيجية الأمريكية بعيداً عن موضوع السوفيت^(٥٢) . كذلك ، فإن الروابط الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية - الأمريكية التي يوفرها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة تعمل في اتجاه إستمرار قوة التحالف الإسرائيلي - الأمريكي .

وفي رأينا ، فإن إسرائيل مازالت تحتل مكانة مركزية في الاستراتيجية الأمريكية ، والدليل على ذلك الدور الأمريكي « المهادن » لإسرائيل في محادثات واشنطن وموسكو حتى الآن .

هل أدى استقلال الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي إلى آثار معينة على الصراع العربي - الإسرائيلي ؟

يمكن القول أن مجالات التأثير المحتملة هي دور الجمهوريات الجديدة في عملية التسوية ، وأثر التفكك على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

أولاً : دور الجمهوريات المستقلة فى عملية التسوية :

كان الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف قد غير بشكل جذرى من تصوره لتسوية القضية الفلسطينية نحو التوافق مع السياسة الأمريكية ، بشكل يركز على منهج التسوية السلمية أكثر منه على مضمونها ، ومن حيث المضمون يركز على ضرورة التوصل إلى حل وسط تاريخى بين العرب وإسرائيل ، واتجه إلى « استرضاء » إسرائيل كأداة للنفوذ إلى الولايات المتحدة^(٥٣) .

وقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى ظهور بعض الجمهوريات التى تتخذ موقفاً أشد تأييداً للفلسطينيين من الموقف السوفيتى السابق . فكازاخستان مثلاً أعلنت إعترافها بالدولة الفلسطينية خلال لقاء بين نازارباييف وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن موقف كازاخستان أن يكون حاسماً فى التأثير على تطور الصراع العربى - الإسرائيلى لانتشغالها بقضايا البناء الداخلى . وتبقى سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية الأكثر أهمية نظراً لمشاركتها فى المؤتمر المتعدد الأطراف الذى انعقد فى موسكو .

ويمكن القول أنه ليس هناك جديد فى التصور الروسى بمقارنته بالتصور السوفيتى الجورباتشوفى . ففى خطابه أمام مؤتمر المفاوضات متعددة الأطراف الذى انعقد فى موسكو فى ٢٨ يناير سنة ١٩٩٢ تحدث كوزيريف ، وزير خارجية روسيا وأكد على النقاط التالية^(٥٤) .

- ١ - أن روسيا تريد أن تلعب دور « الوسيط » فى المفاوضات وستعمل روسيا على « مساعدة » الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية السلمية .
- ٢ - من المهم التوصل إلى حل وسط بين العرب وإسرائيل ، ومنع نشوب المواجهات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عربية - إسرائيلية .
- ٣ - ضرورة الرقابة على التسلح فى الشرق الأوسط ، وتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية وخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والنووية .

وأضاف بوريس يلتسين إلى ذلك فيما بعد ، رفض بناء إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، مؤكداً أن روسيا ستعاون مع الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بوقف بناء المستوطنات^(٥٥) .

من الواضح أن روسيا تركز على منهج التسوية أكثر من تركيزها على مضمون تلك التسوية ، ولكن مقارنة خطاب كوزيريف أمام مؤتمر موسكو فى ٢٨ يناير بخطاب بوريس يلتسين وزير الخارجية قبل الأخير للاتحاد السوفيت أمام مؤتمر مدريد فى ديسمبر سنة ١٩٩١ توضح أن السياسة الروسية تمثل خسارة بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة السوفيتية الجورباتشوفية . فروسيا تركز فقط على التوصل إلى حل وسط ، والرقابة على التسلح فى الشرق الأوسط بخلاف السياسة الجورباتشوفية

التي أعلنها بانكين والتي اشارت إلى تقرير المصير للفلسطينيين . لكن الأخطر من ذلك كله أن التصور الروسي يركز صراحة على أنه سيكون « مساعداً » للدور الأمريكي ، وقد ترجعت روسيا ذلك عملياً بمساندتها المطلب الأمريكي في مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الأطراف بعدم مشاركة فلسطينيي الخارج أو القدس في الوفد الفلسطيني كما أن روسيا بزعامة يلتسين أكثر عداء للعرب بصفة عامة . ويعتبر يلتسين وكوزيريف من أشد منتقدي العرب بدعوى أنهم دعموا الاتحاد السوفيتي القديم ولم يكتفروا لمحقه حقوق الإنسان . وقد لوحظ أن الإعلام الروسي تعمد تجاهل زيارة الرئيس مبارك لموسكو سنة ١٩٩١ بل وقرنها بعرض أفلام تليفزيونية عن اضطهاد اليهود في العالم ، وعن الوجه الحضاري لإسرائيل .

الخلاصة أن السياسة الروسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تمثل « خسارة محددة » بالنسبة للعرب بمقارنتها بالسياسة الجورباتشوفية التي تعد في رأينا ، الأب الشرعي للسياسة الروسية الحالية .

ثانياً : الهجرة اليهودية من دول « الرابطة » إلى إسرائيل :

ربما كانت هجرة اليهود (السوفيت سابقاً) إلى إسرائيل هي أخطر القضايا التي تهدد مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي . فهذه الهجرة تكاد تسلب العرب إحدى أواخر الفرص المتاحة لهم لتصحيح المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية في أرض فلسطين التاريخية . ففي أوائل الثمانينات حددت تقديرات إعداد السكان في فلسطين التاريخية ، أنه إذا استمرت نسبة الزيادة السكانية للفلسطينيين واليهود على ما هي عليه ، فإن الفلسطينيين - يشكلون ٤٩% من مجموع السكان في كل فلسطين سنة ٢٠٠٠ وحوالي ٥٣% من هؤلاء السكان سنة ٢٠١٥ . بيد أن التدفق المتسارع في المهاجرين « السوفيت » إلى إسرائيل منذ منتصف الثمانينات يهدد بإلغاء تلك التوقعات . كما أن اتجاه إسرائيل إلى توطينهم في الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ يهدد أيضاً باستحالة استعادة تلك الأرض كأرض عربية ، كما أنه يهدد أيضاً الدول العربية المجاورة .

ومع مجيء جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ حدث تصاعد حثيث في إعداد اليهود السوفيت المسموح لهم بالهجرة إلى إسرائيل على غرار - السوفيتي في أوائل السبعينات . كما أعطى جورباتشوف لهؤلاء المهاجرين تسهيلات غير مسبوقه . فقد وافق على كل المطالبات الأمريكية والإسرائيلية ، مثل نقلهم مباشرة على طائرات إسرائيلية وسوفيتية إلى إسرائيل . وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩٩١ وصلت إلى تل أبيب أول رحلة طيران مباشرة من موسكو لشركة أيروفلوت السوفيتية تحمل مهاجرين يهود . كذلك ، فقد تخلى الاتحاد السوفيتي عن مطلبه السابق بالربط بين هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل وتعهده إسرائيل بعدم توطين المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، وهو المطلب الذي كان الاتحاد السوفيتي قد قدمه إلى الرئيس جورج بوش

فى أبريل سنة ١٩٩٠ . وبناء على ذلك ارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفيت إلى إسرائيل من حوالى ١٨ ألفاً سنة ١٩٨٨ إلى ٧١,٥٠٩ سنة ١٩٨٩ ، ثم إلى ١٨٥ ألفاً سنة ١٩٩٠ ، وخلال الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٩١ وصل العدد إلى ٥٤,٥٠٠ مهاجر^(٥٦) .

ومن ثم ، فإن إسرائيل حصلت من الاتحاد السوفيتى قبل تفككه على كل ما كانت تتطلع إلى الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفيت . وبالتالي ، فليس من المتصور أن يخسر العرب أكثر مما خسروا بالفعل نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى ، بل يمكن القول أن الخسارة وصلت أقصاها بحيث لا بد أن يكون أى تغيير مرادفاً لتحقيق مكسب ولو ضئيلاً . ذلك أن تفكك الاتحاد السوفيتى إلى ١٥ جمهورية مستقلة يجعل من الأيسر بالنسبة للدول العربية أن تحاول التأثير بشكل منفرد على تلك الجمهوريات ، أو تحاول توظيف نفوذها فى الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز والجمهوريات الاسلامية الداخلة فى جمهورية روسيا الاتحادية (تاتاريا ، باشكيريا ، شامشان - انجوش وغيرها) للتأثير على السياسة الروسية إزاء قضية الهجرة اليهودية وهذا إذا كانت هناك سياسة عربية ، منسقة ، للتعامل مع هذه القضية ، توظف مختلف الخبرات والمهارات والقدرات لأحداث تأثير متعدد المستويات على الجمهوريات المستقلة . ومن المعلوم أن الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز تضم حوالى ١٢٪ من إجمالى يهود جمهوريات رابطة الدول المستقلة بتركز معظمهم فى أوزبكستان (٥٠,٥٪ من إجمالى يهود الجمهوريات^(٥٧)) ويستطيع العرب أن يؤثروا بشكل معين فى اتجاهات هجرتهم ، خاصة أنهم من الفئات الأكثر ترشحاً للهجرة إلى إسرائيل فى الظروف الجديدة .

المصالح الاقتصادية العربية مع جمهوريات رابطة الدول المستقلة :

كانت العلاقات الاقتصادية العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول ثلاثة موضوعات : التجارة الخارجية ، والمعونات الاقتصادية ، ونقل التكنولوجيا السوفيتية إلى الصناعة والزراعة العربية . وبصفة عامة ، كانت التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتى تدور حول نسبة ١٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية وبالأذات خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتى . ولكن تلك النسبة كانت ترتفع فى حالة بعض الدول العربية . فقد زادت صادرات سوريا إلى الاتحاد السوفيتى من ١٣,٦٪ ، إلى ٤٥٪ من إجمالى صادراتها خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ على التوالى ، بينما بلغت وارداتها من الاتحاد السوفيتى خلال العامين المذكورين ٩٪ ، ٦,٥٪ وخلال العامين ذاتهما تغيرت صادرات وواردات مصر إلى ومن الاتحاد السوفيتى من ٦,٦٪ إلى ٩٪ ، ومن ٣,٥٪ إلى ٣,١٪ ، والسودان من ٦,٥٪ إلى ٦,٦٪ للصادرات ، ٠,١٪ إلى ٠,٥٪ للواردات ، وليبيا من ٢,٤٪ إلى ١,٧٪ للصادرات ، ٢٠٪ إلى ٢٥٪ للواردات ، والمغرب من ٢,٦٪ إلى ١,١٪ ،

للمصادر، ٢,٧٪ إلى ٣,٧٪ للواردات، والعراق من ٠,٦٪ إلى ٠,١٪ للمصادر، ١,٠٩٪ إلى ٠,٤٪ للواردات، وتونس من ٠,٤٪ إلى ١,٥٪ للمصادر، من ٢,١٪ إلى ٢,٧٪ للواردات(٥٨). وتوضح هذه الأرقام تنني نسبة التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتي مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية العربية، وأن الاتحاد السوفيتي كان مستورداً للمنتجات العربية أكثر منه مصدراً للمنتجات للأسواق العربية. فالصادرات العربية كانت في معظم الحالات أعلى من الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي، كما أن سوريا ومصر ليبيا، والعراق وسوريا والمغرب والسودان أن تعتبر أهم الشركاء التجاريين العرب للاتحاد السوفيتي السابق وهناك مصانع عربية محددة تعتمد في استمرارها على تصدير إنتاجها للسوق السوفيتية، منها ٢٥٠ مصنعاً في مصر وحدها.

كذلك، فإنه من خلال إتفاقات التعاون الاقتصادي والغني التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول العربية ساعد الاتحاد السوفيتي في بناء وتوسيع حوالي ٤٤٥ مشروعاً اقتصادياً في الدول العربية وتشمل المساعدات السوفيتية أعمال التصميم والتفتيق والبحث العلمي، وتقديم الآلات والخبراء والمساعدة الفنية والتدريب وإنشاء المعاهد التعليمية والتكنولوجية. وفي هذا الإطار قدم الاتحاد السوفيتي قروضاً ميسرة طويلة الأجل مثلت حوالي ٤٠٪ من إجمالي مساعداته للتنمية لدول العالم الثالث.

وقد تضاعف حجم المعونات والمساعدات التكنولوجية السوفيتية للعرب منذ أوائل الثمانينات أي قبل وصول جورباتشوف إلى السلطة، وتزايد هذا الاتجاه منذ سنة ١٩٨٥ كانعكاس لاتجاه الاتحاد السوفيتي والدول العربية إلى الاندماج في السوق الاقتصادية الرأسمالية العالمية. ولكن، رغم هذا التضائل يظل لبعض الدول العربية، كمصر وسوريا والجزائر والمغرب، مصالح اقتصادية هامة في الجمهوريات التي ورثت الاتحاد السوفيتي، فإلى أي حد ستتأثر تلك المصالح؟(٥٩).

يبدو لنا من استعراض الخبرة المصرية أن المصالح الاقتصادية العربية في جمهوريات الرابطة، والتي تبلورت إلى شكل معين، خلال الفترة الجورباتشوفية ليست مهددة بشكل عاجل أو مباشرة، وأن كان يمكن القول أنها ستواجه مخاطر وفرصاً متباينة في المستقبل القريب منشير إليها حالياً.

فحوالي ٨٠٪ من التبادل التجاري المصري - السوفيتي كان يتم مع مؤسسات تقع في روسيا، وبالتالي، فإن هذا التبادل يمكن ضمان استمراره من خلال تطوير آليات التعاون مع دولة واحدة وهي روسيا. ويلاحظ أن الميزان التجاري المصري - السوفيتي سنة ١٩٩٠ كان لصالح مصر بمبلغ حوالي ٢٦٥ مليون جنيه مصري (حوالي مليار جنيه مصري قيمة الصادرات المصرية، بينما وصلت الصادرات السوفيتية إلى ٧٧٣ مليون جنيه مصري)، كما أن لمصر ديوناً لدى الاتحاد السوفيتي

تبلغ حوالى ٢٤٠ مليون جنيه أسترلينى حسابى وللأتحاد السوفيتى ديون لدى مصر تمثل أوضاع بناء المشروعات الصناعية والديون العسكرية .

ومع إعلان إنشاء رابطة الدول المستقلة عقدت مصر وروسيا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ إتفاقية لتنظيم مبادلات تجارية قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مناصفة بين الدولتين ، كما توجه عدد من رجال الأعمال المصريين إلى إقامة مشروعات مشتركة مع عدد من الجمهوريات المستقلة . وقد أوضحت الجولة التى قام بها الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى إلى بعض الجمهوريات المستقلة فى ١٩ يناير ١٩٩٢ أن الشق الأكبر من المصالح الاقتصادية المصرية يمكن تطويره ، بل ومن الممكن فتح آفاق أخرى لمصالح جديدة . فقد أتفق الوفد مع المسئولين فى حكومة روسيا على استمرار التعاقبات القديمة وتوريد المعدات المتفق عليها بنفس الشروط والأسعار مع إجراء ترتيبات مصرفية جديدة . وفى مجال الكهرباء تم الاتفاق على استمرار روسيا فى توريد الربع الأخير من معدات محطات كهرباء الديزل فى سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد على أن تودع قيمة هذا الجزء فى بنك مصرى تصرف منه المؤسسة الروسية لشراء بضائع مصرية تصدر إلى روسيا . وكانت مصر قد أتفقت مع الاتحاد السوفيتى على توريد معدات تلك المحطات . كذلك تم الاتفاق على إقامة بنك مشترك مصرى - روسى ، وتوريد خمس محطات كهرباء ديزل قوة كل واحدة خمسة ميجاوات تسد قيمتها بالجنية المصرى فى صورة سلع مصرية إلى روسيا . وقد ألغت روسيا القرض الذى كان مقدماً من الاتحاد السوفيتى فى مايو سنة ١٩٨٩ وقيمته ١٢٠ مليون جنيه أسترلينى حسابى للأسهام فى تكاليف محطة كهرباء عيون موسى فى سيناء ، والخطط الكهربائى من القاهرة إلى السويس كجزء من الشبكة المصرية - الأردنية ، وتم الاتفاق على أن تمورد مصر معدات الخط التى لا تصنع فى مصر ومساد ٢٠٪ من قيمتها بالعملة الصعبة وباقى القيمة بسلع مصرية تصدر إلى روسيا كذلك أتفق على توريد محولات ومهمات تطوير السد العالى ومحطات المحولات فى أسوان ونجع حمادى وسمالوط والقاهرة على أن تسد قيمتها مقابل بضاعة مصرية بنسبة ١٠٠٪ (١٠) كذلك هناك مفاوضات جادة تقوم بمقتضاها روسيا بالمساعدة فى استصلاح وزراعة مليون فدان فى منطقة العوينات (١١) .

كذلك ، فقد فتح تفكك الاتحاد السوفيتى آفاقاً جديدة أمام تعاون مع كل من الدول المستقلة على حدة . فقد أتفقت مصر وأذربيجان على إقامة بنك مشترك ، ووقع صديق أوشيف وزير اقتصاد كلزاخستان إتفاقية تجارية مع جمعية مستثمرى العاشر من رمضان فى مصر فى فبراير سنة ١٩٩٢ ، وعبرت الجمهوريات الأخرى عن رغبتها فى تطوير علاقات اقتصادية مع مصر . فقد أكدت أوكرانيا أنها مستلزمة بتنفيذ العقود التى تم توقيعها بين مصر والاتحاد السوفيتى القديم على أن يستمر نصيب أوكرانيا فيها بالأسعار والشروط ذاتها التى كان متفقاً عليها من قبل .

ومن ثم فالواضح أن العربية ليست مهددة لأن هناك مصلحة أساسية للأطراف العربية والجمهوريات المستقلة في إستمرار تلك العلاقات ، خاصة أن العلاقات الاقتصادية العربية - الموفيتية كانت مبنية على أساس غير أيديولوجي إلى حد كبير (٦٢) .

والواقع أن المصالح الاقتصادية العربية مع الجمهوريات المستقلة يمكن أن تتطور إلى أفاق أرحب إذا تم بلورة استراتيجية عربية تجمع بين المقدره المالية الخليجية على توفير الائتمان والسلع والقدرة الاقتصادية لدول المشرق العربي وشمال أفريقيا على توفير السلع والخدمات ، لبناء علاقات اقتصادية جديدة تقدم بموجبها الدول العربية للخليجية الائتمان . اللازم للجمهوريات المستقلة لاستيراد سلع عربية ، خاصة أن الخطر الأساسي الذي يولج المصالح الاقتصادية العربية في تلك الجمهوريات هو خطر دخول قوى اقتصادية كبرى لتقديم الائتمان الميسر ، فقد قدمت ألمانيا واليابان وتركيا تسهيلات إئتمانية لبعض الجمهوريات لاستيراد سلع وخدمات منها كما أن كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج على وشك الدخول في حلبة المنافسة . كذلك ، فإن المصدرين العرب أعادوا التعامل مع سلطة مركزية سوفيتية واحدة في إطار إتفاقات حكومية للتجارة والدفع ، وهو أمر لم يعد قائماً ويتطلب جهداً إبداعياً لبلورة أساليب جديدة للتعامل التجاري .

النتائج الاجتماعية والفكرية لتفكك الاتحاد السوفيتي :

يمكن القول أن تفكك الاتحاد السوفيتي ، وإنهيار عقيدته الماركسية - اللينينية سيكون له أثر معين على التطور الاجتماعي للمجتمعات العربية ، وعلى بعض المقولات الفكرية السائدة في تلك المجتمعات . ذلك أن سقوط النظام الشمولي السوفيتي وقيام نظم أكثر ديمقراطية على إنقاضه ربما ينتج أثراً على مستوى التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية ، ولا ننسى أن سقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية قد أثر على إنهيار النظام السوفيتي . غير أننا نتحفظ على هذه المقولة إلى حد كبير لسببين : الأول ، أن النظم السياسية العربية تمر بمجموعة من الأزمات (الصدام مع القوى الإسلامية الأصولية ، والأزمات الاقتصادية ، والنزاع مع إسرائيل) مما يبرر لها اللجوء إلى الأنوات السلطوية للحكم وتأجيل عملية الديمقراطية إلى حين تلك الظروف (٦٣) .

والثاني ، هو أن الدول الغربية المهيمنة على النظام الدولي الجديد ، وأن كانت تبشر بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس فكرية للنظام الجديد ، إلا أنه ثبت من الخبرة الواقعية أنها لا تضغط في اتجاه تطبيق تلك القيم إلا عندما يكون الأمر متفقاً مع مصالحها الوطنية . فقد ضغطت من أجل سقوط النظم السوفيتي ورفعت في وجهه مفهوم حقوق الإنسان لأن هذا النظام كان يشكل تحدياً أمنياً لها . ولكنها ضغطت أيضاً لإجهاض التطور الديمقراطي في الجزائر حينما بدأ أنه سيؤدى إلى

وصول قوى سياسية غير مرغوبة إلى السلطة ، وتجاهل تماماً الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين في الأرض المحتلة لأن الأمر يمس حليفه الاستراتيجي إسرائيل .

من ناحية أخرى ، فإن تفكك الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى جمهوريات تعلن التمسك بنظام الاقتصاد الحر وتوجه إلى الاندماج الكامل مع السوق الرأسمالية العالمية ، سيسرع ويعمق ، دون شك ، من ارتباط الدول العربية بذلك السوق ، ويقوى من شأن الفئات الاجتماعية المدافعة عن نظام الاقتصاد الحر . ولهذا فإن شعارات « التحرير الاقتصادي » ، « والتخصيصية » أصبحت الشعارات المطروحة لدى النخب السياسية العربية . ولا نقصد أن ذلك قد تم نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ، إذ أن الاتجاه نحو الاقتصاد الحر والتخصيصية في الوطن العربي سابق للاتجاه المماثل في الاتحاد السوفيتي ، ولكنه سيلقى دون شك مصداقية أكبر ورسوخاً أشمل نتيجة ما حدث في الاتحاد السوفيتي . هكذا نقل السيطرة الوطنية على الموارد والسياسات وازداد سيطرة الشركات الغربية متعددة الجنسية ، وتقل قدرة الدول العربية على توظيف مواردها لمعرفة أهدافها الوطنية وتنسيق سياساتها بشكل جماعي^(١٤) .

كذلك فإننا نعتقد أن منقوط الأيديولوجية الماركسية - اللينينية سيؤدي إلى تطور جوهري في كثير من التيارات الفكرية العربية . فمن ناحية سيؤدي إلى تراجع ما يسميه بلقريز « النزعة الوثوقية النصية » في تلك التيارات ، وإلى إختبار تلك المفولات في أرض الواقع ، بعد أن أتضح ، كما قال جورباتشوف في خطاب استقالته ، أن أحد أسباب منقوط النظام السوفيتي هو أن المجتمع كان يخدم الأيديولوجية وليس العكس . وفي انعكاس ذلك على الفكر العربي يقول بلقريز :

لم يعد من خيار سوى أن ندفن موتانا الأيديولوجيين ، لا تنكرا لهم ، وإنما إعترافاً بتاريخهم وإحتراماً لهم . لقد نزعنا النصوص من تاريخيتها الخاصة ، وعشنا فيها ومنها طويلاً وأدمننا على حقائقها وقتلنا روح النقد فيها . ففقدنا الواقع وفقدنا النصوص ، تدعونا الأزمة الفكرية العامة التي تجتاح الأيديولوجيات الكبرى على امتداد العالم إلى أن ننتمى إلى التاريخ ونتوقف عن لعبة المرجع^(١٥) .

يرتبط بالتخلي عن النزعة « المطلقة » في الفكر العربي ، التخلي عن مفهوم إمكانية « الهندسة الاجتماعية » أي تغيير المجتمع من خلال أدوات السلطة ، وإدعاء النخبة السياسية أن لديها مشروعاً فكرياً متكاملماً صحيحاً وأن هذا المشروع يتمشى مع تيار التاريخ ، وأن من حقها أن تفرضه على المجتمع مهما كان الثمن . وأخيراً لابد أن يشهد الفكر اليماري العربي تغيراً جذرياً في بعض منطلقاته الفكرية التقليدية . فقد مرت فترة طويلة كانت الماركسية العربية فيها مرتبطة فكرياً بالأحزاب الشيوعية في « المركز » ، ولم تنجح في تطوير ماركسية محلية علي غرار ما فعلته الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي بلورت مفهوم « الشيوعية - الأوروبية » بما فيها مفهوم الطريق البرلماني إلى السلطة . ولابد أن يؤدي فشل الأيديولوجية الماركسية - اللينينية

في كل دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي إلى مراجعة عربية لمنطلقات تلك الأيديولوجية . وقد بدأ الماركسيون المصريون بالفعل في عملية مراجعة فكرية ستكون لها فوائد أساسية في بلورة فكر عربي أكثر تركيزاً وإستجابة للواقع العربي^(٦٦) .

خاتمة :

في دراسة سابقة بعنوان « العرب والبحث عن الاتحاد السوفيتي الجديد » كتبناها قبل إعلان تفكك الاتحاد السوفيتي ، قلنا أنه لا يمكن فهم تأثير ما حدث في الاتحاد السوفيتي من منظور ثنائي مبسط هل هو في صالحنا أم في غير صالحنا ، ولكن ينبغي أن نميز بين مختلف أبعاد التطورات السوفيتية وبالذات بين معنى الاتحاد السوفيتي للوفاق مع الغرب ، وإنهياره كقوة عظمى . فبينما قد يخلق الوفاق مع الغرب فرصاً أمام العرب فإن انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى شكل خسارة صافية لهم . ولكننا الآن أمام وضع مختلف . فقد اكتملت التطورات السوفيتية ، ولم يمسقط الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى فحسب ولكنه انتهى كدولة أيضاً . ولا نغنى بذلك أن ما حدث في الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١ هو نهاية للتطورات ، إذ أنه من المتوقع أن تتفاعل تلك التطورات نحو أبعاد أخرى .

والواقع أن ما حدث في الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١ ليس مجرد تفكك الدولة وتحولها إلى دول مستقلة متباينة المشارب ، ولكن أيضاً سقوط الأيديولوجية المياسمية للدولة . ومن ثم ، فقد إقترن الإنهيار النظامي مع الإنهيار الفكري بشكل سلمي غير مسبوق في تجارب الإنهيارات المياسمية المعروفة تاريخياً ، وفي توقيت تاريخي لا يمكن ، في رأينا ، أن يكون أكثر سوءاً بالنسبة لدول العالم الثالث .

ولقد أبتجع بعض العرب والمسلمين لما حدث في الاتحاد السوفيتي بإعتباره انتصاراً للإسلام في مواجهة الفكر الشيوعي الألفادي ، وسقوط للقبضة الرومية الشيوعية على الشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز . ولكن بعد أن يهدأ الإبتهاج ، وننتمس للنتائج الأكثر عمقاً للتطورات السوفيتية من منظورات التوازنات العالمية والأقليمية يبدو أن الدول العربية هي الأكثر ترضيحاً من بين العالم الثالث ، لتكون « ضحية » هذه التطورات .

فإذا كانت التطورات السوفيتية تعنى توجيه ضربة فكرية للايديولوجية الشيوعية ، فإنها تعنى أيضاً أن الاسلام الأصولى فى الدول العربية وفى آسيا الوسطى ذاتها على وشك أن يحل محل الاتحاد السوفيتى والأيديولوجية الشيوعية كهيف للعداء الفكرى والسياسى الأمريكى - الأوروبى . فيبدو أن روسيا ، الاستمرار الشرعى للاتحاد السوفيتى ، قد أتجهت نحو التحالف مع الغرب فى مواجهة عدو جديد يكمن فى مكان ما ، ما بين آسيا الوسطى وشمال أفريقيا له ملامح عربية - اسلامية . كذلك ، فإن تفكك الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى اختلال التوازن العالمى وبالتالي إلى هيمنة أمريكية على هذا التوازن وبلورة استراتيجية أمريكية تنطلق من إجبار دول العالم الثالث على قبول مفاهيمها ، بالقوة إذا لزم الأمر ، مع تحويل المؤسسات الدولية العالمية إلى أدوات لتحقيق ذلك . وربما تكون الهيمنة الأمريكية ظاهرة مؤقتة ستظهر بعضها للتناقضات داخل المعسكر الغربى مما يخفف من وطأة تلك الهيمنة ، ولكن من المرجح أن تستمر تلك الهيمنة حتى نهاية القرن الحالى على الأقل . كذلك ، فإن التطورات السوفيتية ستعمل لصالح تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية ، وأن كان من الممكن أن تسفر عن تسوية « أمريكية » ، فى المدى القصير . ويبدو أن المصالح الاقتصادية العربية فيما نتج عن الاتحاد السوفيتى من دول ليست مهددة ، بل أنها ربما تتطور إلى آفاق جديدة ، فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن نهاية الأيديولوجية الماركسية لا بد وأن يؤدى إلى نشوء « عقلانية تركييبية » جديدة لدى مختلف التيارات الفكرية العربية وبالذات التيارات اليسارية ، لادركنا أن هناك ما يمكن أن نشير إليه على أن فرص مواتية لتطوير وبلورة المصالح والأفكار العربية من مجمل الصورة القائمة التى ظهرت فى آخر سنة ١٩٩١ .



المراجع :

- (١) نحن لا نزع أن استقلال الدول العربية جاء نتيجة للمتغيرات الدولية المشار إليها وحدها ، ولكن هذه المتغيرات ، موالية ، لحركة التحرير والاستقلال العربية ، بالإضافة إلى وجود متغيرات ، إقليمية وعربية ، أسهمت في هذه التطورات .
- (٢) الأهرام ١٩٩١/١٢/٢١ ، وفي استعراض للتطورات التي أدت إلى ذلك إعلان مينسك بين روسيا ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا في ٨ ديسمبر ١٩٩١ : عبد الملك خليل ، الورقة وتركة جورباتشوف ، الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٥ .
- (٣) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢١ .
- (٤) الأهرام ١٩٩٢/٢/١٣ .
- يمكننا القول أن تلك السياسة لن تكون فقط غير أيديولوجية ولكنها معادية للأيديولوجية الشيوعية . فقد ذكرت بعض المصادر أن يلتسين التقي في باريس مع فلاديمير كيريلوفيتش سليل عائلة رومانوف وأعتر له عن الثورة البلشفية ضد أسرة رومانوف ، للمصور ، ٤ فبراير ١٩٩٢ .
- (٥) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٧ .
- (٦) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١ .
- (٧) نكلاً عن حمدي فؤاد : تحالف روسي - أمريكي لمواجهة نظر مشتركه وعدو تحت التأسيس ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٥ .
- (٨) الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
- (٩) حمدي فؤاد : صلبة خلع أسنان روسيا النووية ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٨ ، والأهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
- والثناء لزيارته لموسكو في فبراير سنة ١٩٩٢ أطلق جيمس بيكر مع الرئيس الروسي يلتسين على أن تكون الولايات المتحدة بمد روسيا بعربات ومعدات تستخدم في تخزين وتدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى الموجودة في روسيا . الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
- (١٠) تصريحات وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد شيني في الأهرام ، ٩٢/٢/٤ ، ١٩٩٢/٢/٥ .
- (١١) أنظر .تصريحاته في الوفد ، ١٩٩٢/١/٨ .
- (١٢) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١١ .
- (١٣) الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٦ .
- (١٤) راجع في تحليل لواقع واحتمالات تطور الجمهوريات الإسلامية . محمد السيد سليم ، مستقبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز . مستقبل المالم الإسلامي ، ٢ (١٩) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ - ١٩٢ .
- (١٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
- (١٦) راجع ، سامي صمار ، الحرب الباردة تعود من جديد بين دول الكومنولث الجديد ، المصور ، ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٠ - ٢١ .
- الكومنولث : كل الخيارات مغلقة ، الوفد ، ١٢ يناير سنة ١٩٩٢ .
- (١٧) دافع عن وجهة النظر تلك ، مصطفى محمود في مقاله «المواجهة القائمة» ، الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٥ .
- 18- Quoted in: Michael Klairre, «North-South vs. East-West: the shifting focus of U.S. Military Power», «Middle East Report, March-April 1983.
- (١٩) نكلاً عن ملخص للكتاب كتبه حمدي فؤاد في الأهرام . ١٩٩٢/١/٢١ .
- (٢٠) تصريح منشور من عاطف الخصري ، «الاسلام والديمقراطية والتطرف» ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .

- (٢١) عاطف القمري ، استراتيجية ، العرب تفرض خطراً عربى الهوية ، الأهرام ١٨/١٩٩٢ .
- (٢٢) الأهرام ، ١٥/٢/١٩٩٢ ، والشعب ٢٥/٢/١٩٩٢ .
- (٢٣) عبد الله بلقزيز ، مستقبل العمل الوطنى فى الوطن العربى فى ضوء التحولات الدولية الجارية ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٤٥) ، مارس سنة ١٩٩١ ،
- (٢٤) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .
- (٢٥) راجع دراسات أخرى تذهب إلى رأى نكته : محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، فبراير سنة ١٩٩٢) ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
- عبد المنعم سعيد ، العلاقات الأمريكية - العربية فى الماضى ، الحاضر ، والمستقبل . المستقبل العربى ، ١١ (١١٨) ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، ص ٩٢ .
- جاسم محمد عبد الفتى ، المتغيرات العالمية وانعكاسها على الوطن العربى ، المستقبل العربى ، ١٣ (١٣٩) ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ١٢ .
- (٢٦) راجع فى تطور السياسة السوفيتية إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى منذ سنة ١٩٤٨ وحتى بداية حكم جورياتشوف : محمد السيد سليم ، الاتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية ، السياسة الدولية ، ٥ (١٧) ، يوليو سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٧ - ٥٣ .
- Mohamed E. Selim, The Soviet Role: Conceptions, Constraints, and prospects, in Michael Hudson, ed. Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict, Washington, D.C. Georgetown University's Center for Arab Studies, 1983) pp. 152-174.
- (٢٧) راجع فى عرض السياسة السوفيتية إزاء التصنيع العربى المصرى .
- Mohammene E. Selim, «Egypt,» in James E. Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington, MA, D.C. Heath, 1984), pp.132-134.
- وسلسلة المقالات التى نشرها محمد عبد الله الشافى عن تصفية صناعة الصواريخ والطائرة المصرية فى الشعب ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١ . فى ١١ فبراير سنة ١٩٩٢ .
- (٢٨) حديث السيد / عمرو موسى مع المصور ، ١٠/٨/١٩٩١ .
- (٢٩) تصريحات د . رمزي لشاعر ، ود . قدرى حفى فى الجمهورية ، ١٤/١/١٩٩١ .
- (٣٠) الأهرام ، ١٦/٢/١٩٩٢ .
- (٣١) صلاح يسبوني ، : (إعلان قمة مجلس الأمن والنظام لدولى الجديد . . . الوفاء ، ١٥/٢/١٩٩٢ .
- (٣٢) راجع تفاصيل وأردات السلاح العربية خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ فى : Sipri yearbook, 1990, World Armaments and Disarmaments, (London: Oxford University Press, 1990), pp. 254-298.
- (٣٣) الشعب ، ٣١/١٢/١٩٩١ .
- (٣٤) للمزيد من التفاصيل عن الصناعة العسكرية العربية ، يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢)
- Mohamed Selim, «Egypt,» Pp. CII,
- (٣٥) الأهرام ، ٤/٢/١٩٩٢ .
- (٣٦) سلامة أحمد سلامة ، : نحن والأوكرانيا للنوى ، : الأهرام ، ١١/٢/١٩٩٢ .
- (٣٧) نقلًا عن ، عبد الملك خليل ، : روسيا والغرب وصياغة أخرى لمستقبل العلاقات ، : الأهرام ، ١١/١/١٩٩١ .

- (٣٨) تصريحات زين الدين أحمد يوف ، الملقب الأول في كازاخستان ، في الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٦ .
 (٣٩) عبد المجيد فريد ، « المسلمون في الاتحاد السوفيتي ، إلى أين ؟ » ، الأهرام ، ١٩٩١/١٠/٩ .
 وفي رؤية علمية شاملة لتطور العلاقات العربية - الإيرانية ، والعربية - التركية ، راجع عبد المنعم سميد ، العرب ونول الجوار الجغرافي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
 (٤٠) الأهرام ، ١٦ ، ١٩٩٢/٢/١٨ .

يذكر أن مؤتمراً تمهيدياً على مستوى وزراء الخارجية عقد في أنقرة في ١ فبراير لمناقشة الموضوع ، وطالبت تركيا ضم قبرص التركية إلى المنظمة ، وأعترضت إيران ، وردت تركيا بالاعتراض على إنضمام طاجيكستان (ذات الأصول الإيرانية) . ويبدو أن تسوية ما قد اتفق عليها في مؤتمر قمة طهران في ١٧ فبراير .

- (٤١) إبراهيم نوار ، « إيران تبحث لنفسها عن دور إقليمي جديد » ، الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٧ .
 (٤٢) الأهرام ، ١٩٩١/١٢/٢٩ ، ١٩٩٢/١/٢٧ ، والوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ ، وأخبار اليوم ، ١٩٩٢/١/٢٧ .
 (٤٣) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .

(٤٤) جلال عبد الله معوض ، « تركيا والنظام الأقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي : الجانب الأمني » ، شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر سنة ١٩٩١ ، ص ٦٤ - ٦٨ .
 (٤٥) هناك العديد من الدراسات والمقالات التي توضح أبعاد الدور التركي والدعم الأمريكي لهذا الدور ، منها :

- وحيد عبد المجيد ، « تأثير تفكك الاتحاد السوفيتي في العالم العربي والإسلامي » ، مستقبل العالم الإسلامي ، ٢ (٥) ، شتاء ١٩٩٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٣٠ .
 - صلاح يسوي ، « انهيار الامبراطورية السوفيتية والشرق الأوسط الجديد » ، الوفد ، ١٩٩١/٢/١٦ .
 - عبد الستار الطويلة ، « السباق على الجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقاً ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
 - منى ياسين ، « اتفاق أمريكي - تركي ، لعلمنة الجمهوريات الإسلامية » ، الشعب ، ١٩٩٢/٢/١٨ .
 - عاطف الغمري ، « الهجوم الدبلوماسي في اتجاه الجمهوريات الإسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/٢/١٥ .
 (٤٦) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
 (٤٧) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٢ .
 (٤٨) « الصراع التركي - الإيراني حول الجمهوريات الإسلامية » ، الوفد ، ١٩٩٢/١/٣ .
 «The Turkish Model on Display». Newweek, 3 Feb. 1992, pp.23-24.

- (٤٩) الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٣ .
 (٥٠) السباق بين تركيا وإيران في الجمهوريات الإسلامية ، المصور ، ١٩٩٢/٢/٧ .
 (٥١) عبد اللطيف الشواف ، « لتغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة » ، المستقبل العربي ، ١٢ (١٣٣) ، مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ٩٦ .
 (٥٢) يذهب إلى ذلك الأستاذ / محمد حسنين هيكل في مقابله مع الأمل ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
 (٥٣) راجع في تفاصيل هذا التصور ، محمد السيد سليم ، « العرب والاتحاد السوفيتي الجديد » ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث / السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
 (٥٤) منتقليات من الخطاب في الجمهورية (القاهرة) ، ٢٨ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٩٢ .
 (٥٥) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/١٧ .
 (٥٦) راجع في موضوع هجرة اليهود السوفيت :

- عبد الوهاب المسيري ، هجرة اليهود السوفيت ، (القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٩٠) ، ١٣٩ - ٢٢٨ .
- أحمد يوسف أحمد ، المخطط الراهن لتجوير اليهود السوفيت إلى فلسطين ، الجذور ، الواقع ، المستقبل ، المستقبل العربي ، ١٣ (١٤١) ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ٨٠ - ١٠١ .
- ومناقشات الندوة التي عقدت لمناقشة الموضوع في العدد ذاته ، ١٠٢ - ١٣٠ .
- وفيما يتعلق بإحصاء المهاجرين اليهود ، راجع التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٨٩ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩١) ، ص ٢٣ ، وسلسلة الغزالي حرب ، الاتحاد السوفيتي وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، بحث مقدم إلى ندوة الحوار العربي - السوفيتي ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ .
- (٥٧) للسيرة محسوبة من عبد الوهاب المسيري ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
- (٥٨) الإحصاءات مأخوذة من :
- International Monetary Fund, Direction of trade Statistics, 1991, (New York; IMF, 1991).
- (٥٩) في تفاصيل عن العلاقات الاقتصادية العربية السوفيتية ، راجع هه عبد العظيم ، التغير في الاتحاد السوفيتي وتبعكساته على الوطن العربي ، في محمد السيد سعيد ، محرر ، الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٢٧٤ - ٣٧٨ .
- (٦٠) مقال إبراهيم نافع ، في الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٤ . وتصريحات الدكتور الجزوري في ندوة الجمهورية ، ١٩٩٢/٢/٦ .
- (٦١) تصريحات يوسف والي في الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٢ .
- (٦٢) هه عبد العظيم ، أفاق العلاقات الاقتصادية العربية - السوفيتية ، المستقبل العربي ، ١٠ (١١٠) ، ٢ أبريل ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .
- (٦٣) تحدث في ذلك تفصيلاً :
- Michael Hudson, «After the gulf War: Prospects for democratization in the Arab World», Middle East Journal, 45 (3), Summer 1991, pp.407-426.
- (٦٤) في مناقشة معمقة لهذه النقطة :
- يوسف صايغ ، دلالات التحول الجذرية في مجموعة البلدان الاشتراكية الأوروبية بالنسبة إلى الوطن العربي ، وقضية فلسطين ، المستقبل العربي ، ١٤ (١٥٠) ، أغسطس ١٩٩١ ، ص ١٣ - ١٦ .
- (٦٥) عبد الله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٦٦) أنظر على سبيل المثال مقالات الأستاذ / محمد سيد أحمد في الأهرام ، بعنوان « العالم بدون الاتحاد السوفيتي » ، ففي إحدى تلك المقالات طرح فكرة أن آليات السوق لم تعد سمة تميز الرأسمالية ولم يعد التخطيط سمة تميز الاشتراكية ، بل أصبح معيار التميز في ظل وحدة الأعداء ، طبيعة الطبقات الاجتماعية المتاحة لها الاستحواذ على فائض القيمة ، كما يطرح فكرة أن التحول من نظام اجتماعي إلى آخر هو عملية تسير في خط متعرج قابل للتعكس . محمد سيد أحمد ، « العالم بدون الاتحاد السوفيتي للتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية » ، الأهرام ، ١٩٩٢/١/٢٣ .

تعقيب (١)

الدكتور / مجدى حماد

بعد هذه الوجبة الدسمة التى أعطاها لنا الأخ الصديق الدكتور محمد السيد سليم ، أعتقد أنه كان ينبغى بدء الورقة بما أختتم به المتحدث لأن تلك النهاية بمثابة محور المشكلة لأن مازق العلاقات العربية - السوفيتية منذ بدأت عام ١٩١٧ يتمثل فى تلك النقطة بالذات ، فقد بدأ الارتباط منذ عام ١٩١٧ بما يشبه الكوميديا ، وأنتهى بما يشبه الدراما ، حيث بدأ أساساً بإنشاء ما سمي بـ (إدارة مكافحة الشيوعية) فى إطار وزارة الداخلية فى مصر وغالبية الدولة العربية . وأعتقد أن هذه الإدارة ما تزال قائمة حتى الآن .

إن التطورات غير المسبوقة فى النظام العالمى قد أركزت على أن العقيدة الشيوعية التى تجسدت فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩١٧ وأكتسبت لذاتها أرضية جديدة بالانتصار السوفيتى الضخم فى الحرب العالمية الثانية وإمتداد العقيدة إلى أوروبا الشرقية والصين بحيث نشأ معسكر إشتراكى كما نشأ توازن نووى ، هذه العقيدة أصبحت بمثابة جملة اعتراضية على مسار التاريخ وليست فى إطار حركة التاريخ . والمهم إن إدارة مكافحة الشيوعية ما تزال قائمة ، وهذا مجرد على تفاعل العرب مع الأحداث الكبرى .

إن النقطة الأساسية التى أود أن أبدا بها هى أنه إذا كان إنهيار الاتحاد السوفيتى يعتبر بمثابة مفاجأة ضخمة ، فإن فك الارتباط العربى - السوفيتى ليس كذلك ، وإنما بدأ مبكراً عن ذلك . وفى إعتقادى أن الاتحاد السوفيتى قد بدأ دعواه كنولة عظمى على الأرض العربية ، كما خسر دعواه كنولة عظمى على الأرض العربية . ذلك وصف دولة ما بأنها (قوة عظمى) أو إحدى القوتين العظميين فى العالم ليس مجرد حساب للطاقة الإنتاجية أو الترمسانة النووية أو العقائد السياسية والاقتصادية ، وإنما قبل ذلك وبعده إستعداد للخروج بذلك كله إلى العالم الأوسع والمنافسة النشطة على قيادة هذا العالم والدعوة إليه كنموذج حضارى . وكان الاتحاد السوفيتى بعد إنتصاره فى الحرب العالمية الثانية يؤثر أن يبقى داخل حدوده أو فى نطاق المنطقة المحيطة به مغلقاً أبوابه ، منطقياً على نفسه ، إلا أنه فى عام ١٩٥٥ تجرأ الاتحاد السوفيتى وقفز إلى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وراح يحاول ممارسة دور القوى الأعظم بكل

عناصر العزيمة لهذا الدور ، عندما عقد أول إتفاقية للسلاح مع مصر ، وليس هناك شك بأن الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة قُثم للوطن نوعاً من الدعم والتعاون ينذر أن يتكرر ، وقد إتاح ذلك بناء المد العالي وتدعيمه وتشديد القاعدة الصناعية المصرية الحديثة ، وكان ذلك يجري في ظل ذروة حركة التحرر العربي والعالمي ، والتي مارست تأثيراً قوياً على التوازن الدولي مع نشوء حركة عدم الإنحياز . ويزيد على ذلك أن الاتحاد السوفيتي نفسه كان المصدر الذي حصل منه العرب على السلاح ، بما يمكنه من أن يخوض حرباً أو قتالاً مع إسرائيل ، ولعل أزمة الاتحاد السوفيتي الكبرى أنه في معركة عام ١٩٦٧ بالذات بدأت عملية الإنهيار في العلاقات العربية - السوفيتية ، حيث ظل الاتحاد السوفيتي متردداً طيلة الساعات الأولى للحرب ، ثم راح يحاول التدخل في أعقاب ذلك ، إلا أن محاولته جاءت باقلاً من الحجم المناسب ومتأخرة . وعلى الرغم من جهد الاتحاد السوفيتي في التعويض ، بما جعل حرب أكتوبر ممكنة ، إلا أن كثيراً منا لم ينس تردد وتخطيط الساعات السوداء ، إلى جانب أن أطرافاً أخرى عديدة كانت تقف له بالمرصاد . وهكذا ، فإنه عندما وقف الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧٦ في مجلس الشعب ليعلن إلغاء معاهدة الصداقة التعاون التي وقعها بنفسه مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧١ ، أصبح واضحاً أن الاتحاد السوفيتي فقد دوره في قلب الشرق الأوسط ، وكانت تلك فعلاً بداية النهاية . ويعني ذلك أن دورة في الوطن العربي كإحدى القوتين الأعظم توقف ، ولم يكن من الممكن بالنسبة للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٦ سوى الإنسحاب من قلب المنطقة إلى طرفها (أنجولا - أثيوبيا - أفغانستان) .

وليس هناك شك في أن خروج الاتحاد السوفيتي مطروداً من المنطقة للمرة الثانية (الأولى في عام ١٩٧٢ ، والثانية في ١٩٧٦ ، قد أحدث نوعاً من ضياع الهوية ، والمعروف أن نصف قيمة أي قوة عظمى يرتفع خاصة وأن الاتحاد السوفيتي قد تعرض للطرق مرة ثالثة على يد الصومال عام ١٩٧٨ .

وقد استكمل الاتحاد السوفيتي بعد ذلك تراجعاً ، وكان من اللافت للنظر أن الجامعة العربية على سبيل المثال لم تفتح لنفسها مكتباً في موسكو بالرغم من المطالب السوفيتية المتكررة ، لأن الجامعة العربية تمثل الأمة العربية كلها . وأعتبرت الجامعة أن الدور السوفيتي هو دور مضمون ، ولا داعي لبذل أي نوع من النشاط مع القاعدة الاجتماعية والسياسية والبشرية السوفيتية ، الأمر الذي حال دون فتح مكتب للجامعة هناك سوى مع عام ١٩٩٠ . والأكثر من ذلك ، أن الأمين العام للجامعة العربية رفض تلبية الدعوة التي وجهت إليه لحضور الاحتفال بمرور ٤٠ عاماً على الحرب العالمية الثانية التي أقيمت في ألمانيا الشرقية ، وكان جورباتشوف آنذاك حديث عهد بالسلطة ، وكانت فرصة مثالية للأمين العام ليقابله ويفتح معه الحوار ، إلا أنه لم يذهب .

وفي الحقيقة ، فإن هذا العزوف العربي عن الاتحاد السوفيتي لم يكن السبب الوحيد للتراجع ، وإنما يتحمل الاتحاد السوفيتي ذاته نصف المسؤولية ، فقد كان أول منزلق وقع فيه الاتحاد السوفيتي بعد قفزته الأولى للمنطقة هو ارتباطه مع الحركة القومية العربية ، حيث كان النظام السوفيتي يقوم على النظر إلى العمل القومي بإعتباره موروثة متخلفة من زمن فات ومضى ، وأن الأممية هي القدر المأمول . وكان الخطأ الآخر الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي يتمثل في الاعتقاد بيشر بها هي منتهى الأمل بالنسبة لجميع البشر ، وغاب عنه في هذا الشأن أن الأصول الحضارية لكل شعب أو أمة هي التي تعطيه جنة موعودة مختلفة عن جنات الآخرين ، مهما أظنوا في التشبیر بخلودها ونعيمها . وفي اعتقادي أن قمة التراجع بدأت مع جورباتشوف ، وليس بعد ذلك ، وهناك ثلاث علامات أساسية لهذا التراجع في عصر جورباتشوف ، أبرزها كان التخلي عن جميع المبادئ التي حكمت الموقف السوفيتي في عصر بريجنيف ، وثانيها هو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في ظل حكم جورباتشوف وقد علما من مقال للأستاذ لطفى الخولي أن جورباتشوف كان قد أبلغ ياسر عرفات منذ خمس سنوات أنه سوف يعيد العلاقات مع إسرائيل ، وأنه يعتقد أن ذلك طريقاً أسلم لممارسة الدور السوفيتي في التسمية . أما المؤشر الثالث ، فيتمثل في خطاب وزير الخارجية السوفيتي أمام الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩١ والذي قال عنه الأمين العام للجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد (الذي حضر تلك الدورة بإعتباره رجل الأمم المتحدة إذ عاش هناك ١٣ عاماً) أنه كان أسوأ خطاب سمعه في حياته من وزير الخارجية ، وإن الخطاب لم يكن سيئاً فقط من الناحية السياسية ، وإنما حتى من ناحية الألفاظ القبيحة التي وردت فيه . وأقتصر ذلك الخطاب عموماً على نقطتين فقط ، الأولى حق إسرائيل في الوجود ، والثانية ضرورة إلغاء قرار مساواة الصهيونية والعنصرية ، والذي وصفه بإعتباره قراراً غير أخلاقي وغير شرعي ، في حين لم يذكر كلمة واحدة عن حقوق الشعب الفلسطيني أو عن الصراع العربي - الإسرائيلي في ذلك الخطاب .

أنتقل بعد ذلك إلى قضية نقطة خلاف خلال من حيث المنهج ، وهي أهمية التفريق بين البحث السياسي والعمل السياسي . فإدارة العمل السياسي تقتضي وجود معادلة قوى لطرفي الصراع ومحاولة الإستفادة منها لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر قدر الإمكان ، ونحن الآن إزاء ظاهرة متحركة وتموج بجوانب عديدة من التغير والحركة السريعة للغاية غير المسبوقة ، وبالتالي يحق للباحث أن يقول أنه في حاجة إلى بعض الوقت لكي يتحدث عن نتائج نهائية ، وهذا صحيح . ولكن إذا كنا نتحدث الآن عن الأبحاث ، فإن علينا أن نتفاعل ونرتبط بشكل مباشر بين المستجدات الطارئة ، دون أن ننتظر ، وبممكننا مع ذلك أن ننتظر ظهور النتائج النهائية بعد فترة ، خاصة بالنسبة لنا كمرب لأن العرب منذ مجيء جورباتشوف يتابعون - بدرجات متفاوتة - ما يحدث من مواقع المتفرجين على هذه الدراما الإنسانية العظيمة ، بعضهم يشعر بالإتجاه

ويصمت ، والبعض الثانى يشعر باليأس ويصمت ، والبعض الثالث يشعر بالشك واليأس ويتحدث ، ولكن القليل منهم فقط يستشعر الواجب ، ويحاول أن يقدم خطة للعمل والحركة ، فى حين أن الآخرين يتحركون منذ فترة مبكرة ، حيث تحركت إسرائيل ونجحت فى إنتزاع إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، كما أجرت مباحثات بشأن شراء مفاعلات نووية من الاتحاد السوفيتى قبل إنهاره ، وكذلك فعلت إيران وتحركت فى عهد جوريانثوف ، ثم تحركت إيران وتركيا معا ، بالإضافة إلى تحرك منفرد لكل منهما فى إطار المنظمة الاقتصادية التى جمعت بينهما وبين خمس جمهوريات سوفيتية وبكستان .

والحقيقة أن القول أن هناك تحركا من جانب دول الشرق الأوسط للإفادة من التحولات الجارية داخل الاتحاد السوفيتى ربما كان صحيحاً بالنسبة للتحرك الإيرانى - التركى ، ولكننى لا أعتقد ذلك بالنسبة لمصر على أقل تقدير . وقد رفضت إيران إعلان دمشق رفضاً حاداً ، وأعلنت أنه ليس لمصر علاقة بامن الخليج ، وإنعكس ذلك فعلاً على إتفاق دمشق ، بل الغريب إن إيران لم تكتف بالإدعاء أن ليس لمصر علاقة بامن الخليج ، بل راحت تهدد أمن مصر من جانب السودان ، وحاولت بناء حزام من النظم الشعبية بدءاً من الجزائر ، مروراً بالسودان ، إلى إيران ، فجمهوريات آسيا الوسطى .

وتتعلق النقطة الثالثة بالناحية المنهجية لاسيما فيما يتعلق بالأوضاع على الساحة العربية فى ظروف ما بعد الغزو العراقى للكويت وعملية تحرير الكويت ، حيث تؤكد هذه الأوضاع على حقيقتين رئيسيتين :

الحقيقة الأولى : أن هذه الأزمة كانت كاشفة للعديد من القوى والتطورات التى كانت تشق مجراها عميقاً فى العالم العربى وفى العلاقات الدولية لهذا العالم ، ومن أهمها على الإطلاق أننا بدأنا إعادة الإرتباط القديم مع الغرب بعد أن بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى التفتك .

الحقيقة الثانية : أنه على الرغم من إنتهاء حرب الخليج ، فإن الأزمة مازالت مستمرة ، ويعنى ذلك أننا ندخل السباق الجديد ونحن نحمل همين معا ، الأول هم الأمة المهزومة ، والثانى هم الأمة المأزومة ، وقد قال البعض قبل الغزو أننا أمة مأزومة ، وكان ذلك صحيحاً ، إلا أننا لم نكن أمة مهزومة وتلك . أما الآن ، فإننا لا نستطيع السير فى هذا الادعاء . وإذا نظرنا إلى الكيفية التى تطور بها الإرتباط مع الاتحاد السوفيتى فسوف نكتشف أن الإرتباط بدأ بأزمة مزدوجة ، أولها الإعتراف السوفيتى بإسرائيل ، وثانيها أنه فى أعقاب قيام إسرائيل وحرب ١٩٤٨ وظهر النظم العسكرية ، وبالذات ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأ التصادم مع الاتحاد السوفيتى نتيجة لوصم الثورة بـ (الديكتاتورية العسكرية) والتعامل معها وفقاً لنظرية المؤامرة ، والنظر إليها بوصفها امتداداً للحركة الأمريكية ، أو على الأقل أن الطبقة الحاكمة فيها تتحرك وفقاً للنمط اللاتينى القائم على محاولة تدعيم المصلحة بالانها العسكرية .

والنقطة الأخيرة في هذا التعقيب تتعلق بموقف السوفيت من الصراع العربي - الإسرائيلي ، لأن الاتحاد السوفيتي لم يقف إلى جانب مصر في سباق التسلح الذي فرض عليها موقفاً موازياً لموقف الولايات المتحدة مع إسرائيل ، كما تلكأ الاتحاد السوفيتي كثيراً في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحررية ، علاوة على أن الجهد السوفيتي المبذول لم يكن يتوازى مع خطورة الصراع .
والحقيقة أنني حاولت تشخيص التطورات الجارية وإستشراف احتمالات التطور المستقبلي لها ، فوجدت أننا أمام ست ظواهر رئيسية :

أولها : أننا إزاء إختفاء المعسكر الإشتراكي بالكامل .
ثانيها : أن العقيدة الشيوعية ذاتها قد تلاشت .
ثالثها : أن الاتحاد السوفيتي نفسه قد أختفى كقوة عظمى وتبعثر إلى العديد من الدول .

رابعها : تراجع الفكر الشيوعي في جميع أنحاء العالم .
خامسها : نشوء التحالف الأمريكي - الروسي .
سادسها : تبلور نظام دولي جديد يقرم على الهيمنة الأمريكية ، وتجمدت هذه الهيمنة بصورة واضحة في حرب الخليج .

وترتب عدة نتائج على هذه وغيرها من نتائج إنهيار الاتحاد السوفيتي . النتيجة الأولى أن العداء للعرب والاسلام قد تصاعد داخل ما كان يسمى بالمعسكر الإشتراكي كله ، وليس فقط داخل الاتحاد السوفيتي . وكان هناك مؤشر على ذلك يتمثل في أحداث رومانيا ، حيث اتهم الفلسطينيون والليبيون بأنهم كانوا يتولون أعباء الأمن الروماني ، كما بدأ ذلك في أقدام كافة دول أوروبا الشرقية سابقاً والاتحاد السوفيتي القديم على إعادة العلاقات مع إسرائيل ، ونبع هذا التوجه في الأصل من العداء الأصلي والأصيل للкоммуنة العربية في الشمال بأكمله بعد أن أستعاد وحدته وتماسكه .

والنتيجة الثانية : تتمثل منطقياً في تصاعد دور الأصولية الإسلامية ، لأنه حتى على المستوى الداخلي أختفى العدو الذي كانت الجماعات الأصولية تواجهه .

أما النتيجة الثالثة : فتمثل في أزمة المثقفين اليساريين العرب لأنهم أجبروا رغم أنوفهم على التخلي عن عقائد وآمال وأحلام عاشوا معها سنوات ، ودخلوا بسببها المعقولات سنوات طويلة ، وكان ذلك لصالح التيار الاسلامي .

إلا أن أخطر نتائج الإنهيار السوفيتي يتمثل في انعكاساته على عملية التمسوية الذي تجسد في شعار شامير (سلام مقابل سلام) ، لأنه لم يعد بالإمكان إستخدام القوة المسلحة لإنزاع ما تحت يدى إسرائيل الآن ، وبالتالي فإن المفاوضات لا يمكن أن تفضي سوى إلى أن إسرائيل لن تعتدى أكثر مما أعتدت من قبل . وتعتبر هذه النتيجة منطقية للغاية في ظل إنهيار الدولة والعقيدة والمعسكر ، كما أدت هذه الظروف الجديدة إلى تصنيف الكفاح المسلح ضمن طائفة الإرهاب ، علاوة على أن هذه

الظروف أدت إلى جعل إسرائيل بمثابة رصيد استراتيجي أساسي لهذا التحالف الاستراتيجي الجديد ، ويتفق ذلك تماماً مع ما ورد في البحث بأن إسرائيل لم تكن عمرها أداة لمواجهة الشيوعية ، وإنما كان ذلك من قبيل الدعاية ، وإنما كانت إسرائيل أداة لمواجهة حركة القومية العربية في الأساس ، وهذا الهدف كان متفقاً عليه منذ البداية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية .

تعقيب (٢)

نتائج فك الارتباط القديم السوفيتي - العربي

(رؤية عسكرية)

عميد أ . ح . مراد إبراهيم الدسوقي

ظل الاتحاد السوفيتي (السابق) واحداً من أهم مصادر الدول العربية للحصول على السلاح - أن لم يكن أهمها على الإطلاق - منذ حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، ومن خلال تصويق الأسلحة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط ، استطاع الاتحاد السوفيتي أن يتوسع في بيع المزيد من منتجاته من الأسلحة والمعدات العسكرية ويحظى بمكانة عسكرية استراتيجية لم تحظ بمثلها دولة أخرى . وعلى إمتداد فترة الإعتماد العربي على الأسلحة السوفيتية يمكن أن نلاحظ سمات عامة كانت تميز التعامل السوفيتي مع الدول العربية :

- لم تكن الدول العربية تحصل على أحدث ما لدى الاتحاد السوفيتي من أسلحة ومعدات عسكرية .
- أن الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية كان مرتبطاً دائماً بدرجة الألتزام بالأيديولوجيات السوفيتية .

- كان حجم التسهيلات العسكرية ودرجة تقدم الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحصل عليها الدول العربية يتناسب تناسباً طردياً مع درجة الولاء لمبادئ الاتحاد السوفيتي في هذه الدول .

- وفر الصراع العربي الإسرائيلي مناخاً مناسباً لمضاعفة مبيعات الأسلحة السوفيتية للدول العربية . وكانت كميات الأسلحة السوفيتية إلى الدول العربية تتضاعف في أعقاب كل جولة من الجولات العربية الإسرائيلية .

- في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يبيع الأسلحة للعرب بأعلى الأثمان كان المهجرون اليهود السوفيت يذهبون إلى إسرائيل - بدون مقابل - وهم يعلمون أسرار هذه الأسلحة ويشاركون في تخطيط العمليات العسكرية ضد الدول العربية .

- كان الاتحاد السوفيتي يحرص على ألا تحصل الدول العربية إلا على الأسلحة الدفاعية فقط ، وفي بعض الأحيان كانت بعض الدول العربية تحصل على أسلحة هجومية ذات قدرات محدودة .

- أستطاع الاتحاد السوفيتي أن يتحكم في القدرات العسكرية لجيوش الدول العربية عموماً وجيوش دول المواجهة مع إسرائيل على وجه الخصوص للإبقاء على هذه القدرات عند مستوى معين لا تتعداه .

وقد أرتكبت الدول العربية خطأ استراتيجياً كبيراً بقصر اعتمادها على الأسلحة السوفيتية ولم تلجأ إلى تنويع مصادر السلاح إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم كررت الدول العربية الخطأ ولم تسمع إلى الحصول على إمكانيات تصنيع الأسلحة الرئيسية في وقت مبكر فظلت أسيرة لمن يقبل أن يبيع لها السلاح الذي أصبحت الحاجة إليه أكثر من ذي قبل في ظل نمو القدرات والإمكانيات العسكرية الإسرائيلية في مجال صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية داخلياً .

وفي حقيقة الأمر كان السلاح السوفيتي يتمتع بميزات كثيرة لعل أهمها رخص ثمنه وبالتالي وفرة الإعداد المتوفرة منه ، وكذلك ببساطة تصميمه ، الأمر الذي لا يتطلب أفراداً ذوي مواصفات خاصة لتشغيله ، بالإضافة إلى سهولة وبساطة إجراء الصيانة له وقوة تحمله وقدرته على العمل في أسوأ الظروف . وفي مقابل ذلك كان السلاح السوفيتي لا يوفر للطاغم الحد الأدنى من ظروف التشغيل المناسبة كما أنه دائماً يحتل المرتبة الأدنى من ناحية التقدم التكنولوجي ، الأمر الذي كان يستلزم ضرورة اللجوء إلى الكم للاستعاضة عن الكيف .

ومع ارتباط مبيعات الأسلحة السوفيتية للدول العربية بالنواحي السياسية اكتسبت تلك المبيعات شهرة كبيرة في الشرق الأوسط ، وأصبحت التطورات مرتبطة على الدوام بحدث بارز في المجال التملحي ناتج عن علاقة سياسية مع الاتحاد السوفيتي وليس نابعاً من الاحتياجات الفعلية والحقيقية للدول العربية في مواجهة خصمها الرئيسي في المنطقة وهو إسرائيل . ومن ناحية أخرى كانت الدول العربية بمثابة

حققت لتجربة الأسلحة الموفيتية في مواجهة الأسلحة الغربية ، وكثيراً ما كان يتم تدبير نزاع وتصعيده لتجربة نوع معين من الأسلحة أو المعدات العسكرية الجديدة (عملية القضاء على شبكة الدفاع الجوي المورية في سهل البقاع في عام ١٩٨٢ بأساليب جديدة في الحرب الإلكترونية واستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار على سبيل المثال) .

ومع ذلك فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الاتحاد الموفيتي قد أعطى الكثير والكثير من المعدات العسكرية والأسلحة بأثمان متواضعة للدول العربية ربما لأسباب تتعلق بالحفاظ على مكانة الأسلحة والمعدات الموفيتية أو ربما لأسباب تتعلق بالحفاظ على مكانة الاتحاد الموفيتي نفسه كقوة عظمى .

وبرغم كل ما كان يتمتع به الاتحاد الموفيتي السابق من قوة عسكرية في المجال التقليدي أو المجال فوق التقليدي الأمر الذي كان يعطيه هيبة عالمية لا يستطيع أحداً أنكارها ، إلا أن التطورات التي بدأت منذ عام ١٩٨٥ أدت إلى تأثر المؤسسة العسكرية الموفيتية بكل مكوناتها بشكل لم يكن أحد يتوقعه ، وبدأت الرابطة التي كانت تجمع بين تلك المكونات تتداعى ببطء وهدوء ، وفي الوقت الذي كنا نتصور فيه أن موافقة الاتحاد الموفيتي السابق على معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا والخفض التطوعي للقوات (الذي أعلن عنه جورباتشوف قرب نهاية عام ١٩٨٩) إنما كان نابعاً من رغبة حقيقية في فتح صفحة جديدة مع الغرب ، إذا بالأمر تكشف أن ذلك كان دافعه تعاطف المأزق الاقتصادي الذي كان الاتحاد الموفيتي السابق يعيشه وعدم قدرته على مواصلة المواجهة مع الغرب .

ونستطيع في واقع الأمر أن نميز بين ثلاثة أنواع من الآثار الناجمة عن تفكك ما كان يعرف بالاتحاد الموفيتي :

- آثار ناجمة عن إنحسار القدرات الموفيتية في مجال تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية عبر القنوات الرسمية إلى الدول العربية .
- آثار ناجمة عن إنهيار القدرة على الاستمرار في الاعتماد على أنظمة الأسلحة الموفيتية الصنع والتي ما تزال موجودة لدى عدد كبير من الدول العربية ولم يعد هناك من سبيل لتقديم الخدمات الكثيفة باستمرار هذه الأنظمة في الخدمة بشكل يعتمد عليه خلال فترات العمر الافتراضي لهذه الأسلحة (على سبيل المثال : عدم توفر قطع الغيار ، عدم توفر الذخائر ... الخ) .
- آثار مترتبة على حالة التسيب التي تمر بها مكونات الاتحاد الموفيتي وإنعدام السيطرة المركزية نسبياً على ما كانت القوات المسلحة الموفيتية تملكه من أسلحة ومعدات عسكرية ووسائل دمار أخرى ، وكذلك تعدد الجهات التي يمكنها التحكم في تلك الإمكانيات .

ومن اللافت للنظر أن وسائل الإعلام الغربية دأبت منذ قرابة العام على جذب أنظار الرأي العام العالمي في اتجاه المخاطر الناجمة عن إنهيار السيطرة على القوة

العسكرية السوفيتية (سابقاً) وعددت تلك المخاطر فى الآتى :

- (إحتمال تسرب المواد والعناصر النووية عالية التخصيب إلى إحدى الدول العربية ، وحددت هذه المصادر هذه الدول على أنها ليبيا ، الجزائر ، العراق .
- (إحتمال حدوث نزيف فى العقول (Brain Drain) أو تسرب العلماء والفنيين السوفيت (سابقاً) المتخصصين فى مجال صناعة القنابل النووية وأضافت المصادر الغربية إلى مجموعة الدول العربية المراقبة إيران .
- (إحتمال بيع صاروخ بالستىكى - أو أكثر - متوسط المدى محملاً برأس نووى عبر الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق إلى إحدى الدول العربية أو إيران .

- (إحتمال بيع مكونات الأسطول البحرى السوفيتى (من غواصات وفرقاطات وطرادات ومدمرات) إلى بعض الدول العربية أيضاً وإيران .

ووجدت وسائل الإعلام الغربية فى ذلك مادة خصبة لعملها وتوسعت بناء على ذلك فى تصور السيناريوهات المحتملة فى حالة حدوث أى من هذه الاحتمالات وعددت الأنواع والأصناف التى يمتلكها الاتحاد السوفيتى والتى يمكن تسريبها أو بيعها سرا أو فى نطاق السوق السوداء عالمياً ، ولكن هناك عدد من الحقائق يصعب فى واقع الأمر أن نغفلها :

١ - أن صفوف العلماء الروس والذين كانوا يقومون بتصميم وبناء الأسلحة النووية والتى جعلت من الاتحاد السوفيتى قوة عظمى يعيشون فى مدن مغلقة تحت السيطرة وأن عدد الذين يمتلكون أسرار صناعة القنبلة النووية وخبرات صناعتها لا يتعدى ثلاث آلاف عالم ومهندس .

٢ - صحيح أن هؤلاء لم يعد أمامهم مستقبل فى الكومنولث الجديد ، حيث لا يوجد هناك مزيد من القنابل النووية التى يراد بناؤها ، إلا أنه لا يوجد دليل واحد حتى الآن على أن هناك (نزيف عقول) بين صفوف هؤلاء العلماء .

٣ - تبذل الولايات المتحدة جهوداً مستميتة لمنع تسرب هؤلاء العلماء ومحاولة إجتذابهم بكل السبل ، وقد رصد الكونجرس ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة دول الكومنولث المستقلة على تفكيك الأسلحة النووية والكيمياوية للاتحاد السوفيتى السابق ، ومن المحتمل أن يتم تخصيص جزء من هذا المبلغ للإبقاء على العلماء السوفيت فى بلادهم ومساعدتهم فى العثور على وظائف مبدئية .

٤ - عينت الولايات المتحدة ما أسمته (منسقاً خاصاً) لمشكلة (نزيف العقول) يعمل مع الأمم المتحدة من خلال لجنة تدمير القدرات النووية العراقية بمهمة :

- منع هجرة العلماء النوويين من الكومنولث إلا إذا كانت هذه الهجرة إلى أمريكا أو أوروبا مع منع إعادة الهجرة إلى مناطق أخرى من العالم أو العودة مرة أخرى إلى الاتحاد السوفيتى .

- البحث عن عمل مناسب لهؤلاء العلماء فى المجال العنصرى .

١ - إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع إعادة إستخدام هؤلاء العلماء لإحياء قدرات روسيا أو أى جمهورية أخرى فى المجال النووى .

ومن ناحية أخرى سنجد أن اتحاد الجمهوريات الروسية الجديد يعانى منذ انشائه فى يناير ١٩٩٢ من الخلافات الحادة والشديدة وخصوصاً فيما يتعلق بشئون القوات المسلحة . وسنجد أن هناك حالياً عدة جهات تتولى الإشراف على القوات المسلحة للاتحاد :

الأولى : القيادة الموحدة المؤقتة :

وهذه القيادة تم الإتفاق على تشكيلها فى ٢٤ / ٢ / ١٩٩٢ ويستمر عملها لمدة عامين . ووافق عليها ثمانية رؤساء جمهوريات فى أسرة الدولة المستقلة ولكن رفضت الموافقة على إنشاء تلك القيادة كل من أوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا على إعتبار أن القوات المسلحة الموحدة لا يمكن أن تكون إلا فى دولة واحدة وأن العسكريين يمثلون خطراً على الديمقراطية فى حالة بقاء الجيش موحداً .

الثانية : الهيئة التنسيقية العليا للشئون الدفاعية :

وهذه الهيئة تضم رؤساء الدول الأعضاء فى الاتحاد السلافى ويتولى العمل المباشر فيها رؤساء الحكومات وتتولى مهام وضع السياسة العسكرية والاستراتيجية النووية وتعيين القائد العام ورئيس هيئة الأركان ، وإعلان حالة التأهب فى كل دول الأسرة ، مع الاحتفاظ بحق إعلان الحرب فى حالة الإعتداء عليها كأسرة أو على أحد أعضائها .

الثالثة : المجلس التنسيقى لجمعيات القوات المسلحة :

وهذا المجلس تشكل فى ١٧ يناير ١٩٩٢ ويرأسه القائد اندريه سوتشاكين ، وهذا المجلس يرى أن عمله فى وقت السلم ، وأن عمل القيادة الموحدة لا يبدأ إلا بعد ظهور خطر خارجى ، ويسعى هذا المجلس إلى توقيع ميثاق يحظر إستخدام التشكيلات الوطنية لحل القضايا المختلفة عليها محلياً .

ومع وجود هذه الجهات بالإضافة إلى السلطات التى يتمتع بها رؤساء الجمهوريات المستقلة والسلطات التى يتمتع بها قادة القوات المسلحة يمكن القول أن السيطرة متشعبة ، وغير محكمة ويمكن أن يتربط على ذلك آثار بالغة الخطورة ، وهناك شواهد وأدلة تشير إلى ذلك بالفعل :

١ - الإتهام الذى وجهه رئيس أوكرانيا (ليونيد كرافتشوك) إلى قائد القوات المسلحة الموحدة (يفيجنى شابو شنيكوف) بتشكيل شبكة سرية تباع ٤٩ قطعة بحرية من أسطول البحر الأسود ولا يعرف مصير الأموال التى دفعت ثمناً لتلك القطع ولا الدول الأطراف التى حصلت على تلك القطع التى من بينها غواصات وفرقاطات ومدمرات وطرادات ، وعدم إنكار شابوشنيكوف لتلك الإتهام

وإعترافه أن ذلك كان يتسم بمعرفة الرئيس السابق جورياتشوف .

- ٢ - قيام الجهاز العسكري السوفيتي ببناء مصنع كامل لصنع اللبابات طراز تي - ٧٢ المزودة بأجهزة أشعة الليزر إلى إيران في مقابل ٩ مليار دولار وعدم معرفة القيادة السياسية أى شيء عن ذلك المصنع . وإعتراف القيادة السوفيتية بذلك .
- ٣ - قيام القيادة العسكرية بإطلاق صاروخ بالستيكي طراز أس أس - ٢٥ في شهر يوليو ١٩٩١ دون أن يكون لدى القيادة السياسية علم بذلك .
- ٤ - تسليم إيران سرب طائرات ميغ - ٢٩ من ٢٤ طائرة بدعوى أنه قد تم الإتفاق على بيعها في سبتمبر ١٩٩٠ .

ومن الضرورة أن نضع في إعتبارنا أن كل ما يصل إلينا من معلومات حول ما يدور على ملحة إتحاد الكومنولث الجديد إنما يأتي إلينا عبر وسائل الإعلام الغربية ، ويصعب علينا تجاهله مع توخي الحذر حيث أن وراء كل ذلك عدة أهداف لا يتم الإعلان عنها :

- **أولها :** يعانى برنامج الصاروخ الإسرائيلي المضاد للصواريخ الباليستكية طراز حيتس (أرو) فى مرحلته الثالثة من مشكل فنية خطيرة فى مجال إرتفاع درجة الصاروخ أثناء انطلاقه مما يهدد بإحتراقه قبل الوصول إلى الهدف ، ومالم تستطيع إسرائيل التغلب على تلك المشكلة فلن إحتتمالات إلغاء المشروع وانقطاع التمويل الأمريكى عنه يتزايد . ونظرا لأن الأتحاد السوفيتى يمتلك عدداً من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية مثل النظام (SH-01) فلن إسرائيل تسعى للحصول على الخبرات التكنولوجية السوفيتية فى هذا المجال لاتحاج برنامجها .

ثانيها : أن أسواق فى الدول العربية تعاني من فراغ بعد غيبة الأتحاد السوفيتى السابق ، وأن عدم ملء هذا الفراغ يعانى معنى الكومنولث الجديد لمثله .

ثالثها : أن مناطق النفوذ السوفيتى ينبغى إعادة السيطرة عليها لتطويق المنطقة العربية وعلى هذا بدأت الولايات المتحدة فى تصعيد تعاونها العسكرى مع الهند على حساب باكستان .

رابعها : إن إيران تمثل الأداة المناسبة التى يمكن من خلالها دفع المنطقة إلى حرب - أو حروب - أخرى لإستنزاف طاقتها وتسويق المنتجات التسليحية فى الغرب ، وتوفير المبرر للتواجد الغربى ، وعلى هذا فلن غض الطرف من حصول إيران على الأسلحة المتقدمة من الأتحاد السوفيتى ، وإتاحة الفرصة أمام العراق لإعادة بناء قواته التقليدية من خلال ما يمكن تسريبه عبر الأتحاد السوفيتى السابق يعتبر تهيداً لذلك .

وفى حالة نشوب أى صراع مسلح بين أى دولة عربية وإسرائيل أو أى طرف آخر (إيران أو تركيا على سبيل المثال) فلن المحتمل أن يكون الطرف العربى هو الأكثر خسارة فى هذا الصراع ، حيث فقد العرب موردتهم الأساسى للأسلحة

والمعدات العسكرية ، كما فقدوا الطرف الذى كان يمكنه إقامة نوع من التوازن .
وفى ظل الظروف العالمية الحالية فإن هناك حاجة ملحة أن يعيد العرب النظر
فى مواقفهم وعلاقاتهم العربية وعلاقاتهم على المستويين الأقليمى والدولى لأحداث
التوازن المطلوب بعد ظهور ذلك الخلل فى اليات إعتمادهم على الاتحاد السوفيتى
السابق .

الدكتور / فؤاد غالب :

الحقيقة أن الدكتور محمد السيد سليم قد أورد تفاصيل عديدة بشأن العلاقات العربية - السوفيتية . وأود في الواقع التركيز على العلاقات المصرية - السوفيتية ، حيث لم تكن هذه العلاقات متطابقة تمام التطابق باستمرار ، وإنما كانت هناك خلافات وتناقضات في المصالح ، نظراً للاختلافات القائمة فيما بين الطرفين ، إلا أنه كانت هناك مع ذلك مجالات عديدة للتلاقى والتقارب بين السياسة السوفيتية والسياسة المصرية العربية ، دون أن يصل ذلك في يوم من الأيام إلى حدوث تطابق وإتفاق استراتيجي بين الجانبين كما هو الحال مع الولايات المتحدة وإسرائيل . وقد كنا في العالم العربي ننادى دائماً بعدم الإنحياز ، ولم تكن نقبل على الإطلاق الإنحياز إلى إحدى القوتين العظميين مثل إسرائيل . ولذلك ، كان هناك اختلاف كبير في نوعية العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي أو العرب والاتحاد السوفيتي وبين إسرائيل والولايات المتحدة .

وأود التوقف قليلاً أمام قضية التصنيع الحربي ، فإن المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر في هذا المجال متقدمة للغاية وغير ذات قيمة على الإطلاق ، لاسيما في مجال تصنيع الدبابات والطائرات ، بل أن التطورات التي شهنتها العلاقات السوفيتية - المصرية في هذا المجال قد أثارت التساؤل عن جدوى التصنيع العسكري للدول الصغيرة .

أما فيما يتعلق بمعاهدة الصداقة التي تحدث عنها الدكتور مجدى حماد ، فقد كانت مرفوضة تقريباً من كافة فئات الشعب المصري تقريباً نظراً للخصامية التقليدية إزاء مثل هذه المعاهدات المبرمة مع القوى العظمى ، علاوة على إفتقاد التوافق فيما بين الطرفين . وقد تحدثت ذات مرة مع تيتو عن هذه المعاهدة وأبدت له دهشة من هذه المعاهدة التي خلقت شكوكاً عميقة بين السوفييت والشعب المصري ، فرد رداً لطيفاً وقال أن السوفييت يريدون ورقة فقط لأنها مهمة جداً لهم في العلاقات .

وبالنسبة للتنتائج الفكرية للتحيز للاتحاد السوفيتي ، فإن الأصولية بدون شك ، تطرح ذاتها كبديل للأستراكية ولإتشاء المعسكر الأشتراكي ، والأكثر من ذلك أن

المجاهدين الأفغان يقولون أنهم قد أسقطوا الاتحاد السوفيتي . ويشير هذا ضمناً إلى أن الأصولية لها الحق في وراثة الأشراف من الناحية الفكرية ، بل أن هذا ظهر واضحاً في جمهوريات آسيا الوسطى عندما ترعرعت الحركات الأصولية بقوة في البلاد عقب الإنهيار . ومن أبرز الدلائل على ذلك أن ٣٠٪ من الأصوات في طاجيكستان قد ذهبت إلى الأصوليين ، وبالتالي فإن الفكر الأصولي أصبح يطرح نفسه بقوة .

النقطة الأخيرة أن التحالف الروسي - الأمريكي يعتبر كارثة بدون شك ، ورافق ذلك مع تنامي النفوذ الصهيوني بشكل ضخم للغاية في روسيا ، وأعرف في الوقت الراهن شخصيات صهيونية ملتفة حول القيادات السياسية في روسيا وأوكرانيا . ولذلك لا ينبغي أن نتخدد بالظواهر المترتبة على الإنهيار السوفيتي ، ومنها مثلاً السيولة القائمة في السوق الدولي للسلاح ، حيث أصبح هذا السلاح متوقفاً . إلا أنه ليس متوقفاً أمام الجميع ، الأمر الذي يضطر سورياً إلى شراء عدد من الدبابات من تشيكوسلوفاكيا مما عرضها لحملة هجوم عاتية .

- اللواء دكتور / زكريا حسين :

أشكر الدكتور محمد السيد سليم والدكتور مجدى حماد المعلومات القيمة التي قدمها . وبحكم وظيفتي ، فأنتى سوف أركز على التعاون العسكري وتقييم التجربة المصرية - السوفيتية في هذا المجال ، لعل هذه التجربة تفيد في العلاقات المستقبلية مع روسيا الاتحادية . ولكنى نقيم هذه التجربة ، فإنه ينبغي التعرف أولاً على الكيفية التي بدأ بها هذا التعاون .

لقد بدأ التعاون العسكري المصري - السوفيتي عام ١٩٥٥ مع الاتفاق على صفقة الأسلحة التكتيكية ، ثم انعكس ذلك التعاون انعكاساً حاداً على كافة مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وغيرها ، وقد تراكمت هذه الصفقة مع سياسات التأميم والتحول الاشتراكي . وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، بعثت الإدارة الأمريكية رسالة مفتوحة واضحة إلى حكام مصر في ذلك الوقت عن قيمة وأهمية الدور الأمريكي في المنطقة ، وكان مضمون هذه الرسالة هو إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى الحدود وترك سيناء ، وتمثلت دلالات ذلك في أن أوراق الحل توجد لدى الولايات المتحدة ؛ وأنه لا معنى للتمادي في الإرتقاء في حضن المعسكر الشرقي ، ولكن ماذا حدث ؟

أن هذه الرسالة لم تستوعب ، وعمدت القيادة المصرية نحو تعميق وتوطيد علاقتها مع الاتحاد السوفيتي ، بل أن الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦١ قد حدد دوراً معيئاً للقوات المسلحة المصرية يتمثل في (سحق المحاولات الاستعمارية والرجعية ، مع إمتلاك القدرة على التحرك السريع في إطار المنطقة العربية لدعم ومساندة الحركات

الشعبية الوطنية في حماية عملية بناء المجتمع والتحول الاشتراكي وتحقيق أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة) .

وعندما بدأت أعمال تسليم القوات المسلحة للقيام بهذا الدور بدأ التمزق الحاد يدب في أرجاء العالم العربي ، كما بدأت الولايات المتحدة تشعر أن رسالتها القديمة لم تصل إلى القيادة المصرية . ومن هنا ، بدأ الدعم المطلق لإسرائيل وتواصلت حلقة سباق التسليح في المنطقة . وقد وصلت هذه التطورات إلى مرحلة بالغة الخطورة مع اندلاع ثورة اليمن والإقتراب من حدود الخليج العربي بعد أن كانت ثروات الخليج قد بدأت في الظهور ، كما بدأ الصراع الضار بين الحكام العرب (التقدميين والرجعيين) في المنطقة ، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة تعزيز سيطرتها على نوعية من الدول ، الأولى دول المال في الخليج العربي لأن تلك الدول كانت تحتاج للحماية من المد الثوري المزعوم ، والذي كان يقوده جمال عبد الناصر ، والثانية إسرائيل التي أرناعت من السياسة المصرية . وكانت هذه المتغيرات بمثابة المقدمة الطبيعية لعدوان ١٩٦٧ والنكسة وتدمير القوات المسلحة المصرية وتحول الشرق الأوسط أو للدول العربية بأسرها عن شعارات الوحدة إلى شعار إستعادة الأرض المحتلة ، وهو الشعار الذي مازلنا بصده حتى الوقت الراهن .

القضية الأخرى تتعلق بالتداعيات الناتجة عن معركة ١٩٧٣ ، والتي ولدت مؤشرين بالغى الأهمية أولهما أن مصر نجحت في إبعاد الموقيت عن المنطقة ، بل أن إبعادهم عن القوات المسلحة المصرية كان أحد الأسباب الرئيسية لنجاح معركة ١٩٧٣ لأنه ثبت أن المخططات الاستراتيجية المصرية لم تكن في أيد أمنية في ظل وجود الخبراء الروس . وبالتالي ، كان من غير الممكن تنفيذ أى تخطيط إستراتيجى عسكري من جانب القوات المصرية فى ظل وجود الخبراء الروس ، الأمر الذى جعل إبعادهم مطلباً أساسياً لضمان نجاح معركة ١٩٧٣ .

وقد أنطوت حرب ١٩٧٣ على مفاجأة حقيقية بالمدلول العسكرى ، حيث نتجت هذه المفاجأة مع نجاح المصريين فى تطوير الأسلحة السوفيتية الدفاعية ، مع العلم أن هذه الأسلحة الدفاعية كانت ذات مديات محدودة للغاية تؤمن فقط رقعة الدولة ولا تمتد خارجها . وأبرز الأمثلة على ذلك شبكة الدفاع الجوى التى كانت عبارة عن شبكة مجهزة بالخرسانة المسلحة فى أرض ثابتة ، دون أمتلاكها القدرة على التوغل فى قلب سيناء وراء القوات المصرية المهاجمة . ولذلك نجحت المفاجأة من نجاح قوة مسلحة تمتلك سلاحاً دفاعياً فى أن تدبر عملية هجومية إستراتيجية . والحقيقة أن هذه التجربة تدلل على أن السلاح الروسى كان الهدف منه فقط تحقيق التوازن لمصلحة الاتحاد السوفيتى فقط ، لاسيما فى إطار التوازن بين السلاح الروسى والسلاح الغربى فى المنطقة . وتشير إحصائية للمصادر الأمريكية أن المنطقة العربية - بما فيها إسرائيل وإيران - قد استوردت خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ما قيمته ٨٦ مليار دولار ، ويأتى ترتيب هذه الدول على النحو التالى : العراق - ٢٢ .

ملياراً ، السعودية - ١٤ ملياراً ، سوريا - ٨,٩ مليار ، ليبيا - ١٠ مليارات ، مصر - ٧,١ مليار . ومن الممكن أن يجعلنا ذلك نفكر في حسابات الخسائر والأرباح في العلاقات العربية - الموفيتية ، قبل البدء في علاقات جديدة مع رابطة الدول المستقلة .

الدكتور / إبراهيم صقر :

سررت كثيراً من عرض الدكتور محمد السيد سليم والدكتور مجدى حماد ، إلا أنني أعتقد بوجود قدر من المبالغة فيما يتعلق بمسألة الحلول الأمريكية . فقد أشار الدكتور محمد إلى الصعود الملحوظ في مكانة اليابان وألمانيا وأوروبا ، إلا أن هذا الوضع سوف يحتاج إلى بعض الوقت ، كما أن الصراعات والتناقضات سوف تحتاج إلى وقت طويل حتى تترك آثارها . أضف إلى ذلك ، أن الولايات المتحدة لم تتصرف أزمة الخليج على أنها العملاق الأوحده ، وننكر معاً حرب كوريا عام ١٩٥٠ وحرب الخليج ١٩٩١ ، حيث هناك فارق كبير جداً في مكانة الولايات المتحدة وتأثيرها على الوضع الدولي . والواقع ، أن القضية ليست مقصورة فقط على مراكز الأبحاث والجامعات ، وإنما ينبغي أن يكون الإنتاج العلمى قابلاً للتطبيق على أرض الواقع العلمى . وعلى الرغم من أن الوضع بالغ الصعوبة بالنسبة للعالم العربى ، إلا أننا ينبغي أن نحاول توظيف كافة الأوراق المتاحة لدينا بقدر المستطاع .

والحقيقة أن الدكتور مجدى حماد كان ينطلق في تعقيبه من المنطلق القومى والناصرى ، وقد أثار ذلك لدى سؤال عما كان يمكن أن يصبح عليه الحال لو كنا قد ضربنا تعظيم سلام للولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٢ ، إلا أنني أعتقد أن الأمر ما كان يمكن أن يتغير كثيراً عن تلك الحال ، فالولايات المتحدة هى التى صنعت إسرائيل وصرفت عليها وقمت إليها المعونات . ومن ثم ، فإنه فى المناطق الحساسة ذات الأهمية الاستراتيجية الخطيرة يصبح من الضرورى أن نحمل السلاح جنباً إلى جنب مع الفأس والمحراث والمكنية ، كما أنه لا يمكن لأى بناء أن يستمر فى ظل هذه الظروف دون وجود قوة تحميه ، لاسيما إذا كان معرضاً للخطر .

وعلى الرغم من كل شيء ، فإن الموفيتية قد ساعدونا فى مجالات كثيرة ، بل أن السلاح الدفاعى الموفيتى ساعد كثيراً فى حرب الاستنزاف مع إسرائيل ، وأعتقد أن هذه الحرب قد لقت الإسرائيليين دروساً هامة للغاية وجعلتهم يحشون ١٤٥ ألف جندى إسرائيل على الجانب الآخر من القناة ، كما اضطرت إسرائيل إلى استدعاء قوات الإحتياط لفترات طويلة أكبر مما يتحمله اقتصادها وطاقاتها البشرية .

أن الحرب توقيت وتكتيك وميامة ، ولذا فإننى لا أعتبر ما حدث عام ١٩٥٦ بمثابة هزيمة عسكرية لمصر ، وإنما تنتصر الدول الصغرى فى المواجهات

العسكرية حينما نتجح فى تعويق القوى الكبرى عن فرض حلول سياسية . وبهذا المعيار ، يمكن القول أن مصر قد أنتصرت فى تلك المواجهة .

الدكتور / محمد السيد سليم :

أشكر كل الذين عقبوا وزميلي د . مجدى حماد على إضافاته إلى البحث ، حيث أضاف وأثرى الحوار بإضافة أبعاد لم أكن قد تناولتها فى البحث ، إلا أن هناك نقطة واحدة اختلفت معه فى البحث منها تحليل الدور المصرى فيما يتعلق بآسيا الوسطى . ففى الواقع ، تعتبر مصر مرشحة فى الوقت الراهن للقيام بدور كبير فى تلك المنطقة فى إطار أكبر من الإطار المحلى ، أى فى إطار تركى - مصرى مدعوم بشكل ما فى آسيا الوسطى . وقد صرح وزير الدفاع الألمانى خلال زيارة قام بها للقاهرة أن مصر وتركيا يمكنهما أن تلعبا دوراً معيناً فى آسيا الوسطى ، كما أن الزيارة الأخيرة التى قام بها وزير الخارجية المصرى إلى تركيا لم تأت من فراغ ، وإنما جاءت فى هذا الإطار المذكور ، إلا أن السؤال هو : ما الذى يمكن عمله على المستوى الاستراتيجى ؟

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال لم تكن موضوع الورقة ، وإنما كان المطلوب منى هو كشف الأرباح والخسائر فقط ، وأتصور أن موضوع ما العمل سوف يكون موضوع الجلسات القادمة ، وبالأذات الجلسات الختامية . وقد تحدث د . مراد غالب فى موضوع التصنيع العسكرى ، وأعتقد أن هناك إتفاقاً بين ما قيل ، وأن هناك إختلافاً فى المنطق ، فقد كان الاتحاد السوفيتى يعارض التصنيع الحربى المحلى وطالب بإغلاق المصانع التى كانت تعمل بالفعل ، كما أصبحت عميرات الطائرات تتم خارج مصر ، وليست داخلها .

أما فيما يتعلق بموضوع الهندسة الاجتماعية والنقاط التى أثارها بعض الزملاء ، فليس هناك خلاف عليها . وعلى الرغم من أن مفهوم الهندسة الاجتماعية مازال موجوداً فى أوروبا الغربية ، إلا أن المفهوم الغربى مختلف تماماً عن المفهوم الموجود فى الاتحاد السوفيتى حيث يهدف المفهوم السوفيتى إلى أحداث تغيير اجتماعى سريع فى فترة زمنية قصيرة .

أن السؤال المطروح : هل التيار الإسلامى الأصولى هو الذى يكسب نتيجة ما حدث فى الاتحاد السوفيتى ؟ هذه المسألة مازالت محل نظر ، وقد يكون فيها أخذ ورد . وأعتقد أن التيار الإسلامى الأصولى لم يقدم مشروعاً متكاملأً لكى نقول أنه قد كسب الجولة ضد الأيديولوجية الماركسية - اللينينية ، ومما أردت أن أقوله أن إنهار الاتحاد السوفيتى سوف يكون بمثابة لقطة إضافية للمشروع الإسلامى الأصولى ، إلا أن هذا الأمر لا يمكن الجزم به تماماً .

الفصل الخامس

العلاقات العربية
في أولويات الجمهوريات المستقلة

السفير / صلاح بسيوني

منذ انهيار الدولة السوفيتية ، فإن التمازلات لم تتوقف عن مصير العلاقات العربية مع دول الرابطة الجديدة المسماة بالكومنولث ، وهي تمازلات مشروعة بحكم ما ساد العلاقات العربية - السوفيتية من خصوصية ميليسية واقتصادية ، ثم ما ساد الفكر الاستراتيجي العربي على مدى ما يقرب من أربعين عاماً من ارتباطات أمنية مع الاتحاد السوفيتي من خلال المواجهات العسكرية المتعاقبة مع إسرائيل .

وحتى تكون الصورة واضحة المعالم بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية مع روسيا وبقية دول الكومنولث فإن هذه الورقة تتعرض إلى :-

- أولاً : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربي .
- ثانياً : المتغيرات المحتملة فى إطار الواقع السياسى الجديد .
- ثم مقترحات حول معالجة الاوضاع الجديدة .

أولاً : السياسة السوفيتية تجاه العالم العربي :

قبل التعرض إلى محاور وجوهر السياسة السوفيتية تجاه العالم العربي ، فإنه من المفيد أن نشير إلى عملية صناعة القرار فى الاتحاد السوفيتي . وترجع أهمية ذلك إلى البحث فى مدى مشاركة بقية الجمهوريات فى صياغة هذا القرار ، وبالتالي مدى توافقه اليوم مع خط السياسة السوفيتية ..

ومن واقع المؤسسات السوفيتية التى كان لها دور اساسى فى هذا الشأن ، يمكن القول بأنها كانت تضم إلى جانب وزارة الخارجية ، كلا من جهاز المخابرات ، ثم المخابرات العربية والمعاهد والأكاديمية مثل معهد الاستشراق ومعهد العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى ومعهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا ، وكانت هذه المؤسسات تقوم بابداء رأياها وترفعه إلى لجنة الحزب المسئولة عن السياسة الخارجية ، ثم يتم تقديمه من اللجنة المركزية إلى المكتب السياسى للحزب لاتخاذ القرار المطلوب .

ولكن ما يمكن ملاحظته لهذه العملية هو :-

١ - أن الاغلبية الساحقة من العاملين فى هذه الاجهزة والمؤسسات وبما فى ذلك وزارة الخارجية من الروس ، ويمكن استثناء عدد من الشخصيات البارزة مثل ادوارد شفرنازى من جورجيا أو يغجنى بريماكوف من انرييجان ، أو كارن بروتس من ارمينيا ، ولكن سيطرة الفكر الروسى والاستراتيجية الروسية كانت من القوة بحيث كان من الصعب التفرقة بينهم وبين الروس ، إلى جانب التزامهم المطلق بالخط الذى حدده المكتب السياسى للحزب .

٢ - وأن ما كان يسمى بوزارات خارجية الجمهوريات الاعضاء فى الاتحاد وتواجد مكاتب تمثيلية فى موسكو ، لم يكن يتعد القيام ببعض الأعمال المراسمية بناء على تعليمات وزارة الخارجية السوفيتية مثل تنظيم زيارات الوفود إلى الجمهوريات أو انشاء جمعيات صداقة .. واضيف أن وزراء الخارجية لهذه الجمهوريات كان يتم تعيينهم بقرار من وزير الخارجية السوفيتي .

وفي خلال الفترة القصيرة ما بين حل الحزب الشيوعي السوفيتي وإعلان نهاية النظام السياسي السوفيتي ، كان هناك دور خاص لمستشاري جورباتشوف وأغلبهم أيضا من الروس .

٣ - وإذا كان ما تقدم ينطبق على قرارات السياسة الخارجية ، فإنه كان ينطبق أيضا على العلاقات الاقتصادية الخارجية والتي ارتبطت بالمصلحة المركزية لوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية المركزية وجميعها في موسكو ولم تكن هناك تجارة مستقلة للجمهوريات ، وحتى بعد التحول من الخطة المركزية إلى إطلاق حرية المؤسسات الاقتصادية والمصانع في التعامل الخارجي ، بقيت للسلطة المركزية سلطة تكاد تكون مطلقة في شئون التجارة الخارجية نتيجة لسيطرتها على بنك الدولة وبنك العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ونخلص من هذه العجالة إلى أن الجمهوريات لم يكن لها أي دور سياسي أو اقتصادي في عملية صنع القرار وإن كان من المفترض أنها كانت متفقة بوجه عام مع توجهات السياسة السوفيتية في إطار النظام السياسي حينذاك .
ونتعرض بعد ذلك إلى التوجهات الحقيقية للسياسة السوفيتية تجاه العالم العربي ، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي :-

١ - أن محور هذه السياسة في تحقيق الأمن الاستراتيجي لروسيا والوصول إلى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وإقامة علاقات مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط لم يتغير مع قيام الدولة السوفيتية ، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يسمح الوجود البريطاني أو الفرنسي للاتحاد السوفيتي بأن يحقق هذا الهدف .

٢ - والبدء الحقيقية للسياسة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالمضي إلى ضرب النفوذ الغربي وتأييد مطالب مصر في مواجهة بريطانيا ، وبنفس المنطق اتخذ متالين القرار بتأييد الحركة الصهيونية كحركة تحرير ضد الوجود البريطاني في شرق البحر الأبيض وبالتالي تم الاعتراف بإسرائيل ودعمها سياسيا وعسكريا .

٣ - لم يحدث التحول الجاد في السياسة السوفيتية إلا منذ تولي خروشوف القيادة وإقرار سياسة دعم قيام جبهة معادية للإمبريالية في العالم الثالث ، ومع ذلك فإنه يمكن القول رغم ماحدث من تطور هائل في العلاقات السوفيتية في مراكز الثقل في العالم العربي وهي مصر وسوريا والعراق فإن حدود هذه السياسة ارتبطت بخط أحمر لم يكن مسموحا بأن تتعداه ، وهو إلا تزيد مخاطر هذه العلاقات إلى درجة تؤدي إلى مخاطر أكبر في المواجهة مع القوة الأعظم الأخرى وبذلك كان هناك الحرص السوفيتي على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني إلا في ١٩٨١ والتأكيد على حق إسرائيل في الوجود ثم السماح بالهجرة اليهودية في السبعينات ، ولكن الأهم من ذلك هو التوافق بين السياسة السوفيتية والسياسة الأمريكية والغربية من عدم تعدى الدعم العسكري للعرب ما يسمح باختلال التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل .

٤ - ومع سياسة التفكير الجديد والتي أعطت اسبقية أولى للتفاهم والتعاون مع الولايات المتحدة .

أكدت هذه السياسة على رفض أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل وأيدت كل المبادرات السياسية سواء أمريكية أو أوروبية أو عربية ، طالما أنها تقوم على مبدأ التفاوض المباشر ، ثم تدرجت العلاقات مع إسرائيل من قنصلية وثقافية إلى عودة كاملة لهذه العلاقات بعد قبول إسرائيل لمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط وتوازي مع هذه التطورات فتح باب الهجرة على مصراعية لليهود الموفيتي ، وتقديرى أن ما يوصف بأنه تغيير فى السياسة الموفيتية بتطبيق سياسة « التفكير الجديد » لا يجب أن يؤخذ على أنه تراجع موفيتي بالنسبة لتأييد العرب لانه فى نهاية الأمر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التى حكمت السياسة الموفيتية والتى تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية وقد حققت هذه السياسة الاعتراف بالدور الموفيتي فى حل مشاكل المنطقة وفى نفس الوقت رفعت عن كاهله العبء الاقتصادى الذى تحمله خلال سنوات طويلة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون أن يحقق سوى نفوذ سياسى وعسكرى محدود فى المنطقة العربية .

ثانيا : المتغيرات المحتملة فى إطار الواقع السياسى الجديد :

رغم استقلال الجمهوريات فى إطار الكومنولث الجديد ، فإنه يبدو أن امامها - باستثناء روسيا - فترة طويلة قبل ان تستقر اوضاعها السياسية والاقتصادية كدول مستقلة تماما وصاحبة للقرار السيادة فى كل شئونها الداخلية والخارجية . ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى التداخل والتشابك بين الجمهوريات فى مجال التبادل التجارى والتكامل الصناعى والبيئة الاساسية للدولة الموفيتية سواء فى مجال الطاقة أو المواصلات السلكية واللاسلكية والجوية والسكك الحديدية ثم افتقار الجمهوريات إلى الكوادر فى مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد .

ولاشك أن الاوضاع الجديدة تطرح التساؤل حول السياسات التى ستتبعها كل جمهورية تجاه العالم العربى ومدى توافقها أو تعارضها مع ما استقر من سياسة موفيتية فى الماضى ثم الاحتمالات السياسية والاقتصادية التى ستترب على ما حدث من متغيرات .

ونرى انه يصعب فى المرحلة الانتقالية الحالية أن نتصور اختلافات رئيسية بين الجمهوريات حول الخطوط الهامة للسياسة الخارجية والتى اتبعتها الاتحاد الموفيتي تجاه العالم العربى ، ولكن تلك لا يمنع من مواقف قد تكون أكثر تميزا وخصوصية بالنسبة لجمهوريات وسط آسيا الاسلامية المت وارمنيا وجورجيا ، وتقدير عدم توقع مثل هذه الاختلافات فى السياسة يرجع إلى رغبة جماعية من روسيا وبقية الجمهوريات فى ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة واحترام ماتم من اتفاقيات فى مجال نزع السلاح والانضواء تحت مظلة الاوضاع الدولية الجديدة ، وطالما كانت السياسة الموفيتية قد حققت هذا الهدف ، فإن المصلحة القومية لكل منها تكمن فى استمرار هذه السياسة ويمكن أن نضيف إن السياسة الخارجية لروسيا سيبقى لها تأثيرها المباشر ونقلها بالنسبة لكل من الجمهوريات ، بل سيكون أمرا طبيعيا أن يحدث تنسيق بين اعضاء رابطة الكومنولث فى المواقف السياسية الرئيسية ، وإن

تتولى جمهورية روسيا الدور الرئيسي في هذه العملية خاصة وانها صاحبة الميزات الأولى للاتحاد السوفيتي وتحتل المقعد الدائم في مجلس الأمن وستواصل سياسة خارجية تؤكد من خلالها مالها من مصالح دولة كقوة كبرى .

ولكن استبعدت الخلافات الرئيسية ، لايمنع ، كما سبق القول ، من مواقف أخرى متميزة للجمهوريات مع العالم العربي .

واعتقد أن نقطة البدء لهذا التصور هي ماسيتم من ارتباط طبيعي بين الجمهوريات السلافية وهي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء والاجناس الأوروبية الأخرى مثل مولدافيا وأرمينيا وجورجيا مع أوروبا بدرجات متفاوتة بحكم الثقافة والدين والمصالح الاقتصادية ، وهو الوضع الذي لم يسمح بانضمام جمهوريات وسط آسيا إلى البيت الأوروبي ، ولعل وضع تركيا المعلق بين أوروبا وآسيا وعدم قبولها في المجموعة الأوروبية واقتصاد دورها على أن تكون حلقة اتصال بين أوروبا والشرق ، يوضح ويؤكد أيضا للجمهوريات الآسيوية انها غير مقبولة من التجمع الأوروبي وان مكانها في الشرق وبتحديد أكثر في الشرق الأوسط وإذا كانت جمهوريات الكومنولث قد تم قبولها كاعضاء في مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي ، فإن الهدف لايعدو أن يكون ضمنا اضافيا خاصا بالالتزام باتفاقيات الحد من التسليح النووي وعدم الانتشار النووي .

واحترام حدود كل جمهورية حتى لايتبدأ حروب حدودية أخرى بين هذه الجمهوريات وتكرر المأساة البرجوسلافية على نطاق أكثر اتساعا وخطورة .

ولكن انضمام هذه الجمهوريات إلى مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي لن يغير من الوضع الجيوبولتيكي لجمهوريات وسط آسيا الاسلامية باعتبارها تقع في منطقة الشرق الأوسط من جهة وانضمامها إلى منظمة المؤتمر الاسلامي من جهة أخرى ، وهذا الوضع الجديد وما ارتبط من نشاط سياسي واقتصادي متميز من جانب تركيا وإيران يثير الآن المخاوف العربية حول احتمالات بناء تحالفات بين دول الجوار الاقليمي العربي وورثة الاتحاد الاسوفيتي على حساب المصالح العربية . ويمكن في مجال تحديد المخاطر الاشارة الى ما يلي :-

١ - أن تشكل هذه المجموعة كتلا سياسيا واقتصاديا جديدا تحت زعامة تركيا ، ويتمشى مع هذه الاتجاه تشكيل مجموعة دول البحر الاسود التي اقترحتها تركيا ، وهي بداية على طريق قيام مجموعة اقتصادية سياسية لهذه الدول .

٢ - حصول إيران على اسلحة نووية من هذه الدول أو على الأقل اعطاء دفعة قوية للبرنامج النووي الإيراني .

وليس من شك في أن ما نلمسه من نشاط تركي وإيراني يسمح باثارة مثل هذه المخاوف خاصة وإن الدور التركي - والذي تدعمه السياسة الأمريكية والأوروبية - يسعى الى مواجهة أي مواقف سياسية تخل بالتوازن القائم في الشرق الأوسط لصالح المجموعة العربية وتقويتها ولذلك فإن هذا التكتل يتوافق مع ما هو مطلوب من دور تركي ويسمح بزعامة تركية اسلامية متجددة في المنطقة لصالح الاستراتيجية الفردية .

وبالنسبة لایران ، فان السياسة التركية تقف فی مواجهة معها الآن ، كما يجب أن نلاحظ أن ایران تضع فی اعتبارها أن ازدياد الصلات مع كل من جمهورية اذربيجان و تاجكستان - بحكم الاغليبات الشيعة فيهما قد يؤثر على اوضاعها الداخلية بحكم الفارق الكبير فی مستوى المعيشة بين هذه الجمهوريات وایران ثم الاتجاه الوطنى فی اذربيجان بوحدة اذربيجان الايرانية معها باعتبارها الوطن الأم .
على انه يخفف من المخاطر المباشرة :-

١ - انه برغم الاوضاع الثقافية والعرقية بين هذه الجمهوريات وایران وتركيا إلا انها - وكما سبق الاشارة - متتوافق في سياساتها مع سياسة موسكو بالنسبة للعلاقات مع العالم العربى من جهة ثم مالها من رغبة قوية فی ان تكون لها علاقات متميزة وخاصة مع المشرق العربى بحكم الروابط الاسلامية والثقافية على مدى القرون مع دوله .

٢ - وإذا كان اقتراض المخاوف وما يترتب عليها امر مطلوب ويتطلب التفكير فی كيفية مواجهتها ، ولاشك أن السياسة المصرية متنبهة الى هذه المتغيرات ، ولذلك اتخذت خطوات متلاحقة بالاعتراف السياسى واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وایفاء بعثة حكومية تضم عددا من الوزراء ورجال الأعمال لارساء اسس العلاقات مع هذه الجمهوريات بما يتمشى مع اوضاعها الجديدة .

ومن جهة أخرى فإن الأزهر الشريف تحرك لتقديم خمسين منحة للدراسة به تجديدا للروابط بينه وبين المؤسسات الدينية الاسلامية فی الجمهوريات الاسيوية ومسلمى القوقاز ، ولكن مثل هذا التحرك السياسى والدينى لا يكفي لبناء سياسة متكاملة تضع فی اعتبارها الأوضاع الجديدة فی منطقة الشرق الأوسط والتي افرزتها هذه المتغيرات ، وبالتالي فانه امام السياسة المصرية والعربية أما احتمال المواجهة مع السياسة التركية والايرانية أو التحرك الجاد من خلال تنسيق سياسى واقتصادى مباشر مع هذه الجمهوريات أو مع تركيا ، ولايستبعد ان تكون هناك رغبة تركية فی مثل هذا التنسيق خاصة فی مجال التمويل الكبير والمطلوب لمثل هذا التجمع الاقتصادى الجديد .

خلاصة وتوصيات :

فی ضوء ما حدث من متغيرات وواقع سياسى واقتصادى جديد ، يمكن أن نصل الى عدد من النتائج :-

١ - ففي مجال العلاقات السياسية بين روسيا وبقية دول الكومنولث والعالم العربى ، فانه لاينتظر تغيير فی الموقف السياسى تجاه القضايا العربية وسيكون للموقف الروسى تأثيره المباشر على مواقف الجمهوريات الأخرى ، وبالنظر الى مصلحة روسيا فی الإبقاء على جسور الصداقة مع العالم العربى والعمل على تنميتها فإنه من المتصور مواصلة هذه السياسة وإذا كانت العلاقات الروسية - الأمريكية تتطور الى مرحلة الصداقة والتفاهم التى اتفق عليها كل من الرئيسين بوش و بيلتسين ، فان ذلك لا يمنع ان يختلف الموقف الروسى عن موقف المجموعة الأوروبية .

٢ - وقد يكون لهذه العلاقات الأمريكية - الروسية تأثيرها على صادرات السلاح الى المنطقة ولكن من المؤكد ان المصلحة الاقتصادية لروسيا واوكرانيا وغيرهما من دول الكومنولث ستفرض مواصلة بين السلاح ، ولعل الصفقة الأخيرة بين ايران واوكرانيا وما تتضمنه من مبيعات سلاح توضح استمرارية سياسة صادرات السلاح ومع ذلك لا يجب أن ينظر الى هذه الصفقة على أنها نتيجة مباشرة لما حدث من متغيرات لأن صادرات السلاح السوفيتي لايران لم تتوقف منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية .

٣ - وبالنسبة للتغلغل التركي الايراني ، فانه ليس من المصلحة المبالغة في مخاطرة أو التوقف دون تحرك ايجابي في مواجهة هذا النشاط وإذا كانت السعودية أو مصر قد تحركتا من أجل علاقات متطورة مع روسيا ودول الكومنولث وبالذات في جمهوريات وسط اسيا الاسلامية إلا أن المطلوب خطوات تحقق المصالح الوطنية المشتركة ، فلم تعد تكفي الروابط الدينية والثقافية كسبل أو حد أو اساس لاقامة العلاقات فهذه الجمهوريات تواجه مصاعب عديدة تتمثل اساسا في انها تقيم الدولة المستقلة بعد ما تزيد على سبعين عاما كانت كل امورها السياسية والاقتصادية في يد المركز ، ولذلك فانه الى جانب العلاقات السياسية ، يصبح حيويا فتح ابواب التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتقديم الخبرات الفنية في مجال التجارة والبنوك وإدارة الأعمال واقامة الشركات المشتركة ودراسة الامكانيات الاقتصادية لهذه الجمهوريات توضح أن لديها الكثير من الانتاج الصناعي والزراعي والمواد الأولية التي تحتاجها مصر والدول العربية .

٤ - كما أنها تحتاج الى الكثير من السلع المصرية وخاصة الاستهلاكية .
والتحرك السياسي والاقتصادي على مستوى مصر أو أى من الدول العربية لا يجب أن يمنع من بحث كيفية التنسيق مع تركيا في سياستها تجاه الجمهوريات الاسيوية والنظام الشرق اوسطي الجديد الذي يهدف اليه مؤتمر السلام في الشرق الأوسط يسمح بهذا التعاون المطلوب مع تركيا وبالتالي تخرج العملية من دائرة المواجهة الى دائرة التعاون والتنسيق المشترك معها .

٥ - وتوازيا مع التحرك المصري والعربي ، فإنه من المصلحة ان تسارع الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي بفتح مكاتب لهما في هذه الجمهوريات وان تلعب المؤسسات المالية العربية والاسلامية دورها في معاونة اقتصادياتها .



العلاقات العربية

فى أولويات الجمهوريات المستقلة

الأستاذ / حسن أبو طالب

من الامثلة الهامة التى طرحت نفسها بقوة فى اعقاب إنهيار الدولة السوفيتية وانفراط عقدها الى عدد من الدول المستقلة ذلك التساؤل الذى يمكن صياغته على نحو بسيط ومباشر معا وهو هل تمثل العلاقات العربية مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة أولويات متقدمة فى سلم علاقاتها الخارجية ؟ وان لم يكن الأمر كذلك فما هو موقع العلاقات العربية لدى تلك الجمهوريات وما هى العوامل التى تؤثر - سلبا أو إيجابا - على مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ؟ . والواقع أن الاجابة على ذلك التساؤل تقتضى منا النظر الى الدول المستقلة باعتبارها دولا ذات مرام و خبرات مختلفة وذات تاريخ وثقافات متباينة ، فضلا عن اعتبارات جغرافية تسهم فى تحديد جزء كبير من تطلعات وانتماءات كل جمهورية على حدة .

وتعد الورقة التى انتشر بالتعقيب عليها والتى قلمها الاستاذ صلاح بسيونى فى الموضوع بعنوان « العلاقات العربية فى أولويات الجمهوريات المستقلة » ورقة هامة فى هذا الصدد . وتتبع أهميتها من أمرين متكاملين . الأول : هو وضوح الموضوع لدى الكاتب ، والتابع من خبرته الدبلوماسية العريضة والتى توجت بالعمل فى الاتحاد السوفيتى لعدة سنوات . والثانى . وهو المعالجة الشاملة للموضوع وشمولها على إحدى أهم الزوايا الاقليمية الواسعة والتى تضمنت فى داخلها تبيان اثر التحركات الايرانية تجاه الجمهوريات السوفيتية المستقلة على موقع الأولويات فى سياسات تلك الدول .

ولما كان الموضوع يطرح زوايا عديدة ويحتمل بعض الاجتهادات هنا وهناك ، فلا بأس من الاشارة الى عدد من نقاط الاختلاف .

١ - لقد اشارت الورقة في الصفحتين (٢) و (٣) الى ان دور الجمهوريات المستقلة لم يكن موجودا فيها يتعلق بصنع السياسة السوفيتية الخارجية سابقا ، وهو أمر يصعب الخلاف معه . إلا انه من جانب آخر يصعب القبول بهذه النتيجة - التي تمثل خبرة ماضوية - في المستقبل القريب و البعيد معا ، ويبدو لي أن الورقة قد اكتفت بالاشارة الى الماضي ، ولم تأخذ في الاعتبار أن الوضع الراهن والمستقبل يحتتمل تغيرات اساسية ، وهي أن تلك الجمهوريات بما فيها من وزارات للخارجية وإدارات للشئون الاقتصادية الخارجية قد باتت هليها الآن أن تتخذ قرارات خاصة بها تعبر عن رؤى ومصالح جديدة ، تحتمل اعتبارات كونها دولاً مستقلة ، بعبارة أخرى أن تلك الجمهوريات المستقلة صار عليها أن تقيم سياستها الخارجية بعيدا عن الهيمنة المطلقة لروسيا ، صار عليها ان تحدد أولوياتها طبقا لما تراه نخبها الحاكمة ، والحديث الدائر حاليا عن الخلافات والآراء المتباينة حول قضايا رئيسية مثل تقسيم الارث العسكى والارث الاقتصادى بشقيه الديون والمستحقات الخارجية للكيان السوفيتى السابق يوضح تلك السمات الاستقلالية الجديدة للجمهورية جميعها ، وفي ظل هذا الوضع يصبح من الجائز نظريا الحديث عن أولويات عربية للجمهوريات المستقلة مختلفة عما لدى روسيا فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب معا . وفى اعتقادى أن من الخطأ سحب الخبرة الماضية على خبرة الواقع الراهن واحتمالات تطوره .

٢ - تشير الورقة فى ص (٤) الى أن سياسة البروستروكا التي طبقها الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف فيما يتعلق بتأثيرتها على القضايا العربية ، يجب ألا تؤخذ على انها تراجع سوفيتى بالنسبة لتأييد العرب لانه فى نهاية الأمر لم يكن يغير من العناصر الجوهرية التي حكمت السياسة السوفيتية والتي تضمنت الكثير من المواقف المتعارضة مع السياسات العربية ، ويبدو لي أن مثل هذا التحكم يجانبه الصواب الى حد كبير لاعتبارات عديدة ، أولها ، أن الخبرة السابقة للعلاقات السوفيتية العربية - فيما قبل مجيء الرئيس جورباتشوف - لم تكن مقصورة فحسب على شق امدادات السلاح للسوفيتى الى عدد من البلدان العربية الرئيسية كإمداد للمواجهة الأمريكية السوفيتية والصراع العربى الاسرائيلى ، بل شملت الكثير من جوانب التعاون السياسية والاقتصادية والتنموية ، وهو ما تشهد عليه خبرات العلاقات السوفيتية مع كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبى سابقا ، ومحاولة دعم توجهات ايدولوجية ماركسية عربية فى مرحلة مبكرة من بدء العلاقات العربية السوفيتية ، ثم فيما بعد دعم الأحزاب العربية التي سميت بالاشتراكية ، وهذه الظاهرة عبرت عن تنوع وتعدد مستويات العلاقات العربية السوفيتية وهو ما افتقده العرب بعد تطبيق سياسة البروستريكا ، فضلا عن فقدان

هامش المناورة المياسية و الحرية في المجال الدولي والتي كانت متاحة بفضل الحرب الباردة بين العماقين سابقا ، الأكثر من ذلك فقد ساهمت السياسة السوفيتية في عهد الرئيس جورباتشوف في تعديل موازين القوة الشاملة بين العرب وإسرائيل ، وذلك لصالح الأخيرة من خلال عدة مسارات منها تقليل امدادات السلاح للدول العربية وخاصة سوريا ، وإعادة النظر في العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والسماح بموجات من الهجرة اليهودية السوفيتية غير المقيدة ، ثم فيما بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل دون أن يصاحب ذلك بأى تغيير جوهري في سياسة إسرائيل التوسعية ، أو في موقفها تجاه الانسحاب من الأرض العربية المحتلة أو عملية التسوية السلمية أو الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب العربى الفلسطينى ، وهى المبادئ التى تم التراجع عنها كلية .

بعبارة أخرى أن انعكاسات سياسات « التفكير الجديد » على القضايا العربية لم تكن مجرد تراجع سوفيتى وحسب ، بل تعد كارثة شاملة من منظور القضايا العربية ، ونتج عنها فقدان المنطقة العربية - أو جزء كبير منها - لكثير من المميزات الاقتصادية والمياسية والعسكرية التى عرفتها قبل مجيء الرئيس السابق جورباتشوف .

إذا انتقلنا إلى نقاط الاتفاق مع ماورد في الورقة فهى كثيرة ، ومن أبرز ما يجب التنويه به ، ما تمت الإشارة اليه من أن مساحة الاختلاف بين روسيا وباقى الجمهوريات في حدود المرحلة الانتقالية الراهنة لن يكون كبيرا ، وأن الأولويات التى سوف يشترك فيها الجميع أو الشق الأكبر على الأقل من الجمهوريات المستقلة ، هى الحرص على ارساء دعائم العلاقة مع الولايات المتحدة ، واحترام اتفاقيات نزع السلاح والانطواء عموما تحت مظلة النظام الدولى الجديد ، وإن روسيا سيكون لها تأثير ملحوظ ، مع التحفظ بالنسبة إلى العبارة الأخيرة ذلك إن التأثير لايعنى بالطبع درجة من التطابق في تحديد الأولويات وصياغة السياسة الخارجية بين روسيا وباقى الجمهوريات المستقلة .

ولقد أصابت الورقة حين أشارت بحق إلى عدد من المخاطر التى يمكن أن تنشأ مستقبلا وتؤثر مليا على المصالح العربية ، وهى المخاطر المحتملة عن النشاط الأيرانى والتركى المكثف سواء تجاه الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا ، أو الجمهوريات الواقعة فى البلقان وغرب الكيان السوفيتى السابق ، وهى مخاطر صحيحة أجمالا ، ولكن فى هذا الاطار يبدو من الضرورى التفرقة بين امرين .
الأول : هو السمات للديناميكية والحركية التى بدت عليها السياستين التركية والإيرانية فى غضون الشهرين الماضيين ، وفى اعقاب انتهاء الاتحاد السوفيتى السابق وحصول تلك الجمهوريات على استقلالها فى المجالين الخارجى والداخلى والتى نتج

عنها توقيع اتفاقيات وتعاملات تجارية وتسليحية واسعة المدى بين هذين البلدين والعديد من الجمهوريات المستقلة ، ومثل هذه الديناميكية والحركة العالية من العناصر الغائبة فى التحركات العربية .

والامر الثانى : وهو مدى رغبة تلك البلدان ودوافعها فى الارتباط بأى من هذين البلدين ، وتأثير ذلك على المصالح العربية القائمة والمحتملة مستقبلا ، أى لابد من التفرقة بين كون هذه الجمهوريات هدفا لتحركات ونشاط ايرانى أو تركى ، وبين الأولويات التى تعطىها الجمهوريات المستقلة للارتباط بهذا الطرف أو ذلك ، ومثل هذه التفرقة تقودنا إلى تحديد الظروف التى قد تسمح فى تطوير العلاقات العربية مع تلك الجمهوريات وجعلها كاحدى الأولويات فى سياساتها الخارجية .

وبالطبع لا يستطيع المرء أن ينكر على أى من الدول بما فيها ايران أو تركيا أو غيرهما سياستها النشطة وسلوكها الديناميكي تجاه الجمهوريات المستقلة ، ولا يستطيع المرء من جانب آخر أن يفترض أو يطالب بموقع مقدم للعلاقات العربية فى سياسات تلك الجمهوريات المستقلة حديثا ، إلا أن نظرة دقيقة تكشف أن هناك عوامل يمكن أن تساعد على دفع العلاقات العربية مع تلك الجمهوريات ، وبالمثل هناك قيود تحد من ذلك فى المستقبل .

فى جانب الفرص يمكن توظيف مجمل الشروط الدولية الراقعة على تلك الجمهوريات توظيفا ايجابيا لصالح علاقات عربية مع تلك الجمهوريات ، ومن المعروف أن تلك الشروط الدولية تتحدد فى الالتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان والالتزام بحكم القانون والابتعاد عن النموذج الايرانى وانتهاج سياسية تتوافق مع الغرب اجمالا ، وهو ما يثير فى الواقع فرصا امام العديد من الدول العربية مثل مصر والسعودية ودول الخليج الأخرى وإلى حد ما سوريا لنسج علاقات قوية مع تلك الجمهوريات المستقلة .

وهناك ايضا الجوانب الثقافية والدينية والاسيما فى الجمهوريات الاسلامية ، والتى يمكن توظيفها فى نفس الاطار ، ويبدو فى هذا الصدد ان فكرة النموذج الذى يمكن ان تقدمه العديد من الدول العربية لتلك الجمهوريات فى الأطاريح الداخلى والخارجى تعد عاملا ايجابيا ، والنموذج الذى نعنيه فى هذا الصدد هو الدولة التى تحافظ على قيمها الدينية وتحقق قدرًا من الانسجام مع مجمل البيئة الدولية ، ويقوم نظامها السياسى الداخلى على افكار من التعددية والديمقراطية ، والاصلاح الاقتصادى القائم على فكرة التحرير .

وثمة عامل ثالث يصب فى مسار الفرص وهو الخاص بتباين التطور الاجتماعى والاقتصادى بين عدد من الدول العربية الاساسية والجمهوريات المستقلة ، ويمكن من خلال بعض المقارنات اكتشاف أن ثمة فجوة لصالح البلدان العربية الرئيسية ، وان تلك الفجوة يمكن أن تمثل ميزة نسبية واطارا لفرص اوسع من العلاقات المتبادلة اقتصاديا وسياسيا وفنيا .

وبالنسبة إلى القيود فهناك الواقع العربي المهلهل والذي لايسمح باتخاذ اية بادرة جماعية من خلال منظمته العربية الجامعة ، فضلا عن الدور الاسرائيلي والمدموم من قبل الولايات المتحدة والذي يحاول أن يحد من أية تغييرات أو توجهات ايجابية من قبل تلك الجمهوريات ازاء القضايا العربية الاكثر بروزا ، وهو ما يبدو في سياق المواقف التي اتخذتها روسيا ورئيسها يلتسين مثل عدم حضور المفاوضات المتعددة التي عقدت في موسكو ، وعدم مقابلته أى من رؤساء الوفود العربية التي شاركت في المفاوضات ومن قبل اعتذاره عن مقابلة الرئيس مبارك اثناء زيارته إلى موسكو لتهنئة الرئيس السابق جورباتشوف بعد فشل انقلاب ١٩ اغسطس الماضى وقد تبدو مثل هذه الامور رمزية ، ولكنها في واقع الامر تعكس رغبة روسية في الابتعاد شبيهة للكمال عن اتخاذ مواقف تجاه القضايا العربية قد تفسر بأنها من ميراث الماضى السوفيتى وتعمل على جر المناعب لموسكو ، يقابل ذلك رغبة قوية في توسيع وتعميق العلاقات الروسية مع اسرائيل ، وربما انطلاقا من قناعة مؤداها ان ذلك هو احد المداخل الضرورية للتأثير على القرارات الغربية في مساعدة روسيا اقتصاديا .

ومن القيود ايضا إن الجمهوريات المستقلة لانتوافر لها بعد العرونة الكاملة فى الاطار الدولى ، فضلا عن انها الآن تواجه بتحديات بناء الدولة بكل ما يحتاجه ذلك من تركيز على الأمور الداخلية ، وفتح الابواب امام كافة المساعدات الفنية والاقتصادية من دول العالم دون استثناء ، ومن هنا فليس من المنتظر أن تتخذ تلك الجمهوريات مواقف ايجابية ازاء القضايا العربية من تلقاء نفسها ، بل يتطلب ذلك حركة دائمة ومباشرة نشطة من قبل الأطراف العربية . وحتى فى حالة اتخاذ جمهورية ما موقفا ايجابيا - مثل كازاخستان - التي اعترفت بفلسطين وقابل رئيسها عرفات - فسيظل هذا التطور محدودا ، ولايتجاوز الاطار المعنوى مادامت تلك الجمهورية لم تؤسس بعد اركان استقلالها ، ولم يقدر لها دور دولى بعد .

ومن القيود ايضا العوامل الجغرافية الممزوجة عرقية وتاريخية ، والتي تحسب اجمالا لصالح كل من ايران وتركيا ، ويبرر ذلك بعض دعوات بدت فى جورجيا للارتباط بايران ، ودعوات مماثلة بدت فى ارمينيا وهناك دعوات أخرى بدت فى الجمهوريات - مثل انريجان ولوزيكستان وقرغيزيا وطاجيكستان - والتي عرفت امتدادات مع تركيا فى الماضى وقوامها احياء الفكرة التركية ، أى توحيد جميع الأتراك ، وهو ملغرضته تركيا لاعتبارات سياسية محضة وبالطبع فلم يطرح أحد من تلك الجمهوريات أو غيرها اقامة علاقات مع الدول العربية اعتمادا على الترابط التاريخية أو الدينية ، ويبدو اهتمام غالبية تلك الجمهوريات بالعلاقات العربية من زاوية الحصول على مساعدات اقتصادية أو فى اطار لتنشيط عمل الهيئات الاسلامية الدينية على وجه العموم ، وهو ما جسده على مبدل المثال دعوة رئيس جمهورية انريجان فى ١٣ يناير عياض مطالبينوف للدول العربية بسرعة تقديم مساعدات لشعب انريجان المسلم ، معتبرا ان مثاقفة الاقتصاد هو ضمان أكيد لحماية الاستقلال

السياسى ، والحول دون عودة القوى التي كانت تحكم فى الماضى ، والدعوة تكشف فى الواقع عن محاولة استمالة ذات اساس موضوعى يمزج بين الخلفية الدينية والرغبة فى تمتين الاقتصاد الداخلى وابعاد شبح الماضى .

فى ظل تلك البيئة من القيود والفرص ، يبدو من الضرورى امام الدول العربية انتهاز استراتيجيتين مختلفتين ازاء تلك الجمهوريات ، الأولى وتقوم على تعظيم المزايا الثقافية والروحية ممزوجة بالمصالح الاقتصادية الملموسة وتقديم الخبرات والمعونات الفنية ، وبحيث توجه إلى الجمهوريات الاسلامية فى وسط اسيا ، أما الثانية فهى استراتيجية تبادل المنافع والتي توجه إلى الجمهوريات الكبيرة نسبيا والفنية بالموارد الطبيعية ، ومن بينها روسيا ذاتها واوركرانيا وروسيا البيضاء وباقي الجمهوريات ذات الاصول الأوروبية وفى أى من الاستراتيجيتين فأن مداخل التنشيط الاقتصادى القائمة على ادراك قوى بطبيعة العصر هى الأهم ، وهى الأكثر قابلية على نمج علاقات عربية قوية مع تلك الجمهوريات المستقلة ، وتدل الخبرة المكتسبة من علاقات ايران مع كل من روسيا واوركرانيا فى مجالات بيع السلاح ومقايضة امدادات النفط ، والحصول على معدات وآلات حديثة ، تدل على أن صيغة تبادل المنافع تجد تفضيلا واسعا لدى تلك الجمهوريات ، وهى صيغة بقدر ما تحتاج إلى سياسة نشطة وديناميكية .

وفى هذا الاطار تبدو التوصيات التى اشارت اليها الورقة كفتح ابواب التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى وتقديم الخبرات الفنية فى مجال البنول والتجارة وادارة الأعمال واقامة الشركات المشتركة ودراسة الامكانات الاقتصادية لتلك الجمهوريات ، تبدو توصيات جديرة بالاذخ بها على وجه السرعة ، كذلك فمن الضرورى التأكيد على ان التنسيق العربى التركى فى هذا الاطار يعد أحد المداخل الهامة فى هذا الصدد ، خاصة ان تركيا تقدم الآن لتلك الجمهوريات - خاصة الاسلامية - بأعتبارها النموذج الذى يرضى عنه الغرب ، لكونها دولة اسلامية وعلمانية وديمقراطية ومتقدمة اقتصاديا فى أن واحد ومع ذلك فأن تركيا بحاجة - كما العرب - إلى حلفاء يمكن بهم ومعهم أحرار مزيد من التغفل فى الجمهوريات المستقلة ، ليس فقط لمواجهة النفوذ الأيرانى المتصاعد فى بعض تلك الجمهوريات ، وانما لبناء منطقة شرق اوسط يكون فيها للعرب وتركيا اصحاب دعائم اساسية فيها .

وفى خلاصة مريعة فأن الحديث عن موقع متقدم للعلاقات العربية - ولقائم على تبادل المنافع على وجه الخصوص - لدى الجمهوريات المستقلة ، ان يكون مسئولية تلك الجمهوريات - التى تواجه بتحديات بناء الدولة المستقلة - وانما مسئولية الجانب العربى بالدرجة الأولى ، وبالطبع فأن الحديث عن عمل جماعى عربى فى ظل الظروف الراهنة يبدو ضريبا من المستحيل ، ومن هنا أهمية ان تكون المبادرة من قبل دول عربية رئيسية مثل مصر والسعودية ودول الخليج الأخرى والمغرب وسوريا ، وهنا يكمن التحدى .

أولويات الجمهوريات المستقلة ومكانة الدول العربية

الدكتور / على نجم

أود أولاً أن أتقدم بشكري لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على تنظيمه لهذه الندوة وإتاحة الفرصة لتبادل الآراء حول هذا الموضوع الهام .
وأشير في البداية إلى أن ما اقضه هنا ليس تعقياً أو مداخلة على الورقة المقدمة من السيد السفير صلاح بسموني وإنما هي ملاحظات أردت أن أطرحها عليكم قد تسهم بشكل ما في المناقشة .

أولاً - المحور الأول : في موضوع هذه الجلسة وهو تحول أولويات الجمهوريات المستقلة إلى مواجهة الكارثة الاقتصادية والفوضى السياسية على حساب مباداة خارجية فاعله .

ويبدو الأمر كما لو كان هذا التحول في الأولويات هو الذي يؤدي إلى اختفاء الدور الفعال للاتحاد السوفيتي وورثته من الجمهوريات المستقلة في حين أن هذا النقل السياسي العالمي قد اختفى بالفعل بانتهاء الاتحاد السوفيتي ذاته وتفكك أوصاله .

أما فيما يتعلق بالجمهوريات المستقلة فأنني أرى أنه من الطبيعي والمنطقي أن تلتفت هذه الجمهوريات إلى أوضاعها الداخلية في محاول لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها خاصة وأن هذا هو الطريق الوحيد للاستقرار السياسي .

ويانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي ويحول أولويات الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روميا الاتحادية إلى الأوضاع الداخلية نشهد خروج قوة عالمية مساندة للمضاي العربية من حلبة الفعلية السياسية الدولية .

ليس هذا نتيجة اختيار حر للأولويات بقدر ما هو نتيجة موضوعية للأزمة الاقتصادية فأن دولة تعاني من أزمت طاحنة بهذا الشكل لا يمكنها أن تكون ذات قوة مؤثرة عالمياً .

يهمني هنا أن أشير إلى أن الصورة ليست سلبية تماما فإن هذا الاهتمام ذاته يمكن أن يمثل مدخلا جيدا للدول العربية لتكوين علاقات جديدة مع هذه الجمهوريات ، طالما أن الأولويات اليوم تعطى للاصلاح الاقتصادى فمن الممكن للتدخل للعب دور فى الانتعاش الاقتصادى وهو ما يعنى على المدى البعيد اقامة علاقات اقتصادية ذات مصالح مالية وتجارية مشتركة يصعب تجاهلها .

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض جوانب القوة التى تتمتع بها الدول العربية مثل :

. القوة المالية العربية :

أسهم النفط فى تحويل العرب لقوة مالية عالمية وصحيح أن هذه القوة قد استنزفت خلال السنوات الأخيرة فى الحرب العراقية - الإيرانية ثم فى الغزو العراقى للكويت والخسائر الهائلة التى تكبدتها كافة الدول العربية على اختلاف مواقعها إلا أن الدول الخليجية لا تزال تمثل قوة مالية عالمية يمكنها تمويل استثمارات عديدة خاصة بالنسبة للجمهوريات المنقلة التى تعاني من نقص حاد فى السيولة ، ومن هنا فإن عملية تمويل استثمارات فى الجمهوريات المنقلة وخاصة مجموعة الدول الاسلامية وجمهورية روسيا الاتحادية ستغير كثيرا من مكانة الدول العربية لدى هذه الجمهوريات .

. العلاقات التاريخية :

أن العلاقات العربية مع الجمهورية المنقلة لا تبدأ من فراغ أو على ارض سابقة من التوجس أو الخلافات ، فهناك مجموعة كبيرة من الدول العربية حافظت على علاقات طيبة بالاتحاد السوفيتى السابق دامت لمدة قد تزيد على ثلاثين عام ، شهدت خلالها الوئام من التعاون الثقافى والسياسى والاقتصادى وهذه نقطة فى صالح مجموعة الدول العربية .

. الخبرة بالسوق :

والعرب يمتلكون فى الاطار الجماعى خبرة طويلة فى التعامل دول مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق وليبيا ، فهناك معرفة مسبقة بطبيعة هذا السوق وإذا ماتمت دراسة صحيحة للتغيرات التى طرأت عليه يمكن للعرب ان يكون لهم سبق التواجد به ، هذا بالإضافة إلى أن مصر تتميز بخبرة خاصة جدا فى التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر .

. الكتلة الاسلامية وديورها :

بالاضافة إلى ما تقدم فإن الدول العربية امتدادا ثقافيا طبيعيا يتمثل فى مجموعة الجمهوريات الاسلامية وهذا الجمهوريات وان كانت لا تمثل قوة اقتصادية كبيرة إلا أن ثقلها السياسى لا يستهان به وعلى الدول العربية اقامة علاقات تعاون ثقافى واقتصادى حميم مع هذه الدول .

هذه بعض نقاط القوة التى تتمتع بها مجموعة الدول العربية ككل والتى يمكنها إذا ماتم تنسيق جيد فيما بينها أن تحول من كتلة العرب لدى مجموع أو غالبية الجمهوريات المنقلة .

ثانيا - المحور الثاني : وهو حدود التحول في موقف جمهورية روسيا الاتحادية وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتي من موقف مؤيد للعرب تاريخيا إلى آخر يتوافق مع الموقف الأمريكي اساسا وذلك تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ومفاوضات التسوية الجارية .

لا بد من الاشارة هنا إلى أن التغير الفعلي الذي حدث ليس انتقال مواقف الجمهوريات المستقلة إلى مواقع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من مجمل القضايا العربية ولكن في افتقاد العرب إلى هذه القوة العظمى التي طالما تم الاعتماد إلى مؤازرتها وتأييدها دون بذل جهد لكسب هذا التأييد كما يحدث بالنسبة للدول الأوروبية مثلا .

وافتقاد العرب لهذا النصير المضمون لاي معنى بالضرورة اكتسابهم لعدو يمكن ان تحسب مواقفه في مواجهة العرب خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . وان كان من الطبيعي في حالة التفكك التي تعاني منها الجمهوريات والرغبة العارمة في كسب ود الغرب وخاصة أمريكا أن تتحول المواقف إلى محاولة للتوافق مع المواقف الأمريكية .

وهنا ايضا يمكننا أن نميز بعض النقاط التي يمكن استغلالها لصالح العرب والقضايا العربية :

- انه ليس من المتوقع الانتقال المباشر والسريع من موقف مؤيد للحق العربي ومساند له إلى موقف مضاد له تماما خاصة على مستوى السياسات الخارجية ولا بد من المرور بفترة زمنية ولو قصيرة تسمح بالتحول التدريجي وهذا يعني وجود فرصة متاحة للدول العربية ينبغي اعادة استغلالها وبذل جهود سياسية مكثفة لكسب التأييد والمساندة السياسية .

- أن التحول في المواقف السياسية للتوافق مع الموقف الأمريكي هو انعكاس للتدهور الاقتصادي الذي تمر به هذه الجمهوريات ومحاولة لضمان للمساندة الاقتصادية الغربية . وننتكر هنا الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية من أجل السماح بهجرة اليهود السوفيت كشرط اساسي لبدء التعاون الاقتصادي وتجدر الاشارة في هذا الاطار إلى ان الاستثمارات الأوروبية التي سارعت بالتوجه إلى الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا تنتمي في غالبيتها إلى اتحادات وشركات مالية يهودية ومن الطبيعي أن تحسب المساهمات المالية الأوروبية لصالح دولة إسرائيل ، وهكذا خلال فترة وجيزة سنتكون جماعة ضغط أو لوبي صهيوني مالى واقتصادي يعادل مثيله في كل من أمريكا وبعض الدول الأوروبية وهو ما يعنى تأثيرا سلبيا أكثر خطورة .

- وفي المقابل فإن ورود الأموال العربية للاستثمار في الجمهوريات المستقلة وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية والجمهوريات الاسلامية يستطع بناء جماعة ضغط عربية ذات قوة اقتصادية ومالية مقابلة قادرة على التأثير والتفاعل مع

المعطيات الجديدة هذا إذا امتطاع العرب الافادة من خبرة جماعات الضغط الموجودة بالفعل في كل أوروبا والولايات المتحدة .

واسمحوا لى أن انهى تعليقى بالتأكيد على ان التحول فى الأولويات هذا يمكن اعتباره مدخلا جديدا للعلاقات وأن التواجد المالى العربى والتعاون الاقتصادى مع الجمهوريات المستقلة هو ركن اساسى فى هذه العلاقات ، ولا بد من الاشارة إلى الدور الهام الذى تقوم به الدولة المصرية فى هذا المجال فمن الواضح الاهتمام الكبير بالعلاقات الاقتصادية بالجمهوريات المستقلة وخاصة الاسلامية منها ، فقد بدأت الوفود التجارية بعمل زيارات استطلاعية وإقامة المعارض الصناعية كما تم فى انزبرجان كذلك صدرت توجيهات بتوفير كافة الضمانات لتشجيع القطاع الخاص على فتح اسواق جديدة وإقامة مشروعات استثمارية هناك ، وقدم الوفد الرسمى المصرى الذى ضم إلى جانب ممثلى الحكومة المصرية العديد من رجال القطاع العام ورجال الأعمال صورة حية لاسلوب التعاون الجديد .

المناقشات

الدكتور / طه عبد العليم

أتصور أن الأولوية الأولى : بين أولويات الجمهوريات المستقلة هي إعادة ترتيب البيت داخل كل جمهورية على حدة واعتقد أن هذه الأولويات ظاهرة في كافة السياسات والمواقف ، ويكفى مثلا أن الكثير من المقالات التي نشرت في جريدتى الأفرستيا والبرافدا أثناء الاعداد لمؤتمر مدريد كانت تركز على ماذا يهم الاتحاد السوفيتى في هذا الشأن ، وبالذات فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الى تعاني منها البلاد . وبشكل عام ، كان هناك اتجاهان رئيسيان تبلورا فى المجادلات التى احتدمت حول هذا الشأن ، أولها يقف ضد التوجه الخارجى بشكل عام ، وينطبق من نزعة روسية انعزالية وثانيهما يدافع عن التوجه الى مدريد ، ولم يكن هذا الجدل بعيدا عن مجمل الصراع الداخلى فى روسيا ، لاسيما وإن السؤال الذى وجهه الى جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى فى مدريد كان وانت تمثل من فى مدريد ؟ وقد تفجر الصراع بين الخارجية الروسية والخارجية السوفيتية ، ولم تكن عملية التفكيك والتوريث قد تمت بعد .

والحقيقة أن عملية إعادة ترتيب البيت من الداخل لاتنفصل عن الصراع الداخلى على السلطة فى روسيا الاتحادية ، ويدور هذا الصراع أساسا حول الإصلاح الاقتصادى ، ولا يتميز البرنامج الذى تبنته روسيا جزريا عن البرنامج الذى كانت قد تبنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى قبل انقلاب اغسطس ، ولا يختلف كثيرا عن البرنامج الذى طرحه جورباتشوف عشية الانهيار ، وفى اطار هذا الصراع عندما عقدت الدورة الاخيرة لمجلس السوفيت الأعلى بتكوينه الجديد بحضور سبع دول فقط وقعت على الصياغة الثانية للمعاهدة الاقتصادية ، فإن البرلمان الروسى سارع فى غضون يومين أو ثلاثة ايام باعلان برنامجه الاصلاحى الاقتصادى .

اضف الى ذلك ، أن المشكلات الاقتصادية الداخلية أصبحت أكثر تفاقماً فى أعقاب انهيار اقتصاد الأوامر فى الاتحاد السوفيتى ، حيث لم تعد هناك آلية تضمن استمرار التدفقات البنينة للوحدات الانتاجية وبين الجمهوريات المستقلة .

ومن ثم فإن الأولوية الثانية ، تتركز فى العمل على تسوية مشكلات العلاقات البنينة بين الجمهوريات المستقلة ، وذلك لاسباب وضرورات اقتصادية وامنية واضحة ، وايضا بفعل التداخلات الحادثة فى التركيب القومى ومشاكل الحدود .. وما الى ذلك .

وتتمثل **الأولوية الثالثة** ، فى التوجه الى الغرب مع نزعة الاستدارة للجنوب ، وكان الانسحاب من الجنوب قد بدأ فى عملية البريسترويكا . وتثير هذه الأولوية بشكل عام مسألة العلاقات الخارجية لرابطة الدول المستقلة ، فهناك توجه نحو الغرب بصفة عامة ، ونحو الولايات المتحدة بصفة خاصة ، وينطلق هذا التوجه من أن الولايات المتحدة تمتلك تأثيرا كبيرا على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، علاوة على القضايا المتعلقة بينهما فى مجالات نزع الملاح والسيطرة على الترسانة النووية السوفيتية .

وبعد ذلك ، تأتى **الأولوية الرابعة** ، وهى العلاقات مع دول الجوار الاقليمى تحت تأثير عوامل واضحة على كافة المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وهنا تبرز فيما يتعلق بالجمهوريات الاسلامية اولوية منطقية للعلاقات مع ايران وتركيا بالمقارنة مع الوطن العربى ، أى أن العلاقات مع الوطن العربى تأتى فى مرتبة متأخرة فى الاتحاد السوفيتى .

وحول تطوير العلاقات قبيل انهيار الاتحاد السوفيتى نرصد مثلا العلاقات الاقتصادية العربية السوفيتية فقد تطورت قيمة التبادل التجارى بين الجانبين خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٧ حوالى ٣٧ مرة فى تلك الفترة ، بينما لم تزد التجارة السوفيتية سوى بنسبة ٤ مرات مع العالم الخارجى كله ، وحوالى ٧ مرات مع كل الدول النامية .

وقد زادت قيمة الصادرات السوفيتية الى العالم العربى حوالى ٤٨,٥ مرة فى فترة صعود هذه العلاقات ، كما زادت قيمة الواردات بمعدل كبير ، وكانت مصر وحدها تأخذ حوالى ٦٣,٤ ٪ - ٦٠,٢ ٪ من اجمالى التجارة السوفيتية - العربية وكان الاتحاد السوفيتى يجد فى مصر سوقا متمسعا لاكثر ٢/٣ من تجارته (صادرات وواردات) مع كل القارة الافريقية .

وقد تدهور هذا كله خلال الثمانينات ونلاحظ أن التجارة الخارجية المصرية مع الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ،، حيث كانت التجارة بينهما متساوية تقريبا ، على الرغم من أن بعض التقديرات غير الدقيقة كانت تتحدث عن انغلاق مصر أو تبعيتها للكتلة الشرقية ، أى ان الحركة التجارية الخارجية لمصر كانت متوازنة . أضف الى ذلك أن المعونة الاقتصادية السوفيتية لعبت دورا هاما فى مضاعفة المعونة الغربية ذاتها ، حيث ساهمت المانيا الغربية فى بناء الكثير من منشآت القطاع العام الصناعى فى مصر ، بهدف قطع الطريق على السوفيت والحيلولة دون انفراهم بالعلاقات مع مصر ، وايضا بهدف اضعاف النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة ثم تغيرت الموازين بعد ذلك فى فترة الثورة النفطية خلال السبعينات ، حيث أصبحت العلامات السوفيتية - العربية تميل نحو البلدان غير الصديقة للسوفيت ورغم أن المنطقة العربية سوف تبقى منطقة هامة للعلاقات الاقتصادية الدولية لورثة الاتحاد السوفيتى فإننى أتوقع المزيد من التدهور فى العلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والدول

المستقلة ولا يرجع ذلك إلى العواقب الاقتصادية لانتهاء الاتحاد السوفيتي فقط ، وإنما يعود على اسباب أخرى كانت موجودة من قبل ، وتمثل في :

- أولاً ، أن الاتحاد السوفيتي حقق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الثقيلة والخفيفة ، وفي الكثير من الصناعات التي تنتمي إلى الثورة الصناعية الأولى والثانية ، ورغم أن العالم العربي يحتاج إلى تحقيق الحد الأدنى من تطوير وتكامل البنية الصناعية حتى يقفز إلى الحلقات الأحدث فإنه بحاجة إلى السير إلى الأمام في مجال بناء الفروع الأحدث بالتعاون مع الدول الصناعية الغربية التي حققت بالفعل نجاحات أكبر في هذا المجال .

ثانياً ، أن ظروف انهيار النظام الاقتصادي ونظام الإدارة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي سوف تحد من قدرة دول الكومنولث على إنتاج النفط في المدى المباشر الأمر الذي ينطوي على مصلحة حيوية بالنسبة للعالم العربي ، لاسيما أن النفط السوفيتي كان يعتبر أحد المصادر البديلة للنفط العربي ، وكانت تنمية وتوسيع الصادرات السوفيتية من النفط تعتبر عاملاً بالغ الأهمية لخفض أسعار البترول العربي ، وفي الوقت الراهن ، فإن الإنتاج الروسي من النفط يتدهور ، كما أن حصة الكومنولث من الصادرات العالمية للنفط نقل بشكل مستمر ، ويبدأ أن قدرة الكومنولث في مجال المنافسة مع النفط العربي قد تتعاظم بدعم غربي .

الدكتور / علي الدين هلال (رئيس الجلسة)

إننا نزاء حالة متغيرة ، تتمثل سماتها في السيولة وأشكال من الغموض الخاضعة للسيطرة في تلك المناطق (الكومنولث) أو غيرها من مناطق العالم ، أو حتى عند قمة النظام الدولي . ومن ثم ، فإن تحليل هذه الحالة ينبغي أن يركز على المواقف الميامية والاستراتيجية القائمة ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أننا نزاء حالة ذات طابع طرفي من الناحية الزمنية ، أي أنها تقبل التعديل والتطوير ، ومن هنا ، فإنني اختلف مع الحديث الذي يطلق دائماً من منطق الحزم واليقين فيما يتعلق بالعلاقات العربية مع تلك الدول ، وأود أن أورد في هذا الشأن عدداً من الملاحظات :-

الملاحظة الأولى في هذا الاطار عن التغير أو الثبات في المصالح القومية - الاستراتيجية لدول الكومنولث فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الغربية ، فالتغير الذي حدث ربما يمثل إحدى الملاحظات الخارقة في تاريخنا . وبالتالي ، فإن مثل هذا التغير سوف يؤدي إلى لتحسرات التصورات الاستراتيجية القديمة عن المنطقة ، وهو ما نؤكد ملاحظة د . طه عبد العليم فإن قضية إعادة ترتيب البيت الداخلي تعتبر القضية ذات الأهمية الأولى لدول الكومنولث .

الملاحظة الثانية تتعلق بإسرائيل ، حيث انها ستكون ابرز الاخطار الاقليمي الكبرى في الاستفادة من التشكيل الجديد للكونولث ، ليس فقط في مجال الهجرة ، وانما ايضا كمسوق سوفيتي كبير لتوسيع هامش المناورة الاستراتيجية الكبيرة التي تقوم بها في المنطقة ، خاصة في ظل الثورة الصناعية الثالثة . وتعتبر هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية ، لأن اللوبي الصهيوني قوى جدا ، ولعب دورا بالغ الأهمية مع جورباتشوف في عملية إعادة البناء الداخلي وهنا ، يمكن ان نستعيد بعض اجواء التفكير الاستراتيجي في الليكود ، لاسيما لدى شارون الذي تحدث عما اسماه بـ « الامبراطورية الاسرائيلية » وتركز بعض جوانب هذا التصور بتحويل الشرق الاوسط الى سوق مشتركة ، تلعب فيها اسرائيل الدور الرئيسي والمحوري .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بما الذي يمكن ان يقدمه الكومونولث الجديد ، والسؤال الآن ، لماذا لا نحاول من جانب أن نمارس تأثيرا على رابطة الكومونولث ؟ اننا مازلنا ندور في اطار التفكير القديم بشأن كافة مجالات العلاقات مع الكومونولث ، ولذلك اعتقد اننا يجب أن نعطي اهتماما اكبر بشأن كافة مجالات العلاقات مع الكومونولث ، ولذلك أعتقد اننا يجب أن نعطي اهتماما اكبر لبلورة تصور اقتصادي يتميز بالجدية لإدارة العلاقات الاقتصادية مع الكومونولث ، بدلا من الاكتفاء بترديد افكار مبسطة مثل التعامل من خلال الصفقات المتكافئة .. أو غيرها .

الدكتور / ابراهيم سعد الدين :

هناك ثلاثة أهداف انصور انها ينبغي ان تحكمنا في علاقتنا مع الدول المستقلة :

الهدف الأول : فتح مجالات التصدير امام رجال الأعمال ، حتى لو كانت هذه المجالات محددة في الوقت الراهن ، كما يجب العمل على خلق سوق تتسع في المستقبل ، لاسيما امام بعض القطاعات الاقتصادية المصرية والعربية .

الهدف الثاني : دعم عملية التنمية ، ويختص هذا الهدف بالمستقبل ، اكثر مما يتعلق بالوقت الراهن ، حيث لايتصور أن تتوافر لدى رابطة الكومونولث حاليا القدرة على تحقيق هذا الهدف ، وانما يمكن تنفيذه خلال مرحلة تاريخية معينة ، لاسيما وان الاتحاد السوفيتي كان احد القوى التي تساعد في تسيير عملية التنمية في بعض البلاد العربية ، وفي مقدمتها مصر .

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية الضخمة التي تمر بها روسيا الاتحادية ورابطة الكومونولث ، إلا انها سوف تتحول الى قوة اقتصادية في فترة لاحقة ، حتى لو كانت قوة اقتصادية مكمله لأوروبا ، وفي مثل هذه الحالة ، يمكن البدء في تقوية العلاقات الاقتصادية معها ، طالما ان ذلك سوف يولد أثرا ايجابية على عملية التنمية في المستقبل أو أن هذه الخطوة سوف تساعد على الأقل في فتح المجال للمناورة بين الكتل الاقتصادية .

الهدف الثالث : دعم الأهداف والمواقف العربية في الصراع القائم في الشرق الأوسط ، أو على الأقل تحويل الموقف الروسي الحالي القائم على عدم العداء تجاه العالم العربي الى موقف دعم الأهداف العربية .

أن هذه الأهداف مختلفة ومتعددة ، وبعضها يختص بالعلاقة مع جمهوريات معينة دون غيرها ، إلا أن السؤال المطروح هو : ما هي أولويات العالم العربي تجاه تلك الجمهوريات ؟ وكيف يمكن السير في اتجاه تنفيذ هدف محدد ، دون الاقتصار على اجراء بعض ردود الافعال كما يحدث بالفعل في الكثير من الأحيان . ونستطيع الحديث في هذا الاطار في مستويين رئيسيين للعمل :-

أولهما : المستوى العربي أو المصري ، واعتقد ان العالم العربي ينبغي أن يعمل على بناء كتل عربي لصياغة وبلورة وتنفيذ أهداف محددة في العلاقات مع دول الجوار الجغرافي بصفة عامة ، ومع رابطة الكومنولث بصفة خاصة .

ثانيهما : المستوى الاسلامي ، فالدول الاسلامية تعتبر من ورثة الاتحاد السوفيتي السابق ، ويحظى السلوك الايراني في هذا المستوى باهمية خاصة ، فالملاحظ ان الاهتمام الايراني بالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى هو بالدرجة الأولى اهتمام اقتصادي الامر الذي يعني ان هناك تحولاً في توجهات القيادة الايرانية من الاهتمام بتصدير الثورة الاسلامية الى الاهتمام باقامة نوع من التكتل الاقتصادي الذي تربط ايران من خلاله مع مجموعة من الدول هي بطبيعتها معتدلة في توجهاتها .

والواقع ان بناء التكتل العربي المشار اليه سوف يلعب دوراً كبيراً في معالجة الكثير من المشكلات القائمة ، إلا انه من غير المستبعد ان تنشأ كتلة اسلامية في مواجهة أي نوع من التكتل العربي ، كما لا يستبعد ان تنشأ كتلتان ، إحداها عربية ، والأخرى اسلامية ، وتربط بينهما علاقات صداقة وتعاون . ويبقى الامر متوقفاً في نهاية المطاف على نوع السياسة التي تتبعها الاطراف المعنية .

الدكتور / محمد الديبكي :

تعتبر كازاخستان ذات اهمية خاصة بوصفها مركز النقل السياسي الاستراتيجي والقيادي لمجموعة دول آسيا الوسطى المستقلة ، ولكن هناك عدداً من الملاحظات : أولاً : أن كازاخستان ربما كانت الدولة الأكثر تفضيلاً لبناء رابطة قوية مع روسيا الاتحادية بالمقارنة مع أي جمهورية من الجمهوريات المستقلة ، الأمر الذي يحول دون حدوث تسرب للأسلحة النووية منها الى العالم العربي .

ثانياً : أن هناك صعوبة كبيرة في تنفيذ الأفكار المطروحة عن التعاون العربي ، لأن المعونات الخليجية ذاتها أصبحت تمر عبر البوابة الأمريكية .

ثالثاً : أن مصر تستطيع تقديم خبرة الإصلاح الاقتصادى الى دول رابطة الكومنولث ، أى خبرة الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق ، حيث ان هناك فرقا كبيرا بين الاقتصاد المصرى فى الستينات وبين وضعه الراهن ، وهو ما يمكن تقديمه الى تلك الدول .

السفير / صلاح بسيونى :

أود التركيز على نقطة بالغة الأهمية وهى النظرة المصرية أو العربية الى السياسة الروسية وسياسة دول الكومنولث تجاه الشرق الأوسط . واستطيع ان اقول من واقع التجربة والمتابعة الدقيقة لسياسة الاتحاد السوفيتى السابق انه ليس هناك تغير فى جوهر السياسة السوفيتية تجاه المنطقة العربية . وكان ما هنالك ان المتغيرات والاضاع الدولية الجديدة ولدت اعتقادات بأن هناك تعديلا اماميا فى سياسة روسيا وباقى دول الكومنولث تجاه المنطقة العربية ، وانا ازمع ان ليس هناك ادنى تغير فى اسس السياسة الروسية ، حيث سوف تستمر فى تأييدها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما أنها سوف تواصل دعوتها الى انسحاب إسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، ويعنى ذلك انه ليس هناك تغير فى سياسة روسيا ، ولذا أرجو من الانساق وراء الاعتقاد بأن هناك تحولا جذريا فى هذه السياسة . وفى نفس هذا الاطار ، يدخل موضوع إسرائيل باعتبار روسيا تمثل قوة مستمرة اضافية الى الحقوق العربية ، وهو ما لا جدال فيه من الناحية السياسية ، ولابد من أن تحرك السياسة المصرية والسياسات العربية كلها بعيدا عن التصورات الخاطئة ، كما ينبغى ان تعمل تلك السياسات على استقطاب كافة القوى التى يمكن ان تدعم الموقف العربى فى مواجهة إسرائيل .

وتثير أعمال الكتل الجارية فى الوقت الراهن على الصعيد الاقتصادى تساؤلا حول مايمكن ان تسفر عنه ، لاسيما فيما يتعلق بدورها فى تحديد مسار سياسات معينة ، وكذلك حول احتمالات الصداقة أو العداء التى يمكن أن تطبع علاقات تلك الكتل فى العالم العربى ، والحقيقة ، أن الأوضاع الدولية تؤكد على ضرورة وجود تعاون اقليمى بين دول المنطقة ، بدلا من التنافس الاقليمى، الأمر الذى يتطلب اجراء مزاجية بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية فى حركة التفاعلات مع هذه الدول ، وفى هذا الصدد ، يصبح من الضرورى بلورة اهداف اقتصادية واضحة . والقضية هنا ليست قضية تصدير مستحضرات التجميل ، وانما القضية تتلخص عموما فى ضرورة معالجة ضالة وزن الصادرات المصرية الى روسيا الاتحادية وسائر دول الكومنولث ، والتى تتراوح فقط بين ١٠ - ١٥ ٪ من حركة من حركة الصادرات المصرية . اصف الى ذلك أن أكثر من ٨٠ ٪ من الصادرات المصرية

الى تلك الجمهوريات يذهب الى روسيا الاتحادية وحدها ، بينما لم يكن يصل الى باقى الجمهوريات سوى قدر قليل للغاية من الصادرات المصرية ، وبالرغم من أنه كانت مطلوبة بشدة علاوة على أن هناك الكثير مما يمكن استيراده من تلك الدول فى نفس الوقت ، والواقع أن هناك الكثير مما يلزم التعامل مع دول الكومنولث خلال المرحلة الراهنة ، فقد واجه الوفد الذى سافر الى تلك الدول نقصا فى الرؤية ونقصا فى المعلومات ، الأمر الذى يتطلب توفير المعلومات الضرورية اللازمة .

أن دول الكومنولث تمتلك اسواقا كبيرة للغاية ولمصر عدد من الأهداف الاقتصادية الهامة للتعامل معها ، حيث تستطيع ان تستورد منها الكثير فى ظل امتلاكها لقاعدة صناعية كبيرة للغاية ، والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلاقات المصرية الاقتصادية مع تلك الدول هى أن لا يوجد أى نوع من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون الاقتصادى مع باقى الجمهوريات خارج المركز ، حيث كان التعامل يقتصر على وزارة التجارة الخارجية فى موسكو . وكانت هذه الوزارة تنوب عن الجميع فى كل شيء ، ومن ثم ، يصبح من الضرورى دراسة الأوضاع الاقتصادية فى تلك الجمهوريات للوقوف على ما يمكن أن نستورده أو نصدره منها أو اليها ، وبالتالي يمكن أحداث نوع من الانتعاش فى مجال التبادل التجارى .

وفى مجال التعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، تمتلك روسيا الاتحادية السبق فى مجال دعم جهود التنمية . حيث أثر موضوع التعاون الاقتصادى خلال الزيارة الاخيرة التى قام بها الوفد الحكومى ورجال الأعمال وطلب وزير الكهرباء مساعدة الجانب الروسى فى مجال تجديد شبكة الكهرباء واقامة محطات كهرباء أخرى ، واعتقد انه ليست هناك مشكلة على الاطلاق فى صياغة العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول على اسس جديدة ، وبالذات مع روسيا أو روسيا البيضاء أو اوكرانيا ، وانما المشكلة فى كيفية تنظيم وتقوية التعاون مع باقى الجمهوريات واعتقد ان العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول تعتبر مطلبا حيويا وركيزة هامة للعلاقات ، بل اعتقد أن اقامة سفارات فى تلك الدول يستير أكثر أهمية من افتتاح سفارة لمصر فى اكوادور . ولابد من ايجاد توازن فى حركة التمثيل الدبلوماسى طبقا لمصالح مصر . وهناك امكانات كبيرة للتعاون الاقتصادى مع دول رابطة الكومنولث . ولابد من عدم ترك المجال خاليا لاسرائيل ، ولاينغى ان ننظر نظرة تخوف الى التكتلات الاقتصادية التى تقيمها تلك الدول ، حيث من الضرورى أن نقيم صور التعاون الاقتصادى ، مع تلك المنطقة . والقضية الاساسية التى تواجه تلك الدول تتمثل فى قضية التمويل . ومن ثم ، فإن لايران ولاتركيا تستطيعان تلبية الاحتياجات التمويلية لدول الكومنولث ، وإنهما رأس المال العربى هو الذى يستطيع تحقيق ذلك على الرغم من افتقار الجانب العربى إلى التنسيق للضرورى فى هذا الشأن ويتطلب الأمر بناء تنسيق عربى فى مجال الاستثمار فى دول الكومنولث ، واقامة بنك عربى وصندوق عربى لتمويل مشروعات البناء الاقتصادى فى الكومنولث .

الفصل السادس

خريطة جديدة للعلاقات العربية
مع الجمهوريات المستقلة

السفير / حسن قنديل

أشكر مركز الدراسات الميامية والاستراتيجية بالأهرام على ترتيبه لهذه الندوة كمحاولة لاستقراء مستقبل دول الكومنولث وعلاقتها بالعالم الخارجى وخاصة العالم العربى :

ولإن كنت أعتقد أن الدعوة لهذه الندوة جاءت مبكرا نظرا للقصور الشديد فى المعلومات بل والأخطر من ذلك التضارب الشديد فى بعض هذه المعلومات والبيانات وعلى سبيل المثال فأن نسبة الروس والكازاخ فى جمهورية كازاخستان تتناقلها الروايات ولا أقول الاحصاءات بصور مختلفة ، وعلى سبيل المثال ايضا تتضارب الروايات عن تحركات إيران والسعودية مثلا فى الجمهوريات الاسلامية بل وهناك تحركات محدودة لبعض دول الخليج لم يعلن عنها وبالتالي لم ترصد ولم تضاف إلى مجالات الدراسات القائمة الآن عن جمهوريات الكومنولث .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن الامانة تقتضى علينا أن نعلم بأن الوضع الحالى فى جمهوريات الكومنولث كوضع الحديد المصهور فى فرن الصهر وانه من السابق لأوانه التكهن بشكل هذا الحديد النهائى طالما لم يصب فى قوالب بعد ليتخذ شكلها ، أو أن ايا من احكامنا التى منتخذها الآن بالنسبة لما هو جارى أو سيجرى من أحداث فى الكومنولث تقترب كثيرا من الحس والتخمين لافتقارنا إلى الثوابت الكافية التى تحرك هذه الأحداث بحيث يمكن أن تخرج من دراستها بأحكام علمية يمكن البناء عليها فى المستقبل .

وقد قضى كل من هيدريك سميث مؤلف The Russian وروبرت كايزر مؤلف RUSSIA حوالى الأربع سنوات فى منتصف السبعينات فى الاتحاد السوفيتى نو الاوضاع الرائدة حينئذ ليخرجوا بأحكامهم التى دقت ناقوس الخطر (لى على الأقل) بأن الاوضاع الاقتصادية والأحوال الداخلية غاية فى السوء .

وعلى العموم فلا بأس من محاولة لقاء بعض الاضواء على حاضر ومستقبل جمهوريات الكومنولث كبدلية أو تمهيد لرصد دورى يقوم به المركز ربما كل سنة شهر أو كل سنة .

والآن انتقل إلى الورقة السادسة المكلف بكتابتها والتى اراها مرتبطة إلى حد كبير بالورقة الخامسة مما قد يكون سببا فى تناولى عن غير قصد لبعض عناصرها وذلك كمدخل للدراسة المطلوبة منى ، وتكون النتيجة تكرارا غير متعمد ، وللبده فى تجديد ملامح الخريطة الجديدة للعلاقات العربية فى الجمهوريات المستقلة فقد يستحسن ان نتناول فى البداية اطراف هذه العلاقة من الناحيتين فى عرض سريع ثم نخرج من هذا العرض بمحاولة رسم ملامح العلاقات المستقبلية بين هذه الاطراف :

أولا الطرف الأول : ورثة الاتحاد السوفيتي :

ويمكن تقسيمهم إلى أربع مجموعات :

(أ) مجموعة دول البلطيق :

وهي جمهوريات يمكن القول بأنها انفصلت عن الاتحاد السوفيتي في مرحلة سابقة على انحلال الاتحاد أو اختفائه كما يحاول بعض الساخرين وصف ما انتهى إليه الاتحاد السوفيتي .

وهذه الجمهوريات سيكون توجهها إلى الشمال أى إلى الدول النوردية حيث ترجع إليها جذورها وتتشابك روابطها البشرية والتاريخية ، وهناك محاولة نقودها المانيا لإنشاء تجمع لدول بحر البلطيق يضم هذه الجمهوريات . وبذلك يمكن أن نضيف بأن توجهها سيكون شمالا وغربا ، ولانعتقد انه ستكون هناك من المصالح التجارية أو الاقتصادية الخاصة ما يدفعها إلى التوجه جنوبا في اتجاه الدول العربية اللهم إلا إذا استحكمت العلاقات بينها وبين روسيا الاتحادية فامتنتع عن امدادها بالبترول والغاز وحتى في هذه الحالة فلن تلجأ إلى استيراد ذلك من الدول العربية المنتجة للبترول قبل أن تستنفد امكانيات الاستيراد من النرويج وهي إحدى دول المجموعة النوردية ومجموعة البلطيق .

(ب) المجموعة السلافية :

وتضم جمهوريات اعلان منسك هي روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروس .

١ - روسيا الاتحادية :

ويمكن تشبيه هذه الدولة بمنفينة ضخمة تخوض بحارا عالية المروج بدون دفع وبدون بوصلة وبدون ربان ماهر ذى خبرة ، ومن زار موسكو اخيرا سيلحظ فور تعامله مع طوائف الشعب من الممثلين فى القمة إلى عامة الشعب فى القاعدة - سيلحظ فقدان الجميع للوضوح فى تعاملهم - سواء فيما بينهم أو مع الاجانب - بل وعدم ثقتهم فيما سيأتى به الغد واحجامهم عن الالتزام بتعهداتهم السابقة التى توجبها معاملاتهم التجارية والاقتصادية وذلك لعدم وضوح المستقبل لديهم - ولاشك أن مشاكلهم الاقتصادية قد أصبحت تحجب عنهم أى اهتمامات أو متابعات لسياساتهم الخارجية (خاصة مع دول العالم الثالث) وقد بدا هذا واضحا فى تناولهم لمشكلة الشرق الأوسط سواء قبل مدريد أو فى مؤتمرى مدريد وموسكو حيث ظهر للجميع - رغم محاولتهم الجادة أحيانا للظهور بمظهر الشريك الكفء - انهم يسبغون فى ظل الولايات المتحدة .

ولاشك ان ضعف القيادات التى توالى على وزارة الخارجية السوفيتية بعد شيفرنادزه وبعدها عن لمكانيات للتأثير على الرئيس يلتسين الذى تشغله مشاكله

الداخلية عن الاهتمام بسياسة خارجية تغطي العالم كله تليق بدولة عظمى سياسيا واقتصاديا ، ولاشك أن ذلك سيكون له اثره على تعامل روسيا الاتحادية مع الدول العربية والامل معقود الآن على السفير فورونتسوف الدبلوماسى المحتك الذى استدعى أما للعمل مستشارا ليلتسين أو وزيرا لخارجيته فى أن يحسن إستغلال واحدة من أكفأ وزارات الخارجية فى العالم أن لم تكن أكفأها جميعا .

٢ - اوكرانيا :

وعلى قدر الحيرة الذى يعانيها مسئولو روسيا الاتحادية على قدر وضوح الرؤيا التى لمسناها فى مسئولى اوكرانيا فهم جادون فى فصل سياساتهم واقتصادياتهم عن الجارة الكبرى روسيا الاتحادية ، ووضح انهم يتميزون عليها بأنهم ليست لديهم عشرات المشاكل العرقية التى تهددهم .

صحيح أن حوالى ربع سكان اوكرانيا من الروس إلا أن هذه الاقلية الضخمة صوتت لصالح استقلال اوكرانيا (وان كان يمكن تفسير ذلك بأنه كان تصويتها لصالح اسقاط الاتحاد السوفيتى) .

عموما فأن هذه الاقلية لن تلعب دورا مضادا لاوركرانيا إلا إذا أدت الخلافات بين روسيا واوركرانيا الى التهديد بنشوب حرب .

واوركرانيا دولة غنية زراعيًا وصاحبة قاعدة صناعية عريضة ومن المنتظر أن تكون توجهاتها فى اتجاه الغرب إلا أنها منتجة جنوبا (ناحية العالم العربى) لتسويق منتجاتها .

٣ - بيلاروس :

وستكون توجهاتها ناحية الغرب اساما .

(ج) مجموعة جمهوريات القوقاز - اذربيجان - مولدافيا وستكون توجهات هذه الدول ناحية الشمال أى فى اتجاه روسيا الاتحادية واوركرانيا وان كانت ارمينيا ستحاول اقامة مصالح مشتركة مع تركيا ، كما ستعزز مولدافا علاقاتها برومانيا .

ويجدر بنا أن نشير هنا الى تجمع البحر الاسود الذى بدأت محاولات تكوينه منذ عام ١٩٩٠ واعان عن انشائه اخيرا فى استانبول فى ٢ / ٢ وشمل اذربيجان كدولة متاخمة وليست مظلة ومتنضم اليه اليونان كعضو مؤسس ويوجوسلافيا ايضا ولم تطلب البانيا الانضمام اليه حتى الآن .

وهذا التجمع يبرز بزوغ نجم تركيا كدولة محورية وربما أكثر الدول الأقليمية استفادة من تفكك الاتحاد السوفيتى .

(د) الجمهوريات الاسلامية :

ويمكن تلخيص أهم الملامح التى تشارك فيها هذه الجمهوريات فى الوقت الحالى على الوجه التالى :

- ١ - انها مسعيده بالانفصال عن المركز والدولة الام مسعيده بإجراء اتصالات مباشرة مع العالم الخارجى .
- ٢ - انه مسيور تنافس بين اوزبكستان صاحبة الاغلبية للعديد من الاوزبك المنتشرين فى معظم الجمهوريات الأخرى وبين كازاخستان صاحبة الثروات الطبيعية ومقر الاسلحة الاستراتيجية والتي يزعما رئيس على مستوى عال من التوجه السياسى .
- ٣ - أن ما يههما الآن هو محاولة تغيير اتجاه صادراتها و وارداتها عن الشمال الغربى حيث تقع روسيا الاتحادية متناسيا انها جمهوريات لاتطل على بحار مفتوحة وان تكاليف توجه تجارتها نحو الجنوب باهظ فبالنسبة تركمانستان واذربيجان يمكن لهما الوصول الى الخليج العربى عبر ايران (يمكن لاذربيجان الوصول الى البحر الاسود غربا عبر جيورجيا) وبالنسبة لطاجكستان وكرجيزستان واوزبكستان وكازاخستان سيكون الوصول الى بحر العرب عبر افغانستان والباكستان أو ربما عبر تركمنستان وايران .
- والاشك ان محاولة تمويق صادراتها فى غير روسيا هى محاولة محفوفة بالصعاب نظرا لعدم وجود الطرق المناسبة وفداحة تكاليف انشاء هذا الطرق وتكاليف النقل نفسه ، هذا إذا وجدت اسواق أخرى لصادراتها وهو فرض ليس حالا .
- ٤ - أنها فى حاجة الى استثمارات ضخمة للبدء فى تصنيع المواد الخام التى تنتجها (القطن مثلا) بدلا من ارسالها الى روسيا لتصنيعها .
- كما أنها تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة فى سبيل تسهيل مواصلاتها واتصالاتها وانشاء وتدعيم بنيتها التحتية .
- والملاحظ أن معظم التعاقدات التى وقعتها هذه الجمهوريات مع تركيا تركزت على الاتصالات الهاتفية .
- ٥ - حاجة هذه الجمهوريات - وكلها مستوى التعليم فيها مرتفع بما فيه التعليم الفنى والجامعى - الى تدريب الكوادر على فنون الادارة الحديثة .
- وفى هذا تتفوق تركيا على أية منافسة من اية دولة أخرى حيث انه يمكنها تدريب هذه الكوادر - بعد توعدها على اللهجة التركية المساندة فى تركيا - بدون مترجم (ربما فيما عدا طاجكستان) .
- ٦ - حاجة هذه الجمهوريات الى العودة الى جذورها الروحية أى الى الدين الاسلامى واللغة العربية القريبة له وهنا يبرز دور مصر ودور الأزهر .
- ٧ - أن كل هذه الجمهوريات تحتوى على اقليات روسية كبيرة (تكاد تعادل السكان الوطنيين فى كازاخستان) وهم يمثلون الخبرة الادارية والفنية فى المصانع ودور

الحكومة ويستمررون في لعب دور هام في تسيير أمور هذه الجمهوريات لوقت طويل .

هذا ويهمننا أن نلاحظ هنا :

(أ) أن كل من ازربيجان وتركمنستان وأوزبكستان قد ووفق على انضمامها في ٢/٦ الى منظمة التعاون الاقتصادي E.C.O. التي تضم تركيا وايران والباكستان ومن المنتظر ان تنضم بقية الجمهوريات الاسلامية الى هذه المنظمة .

(ب) أن كل رؤساء الجمهوريات الاسلامية (فيما عدا طاجكستان) زاروا تركيا ووقعوا معها اتفاقيات تعاون ، كما أن تركيا عينت في كل الجمهوريات الاسلامية سفراء لها في ٧ / ٢ (سبق تعيين سفير لها في ازربيجان من قبل) .

وبذلك تبرز تركيا مرة أخرى كمحور للجمهوريات الاسلامية ، وان كانت ايران يمكن ان تعادل هذا التفوق بعض الشيء باعتبارها معبرا لبعض هذه الجمهوريات الى البحر فضلا عن اشتراكها في المذهب الشيعي مع ازربيجان التي ستكون بؤرة التنافس الرئيسية بينها وبين تركيا وفي الاصل العرقي مع طاجكستان .

ثانيا : الطرف الثاني الدول العربية :

ويمكن تقسيم هذه الدول بالنسبة لعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي :

١ - دول تعتمد على الملاح السوفيتي والدعم المباسي السوفيتي وهي دولة واحدة : سوريا التي افلحت في الفترة الاخيرة بسبب واثاء حرب الخليج ان تفتح الجسور والمعابر مع الولايات المتحدة والغرب بدعم من دول اعلان دمشق إلا انها مازالت تعتمد اعتمادا كليا على الملاح السوفيتي وبالتالي على توجهات ايجابية للسياسة الخارجية الروسية ناحيتها .

٢ - دول ذات علاقة طيبة مع الاتحاد السوفيتي وتشمل الجزائر واليمن وليبيا والسودان .

٣ - دول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفيتي وهي مصر التي تعتمد في تسويق كثير من صادراتها غير التقليدية على السوق السوفيتية وحدها ، كما تعتمد على استيراد الانتاج الصناعي السوفيتي وبعض المواد الخام الاستراتيجية كالقمح والخشب والورق .

ومن هنا يأتي اهتمامنا الأول بخلفاء الاتحاد السوفيتي من جمهوريات الكومنولث التي تمثل بعضها مصدرا لآلات ومعدات رخيصة وحيدة وقطع غيار .

- لازمة لمصانعنا وتمثل معظمها سوقاً واسعة لانتاجنا وخاصة غير المتميز منه والذي لا يمكن تصريفه في السوق الغربى ذو مستوى الجودة المرتفع .
- ٤ . دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفيتى كموريتانيا والمغرب وتونس والكويت والسعودية والامارات الخ .
- ٥ . دول ذات علاقة سيئة مع الاتحاد السوفيتى وهى الصومال .
- ٦ . دول ليست لها علاقات بالاتحاد السوفيتى كجيبوتى وبعض دول الخليج .

الخلاصة

- ١ . سيكون اهتمام روسيا بمصر والعالم العربى فى فترة عدم الاستقرار الحالية مركزاً على العلاقات الاقتصادية أكثر منه على العلاقات السياسية .
- وكذلك الحال بالنسبة لاوركرانيا وذلك لحين توطد الاخيرة اركانها كدولة وتبدأ فى تكثيف نشاطها السياسى بما يخدم مصالحها الاقتصادية .
- والمعروف لنا بالتقريب أن حوالى ٨٠٪ من وارداتنا الصناعية يأتى من روسيا والباقي من اوكرانيا .
- ٢ . سيكون تركيز الجمهوريات الاسلامية على جذب الاستثمارات من دول الخليج وعلى ارسال بعض الكادرات للتدريب وبعض الطلبة للدراسة الدينية والعلمية فى مصر والسعودية وغيرها .
- ٣ . ستحرص كل الجمهوريات الاسلامية على الانضمام للمؤتمر الاسلامى والاستفادة من بنك التنمية الاسلامى .
- ٤ . ستحرص ارمينيا على خطب ود الدول العربية لتحبيدها فى الحرب الخافتة الدائرة بينها وبين انريجان .
- اطلالة على المستقبل .

أن التاريخ الطويل لتكوين الامبراطورية الرومية التى عرفت فى السبعين عاماً الماضية باسم الاتحاد السوفيتى لا يمكن ان نمحوه تماماً الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسى الذى يسود مركز هذه الامبراطورية فى الوقت الحالى .

وان التفكك الذى طرأ على هذه الامبراطورية قد يدعو الى نهضنا النظرية الفلكية الشهيرة القائلة بأن الكون بدأ بسبب انفجار عظيم BIG BANG طرأ على مركز الكون ، وان الكون تبعد اطرافه عن المركز (يتمدد) ولكن مصيره فى رأى الى أن يعود الى الانكماش مرة ثانية ناحية المركز .

فهل ننتظر فى العشرين عاماً القادمة حينما تؤهل ثروات روسيا الاتحادية (إذا لم يطرأ عليها هى الأخرى التفكك) وسيامة اقتصادية رشيدة الى عودة قوة الجذب الى المركز ليضم معظم أطراف الكومنولث مرة أخرى .

وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى (انظر التقارب الحادث بين النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا وهذه مكونات الامبراطورية النمساوية سابقا) .

تعقيب (١)

الدكتورة / نازلى معوض

أود فى البداية أن أتوجه بالشكر إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على دعوته الكريمة ، وسوف ينقسم تعقيبى إلى جزئين ، أولهما يتعلق بالأفكار التى وردت فى الورقة القيمة المعروضة خلال هذه الجلسة . وثانيهما يهتم باستعراض رأى خاص لباحث فى علم السياسة فيما يتعلق بوضع خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة .

وفىما يتعلق بالجزء الأول ، أود التركيز على النقاط التالية :-

أولاً ، أن هناك تحفظاً مبدئياً على ماورد فى مقدمة الورقة حول صعوبة اعداد تحليل علمى صحيح لما يحدث فى نصف الكرة الأرضية الذى كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ، وبالتالي ليس لدينا سوى الاستنتاجات وعلامات الاستفهام الضخمة والمعلومات الغامضة والمتضاربة ، وأحياناً غير الحقيقية ويحضرنى فى هذا الشأن انى قد حضرت محاضرة لأحد العلماء السياسيين السوفيت السابقين ، والروس حالياً ، وعندما سمعت حوالى ساعتين ، كانت حيرتى أكبر مما كانت قبل أن اسمع .

ثانيهما ، أن مساعدة السفير حسن قنديل يطرح طرحاً نكياً ولبقاً للغاية مؤداه أن من الضرورى بالنسبة لمركز الدراسات أن يقوم بإجراء رصد دورى كل سنة أشهر أو سنة لما يحدث فى ذلك الجزء الخطير من العالم .

ثالثاً ، أن مساعدة السفير تحدث فى عجلة عن محاولة إقامة تجمع لدول البلطيق تحاول ان تنزعهم ألمانيا حالياً ، وأحاول ان أفهم هذا التجمع الجديد من خلال

خبراتي ، فاطلب منه أن يلقي بعض الضوء على هذا التجمع المزمع أو التجمع الذي في طريقة إلى التكوين ، كما وردت في الدراسة عبارة هامة عن تقرير صادر عن وزارة الخارجية الروسية ، والتي وصفت في الدراسة بأنها واحدة من أكفأ وزارات الخارجية في العالم ، بل أكفأها جميعا ، ولينتا نستفيد من خبرة مساعدة السفير المهنية العميقة الطويلة ، ويلقى لنا ضوءا على الكفاءة الخاصة لوزارة الخارجية الروسية ، وايضا على تجمع البحر الاسود بين تركيا واذربيجان واليونان ويوجوسلافيا .

رابعا ، هناك عبارة استعصت على فهمي تماما جاءت في الدراسة ، ومضمونها ان تصدير الانتاج المصري غير المتميز إلى الجمهوريات المستقلة ينبغي أن يصبح مناط الاهتمام في التعامل للتجارى المصرى مع تلك المنطقة ، طالما ان الانتاج المصرى غير المتميز لايتوافق مع المواصفات والمقاييس الانتاجية العالية التى تتطلبها الاسواق الغربية ، وفى الواقع ، فأنتى لم افهم ، هل مثل هذا الاهتمام بهذا الجانب من الانتاج المصرى غير المتميز يعتبر كسباً لاسواق الجمهوريات المستقلة أم فقداننا لها ؟

خامسا ، أؤيد تأييدا كاملا مساعدة السفير في مقولته الختامية عن ان المستقبل سواء القريب أو البعيد سوف يحمل لنا اعادة تجميع الجمهوريات التى تفككت وتناثرت ، واعتقد أن الحتميات الأمنية والضروريات الاقتصادية سوف تجبر تلك الشظايا مرة أخرى على الالتئام في دولة واحدة في اطار شكل معين ، لانعلم الكثير عنه الآن .

وفيما يتعلق بالجزء الثانى عن الخريطة الجديدة للعلاقات بين العرب والجمهوريات المستقلة ، فأنتى فى الواقع انظر إلى هذه الخريطة الجديدة من ثلاث زوايا أو معطيات موجودة أمامى ، ولابد أن اراعها وأضع لها الف حساب عند محاولة رسم هذه الخريطة . وبعد ذلك لابد من مراعاة المحاذير والمعوقات القائمة . واخيرا لابد من معرفة المزايا للنسبية المتاحة لكل العالم العربى ككل ، ويمكن الاستفادة منها واستثمارها إلى أقصى الدرجات عند وضع ويلورة الخريطة الجديدة . وفى هذا الصدد ، لابد من الأخذ فى الاعتبار هل سوف تبنى هذه الخريطة بحيثى تعبر عن المنظور العربى إلى الجمهوريات المستقلة ؟ أم أنه سوف تعبر عن رؤية الجمهوريات المستقلة إلى العالم العربى ؟ أم انها سوف تضم كلا المنظورين معا ؟ ونظرا لصعوبة تقدير الموقف تقديرا واقعيا من كافة زواياه ، فأنتى ساركز على البعد الممكن والمتاح لدينا أو المتاحة بصفة خاصة فى ايدي واضعى السياسة العربية تجاه دول الكومنولث .

فيما يختص بالزاوية الأولى ، زاوية المعطيات القائمة هناك المعطيات الواقعية الخاصة بالمنظمات الموجودة مثل منظمة التعاون الاقتصادى ما بين تركيا وايران وباكستان ، كأعضاء مؤسسين بالاضافة إلى وجود خمس جمهوريات مستقلة أخرى ، ماعدا جمهورية كازاخستان التى لم تنضم حتى الآن إلى المنظمة المذكورة . وهناك ايضا منظمة أخرى تكونت خلال الاونة الاخيرة هى منظمة بحر قزوين ، والتى تضم

ايران واذربيجان وكازاخستان وتركمنستان وروسيا الاتحادية .

بالاضافة إلى هذه المنظمات ، هناك الروابط الثنائية بين الدول والتي لا تقل اهميتها عن اهمية المنظمات المذكورة . وتستند هذه الروابط إلى علاقات طبيعية متجذرة في تلك المنطقة من العالم ، ولا يمكن ان تفصل الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى عن تركيا وايران وباكستان وأفغانستان .

وبالنسبة لايران ، فإن الثقافة الفارسية تضرب بجذورها العميقة في تلك المنطقة منذ العصور الوسطى ، بل كانت ايران في بداية القرن التاسع عشر موجودة ثقافيا ولغويا وحضاريا في تلك البقاع المسماة حاليا بـ « الجمهوريات الاسلامية المستقلة » كما أن هناك تسعة ملايين أذربيجاني موجودون مابين ايران واذربيجان ، لاسيما على منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، الأمر الذي يحمل لايران تأثيرا استراتيجيا خطيرا على هذه الجمهوريات المستقلة هناك ، علاوة على ان هذه الدول جميعها (تركيا ، ايران ، باكستان) تعتبر جميعها معابر بين الدول المستقلة والعالم العربى ، أى أنها معابر استراتيجية لا يمكن تخطيها .

أما بالنسبة لتركيا ، فأن هناك فكرة الجامعة التركية ، وهناك ايضا التراث الاستعماري التركي في ظل الامبراطورية العثمانية في تلك المنطقة ، فضلا عن أن القوى الغربية تجد لنفسها مصلحة اكيدة في أن يكون لتركيا اليد الطولى في هذه الجمهوريات الاسلامية ، بحكم التحالف الاطلسي ، حيث يمثل النظام التركي عنصر توازن أو قوة توازنية من وجهة نظرها في مواجهة ايران في المنطقة ، وبالتالي ، لا بد من الاعتراف بان هناك معونة غربية قوية لتركيا لمساعدتها على بسط سيطرتها على الجمهوريات الاسلامية المستقلة المت . ونذكر في هذا الشأن ان جمهورية تركمنستان التي قد يتبادر إلى الذهن انها اقرب تلك الجمهوريات إلى تركيا ، فانها لا تتناخم تركيا وتوجد بينها جمهوريات حدودية ، إلا أن التأثيرات الثقافية الانسانية والحضارية لا تزال قائمة بين تركيا وعموم الجمهوريات الاسلامية المستقلة .

وهناك ايضا باكستان التي تمتلك تأثيرا استراتيجيا واقتصاديا وجغرافيا قويا على تلك الجمهوريات ، كما توجد افغانستان التي ترتبط مع دول آسيا الوسطى بتجربتين حضاريتين ، أولهما التجربة التي حدثت في عهد ستالين عندما هاجرت اعداد كثيفة من الطاجيك على وجه التحديد إلى افغانستان هربا من الاضطهاد والاذاب الستاليني ، وتشير التقديرات غير المؤكدة إلى ان هناك ما لا يقل عن اربعة ملايين طاجيك في افغانستان . وثانيهما تجرب الحرب الطويلة والغزو السوفيتي لافغانستان ، حيث حدث تلاحم بشري مابين الكثير من ابناء الجمهوريات الاسلامية المستقلة وبين الافغان .

وبالتالى ، فأن لدينا معطيات واقعية عديدة لا بد من احترامها ، وينبغي أن نرسم الخريطة الجديدة للعلاقات بين الجانبين العربى والكومنولث على أساس وجود

منظمات قائمة وذات فعالية في تلك المنطقة ، وايضا على اساس وجود روابط أخرى طبيعية متجذرة لا يمكن اغفالها .

وفيما يتعلق بالزاوية الثانية ، زاوية المحاذير والمعوقات القائمة والمؤثرة على خريطة العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، فمن الممكن تقسيمها إلى ثلاثة انواع ، محاذير التنافس العربي - العربي في الجمهوريات المستقلة ، والمحاذير المتعلقة بالقوى الاقليمية ، خاصة إسرائيل ، والمحاذير العالمية .

وبالنسبة للتنافس العربي - العربي ، فاننا مازلنا في نطاق الاحتمالات والاستنتاجات وفي نطاق التصورات ، فأننى اتصور أن من الممكن ان يحدث نوع من التنافس مابين مصر والمعودية على هذه الجمهوريات المستقلة ، كما يوجد في الوقت الراهن تنافس بين التيارات الفكرية العلمانية بشتى صورها وبين التيارات الاصولية على صعيد العقيدة ذاتها ، أى اقصد التيارات العربية العلمانية والتيارات العربية الاسلامية الاصولية ، وقد ترك هذا التنافس انعكاساته على الأوضاع السياسية الداخلية في تلك الجمهوريات المستقلة ، ولا ادل على ذلك من ان حزب النهضة الاسلامية (وهو حزب في عموم الجمهوريات المستقلة)نشأ منذ عام ١٩٨٩ وينتفش بصورة مستمرة في الجمهوريات الاسلامية) قد اعلن تأييده لجبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر .

أما المحاذير النابعة عن القوى الاقليمية التي تعتبر معرقة لهذه الخريطة ، فنجد إن اسرائيل بادرت بالتحرك فور بدء تفكك الاتحاد السوفيتى ، بل وقبل هذه البداية فقامت بانشاء مركز احياء التراث اليهودى في عاصمة جمهورية اوزبكستان كما تجرى اتفاقيات تكنولوجية وعسكرية كثيفة مع انريجان وبناء على ذلك ، لابد أن يحدث تناقض بين هذا المد الاسرائيلى إلى الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، وبين محاولة لوضع خريطة عربية للعلاقات مع هذه الجمهوريات . وفيما يتعلق بالمحاذير ، هناك تساؤل ضخم للغاية عن ، هل توجد مصلحة للقوى الغربية المسيطرة على العالم اليوم ان يكون للعرب وجود كثيف وقوى في الجمهوريات المستقلة ؟ أيا كان معنى الكثافة والقوى ؟ أن هذا السؤال مطروح بالحاج ، واعتقد أن هذا السؤال يعتبر في حد ذاته من أقوى المحاذير التي تعترض مسار وضع الخريطة محل البحث .

وبالنسبة للزاوية الثالثة ، والمتعلقة بالمزايا النسبية التي يمكن للعالم العربي أن يقدمها إلى الجمهوريات المستقلة في مواجهة منظمات وروابط وعراقيل عديدة ، فإن السؤال المطروح مفاده : ما الذى يمكن ان يوازن كل هذه السلبيات القائمة ؟ .

بالطبع ، لابد ان تتبادر إلى ذهن القوى النفطية العربية الخليجية والمركز الروحي للسعودية (مواسم الحج والمؤتمر الاسلامى) والقوى المصرية للضاربة في مجالات التعليم والثقافة والتكنولوجيا . كما يحضرنى على الفور الميراث

التاريخى المشترك بالمعنى الروحي والمعنى الحضارى ما بين العالم العربى ولاسيما لجزائه الشرقية ، وبين الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى .
أما فيما يتعلق بالاستثمارات الممكنة فى تلك الجمهوريات ، فأنها تعاني من مشاكل البنية التحتية التى ربطتها بالمركز طيلة السبعين عاما الماضية ، وتحتاج الجمهوريات المستقلة لاستكمال بنيتها التحتية إلى استثمارات هائلة يمكن أن تقدمها لها الفوائض المالية العربية أضف إلى ذلك أن هناك بعدا آخر يتمثل فى عدم وجود مخاوف بالتعرض للغزو العربى لتلك الدول ، نظراً للبعد الجغرافى للعالم العربى عن اراضى واقاليم الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى ، الأمر الذى يمكن أن يزيل عنها بعض المخاوف الغريزية التى كانت تحرك دائما معظم الدول الاسلامية نحو العالم العربى .

تعليق (٢)

الدكتور / ناصيف حتى

أود فى البداية ان اهنئ السيد السفير على الافكار والتساؤلات القيمة التى طرحها امامنا فى هذه الورقة ، واود أن أقول انه ليس من السهل تناول نفس هذا الموضوع بعد ان تحدث عنه خبيران ، وايضا فى ظل وضع دولى واقليمى يتسم بالسيولة الكاملة ، ويتيح لنا فقط طرح التساؤلات والميناريوهات والافتراضات اكثر مما يتيح الحصول على اجابات جاهزة ، بل انه لايتيح حتى اسقاط التجارب السابقة على الحاضر ، واود التركيز على النقاط التالية :-

أولا : هناك فى تقديرى ثلاثة عوامل خاصة تحكم الخريطة الجديدة للعلاقات بين العرب والجمهوريات المستقلة ، وقد احسن السفير بتقسيم هذه الجمهوريات إلى اربع مجموعات ، لأن لهذا التقسيم اثره المباشر عندما نتحدث عن هذه العوامل :

١ - وجود نوع من التحول من النقيض إلى النقيض فى موقف بعض الدول الوارثة للتركة السوفيتية فيما يتعلق بالقضايا العربية ، حيث يلاحظ فى سياسات تلك الدول وجود نوع من رد الفعل الألى تجاه كل ما هو من مصلحة الطرف العربى فى أى موضوع كان ، مثل محاولتها الاتصال بالولايات المتحدة فى بعض القضايا ،

والإبتعاد عن الموقف العربي لاسيما لدى المجموعة الأولى من الدول التي اشار اليها السيد السفير (مجموعة الدول السلافية) ، كما ان هذه الدول تحاول الحصول على صك غفران من النخب السابقة في الاتحاد السوفيتي أو أن تتخلى عن تلك الوراثة بشكل أو بآخر نتيجة وضع نفسى معين نشأ بفعل العلاقات الوطيدة التي ربطت بين الاتحاد السوفيتي وبعض الاطراف العربية ويبدو أن هذا العامل يحكم العلاقات العربية مع أهم الدول المستقلة .

٢ - وجود جهل مشترك بيننا وبين الدول المستقلة ، فقد كان هناك صندوق مغلق اسم الاتحاد السوفيتي ، ثم فتح هذا الصندوق فجأة ووجدناه مليئا بالعجائب التي تتراوح ما بين الخلاقات الاسمية إلى الخلاقات الدينية إلى الخلاقات المذهبية . ولم تكن مسئوليتنا ان نستكشف هذا من قبل ، الأمر الذي يجعل من السهل تمرير أو تثبيت أى صور يريدها البعض مهما تكن خاطئة في ظل هذا الجهل المتبادل .

٣ - وجود وضع عربى غير جانب ، حيث لا يوجد قطر عربى جانب ، وعلى سبيل المثال ، هناك نوع من الهجوم على الجماعة الأوروبية للانتماء اليها ، أى أنه لو فتحت الجماعة ابوابها حاليا لحدث نوع من التداخل بحيث يصل أعضاؤها إلى ثلاثين دولة . وعلى العكس من ذلك ، لا يوجد من يسعى إلى الانتماء إلى الجامعة العربية ، ولا يوجد اننى قدر من الانجذاب ، بل الانهيار الذى يحمل فى طياته الحصول على منافع ، اللهم مع بعض الدول العربية التي ظلت فى هذا الوضع لفترات معينة ولقطاعات معينة لاستطيع أن نؤسس عليها موقفا سياسيا مستقبليا .

والى جانب هذه العوامل ، أود الإشارة ايضا إلى بعض العوامل الرئيسية والهامة للغاية التي تحكم علاقاتنا مع هذه الجمهوريات ، كما تحكم كيفية ادارة هذه العلاقات . وأقصد بذلك تحديدا كافة المتغيرات القائمة فى عالم ما بعد الحرب الباردة وإنهاء الصراع بين الشرق والغرب . فقد تحول الصراع حاليا إلى صراع بين الجنوب والجنوب ، كما صار الشرق السابق جزءا من الجنوب . وبشكل آخر هناك محور رئيسى جديد هو محور الشمال - الجنوب ، وهناك محور الشمال - الشمال سوف تظهر بنينه مع مرور الوقت ، ويتبلور هذا المحور حول الولايات المتحدة ، وأوربا (الجماعة الأوروبية) ، واليابان والنمور الاربعة منطقة آسيا ويعنى ذلك أن هناك محورين رئيسيين سوف يحكمان فى المستقبل سلوكيات الاطراف الاساسية ، ومن بينها العالم العربى ، كما أن هذين المحورين سوف يحكمان كيفية ادارة العلاقات على الصعيد الدولى .

وبالاضافة إلى ماسبق ، هناك ايضا التنامي الملحوظ فى اهمية الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الاطراف ، والتي سبقت السيد السفير والكتورة نازلى معوض إلى نكر الأمثلة فى شأنها . حيث تشير تطورات الاونة الاخيرة إلى ان المنظمات الدولية يعاد استخراجها واستنباطها وإقامة منظمات جديدة بغية التأثير على باقى الاطراف من خلال جهود دبلوماسية اقتصادية متعددة الاطراف وقد تحدثنا عن

الايكو ، وتحديثنا ايضا عن رابطة بحر قزوين ، كما تحدثنا عن رابطة البحر الاسود ، وسوف يلي ذلك روابط وروابط اخرى عديدة ، ربما تحمل فى طياتها ظروف وعوامل فشلها ، إلا أن هذه الاتجاه يعتبر بحد ذاته هاما للغاية على الصعيد الدولى .

ايضا من ضمن العوامل واوروبا ان اسرة الدول المستقلة سوف تشكل على الصعيد الاستراتيجى نقطة الترابط العضوى بين اسيا واوروبا ، كما أن تلك الرابطة تشكل كذلك منطقة حدود ثقافية - حضارية فاصلة بين السلافيين والنيار الاسلامى ، وينطوى هذا الأمر على أهمية بالغة ، ليس من المنظور الجغرافى ، ولكن من حيث المفهوم الحضارى العام ، الأمر الذى يجعل رابطة الكومنولث تمثل نقطة التقاء بين العالم العربى واوروبا وايضا بين افريقيا واوروبا.

ويقدمنا هذا إلى لقاء نظرة بعيدة المستوى بعض الشيء تمتد إلى أكثر من عشر سنوات للنظر إلى ما الذى يمكن أن تكون عليه العلاقات العربية مع تلك الدول فى غضون عقد من الزمن . فمن المحتمل ان تظل روسيا الاتحادية قوة كبرى ، حيث مازالت تمتلك قدرة نووية تفوق القدرة البريطانية والفرنسية المماثلة ، كما أنها مازالت عضوا دائما فى مجلس الأمن ، كما يمكن ان تعود لتلعب دورا على المسرح الأوروبى والدولى ، مع الفارق بالمقارنة مع الدور السوفيتى القديم ، إلا أن الدور المتوقع يبدو أقرب إلى الدور الذى لعبته روسيا القيصرية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ضمن لعبة ميزان القوى على المسرح الأوروبى .

وقد اشار السيد السفير إلى نقطة هامة ، وهى احتمال اعادة بناء جماعة جديدة أيا كانت تسميتها تضم دول رابطة الكومنولث ، تكون روسيا طرفا اساسيا فيها ، ونحن ننظر فى هذا الصدد إلى المثال الأوروبى حاليا ، حيث تلعب المانيا الدور الرئيسى المحرك للجماعة الأوروبية بالرغم من ان حروبا دامية كانت قد نشبت بين المانيا وبين معظم تلك القوى منذ اربعين عاما . ومن الممكن أن يحدث نفس هذا الشيء مستقبلا مع ورثة البناء القائم فى الشرق الأوسط اوروبا أو فى وسط اسيا ، كما يحتمل قيام نوع من التكتل الاقتصادى عندما يهدأ القبار ، وينتهى التشنج الايديولوجى والتكبريات الجائشة على صدورنا لما فيما يتعلق بما كان يسمى بـ : الاتحاد السوفيتى ، فان من الممكن ان يحدث التقارب من جديد بفعل الضرورات الاقتصادية ، وليست العقائدية الامر الذى يمكن أن يؤدى إلى اعادة بناء نوع من التعاون الاقتصادى بين تلك الدول ، والواقع ، أن كلا من ايران وتركيا قد سبقتنا إلى اقامة علاقات وروابط وطيدة مع رابطة الكومنولث ، لاسيما الجمهوريات الاسلامية فيها ، الامر الذى يتطلب قرا من التعاون بين الجانبين ، بالرغم من استمرار التنافس .

· اخيرا فيما يتعلق بمسألة صياغة خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الدول المستقلة . واعتقد اننا لا بد ان نتوقف أولا لتعريف طبيعة العلاقات العربية التى

نتحدث عنها ، لقد سبق وتحدث السيد السفير والكتورة نازلي معوض على ضرورة قيام حد أدنى على الأقل من التنسيق العربي ، بحيث تظهر سياسة مقاربة ازاء اسيا أو اسيا الوسطى أو مع غيرها من الدول والمناطق ، ويتطلب هذا الامر توظيف الادوات الاقتصادية لتحقيق المصالح السياسية على نحو ما تقوم الاقطاب والدول الأخرى في العالم حاليا . أى أن من الضروري وجود توظيف للعلاقات والسياسات بحيث تؤدي إلى خدمة هدف واحد . ويقودنا هذا إلى التساؤل عما يمكن للقيام به في هذا الاطار وماهي الخطوط العامة التي يمكن أن تبلورها لتجديد سياستنا تجاه دول الكومنولث ؟ اعتقد ان هذه الامور تتلخص في :

١ - نظام النفط العربي ، فالدول العربية قادرة على أن تؤثر بشكل رئيسي على روسيا سواء في تحديد اسعار النفط أو في تحديد مستوى الانتاج في النظام النفطي العالمي . ويعتبر هذا المجال مجالا رئيسيا للتعاون بين الجانبين .

٢ - التعاون التكنولوجي والعلمي ، ولهذا التعاون قيود دولية عديدة ، لأنه يبقى هناك تخوف من جانب الدول الغربية من امكانية أن يؤدي هذا التعاون إلى نقل اسلحة متقدمة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة أو بنية عسكرية متقدمة من دول الكومنولث إلى العالم العربي .

٣ - زيادة التبادل الثقافي والاكاديمي مع هذه الدول ، على ان تقوم بهذا العمل بشكل خاص المنظمات غير الحكومية ، ومازلنا في الوقت الراهن في مرحلة استكشاف لبعضنا البعض ، ولا نريد ان نغير الكرة مرة ثانية بمعنى ان نرتبط بعلاقات جيدة مع حكومة معينة ، ثم تتغير هذه الحكومة سريعا ، ونعود نؤكد مرة أخرى على اننا مازلنا في مرحلة سيولة دولية كبرى ، الأمر الذي يهدد بأن تنهبط كل استثماراتنا هباء .

ويعني ذلك ، أن هناك خطوطا ثلاثة رئيسية ينبغي ان نسير فيها في اطار اعمال التعاون والتنسيق مع دول رابطة الكومنولث ، ويمكننا ان نقوم بها فرادى ومجموعات وفي تقديري اننا إذا اردنا أن نناقش تركيا وإيران بجدية في تلك المنطقة ، فيفترض أن يكون لدينا مشروع التكامل في مواجهة المشروع التركي (الذي يطرح تركيا جسرا بين الشرق والغرب ، وبين أوروبا والشرق الأوسط ، وبين أوروبا وجمهوريات آسيا الوسطى ، علاوة على انه يقدم تركيا باعتبارها نموذجا تحديثيا هاما يقوم على المزج بين الاسلام والحداثة في نموذج جاهز للاستعانة به) وايضا في مواجهة المشروع الإيراني (الذي يقدم إيران كنموذج اسلامي ثوري) : ومن ثم ، فان علينا ان نقدم مشروعا واضحا ، ليس من وجهة نظر عقائدية ، وانما من منظور سياسي - اقتصادي - اجتماعي - متكامل ، بحيث تأتي هذه السياسات منصهرة تماما في المشروع الاكبر .

وفي اعتقادي أن هذا هو التحدي الذي يواجهنا كمجموعة عربية مستقبلا للدول أو كمجموعات من الدول . ويتطلب هذا التحدي تعاونا اكبر بين الدول العربية ، بحيث

تقدم دول الخليج مساعدات مالية ، تشتري بها سلعا مصرية ، ثم تقدم كمساعدات إلى الدول الاسلامية في آسيا الوسطى . ومن الممكن تطوير هذه الصيغة وتوسعها في المستقبل ، والوصول من خلالها إلى بلورة علاقات حوار تعاون بين الدول العربية والدول المستقلة اسوة بما حدث في الماضى مع المجموعة الافريقية أو المجموعة الأوروبية . إلا أنه لم يستمر للأسف .

مداخلة (٣)

ماذا يجرى على خريطة العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة فيما كان يسمى سابقا بالاتحاد السوفيتى .

الدكتور / محمد الديبكي

يرى بعض المحللين أن هناك تضاربا كبيرا فى المعلومات والبيانات المتوافرة عما يجرى حاليا داخل هذه الجمهوريات وفيما يخص تضارب هذه المعلومات والبيانات التى لها دلالات على مجريات الأحداث فى هذه البقعة الهامة من العالم ، فمن المعروف أن الحقبة الستالينية من حكم الاتحاد السوفيتى السابق فى العقود الثانى والثالث والرابع من هذا القرن كانت تتم بها عملية اذابة القوميات بصفة متعددة من خلال نقل أعداد كبيرة من هذه القوميات خصوصا من الممثلين من آسيا الوسطى إلى الشمال وعلى وجه التحديد إلى سيبيريا (جمهورية روسيا الاتحادية الحالية) سوء للعمل أو بدعوى للتعليم من أجل نشر اللغة الرومية والثقافة الروسية أو السوفيتية إلى هذه القوميات عند اعادتهم مرة أخرى إلى مواطنهم الاصلية وايضا لتفرقة هذه القوميات واضعافها واذابتها فى المجتمع الرومى وفى المقابل كانت هناك هجرة أخرى فى الاتجاه العكسى من القوميات الملاحية من روميا واورانيا وهى القوميات التى تمثل الكوادر الادارية والفنية فى جمهوريات آسيا الوسطى (الجمهوريات الاملامية الحالية) نتيجة لعمليات التهجر سواء اذا كانت للتعليم أو لنشر الفكر الشيوعى فان لها الفضل فى انتشار الكوادر الادارية اللازمة لادارة الامور فى هذه الجمهوريات وأغلبها من الشماليين .

وأبلغ ما يطلق على ما يجري حالياً من الوصف البالغ لما يحدث في جمهوريات الكومنولث بالحديد المنصهر في بوتقة التنوير الذي لم يعد له أى شكل من الأشكال بل أن الفوضى التي قد تنتج عن هذا الانصهار قد تكون لها نتائج في اتجاهات متعددة وستكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية على مستوى كل الجمهوريات أساساً الوسطى ولا يمكن التكهن باتجاهات في الوقت الحالي ولكن أبعادها السياسية والاقتصادية لها تأثير مباشر على مناطق الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه التحديد وستظهر نتائجه في المستقبل القريب .

كما أن هناك اتصالات فعلية مابين الدول الخليجية مثل سلطنة عمان والامارات العربية والكويت مع هذه الجمهوريات كما حدث في الامايح القليلة الماضية من زيارات وزيرى خارجية السعودية والكويت لهذه الجمهوريات خلال الاسبوع الماضى بل أن بعضهم يلجأ إلى تصويق بعض منتجاته عن طريق الدول الخليجية . أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك دولا تحاول أن تكون لها بصمات في التأثير على مجريات الامور في هذه الجمهوريات مثل ايران وتركيا وأكثر الامور وضوحا في الوقت الحالي التحرك الاخير لايران فيما نسميه منطقة التعاون أو التجمع الاسلامى الاقتصادى ويشمل ايران وتركيا وباكستان والذي انضمت اليه طاجكستان وازربيجان وحضرته كل من كازاخستان واوزبكستان بصفة مراقبين ورغم الواجهة المعلنة بأن لهذا التجمع إذا نجح أغراضا للتأثير على مجريات الأمور في النواحي الاقتصادية في هذه المنطقة ولكنه بالقطع ذو صفة سياسية غير معلنة .

بل ويكاد يرى المحلل للامور بدقة أن هناك توجهها ذا صبغة سياسية تحت واجهة دينية كما هو واضح في التحرك الايرانى .

والرؤية الخاصة في هذا التوجه الحالي والمستقبلى فيما يسمى بالمجموعات العرقية الثلاث المكونة من الاتحاد السوفيتى السابق كما يلى :-

(أ) دول البلطيق :

وهي الدول التي استقلت قبل انفرط عقد الاتحاد السوفيتى .

أن التوجه إلى هذه الدول من الناحية السياسية والاقتصادية هو إلى الدول النوردية ، ولو علمنا أن الصناعات بهذه الدول هي في معظمها صناعات كيماوية ودوائية والكثرونية وطبية بصفة عامة كما كان مخططاً لها من الاتحاد السوفيتى السابق ولاهداف معينة حتى لا تكون جمهوريات ذات صناعات لها أهمية أخرى للتجمع الشعبى الكبير داخل روسيا .

ولو علمنا أن الكثافة السكانية لهذه الدول ضعيفة فأن استهلاكها لمنتجات هذه الصناعات الحالية سيشكل لها مشكلات اقتصادية كما أن عدم تطوير قدرتها التكنولوجية وعدم قدرتها في الظروف الحالية على تطويرها فضلاً عن منافسة الدول الاسكندنافية عالية التقنية في نفس مجال هذه الصناعات الموجودة لدى جاراتها

الاستكنافية يجعلها خارج التنافس ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أنه بتطوير بسيط في التقنية لهذه الصناعات الحالية الموجودة لديهم ، وعلى وجه التحديد بمساعدة من الدول النوردية المجاورة فإنه منسبج هذه الصناعات مناسبة تماما لمطلبات السوق الروسي وتمتلك روسيا كثيراً مما تحتاجه هذه الدول من البترول والغاز والضروري لهذه الجمهوريات حديثة الاستقلال التي لا تستطيع سداد قيمة احتياجاتها منه بالعملات الأجنبية للدول الغربية حتى لو قامت بذلك مؤقتاً خلال الفترة الحالية عقب استقلالها وبمساعات عاجلة ومؤقتة من الغرب . إلا أنه لفترة قد لا تطول كثيراً فإن هذه الدول سوف تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة بسبب عدم وجود مصادر خامات لديها فضلاً عن أن قدراتها الصناعية محدودة وغير متميزة وستبرز مشاكل هذه الدول خصوصاً في حالة تقاعس الدول الاستكنافية أو الغربية عن مساندة هذه الدول في المجالات الاقتصادية بالحجم المطلوب فضلاً عن مشكلات تصريف منتجاتها إلى بعض الدول التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية سواء عن طريق شركات متخصصة في هذا المجال وهو غير متوافر لهذه الدول في الوقت الحالي أو الشراء منها مباشرة . وأبرز الأسواق التي قد تحتاج إلى منتجات هذه الدول الأسواق الأفريقية وأمريكا الجنوبية وبعض دول أوروبا الشرقية استمراراً لاستيراد المنتجات التي كانت تستهلكها مسبقاً .

(ب) روسيا الاتحادية :

من المفروض نظرياً وكما يبدو للبعض بل وكثير من الناس بأن روسيا الاتحادية مؤهلة لكي تراث هذه الدولة فهي الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتي السابق وباعتبار أنها صاحبة المقومات الآتية :

— التعداد الأكبر من السكان أكثر من ١٥٠ مليوناً .

— مايقال بأن ٨٠٪ من عناصر المقومات الاقتصادية موجودة لديها رغم أن المعلومات والأرقام التي تطرح متضاربة وليست فوق مستوى الشك حيث أنه عندما تأخذ هذه المعلومات بتمعن وتحليل دقيقين نجد أن مثل هذه المقولات قد لا تكون صادقة بل هي مقسودة في صياغتها بهذا الشكل لتعطي اقتناعاً بأنها هي القوة الاقتصادية المؤثرة في بقية الأمور في باقي الجمهوريات فضلاً عن الثقل السياسي لهذه الجمهوريات ، وإلا كيف نفسر أن دولة لديها سيطرة على ٨٠٪ من اقتصاديات الاتحاد السابق تنهار مرة واحدة بهذا الشكل الهزلي في وقت قصير ؟ وكيف نفسر ما يقال عن وجود موارد طبيعية كبيرة في مواجهة أوكرانيا وجمهورية كازاخستان وهي موارد كبيرة مقارنة بالأرقام التي تصل إلينا والادعاءات الأصلية من روسيا الاتحادية .

— العلاقات الخارجية لهذه الجمهوريات ، التي كانت الواجهة للاتحاد السوفيتي السابق وكان العالم الخارجي على اتصال دائم بها .

— القوة العسكرية الكبيرة لهذه الدول فيما ورثته من الاتحاد .

— المساحة التي تعادل أكثر من ٧٥٪ من الاتحاد السوفيتي السابق .

ورغم كل هذه العناصر إلا أن المشاكل الكبيرة التي تواجه هذه الدولة سواء اقتصاديا أو عسكريا ونتيجة لاحتمالات ضعف سيطرة الدولة وفي وجود المشاكل الحالية سوف تؤدي إلى مشاكل ميسابية قد تكون لها تأثيرات سباسبية خطيرة على العالم أجمع لو حدثت تطورات عسكرية غير متوقعة أو حوادث قد تكون نووية بشكل أو بآخر سواء بالعمد أو بالخطأ .

ومن المتوقع أن تكون لروسيا الاتحادية علاقات سوف تكون استمرارا للعلاقات التقليدية مع عدم وجود العلاقات الخاصة مع الدول العربية مثل مصر وسوريا من منطلق التبادل السلعي وبعض الاتفاقيات ولكن في نطاق ديناميكية السوق المفتوح .
(ج) المجموعة السلافية :

وتمثل أوكرانيا وبيلاروسيا إلى جانب روسيا التي تناولنا أوضاعها وعلاقاتها وتياراتها وستكون توجهاتها كلها . ناحية الغرب ولأعجب أن تتوجه هذه الدول عندما تستقر الأمور الداخلية إلى بعضها البعض فيما يخص النقل والمواصلات واستقرار الأمور العسكرية خصوصا السيطرة على القوات المسلحة وسيكون توجه هذه الدول ناحية أوروبا الغربية وقد تتطلع هذه الدول في مرحلة لاحقة إلى الاستفادة من السوق الأوروبية بشكل أو بآخر وسيكون أثر المشاكل الاقتصادية لهذه الدول واحتياجاتها إلى حل المشاكل الإنسانية الملحة والعاجلة في المواد الغذائية والأولية كبيرة في قبولها ماتطلبة الولايات المتحدة والدول الغربية في تخفيض قدرتها العسكرية خلال فترة قد تكون قصيرة في مقابل مساعدتها في حل بعض هذه المشكلات إلا أنه لم يسمح لها بالتمتع بميزات مغيرة وملموسة من السوق الأوروبية والولايات المتحدة إلا بعد ضمان تقليص القوة العسكرية وخصوصا النووية إلى معدلات تقبلها الولايات المتحدة ، والغرب عموما .

وعلى ذلك فإن المستفيد من توجهات هذه الدول هو الغرب بشكل عام وخصوصا وأن القاعدة الصناعية المؤثرة في الاتحاد السوفيتي السابق موجودة في هذه الدول وهي أيضا ذات تعداد مكناني يأتي في المرتبة التالية بعد روسيا الاتحادية فضلا عن أن مجاورتها لأوروبا تجعل فكرها وتصرفاتها في اتجاه أوروبا الغربية .

(د) جمهوريات آسيا الوسطى :

أو ما يسمى الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى .

— رغم وجود أغلبية إسلامية في هذه الدول إلا أنه توجد بها تجمعات من القوميات الأوكرانية الروسية لا يمكن الاستهانة بها رغم أنها تركت مواطنها الأصلية في روسيا منذ سنوات عديدة سواء رضاء أو إجبارا . وتبرر أهمية الحقائق التالية :

- أن الكوادر الإدارية والفنية لمعظم هذه الجمهوريات هي من الاقلية الروسية .
- أنه توجد بعض العناصر الفردية والقليلة التي تمارس أنشطة تجارية وتشبه القطاع الخاص وهي من أصول روسية وأوكرانية ومعظمها عناصر يهودية لها تأثير سياسي وإن كان غير ظاهر في الوقت الحالي .
- أن هناك حرصاً شديداً على استقطاب هذه الدول المستقلة حديثاً ناحية الاتجاه العلماني الذي تنتزعه تركيا وهو يخدم الفكر الاستراتيجي الغربي عموماً ، وعلى ذلك فإن توجه هذه الدول إلى الدول العربية أو الاسلامية الليبرالية لا يمكن تحديده في الوقت الحالي .
- أن التفاعلات الاقتصادية الجارية حالياً في هذه الجمهوريات واسلوب ونتائج حل مشاكلها الاقتصادية يكون له تأثير مباشر على التوجه السياسي والاقتصادي لهذه الدول في المستقبل القريب والبعيد ناحية الدول العربية التي لها علاقات مع الغرب أكثر من التوجه ناحية الدول الاسلامية ذات الاتجاه الديني رغم نشاطها الملحوظ في هذا الشأن حيث أن معظم مشاكل هذه الدول حالياً هي مشاكل اقتصادية ومالية رغم وجود موارد عديدة بها من البترول والمعادن والفحم وخلافه .
- لا يمكن أن ننفل أن هذه الدول ستكون لها علاقات قد تكون قوية مع روسيا الاتحادية بسبب العلاقات الاقتصادية القديمة ونظم المواصلات والنقل بسبب عدم وجود منافذ بحرية لها فضلاً عن اعتماد صناعاتها وطرق مواصلاتها على علاقاتها مع روسيا الاتحادية وهو مالا يمكن إيدال على المدى القصير .
- إن المشاكل الاقتصادية وطرق المواصلات الحالية لهذه الدول قد تدفع بعضها إلى التعاون مع الدول المجاورة بشكل أو بآخر وقد يكون لذلك تأثير مباشر على توجهاتها السياسية في المستقبل القريب بفرض إيجاد حلول لمشاكل حادة وعاجلة .
- هناك توجه من بعض هذه الجمهوريات وعلى وجه التحديد كازاخستان نحو الشرق الأقصى من خلال اتفاقيات صناعية واقتصادية وهذه التوجه ناحية كوريا والصين واضح خلال السنتين الأخيرتين .
- قام وزير الاقتصاد الكازاخستاني بزيارة لجمهورية مصر العربية بدعوة من وزير الاقتصاد المصري وهناك مشروع لاقامة معرض للمنتجات المصرية في الجمهوريات الاسلامية وعلى وجه التحديد كازاخستان .
- هناك تحركات لبعض الدول العربية مثل التحرك الاخير للعربية السعودية في هذه الايام والتي يزور فيها وزير خارجية السعودية أربعاً من الجمهوريات الاسلامية لاقامة علاقات ثقافية ودبلوماسية مع (أوزبكستان - تركمنستان - أذربيجان - وكجستان) ولتمويل بناء المساجد وتجديدها وارسال الآلاف من

المصاحف وأيضاً علاقات عن طريق المساعدات المالية والبعثات الدينية وهو توجه لا يقدر عليه في الوقت الحالي إلا الدول العربية الخليجية .

بل يمكن أن تكون هناك تحركات واضحة لإسرائيل في بعض الجمهوريات الإسلامية مثل أذربيجان وأوزبكستان فضلاً عن تحركاتها الدائمة في روسيا الاتحادية .

أن النشاط الإيراني في هذه الجمهوريات واضح وله تأثير وفيه أعلنت إيران عن قيام منظمات ذات صبغات اقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادية - منظمة بحر قزوين وكذلك تشكيل منظمة ثقافية للدول الناطقة باللغة الفارسية تشمل طاجيكستان وإيران ومنظمة المجاهدين لافغانستان) .

وأصبح هناك جدل عن الأهداف الإيرانية إلا أن الأمور في ظاهرها تعتمد على العلاقات الاقتصادية والثقافية فقط ولكن الواضح أن لها أهدافاً سياسية ولاننسى أن تركياً نشاطاً آخر في هذا المجال عن طريق أنشطة رجال الأعمال وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه من تركيا وخصوصاً وأنهم من المسلمين السنة مثل تركيا بخلاف أذربيجان التي بها أغلبية شيعية وطاجيكستان التي بها أكثرية باللغة الفارسية وعلى ذلك فإن علاقتها بإيران أكثر تأثيراً لنظام الدولة الأصولي الإسلامي كإيران بخلاف النظام العلماني السائد في تركيا والذي تشجعه الولايات المتحدة كما سبق الإشارة ، وعلى ذلك فإنه هناك صراعاً غير معلن بين التوجه الديني الذي تشجعه إيران عن طريق المؤسسات التي أنشأتها والتوجه العلماني الذي تقوده تركيا ويشجعه الغرب .

- وتحاول الدول العربية أن يكون لها دور عن طريق البعثات الدبلوماسية والثقافية وتنشط مصر والسعودية في هذا المجال لمحاولة اجتذاب هذه الدول إليها في هذا المجال وحتى لا تترك الأمور إلى نشاط إيران وتركيا منفردة في هذه الجمهوريات مما يضر العلاقات الاقتصادية والميسانية للدول العربية مع هذه الدول الإسلامية والمستقلة حديثاً .

أهداف منظمة (التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية) :

- ١ - إقامة طرق خصوصاً في إيران وتركيا مما يمكنها من الوصول إلى أوروبا .
- ٢ - إقامة خطوط سكك حديدية خصوصاً مع باكستان .
- ٣ - تشجيع التجارة والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول .
- ٤ - إقامة خطوط داخل هذه الدول لنقل الغاز والزيوت إلى موانئ التصدير في كل من الدول الثلاث (تركيا - إيران - باكستان) .
- ٥ - إقامة بنوك مشتركة داخل هذه الدول المستقلة حديثاً وكذلك داخل الدول الثلاث لتشجيع التجارة واستثمارات كبيرة من إيران وتركيا .

- ٦ - إقامة شركة تأمين مشتركة لتشجيع التجارة بينها .
- ٧ - إقامة شركات نقل داخلي بين الدول المشتركة في المنظمة .
- ٨ - إقامة شركات مشتركة فيما بينها لتنمية البنية التحتية .
- ٩ - تشجيع التعليم الديني ونشر الثقافة الاسلامية داخل هذه الدول كما أوردت البيانات الايرانية .
- ١٠ - إقامة مناطق بين هذه الدول ذات اعفاءات جمركية فيما بينها وتخفيض الرسوم الجمركية على كثير من السلع والخدمات .

المناقشات

الاستاذ / ياسر هاشم :

تحدثنا في هذه الجلسة عن الخريطة الجديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، واعتقد أننا ينبغي أن نراعي وجود خريطة قديمة للعلاقات العربية مع الاتحاد السوفيتي القديم ، أي أننا لا بد أن نستفيد من الخبرة التاريخية المكتسبة في التعامل مع الجمهوريات الجديدة . وبصفة خاصة الاستفادة من تجارب وأخطاء الماضي ، ثم تطور السياسات المستقبلية على أساسها . وبهذا المعنى ، أتصور أن ورقة السفير حسن قنديل كانت عبارة عن مجموعة تصنيف لتوجهات دول الكومنولث أكثر مما حاولت رسم خطوط عامة لسياساتها .

وإذا كان لي أن أسهم بطرح بسيط في هذا الصدد ، فاعتقد أننا يجب أن نبدأ بصياغة محدّدات التعاون مع الجمهوريات المستقلة ، وتحديد الدوافع والأسباب التي تدفعنا إلى التعامل مع تلك الجمهوريات المستقلة ، أو نعمل على بلورة استراتيجية واضحة عامة كما تفضل أحد السادة المحققين ، على أن تغطى هذه الاستراتيجية على آليات للحركات ، سواء كانت تتم في إطار منظمات جماعية أو علاقات ثنائية ، لاسيما وأننا مازلنا نمر بمرحلة انتقالية بالنسبة لكيفية التعامل عربيا مع تلك الجمهوريات .

ومن ناحية أخرى ، فإن اندماج جمهوريات آسيا الوسطى في منطقة الشرق الأوسط إنما يتيح من خلا ملاكنا لإعادة صياغة العلاقات مع تلك الجمهوريات واعتقد أن جمهوريات آسيا الوسطى الوليدة تعمل على تكريس استقلالها وطمأنة مواطنيها ، الأمر الذي يدفعها إلى التشكيك في قدرات روسيا ، والعمل على إظهار أن تلك الجمهوريات تسيطر على شؤونها بنفسها ، مع أن الثابت ثقافيا وجغرافيا ومكانيا في كافة الاطالس قديما أن روسيا القيصرية كانت تمتلك اليد الطولى في السيطرة على كافة المناطق حتى مضيق البوسفور والدردنيل .

الاستاذ / سامح الديباصي :-

ورد في معرض الحديث عن التوجهات المختلفة لجمهوريات الكومنولث ان المجموعة السلافية ذات توجهات غربية ، كما ورد أن جمهوريات آسيا الوسطى ذات توجهات نحو إيران وتركيا . والواقع أنه ليست هناك في العالم توجهات حاليا غير التوجه نحو الغرب وفي هذا الاطار ، أعتقد ان من الممكن القول أن هناك نوعا من التعاون بين جمهوريات آسيا الوسطى والدول المحيطة بها الذي يتم على أساس اقليمي .

وفيما يتعلق بحيز للتحرك العربي ، نلاحظ أن هناك افتقارا إلى ادنى درجات التنسيق على كافة المستويات ، الأمر الذي يدفع الدول العربية إلى التحرك في اتجاهات فردية دون وجود استراتيجية ، بل أن وجود د . نصيف حتى يجعلنا نسأل عن دور الجامعة العربية في هذا التحرك . أضف إلى ذلك ، أن مجمل هذا الوضع يثير التساؤل حول مدى الحيز الذي يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم العربي للتحرك في اتجاه دول آسيا الوسطى . وعلى الرغم من أن قد جرى التركيز على التنافس الإيراني - التركي ، إلا أنه لم تجر الإشارة إلى دور إسرائيل . وإذا وصفنا العلاقة بيننا وبين تركيا وإيران على أنها علاقة تنافس ، فلا بد أن نقول أن العلاقة بيننا وبين إسرائيل هي نوع من الصراع ، وفي الوقت الراهن اعتقد أن إسرائيل كسبت كثيرا في هذا الصراع . وفي نفس هذا السياق ، أعتقد أننا لم ننتظر طويلا حتى نرى روسيا الاتحادية تستعيد دورها مرة ثانية كقطب من أقطاب العلاقات الدولية .

الاستاذ / عمرو رشدي :

أجمع الحاضرون على أن المنطقة تمر بحالة سيولة ، ونحن نعرف السيولة باعتبارها حالة وسطاً بين التجمد والتبخر فإذا انتظرنا حتى تقتضي حالة السيولة فسوف تواجهنا أوضاع لاتناسبنا أيا كان شكلها . وبالتالي ، فأننا يجب أن نتحرك فورا ، إلا أن التساؤل يتمحور حول من الذي يتحرك . وأعتقد أن التحرك العربي المشترك سوف يكون غير ملائم ، لأن التحرك الجماعي عادة مايكون مدفوعا بالرغبة في درء خطر مشترك أو المسمى وراء تحقيق مكاسب معينة . وإذا كان العمل العربي المشترك قد فشل في تحقيق أعمال دفع الخطر الصهيوني المائل أمام الوطن العربي منذ اربعة عقود ، فكيف نتصور أن هذا التحرك العربي المطلوب سوف يتحقق سعيها وراء مكاسب ، لاينظر اليها جميع العرب نظرة واحدة ؟ .

الاستاذ / أحمد عليوة :-

أود الإشارة إلى نقطة تتعلق بالاستثمارات العربية وتوجيهها إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، حيث أن العالم العربي لايملك القدرة على توجيه هذه الدول التي تحتاج للاستثمارات .

المفكر / صلاح بسيوني :-

نكر د . محمد الديكي بعض الاشارات بخصوص منظمة التعاون الاقتصادي ، وكما هو معروف فقد كانت تلك المنظمة ولادة الحلف المركزي ، كما أن كافة المشروعات المشار اليها كانت بمثابة جزء لايتجزأ من الميثاق الاصيلي والقرارات التي صدرت عن منظمة الحلف المركزي عند اجتماعها وقت التأسيس .

الدكتور / طه عبد العليم :-

إن روسيا الاتحادية ستبقى من حيث الامكانية قوة عظمى ، ويكفي أن نشير إلى أن مساحتها وحدها تبلغ حوالي ضعف مساحة القارة الأوروبية شرقا وغربا ، نحو

ضعف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية . ومن المنطقي الحديث عن كيفية التركيز على الحفاظ على مستوى حد أدنى من العلاقات الطيبة والمفيدة للطرفين العربى والروسمى بصرف النظر عن من يحكم فى روسيا ، وعلى الرغم من حالة الشلل التى تمر بها روسيا الاتحادية ، إلا أننا فى النهاية امام قوة عظمى من حيث الامكانيات والقدرات . وإذا كان هناك اتجاه معاد للقضايا العربية لدى صانع القرار الروسى بشكل أو بآخر ، فمن الواجب على الجانب العربى أن يقطع الطريق على مثل هذا الاتجاه ، كما لا ينبغي إلا نترك اسرائيل تتفرد بالعلاقات مع روسيا وينبغى وجود حد أدنى من التوازن الدولى فى العلاقات العربية وإعادة بناء العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتى الآخرين تعتبر أمراً بالغة الاهمية ، مع ادراك ان الوضع الحالى هو وضع اضطرارى انتقالى ، بما فى ذلك احتمال بعث الامبراطورية الروسية من جديد .

الدكتور / محمد الديبكي :-

اننى لست سياسياً ، وانما رجل أعمال لحل الامور . واعتقد أنه إذا كانت روسيا الاتحادية قد تمكنت من بناء الاتحاد السوفيتى من خلال السيطرة على عدد من الدول المجاورة بالاعتماد على مواردها الذاتية ، فإن ذلك يعنى أنه بدون روسيا الاتحادية ، فإن تلك الجمهوريات ربما ماكنتم تستطيع الاستقلال ذاتياً .

واود التأكيد ايضا على ان من غير الواجب الغاء دور روسيا الاتحادية من المعادلة ، حيث انها سوف تبقى قوة كبرى رئيسية وحالياً ، توجد مرحلة تعارض بيننا وبينها بسبب الاوضاع والمتغيرات القائمة ، إلا أنه من الطبيعى أن يحدث فى النهاية نوع من التطبيع لهذه العلاقات .

السفير / حسن قنديل :-

أشكر السادة المتحدثين على اضافاتهم واثرائهم الموضوع الذى نناقشه فى هذه الجلسة ، واحب أن اجيب على بعض الاسئلة بسرعة ، خاصة من الدكتور نازلى معوض بالنسبة لبعض التجمعات التى ذكرتها فى الورقة . فقد أصبح العالم فى الوقت الراهن مقبلاً على نشوء تجمعات اقليمية ، خاصة فى أوروبا التى كانت موضوع المنافسة بين الدولتين العظميين . وقد انتزعت دول البلطيق اعتراف الاتحاد السوفيتى القديم بانفصالها واستقلالها ، وكانت وراءها الدول الغربية . وكانت من أهم المساندين لها الدول النوردية (ايرلندا ، السويد ، النرويج ، الدانمارك ، ايسلندا) . اصف الى ذلك أن لالمانيا ايضا نوعاً من التوجه نحو الشرق ، الذى تقدم له مساعدات ضخمة . ومن هنا نبئت فكرة اقامة تجمع اقليمى لدول بحر البلطيق تكون نواته الاساسية الدول النوردية ، وتنضم اليه الالمانيا وهولندا ، اما بالنسبة لتجمع للبحر الاسود ، فإن هناك افكاراً واتصالات تجرى بين دول البحر الاسود ، حيث بدأت اعمال اقامة هذا التجمع منذ عام ١٩٩٠ ، كما انعقد فى هذا الشهر مؤتمر فى اسطنبول ، وتقرر فيه اقامة هذا التجمع من تسع دول ، بعضها يطل على البحر الاسود ، (جورجيا ، روسيا ،

اوكرانيا ، مولدافيا ، بلغاريا ، رومانيا) وانريجان باعتبارها دولة متاخمة للبحر الاسود ، وليست مطلة عليه ، كما كانت هناك دعوة من المؤتمر إلى دولتين أخريين للانضمام هما يوغوسلافيا والمانيا .

وقد تسببت تركيا بإنشاء منظمة البحر الاسود في اثارة غيرة ايران ، بالرغم من أن هناك فكرة أن تنضم إلى المنطقة باعتبارها دولة غير مطلة ، ولكنها - أى ايران متاخمة مثل انريجان ، إلا أن ايران استبعدت من هذا التجمع ، فكان ذلك سبب اعلان تجمع بحر قزوين الذى يشمل الدول المطلة على هذا البحر ، منها روسيا وانريجان وايران ، ومازالت هذه التجمعات فى بدايتها .

أما بالنسبة لموضوع أن الخارجية السوفيتية كانت من أكفأ وزارات الخارجية فى العالم ، فإن من كان يتعامل فى موسكو مع هذه الوزارة يدرك مدى جدية موظفيها فى عملهم ودراساتهم والمعلومات التى يحصلون عليها . ولا اعتقد أن هناك نظاما يميل إلى الكفاءة فى العمل مثل وزارة الخارجية السوفيتية ، واعتقد أن جزءا من عظمة الاتحاد السوفيتي كان يعود فى الواقع إلى كفاءة موظفى وزارة الخارجية .

وفيما يتعلق بالانتاج المصرى غير المتميز وتصديره إلى الكومولث ، فإن لهذا الامر خلفية تاريخية معينة ، حيث كانت للاتحاد السوفيتي القديم ديون عسكرية ، وكان السوفييت يائسين من امكانية نجاح مصر فى تسديد هذه الديون ، فجرى تسيبها وتقصيها إلى نوعين ، وكان يجب على مصر أن تسدها كل سنة عن طريق إحداث عجز فى الميزان التجارى لصالحها ومن خلال هذا العجز كان يجرى تسديد الاقساط ، حيث كان ممثلو الشركات السوفيتية يقومون بشراء اية سلع أو معدات ، الأمر الذى كان يغرى الكثير من المصانع على اخراج منتجات رديئة المستوى طالما أن ممثلى الشركات السوفيتية سوف يشترونها حتما .

وفى الوقت الراهن ، ارتفع مستوى الانتاج المصرى كثيرا ، ويغزو هذا الانتاج الاسواق الغربية ذاتها ، إلا أن هناك نسبة من السلع مازالت اقل جودة مما تتطلبه وتقضية المواصفات القياسية الغربية . ولذلك نحن محتاجون إلى تصديرها للشرق . وفيما يتعلق بالنفط ، فقد ذكر بعض المتحدثين أن العالم العربى يستطيع التأثير على سياسة روميا الاتحادية من خلال سلاح البترول . واود هنا الاشارة إلى معلومة هامة ، فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي يعتبر بالفعل اكبر منتج للبترول فى العالم إلا أن انتاجه يتناقص ، والمفروض انه قد حدثت لديه نهضة صناعية ضخمة ، وقد تزايدت هذه المشكلة لديه حينما اضطر إلى التوقف عن استخدام الفحم لاغراض حماية البيئة ، الأمر الذى قد يضطر دول الكومولث إلى استيراد النفط من الدول العربية .

أما بالنسبة للمنافسة مع ايران وتركيا ، أود الاشارة الى أن مصر مازالت فى موقع يسمح لها بالمنافسة مع هاتين الدولتين خاصة فى المجال التجارى حيث تستطيع السلع

المصرية الوصول الى تلك الاسواق وتتنافس مع السلع الايرانية أو التركية . إلا أن تركيا وإيران تتمتعان من الناحية الجغرافية بميزة نسبية . تتمثل في القرب المكاني من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، فإيران وتركيا تعتبران دولاً متاخمة لتلك الجمهوريات ، بل وترتبط معها باصول واحدة ، علاوة على أن لها علاقة جوار مع الجمهورية الإسلامية .

الفصل السابع

الانهيار السوفيتي والتفاعلات المستقبلية بين
الوطن العربي ورابطة الكومنولث

١- حوار مفتوح ،

مداخلة الدكتور أحمد صدقي المجاني :

اسهامى فى حلقة النقاش المفتوحة هذه فى ختام ندوتنا ، يتمثل فى طرح افكار حول الموضوع بلورتها من خلال دراسة الزلزال أوروبا الشرقية ، وكان لبحوث هذه الندوة والمناقشات التى جرت فيها فضل فى اغنائها . وتتناول هذه الافكار التغيرات . أما الحال والعلاقات مع الوطن العربى ، فلها حديث آخر فى موضع آخر .

حول التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية بعامة والاتحاد السوفيتى بخاصة تبدو الحاجة ماسة للتأمل فى هذه التغيرات التى وقعت بفعل احداث تتالت على مدى عامين بين خريف ١٩٨٩ وخريف ١٩٩١ ، وتشتد هذه الحاجة لاعمال الفكر وسط جو أحاط بالاحداث بفعل « اعلام الأزمات » الذى يسود فى عصر ثورة الاتصال ويتردد الحديث فيه عن « تصاعد التاريخ بسرعة البرق » وعن « التحولات السريعة فى البنية الاستراتيجية العالمية » وعن « العالم الذى يتغير بسرعة » بل وعن « نهاية التاريخ » .

- لاشك فى أن التغيرات التى حدثت كانت عميقة ومتسارعة بمعدل فاق كل وصف ولكن وقوعها فى الوقت نفسه ليس فريدا فى تاريخ المنطقة التى تعرضت للتغير مرات من قبل . فالتغير الذى وقع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فيها لم يكن أقل عمقا حين ألحقت أوروبا الشرقية كلها بالاتحاد السوفيتى . ويعود تكرار ظاهرة التغير هذه الى عدة عوامل جغرافية سياسية .

حقا أن تسارع الاحداث جاء بمعدل فاق كل تصور وفاجأ العالم ، ولكن حدوث التغير لم يكن مفاجأة لعدد من المفكرين الاستراتيجيين ، ولم يكن ايضا بدون ارمصاص سبقته شهدتها المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وبولندا فى الثمانينات وحين نعود الى ما كتبه بعض الاستراتيجيين نجد اجماعا على أن التغير متوقع وعرضا لعدد من اشربة المشاهد للكيفية التى سيحدث عليها . ويستوقفنا بخاصة ما كتبه عالم الجغرافية السياسية العربى جمال حمدان فى الطبعة الثانية من كتابه « استراتيجية الاستعمار والتحرير » التى صدرت عام ١٩٨٣ حين عرض مختلف الآراء بشأن الآفاق المستقبلية لما بعد الوفاق وعدم الانحياز ، ومنها رأى يقول بإمكانية أن يتحلل الاتحاد السوفيتى أو يتآكل وينهار من الداخل . وهذا على حد قوله « تصور » آخر وأخير ، أن استبعده الكثيرون فى الغرب فانه مع ذلك يخامر عقول البعض فى الاعماق أو فى الوعي الباطن أو على الاقل من قبيل أحلام التمنى ، فالكتلة الشرقية - يشير اصحاب هذا الرأى - موحدة بالقوة فقط والقهر . وهى تطفح بالتنمر والغليان والرفض المكبوت والانتفاضات أو الانتفاضات على « أخوة » الممسكر تنتظر مسيرته منذ البداية ، بل وتكاد ترسم سلسلة من الحلقات تقريبا على اقصى تخومه الغربية بالذات ، أى فى أبعد مدى عن قبضة الاتحاد السوفيتى ابتداء

من يوجسلافيا الاربعينات والبانبا فى الظل الى « مجر » السفنات وتشيكوسلواكيا السبعينات ثم أخيرا بولندا الالفانبات ، دون أن نؤكد نزعة رومانيا الاستقلالية الرافضة كل أجناب الاتحاد السوفيتى نفسه مباشرة ، وكان أصحاب هذا الرأى يرون « أن الاتحاد السوفيتى نفسه ليس أكثر من شرق أوروبا تجانسا أو تمكاسا بنظامه القهرى المفروض ، فحتى بغض النظر عن الجدل الأيدلوجى ومبدأ الشيوعية والطبقة البروليتارية .. فإن هذا الاتحاد ليس إلا عصابة أمم متنافرة لا رابط بينها وبين جنس أو قومية أو لغة أو دين أو تاريخ مشترك . وهو متحف سياسى هائل ، مجمع موحد بالضم والغزو وقوة القهر والجيش الأحمر . وأيا كان الأمر والرأى فالذى لائنك فيه موضوعا أن كثيرا من أقاليم الاتحاد السوفيتى على استعداد أن لم تكن نواقه لأن تغادره فوراً وتخرج من الاتحاد إذا ماسمح لها بذلك كما ينص دستوره على هذا الحق نظريا وإن جبه تماما عمليا . ويصدق هذا على دويلات البلطيق السابق فى الغرب ، وأكثر منها على الدول والخانات الإسلامية القديمة فى آسيا الضغرى . » . وقد رأينا بأمر العين كيف تحققت هذه الرؤية وإنهار الاتحاد .

تمت هذه التغيرات فى الغالب سلميا ، إلا فى حالات استوجبت استخدام العنف كحالة رومانيا حيث حاول شاوشيسكو الوقوف فى وجه تيارها المندفق ، فكانت العملية الجراحية التى استأصلته . وقد تطلب حدوث هذه التغيرات توافر عاملين داخلى وخارجى . وتمثل العامل الداخلى فى قادة جورباتشوف وانتهاجه سياسة إعادة البناء . وشهد هذا العامل تفاعلات حادة فيه بلغت ذروتها فى محاولة الانقلاب الفاشل صيف عام ١٩٩١ التى عجلت بإسبدال الستار على الاتحاد السوفيتى .

أن حدوث هذه التغيرات ذكرنا بالموقف العقيدى أو الفلسفى من التغيرات فى الاجتماع الانسانى وهو موقف ينطلق من التسليم بأن التغيير منه من سنن الحياة ، وهناك عوامل تقف وراء هذه السنة ، وقد حرص أجداننا المؤرخون الذين ظهروا فى دائرة الحضارة العربية الإسلامية على إبراز هذه السنة فى خطب كتبههم . كما أوضحت فى كتابى - « الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج » . فهذا ابن الأثير صاحب « الكامل فى التاريخ يقول « الحمد لله القديم ، فلا أول لوجوده ، الدائم الكريم فلا آخر لبقائه ولانهاية لجوده . المقدس فلا تقرب الحوادث حماه ، المنزه عن التغيير فلا ينجو منه سواه ، مصرف الخلاق بين رفع وخفض وبسط قبض وإبرام ونقض وأمانه وأحياء وإيجاد وأفناء وأسعاد وإضلال وإعزاز وإذلال ، يؤتى الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء .. » وهذا ابن خلدون صاحب العبر يقول « .. وتبلىنا الأيام القوت ، وتعتورنا الأجل التى خط علينا كتابها القوت ، وله البقاء والثبوت ، وهو الحى الذى لا يموت » . وها هو الجبرتى صاحب عجائب الآثار يقول « الحمد لله القديم الأول الذى لا يزول مكله ولا يتحول ، مفعى الامم ومحيى الرمم ومبيد النقم وكاشف الغمم .. » ويقف المرء أمام حرص أجداننا على معالجة التاريخ من منطلق الايمان واستخدام أهم عبر التغيير وتوظيفها لتحكم الاخلاق والمعالمات .

مداخلة اللواء / أحمد فخر.

أسمحوا لي أن أطلب منكم طلبة ، الأول أن تتحملوا بعض الشطط الفكرى الذى سوف تسمعه منى فى هذه الجملة لأننى سوف أحاول هنا ممارسة دور الباحث والمفكر ، لأننا عندما نتفق على جميع الأمور ، تضع منى فرصة الأفكار الجديدة . والثانى الا يؤخذ أى شطط فكرى على انه خلاف شخصى بينى وبين أى متحدث ، ولكنه مجرد محاولة لفتح أفاق جديدة فى صياغة خريطة العلاقات الجديدة أو صياغة محاولة التحرك كما أطلق عليها فى هذا المؤتمر . وقد أستمعت إلى بعض المسلمات التى قد تصل إلى درجة الحقيقة ، ولذا سوف نبني خطواتنا على أساس ما طرحناه من الحقائق كأننا نتحدث إلى أنفسنا .

الحقيقة الأولى التى تفضلتم معظمكم وطرحتموها - بما فى ذلك التعليق الأخير للامتاذ الجانى - هو ان روسيا جمهورية اتحادية ورثت الاتحاد السوفيتى الشرعى صاحب المقعد الدائم فى مجلس الأمن ، وسوف تصبح قوة عظمى . ومن هنا ، علينا جميعاً أن نركز أبعصارنا وأفكارنا وتوجهاتنا تجاه روسيا الاتحادية القادمة . وأعتقد أن السؤال المطروح : فى أى مجال يمكن أن تصبح روسيا الاتحادية قوة عظمى ؟ أعتقد أننا جميعاً نعلم المستوى الأقتصادى المتدنئ الذى وصلت إليه روسيا ، بحيث أصبحت تسعى إلى الحصول على المعونات الغذائية وتسعى وراء الخبرات الإدارية والتكنولوجيا الزراعية والصناعية ورؤوس الأموال الأجنبية . والسؤال المتعلق بالمستقبل فى هذا الشأن هو هل سيسمح النظام الدولى الجديد فى إطار المستقبل المنظور بأن تعطى الفرصة لروسيا الاتحادية للنهوض اقتصادياً ؟ والحقيقة أننى أشك أن نتاح مثل هذه الفرصة لروسيا فى ظروف التفكك القائمة داخل رابطة الكومنولث .

وفى المجال العسكرى ، نلاحظ مثلاً ان الخبراء الأمريكيين - وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولين باول - يقومون بزيارة المصانع الروسية ويقدمون المشورة إلى نظرائهم الروس لتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية وصياغة أسلوب الاتفاق العسكرى فى ظل تبنى ما يطلق عليه (استراتيجية الكفاية المعقولة) ، والتى تنطلق من نفى وجود نويا أو توجهات عسكرية خارج الحدود الروسية ، والاكتفاء بالدفاع عن الأراضى الروسية . أن دولة تتبنى مثل هذه التوجهات كيف يمكنها أن تصبح قوة عظمى من الناحية العسكرية ؟ بل وفى ظل سعيها إلى الدخول فى عضوية حلف شمال الأطلسى الذى يحول توجهاته ليصبح أداة الترابط السياسى والحيلولة دون نشوء كتل جديدة تفجر عرى باردة جديدة ، بحيث أصبح دوره على الصعيد العسكرى التعامل مع نزاعات وصراعات العالم الثالث . ولذلك ، فأننى أشك بشدة فى إمكانية نجاح روسيا الاتحاد فى أن تصبح قوة عظمى . من هذا المنطلق ، تطرح فكرة أن جمهورية روسيا الاتحادية ان تغير مواقفها

المبدئية في سياستها الخارجية ، بمعنى أن هناك نوعا من الدعم المستمر لقضايا المنطقة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية . وقد جاءت تأكيدات واضحة على هذا المعنى على لسان وزير خارجية روسيا الاتحادية أثناء المحادثات المتعددة الأطراف : « إن مصالح روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط أصبحت مصالح اقتصادية صرفة .. وسوف نتعامل مع دول المنطقة ليس من منطلق الأعداء والأصدقاء ، وإنما وفقا لمنطق التساوى في العلاقات مع دول المنطقة اذا ماتحقت المصالح الاقتصادية لروسيا الاتحادية » . إذن كيف يمكن أن نأخذ هذه الصيغة الرسمية التي طرحت على العالم ، وننتحدث عن «مماندة حقوق الشعب الفلسطيني » .

لقد كانت هذه الإشارة واضحة للغاية .

أما الحقيقة أو المسئلة الثانية التي طرحت هنا فهي أن العالم يمر الآن بمرحلة سيولة . أنتى أتفق مع هذا التشخيص ، ولكننى أختلف مع ماقول فيما يتعلق بأهداف الأطراف الدولية والعربية من التعامل مع رابطة الكومنولث الجديدة . وأود أن أصيغ هذا الأختلاف بصورة أكثر وضوحاً في السؤال التالي : ماهو هدفنا في مصر والعالم العربى ؟

هناك بالطبع أهداف بعيدة المدى ، ولكن في مرحلة السيولة للراهنه تقوم معظم الأطراف الدولية باستخدام مايجرى في رابطة الكومنولث كوسيلة لتحقيق أهدافها الذاتية ، لاسيما فيما يتعلق بصياغة النظام الدولى الجديد . وينطبق ذلك على كل من تركيا وإيران ، حيث تسعى إيران إلى بناء كتل إسلامي غير عربى يضم الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للقيام بدور جديد في تلك المنطقة ، بل وفي منظمة المؤتمر الإسلامى . كذلك فإن تركيا تسعى إلى لعب دور جديد في سياسة المنطقة بالدخول إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عبر المعاملات الاقتصادية والتجارية والسياسية ، وربما العسكرية .

وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها السفير صلاح بميونى والخاصة بأقامة تجمع للتعاون الاقتصادى مع تلك الجمهوريات ، فقد طرحت نفس هذه الفكرة في الحلف المركزى عام ١٩٥٥ ، وذلك باعتبارها وسيلة جديدة لصياغة وضع جيو - استراتيجى جديد في إطار النظام الدولى الجديد ، ومن هذا المنظور ، فإن المطروح في الوقت الراهن هو إعادة أحياء الحلف المركزى من جديد .

وقد أثارت قضية الدعم الأمريكى لجمهورية روسيا جدلا هائلا فى الكونجرس ومراكز الأبحاث داخل الولايات المتحدة ، وتمحورت التساؤلات حول : ماهو مصير الاستثمارات الأمريكية ؟ وأنتهى الأمر إلى الأكتفاء بكميات ضئيلة من المعونات الغذائية ، وسوف يلقى العبء الرئيسى فى تطوير اقتصاديات جمهوريات الكومنولث على دول غرب أوربا باعتبار ذلك وسيلة لترتيب الأوضاع الجديدة فى الصراع التنافسى الأمريكى - الأوروبى فى العلاقات الاقتصادية الدولية للقائمة .

وفى هذا السياق ، فإن القضية المحورية المطروحة باستمرار على الساحة العربية تتعلق بإنتاج البترول فى رابطة الكومنولث ، سواء فى روسيا الاتحادية أو أذربيجان أو الأورال .. أو غيرها ، والحقيقة أن المجال الأكثر جذبا للاستثمارات الأمريكية والغربية فى الكومنولث يتمثل فى مجال البترول والغاز الطبيعى . وبالتالي ، فإن علينا أن نتعامل مع القضية باعتبار الغرب يحاول إيجاد بديل عن بترول الخليج فى المستقبل المنظور ، مع توظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية فى مجال الطاقة فى روسيا الاتحادية ، لاسيما شركتى تكساس وشامرون . ولذلك فإن القضية الأكثر إلحاحاً الآن تتعلق بمكانة العالم العربى بصفة عامة والدول النفطية بصفة خاصة عندما يصبح بترول رابطة الكومنولث مطروحا للتداول فى السوق العالمى فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة ، كبديل عن بترول الخليج .

وقد أثارَت التحليلات المطروحة عن مايمكن أن تقدمه منطقة الشرق الأوسط لرابطة الكومنولث قدرا كبيرا من الأحباط ، حيث أفادت أنه ليس هناك مجالا حقيقيا لمصر أو الوطن العربى فى ظل التمزق الراهن وعدم وجود خطة عامة أو استراتيجية عربية موحدة . والحقيقة ، أننى أختلف مع هذا التشخيص ، وأود أن أذكر أخى وصديقى السفير / صلاح بسبوينى أننا قد أصدرنا منذ عامين ورقة عن (المتغيرات فى الاتحاد السوفيتى) ، وأشرنا وتذكرك أن الطرف الذى يمكن أن يلعب دورا أكبر مع تلك المنطقة هو الذى سوف يلعب مصالحها وأهدافها ، وهذا بالضبط ما تفعله إسرائيل فى الوقت الراهن . ومع ذلك ، فإن لدينا فى مصر مجموعة من الخبرات التى يمكن أن نخدمنا فى علاقتنا مع دول رابطة الكومنولث ، لاسيما وأنا نعيش مرحلة ما يطلق عليه (مسيرة السلام) ، ولا أحد يدرى إلى أين سوف تنتهى هذه المسيرة ، بل أن المفاوضات المتعددة الأطراف تنطوى على أشكاليات عديدة لجميع الأطراف ، حيث جرى تقسيم أعمالها إلى خمس مجموعات عمل ، ومنها مجموعة أطلق عليها (مجموعة المياه) ، وسوف نتناول أعمالها إعادة تقسيم الأنهار داخل الكومنولث فيما بين الخمسة عشرة جمهورية الجديدة ، أى أن تلك الجمهوريات سوف تدخل فى مفاوضات حول عدالة توزيع المياه فيما بينها . ومن ثم ، فإن المطروح أمامنا أن ندخل رابطة الكومنولث لتقديم خبرتنا فى هذا المجال ، لاسيما فيما يتعلق بالتطبيق العملى لاتفاقية أمتكهولم ، الأمر الذى يمكن أن يعود بفائدة مزدوجة على الطرفين ، علاوة على أن هناك لجنة البيئة ، ودول رابطة الكومنولث هى التى قامت فى الماضى من أحداث تشيرنوبيل والنفائات النووية والتسرب النووى والأشعاع النووى ، الأمر الذى يمكن أن يفيدنا فى صراعنا مع إسرائيل فى ظل امتلاكها للقدرة النووية ، ويمكننا أن نكتسب منهم خبرة عالية فى مجال البيئة ، خاصة فيما يتعلق بالتلوث البيئى الذى حدث لديهم ، والذى يمكن أيضا أن يحدث لدينا بفعل وجود قدرة نووية لدى إسرائيل . وفوق ذلك كله ، لدينا الخبرات - التى يقول عنها الدكتور طه عبد العليم - أنها ليست صالحة ، والمتعلقة بالانتقال من الاقتصاد الشمولى

إلى الاقتصاد الحر . وقد وردت بعض المقولات الصريحة عن أفقار الروس إلى مثل هذه الخبرة في محادثاتهم مع المسؤولين في البنك الدولي ، حيث صرح المسؤولون الروس أن لديهم كل ما يحتاجونه من كتابات وتحليلات عن الاقتصاد المخطط والنظام الشمولى ، وأيضاً عن الاقتصاد الحر والتعدد الحزبى ، إلا أنه ليست هناك أية نجارب للأنتقال من هذا إلى ذاك . ولذا ، فإن مصر تمتلك أحدى التجارب التى يمكن الاستفادة منها فى هذا الشأن . ولايعنى ذلك على الإطلاق أن التجربة المصرية كانت ناجحة تماما ، وإنما هناك بعض الأخطاء ، إلا أننا ينبغي أن نطرحها عليهم حتى يمكن أن يتجنبوها ، كما ينبغي أن نطرح عليهم فى مجال التدريب على تنفيذ مثل هذه التحولات . وأعقد أنهم سوف يكونون مستقبلين جيدين لها .

ومن ناحية أخرى ، فإن دول رابطة الكومنولث يمكن أن تستقبل قدراً من العمالة المصرية ، طالما أننا نتحدث عن تصدير العمالة المصرية إلى جميع أنحاء العالم . ومن الممكن أن تشارك شركائنا الضخمة فى أعمال تشييد البنية الأساسية بصفة خاصة ، لاسيما وأن العالم كله يتحدث عن نجاحنا فى أرماء البنية الأساسية فى بلاندا .

وهناك أيضاً خبراتنا الادارية والتنفيذية العالية فى مجال الأعمال المصرفية ، ويمكننا أن نشارك بهذه الخبرات فى تلك الجمهوريات . وليست هناك مشاكل فى هذا المجال ، خاصة وأن العسكريين المصريين تعلموا الكثير من الاتحاد السوفيتى سابقا بالرغم من ٩٠ ٪ من هؤلاء العسكريين لم يكونوا يتحدثون الروسية ، وإنما كانت هناك أعداد ضخمة من المترجمين .

والنقطة الأخيرة التى أود أن أطرحها تتعلق بموضوع الشرق الأوسط الجديد . والحقيقة ، أن لدى قلقا كبيرا من تعريف الشرق الأوسط الجديد ، حيث أننى أتصور أن العالم لايتحرك سوى فى إطار المصالح . وبالتالي ، فأننى أختلف مع السفير صلاح بسيونى فيما طرح عن أن أملاك بعض الدول العربية والشرق أوسطية للسلاح النووى سوف يحدث نوعا من التوازن مع القدرة النووية الإسرائيلية ، لأننا عندما فتحنا موضوع التسلح النووى فى محادثات السلام فى موسكو ومديرد واشنطن كان أقرابنا من هذا الموضوع أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تحتكر القدرة النووية ، ولذا أعتبر هذا الموضوع غير مقبول على الإطلاق . أضف إلى ذلك ، أن الطرح المذكور يصبح غير معقول فى منطقة تدعو إلى نزع السلاح النووى ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وأما المعقول أن الدولة الوحيدة المالكة للسلاح النووى فى المنطقة هى التى تتخلص من هذا السلاح . وفجأة نشبت حملة ضارية فى وسائل الأعلام الغربية والأمريكية أن جمهوريات آسيا الوسطى الأسلحية تمتلك أيضاً قدرات نووية ، وسوف تنضم إلى الشرق الأوسط ، وسوف يحدث تمزب للأسلحة النووية الاستراتيجية والتقابل النووية ، الأمر الذى قدم ذرائع جديدة لإسرائيل لمواصلة الحفاظ على قدراتها النووية .

مداخلة السفير / حسن قنديل :

أنتى هنا لا أمثل وزارة الخارجية ، إلا أن خبرتى نابعة فى الأساس من عملى فيها . وأعتقد أن الاتحاد السوفيتى قد هزم اقتصاديا ، ولم يهزم عسكريا ، وأصبح الآن فى حالة فوضى اقتصادية بالرغم من إمكاناته الهائلة . ومن أبرز الدلائل أن هناك بعض المناطق داخل الكومونولث تتمتع بوفرة غذائية هائلة ، إلا أنها لاتمتلك التسهيلات التى تيسر نقلها إلى مراكز الاستهلاك أو إلى المناطق التى تعاني من المجاعة ، وأعتقد أن هذه الفوضى الادارية كانت السبب الرئيسى وراء المأزق الحالى للاتحاد السوفيتى المنهار . وبالتالي ، فإن من يفقد اعتماده على الذات فى الغذاء والتكنولوجيا ، لا يصبح له سياسة خارجية واضحة أو قوية ، لاسيما بالنسبة للدول العظمى ، طالما أنها تعاني من اضطراب الأوضاع الاقتصادية ، واتصور أن روسيا الاتحادية سوف تستمر فى هذا الاضطراب وعدم التوازن الاقتصادى ، حتى يمكنها أن تصل إلى سياسة اقتصادية رشيدة وتعيد بناء اقتصادها على أسس ادارية حديثة ، وفى تلك الحالة ، تستطيع جمهوريات الكومونولث أنبايع سياسة خارجية متوازنة ، بدلا من تركيزها الزاهن على تعاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا لخدمة الاحتياجات الأساسية للشعب الروسى بالذات . وعندما يصبح لتلك الجمهوريات إنتاج قابل للتصدير ، فأنها سوف تبحث عن أسواق خارجية ، وسوف تعود إلى السياسة الروسية خصائص التوسع والتشعب ، بحيث تشمل كافة الأسواق التى يمكن تسويق سلهم ومنتجاتهم فيها ، وسوف يكون لها وزن كبير فى مجريات الشرق الأوسط وقتئذ ، وسوف تتبع سياسة أقرب إلى سياسة المجموعة الأوربية التى تقدم لهم أكثر من ٨٠٪ من المساعدات فى الوقت الحالى .

ومن ناحية أخرى ، فإن مصر وجدت نفسها مدفوعة إلى تنافس على الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ، ومعها الدول العربية ، ضد قوتين اقليميتين هما إيران وتركيا . وإذا تتبعنا نشاط هاتين الدولتين فى الجمهوريات الإسلامية ، فسوف نجده متسعا ومتشعبا وطبيعيا ، حيث انشأت الدولتان سفارات فى جميع تلك الجمهوريات ، كما توسعتا فى إعطاء المنح الدرامية لابناء الجمهوريات الإسلامية ، علاوة على أن تركيا انشأت هيئة خاصة ملحقة بوزارة الخارجية للإشراف على السياسة التركية فى الجمهوريات الإسلامية ، وأعلنت أنها تنوى إنشاء جامعة لطلبة الجمهوريات الإسلامية . وأعتقد إن هذا النشاط هو نشاط طبيعي ، حيث أنها تعتبر أمثدادا للحركة القديمة الهادفة إلى توحيد الشعوب التركية فى آسيا الوسطى ، وربما كانت هذه الحركة الهادفة سببا من أسباب الثورة التركية التى سادت الأمبراطورية العثمانية فى وقت من الأوقات ، وكانت أيضا من أسباب ظهور القومية العربية ووقوف العرب إلى جانب الأنجليز والحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ضد تركيا . وتشتمل المطامع التركية أيضا على الحد من نفوذ الجارة التقليدية (إيران) ، والتى تجاور تركمانستان وأذربيجان ، ويمكن أن تكون معبرا لما وراءهما ، علاوة على أن لها أصولا إيرانية

فى طاجيكستان ، كما توجد أعداد كبيرة من أتباع المذهب الشيعى فى أذربيجان . وحتى الوقت الراهن ، مازالت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة الإسلامية أو تتبنى المفهوم الإسلامى للدولة الحديثة كما تراه من منظورها الذاتى ، وتسعى إلى نشره فيما وراء حدودها . ويعنى ماسبق أن التنافس ينحصر فى الواقع بين إيران وتركيا ، أى بين الشيعة والسنة ، أو بين الأصل الإيرانى والأصل التركى ، فأين نحن من كل هذا ؟

أننا نقع فى مامش هذه المنطقة ، ولتصور أننا لا ينبغي أن نهتم بالتنافس ، وأنما المهم هو التعاون واحتواء المذاهب الإسلامية المتطرفة وتسويق منتجنا فى أسواق تلك الجمهوريات ، حيث أنها تمتلك أسواقا كبيرة ومقسمة ، ويمكنها إستيعاب منتجنا وسلعنا وصناعاتنا المتنوعة التى نحاول إيجاد أسواق لها فى الخارج .

مداخلة الدكتور / على الدين هلال :

لعلنا نتفق أنه سوف يظل لفترة طويلة سؤال : لماذا أنهار الاتحاد السوفيتى ؟ ولماذا أنهار هذا فى الاتحاد السوفيتى ؟ سوف يظل هذان السؤالان موضوع بحث وتحصيل عييين لمدة طويلة من الزمن ، وربما ستتتوع الأجابات وتتعدد . ومن هنا ، ينبغي أن نتحلى بقدر من التواضع فى أبداء الرأى لأتأنا شهود على الحادث ، ولأن الحادث لم يكتمل بعد .

من سخرية القدر أن التاريخ يكتبه المنتصرون ، أى أننا الآن نتبارى كمتقنين فى تبرير انهيار الاتحاد السوفيتى ، فيقدم أحدا حجة فلسفية ، والآخر يقدم حجة تاريخية ، والثالث يتحدث عن القوميات ، ... وهكذا ، وكأننا نسلم أن هذا الانهيار كان أمرا لازما وضروريا . ولست ممن يعتقدون فى هذا ، ذلك أن هناك الكثير من الأمور غير العادلة التى عاشت وتعيش فى العالم ، وهناك عشرات الأنظمة الفاسدة وغير السلمية التى تعيش فى العالم . ومن ثم ، وعلى الرغم من أن التاريخ قد قال كلمته ، إلا أن المفكر والمحلل من حقه أن يطرح : هل ماحدث هو السيناريو الوحيد المفترض للأحداث ؟ أم أنه كان من الممكن أن تسير الأحداث فى أكثر من طريق ؟

لقد حدثت فى الشهور الماضية أمور فى الجزائر لم تكن حتمية ، وكان ماحدث فيها مزيجا من الجهل والتأمر . أما ماحدث فى الاتحاد السوفيتى ، فلم يكن الصورة الوحيدة لمسار الأحداث . ومن الجدير بالأعتبار ، أن ننظر إلى النظم المماثلة فى الصين وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا ، ونصاعل : هل ماحدث فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا اليوم سوف يحدث بنفس الطريقة فى تلك الدول عندما تصل مرحلة النمو التى وصلت إليها دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ؟

الأمر المؤكد لى أن أستقلال هذه الدول كلها لم يكن نتيجة نزاعات قومية ، لأن كثيرا منها صوتت قبل أسابيع بشكل حرقى صالح الأبقاء على الاتحاد ، أى أن تلك الدول أصبحت مستقلة نتيجة أحداث وتداعيات لم يكن لها دور فيها ، وربما لم تكن

تريد لها أن تتطور على هذا النحو . وكما تكرت من قبل ، فإن هذه الدول ذات أحجام مختلفة وأوزان مختلفة ، بعضها لا ينبغي أن تتوقف أمامه ، ولو للحظة واحدة ، وبعضها الآخر دول ذات وزن من حيث العدد أو المساحة أو الموارد ، وتربطنا معها مصالح حيوية .

والسؤال المطروح للبحث وتترتب عليه أمور كثيرة هي : هل الصورة القائمة للعلاقة بين جمهوريات الكومنولث هي الصورة المستقرة التي ينبغي علينا أن نتعامل معها ؟ أم أن هذا الكومنولث قد يفرز صورا أخرى للعلاقات والتحالفات ؟ وهل يمكن أن نقوم وحدة للجمهوريات السلافية وحدها ، أي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وما هي التوازنات الدولية الجديدة التي يمكن أن تخلقها هذه الوحدة المقترضة حال قيامها ؟

أنتنى أضمح صوتى إلى ما قاله د . إبراهيم سعد الدين أن تحرك إيران فى وسط آسيا ربما كان ينطوى على قدر من الفائدة بالنسبة لنا من زاويتين :

الأولى : أن يشغلها ذلك عن الخليج ، وينصب القدر الأكبر من اهتمامها على منطقة أخرى .

الثانى : أن الجمهوريات الإسلامية هناك تنقسم بالأعتدال وأرتباطها الوثيق بالغرب ، الأمر الذى يمكن أن يساعد على أحتواء إيران حال أنخراطها فى هذا التجمع .

أن علاقة مجمل ماسبق بالتوازن السياسى والأستراتيجى فى المنطقة تمثل قضية محورية . فالوضع العربى الراهن فى أسوأ حالة ويشيع فيه قدر من عدم الثقة بين الحكومة والزعامات ، ومازلنا مع ذلك نعيش مرحلة ماقبل الأثرة المباشرة لحرب الخليج ، و يتمثل التحدى الحقيقى القائم فى الوقت الحالى فيما إذا كنا سوف نسمح لظروف مرحلة طارئة من تاريخنا أن تكون أساسا لمواقف تمس المستقبل البعيد . وبعبارة أخرى ، فإننا نقع بين نارين : نار الواقع الذى يفرض علينا أن نتعامل كدول ، ويجعل من الحديث عن التئسيق العربى باعتباره حديثا حالما أو حديثا غير مبنى على أتمام واقعى بطبيعة الظروف والعلاقات بين الدول العربية ، ونار أن يصبح هذا الواقع أو هذه اللحظة الطارئة من تاريخنا أساسا ومنطلقا لتحالفات طويلة المدى . ويصبح من الضرورى فى ظل هذا الوضع أجراء توازن بين ضرورات التعامل مع اللحظة الراهنة وبين ضرورات تجاوزها لخلق مستقبل قد يكون أفضل بعض الشئ .

على أن أحدى الحقائق التى أسفرت عنها أزمة الخليج ، والتى يصوغها البعض بأكثر من طريقة ، تتمثل فيما يدعو إليه بعض السياسة العرب من ضرورة أرتكاز العلاقات العربية - العربية على أساس المصالح . وقد أنتهى العهد الذى كان الرؤساء العرب يبنثرون مصالحهم القطرية برداء العروبة أو القومية أو الأملاام أو برداء

حضارى . ونستطيع أن ندلل على ذلك بأقتباسات عديدة ، آخرها مثلا تصريح الوزير السودانى السيد الزبير فى التليفزيون المصرى ، والتى قال فيها أن العلاقات المصرية - السودانية ينبغي أن تقوم على أساس المصالح .

ويرى بعض الناس أن كثيرا من جوانب العلاقات العربية - العربية كانت هكذا دوما ، والجديد أن يقال هذا صراحة . ولذلك ، فإنه عندما نتحدث عن تنسيق عربى فى التعامل مع دول الكومنولث ، فإنه ينبغي أولاً أن تكون هناك مجموعة مصالح لمصر والسعودية وسوريا والمغرب ... وغيرها يجرى على أساسها التنسيق ، وبدون ذلك سوف يكون من الصعب علينا أقناع تلك الدول بالتعامل معنا .

أن المفارقة التاريخية الكبرى - وهى مفارقة يختلط فيها العبث بالسخرية - أن ما يحدث فى المنطقة العربية هو أن الولاءات القطرية لكل دولة تتأكد أكثر فأكثر ، بحيث أن الأرمنى يتصرف كأرمنى ، والفلسطينى كفلسطينى ، والمصرى كمصرى ، والعراقى كعراقى ... وهكذا ، بغض النظر عن التبريرات الأيديولوجية والفكرية ، لاسيما فى سلوك الساسة والمسؤولين . وذلك فى الوقت الذى يقبل منه الساسة العرب أنخرائط المنطقة العربية فى إطار أوسع إسلامى أو إطار يسمح بمشاركة دول جوار بعضها أصيل وبعضها دخيل على المنطقة العربية ، والذى فى هذه الفوضى هو المستوى العربى فى العلاقات الإقليمية .

والنقطة ما قبل الأخيرة هنا تتعلق بأن روسيا ذاتها أصبحت تتنافس معنا على المصالح مع الولايات المتحدة . فقد سئل وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى مقابلة تليفزيونية : كيف تعطون لدولتين فى الشرق الأوسط أكثر ماتعمطون لروسيا ؟ وماذا تقدمه هاتان الدولتان للولايات المتحدة خاصة بعد نهاية حرب الخليج والحرب الباردة ؟ أى أن السؤال المطروح : ما هى مصلحة الولايات المتحدة أن تعطى دولتين اثنتين فى قرار من الكونجرس خمسة مليارات دولار سنوياً ؟ بينما يعطى الاتحاد السوفيتى أو روسيا الاتحادية خمسة مليارات دولار على مدى خمس سنوات ، وقد اضطر جيمس بيكر أن يبرر هذه النقطة .

أضف إلى ذلك أن دول أوروبا الشرقية أيضاً تتنافس معنا فيما يتعلق بالمعونات الأمريكية والألمانية ، بينما نواجه عزوفاً من دول الخليج أو تمنعاً عند طلب الحصول على مساعدات منها . والحقيقة أن السياسة الخارجية عبارة عن عملية تخصيص موارد وعملية تعظيم موارد ، فالوقت مورد ، والعنصر البشرى مورد ، ومن أخطر قرارات السياسة الخارجية هى أولويات العمل . فقد يكون هناك عشرة اتجاهات أو عشرة أعمال كلها صحيحة ومشروعة ومطلوبة ، إلا أن الموارد لا تسمح سوى بتنفيذ ثلاثة أو أربعة . ومن ثم ، يثور التساؤل عما نفعل وما لا نفعل ؟ ليس من منظور أن بعضها هام ، وبعضها الآخر غير هام ، ولكن من منظور أن هناك حدوداً لما يمكن أن تقوم به أى دولة أو أى صانع سياسة خارجية فى العالم .

كلمة الاختتام :

الدكتور / أسامة الغزالي حرب

أسمح لي وأنا آخر المتحدثين في هذه الجلسة وفي الندوة كلها ، أن أخذ بضع دقائق أيضا لكي اضيف بعض التصورات والافكار ، وربما سوف أقتفي المنهج الذي اتخذه اللواء احمد فخر في محاولة للتفكير واثارة بعض النقاط ربما تبدو غير تقليدية أو غير موضع للاتفاق ، وإن كنت اعتقد أن بعضها ربما يصل الى حد الهرطقة لأن كثيرا مما اقله الآن كان من المستحيل منذ عشر سنوات أن يتحدث فيه أبناء جيلي على الأقل ، ولكنني اعتقد أن من المثير أن نطرح مثل هذه الافكار لكي نأخذ الفرصة لكي ندرسها في مناسبات أخرى مستقبلا ونتعمق فيها . ولذلك ، فأنا هنا أزيد ما ذكره د . علي الدين هلال أن ما يحدث في الاتحاد السوفيتي ليس واقعة ماضية ، وإنما واقعة نستخلص منها دروساً هامة للغاية في فهم الحاضر والمستقبل . وفي هذا الاطار ، سوف أثير خمسة تساؤلات ، ربما اثارها بشكل أو باخر في الندوة ، أو تمت اثارها بشكل مباشر أو غير مباشر .

النقطة الأولى : هل ما تزال الثورة فضيلة ؟

نحن ننتمي الى جيل اعتقد أن الثورة قيمة عظيمة ، وكنت انبه بصفة شخصية بتعبير ماركس (الثورات قاطرات التاريخ) ، إلا أن الثورة كتغير جذري وسريع وشامل في المجتمع والنظام السياسي تنتقل بمقتضاه السلطة السياسية من طبقة الى طبقة أخرى . هل ما تزال الثورة بهذا التعريف قائمة ومرغوبة ؟ ثم ماهو المعيار الذي نصف حدث ما به بأنه ثورة أو غير ثورة ؟ اننا ننتمي الى أمة يصف الكثير من حكامها انفسهم بانهم ثوار ، وينظرون الى هذه الصفة باعتبارها شيئاً عظيماً ، وربما وصفوا انفسهم بهذه طوال حياتهم ، أي يعيشون دائماً ثواراً . هل الثمن الذي يدفع في الثورات مبرر ؟ وهل العائد الذي ينتج عن الثورة يبرر التكلفة الى تحدث بها ؟ وهي التطور التدريجي للمجتمعات افضل من الثورات ؟

انني اعتقد أن هذا التساؤل مشروع بعد انهيار دولة قامت في الاساس على تجميد فكرة الثورة .

النقطة الثانية : وهي ليست تساؤلاً ، ولما فكرة نستعملها وتحدثنا عنها كثيراً في الندوة تتعلق بسقوط الايديولوجية الشمولية ، وما اریده هو توضيح بهذه الفكرة من بعض التشكيك . فقد تحدث بعض الزملاء عن أن مسألة الايديولوجية الشمولية وما

طراً عليها ينطبق على الايديولوجية الليبرالية والايديولوجية الأخرى ، وانا اعتقد عكس ذلك ، فكلما الايديولوجية الشمولية لها مفهوم محدد ، وهى بهذا المفهوم سقطت . أى أنه توجد فى مجتمع ، مجموعة من القيم والافكار التى يعتقد أو يتصور مجموعة من الناس بمقتضاها أن لديهم حكمة مطلقة ورأيا صحيحا صائباً ، فى تصور هذا المجتمع القائم وفى تصور المجتمع الامثل وتحديد وسائل الانتقال الى هذا المجتمع وتوصيف كل من لايتفق مع هذا التصور بأنه خائن أو كافر ، واعتقد أن مثل هذه الايديولوجية الشمولية لم يعد لها محل الآن ، لأن البعض فهم على سبيل الخطأ أن سقوط هذه الايديولوجية الشمولية سوف يتيح المجال لأخرى .

النقطة الثالثة ، تحيى نقاشا واسعا وهاما شهده معظم القرن العشرين فى الادبيات السياسية والاجتماعية حول المفاضلة بين الطبقة والنخبة أو بين حكم الصفوة وحكم الجماهير ، وهو النقاش حول الديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية . هل نستطيع القول الآن بشجاعة وصراحة أن الحكم يكون دائما لنخبة ، وعلينا أن نعترف بوجودها ، وأن تحسن شروط هذا الوجود أما الحديث عن حكم الجماهير والطبقات العاملة ، فهو فى الحقيقة وكما اثبتت التجارب حتى الآن هو حديث وهى يقضى فى النهاية الى بلورة نخبة من نوع خاص هى نخبة البيروقراطية الفاسدة . ويزيد على ذلك أن احد اخطاء ثورتنا انه قضت على النخبة فى بلادنا ، ويمكن أن تثير هذه النقطة اشياء كثيرة موضع للجدال ، إلا اننى اعتقد أن هذه هى إحدى المأسى التى نشهدها فى بلادنا كما يشهدها الاتحاد السوفيتى ايضا .

النقطة الرابعة ، حول دور الدولة فى الاقتصاد ، هل بإمكاننا الآن القول أن دور حاكم وتوجيهى للدولة فى الاقتصاد لاينبغى أن يطفى على حقيقة ان الاقتصاد وهو وظيفة للمجتمع كله بمعنى ما ، وأن المواطن الفرد العادى ، وطبقة المنظمين هى مناط التطور الاقتصادى قبل أى شئ آخر . ومع ذلك فأن للدولة دورا اشرافيا وتوجيهيا هاما . فقد تعود جيلنا أن يسخر من المقولة الشائعة فى الاقتصاد الكلاسيكى القائلة أن وظيفة الدولة هى الدفاع والأمن والعدالة ، بل كنا نعتبرها نفوا وكلاما فارغا وبالتأكيد فأن المبالغة فيها كلام فارغ ، إلا اننا وجدنا انفسنا ازاء دول لم تفلح فى هذه الوظائف الثلاث ، عندما هزمت فى مصر فى عام ١٩٦٧ فالدولة لم تفلح فى وظيفة الدفاع ، وعندما لاينطبق القانون فى أى بلد فهذا معناه أن الدولة لم تفلح فى وظيفتى الأمن والعدالة . هل يمكن أن نقول أن على الدول أولا أن تفلح فى تحقيق هذه الوظائف الاساسية قبل أن نتحدث عن التدخل فى الاقتصاد بشكل أو بآخر .

النقطة الخامسة ، تدخل فى تقييم النظم السياسية والاقتصادية . ويبدو لنا الآن ونحن نتحاور أن نستخلص ملامح الحكمة مما وقع للأخريين ، ولنا أن العبرة فى أى نظام سياسى واقتصادى ليس فيما يمكن ان يحققه من انجازات هامة فى وقت سريع ماثلث ان تتحلل وتتهار ، وانما العبرة بتحقيق انجازات معقولة أو حتى متواضعة ، ولكن بشكل تراكمى متصاعد وراسخ غير معرض للانتكاس

أو الانهيار . كما يمكن ان نقول أن قدرة أى نظام سياسى على اكتشاف اخطائه وتصحيح نفسه هى معيار اساسى للحكم على فاعلية هذا النظام ، ليس الى عقد أو بضعة عقود ، وانما القيادة أمانة ودائمة للأمة على طريق التقدم والنمو .

هذه النقاط الخمس التى اعتقد انها تثير كثيرا من الجدل وربما الغضب ، يمكن ان تكون محل مناقشات فى مناسبات أخرى كثيرة ، ليس لكى نفهم لماذا انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانما لكى نفهم كيف يمكن أن نتقدم بشكل أفضل .



وفى نهاية هذه الندوة يمكن القول انها قد سمعت للجاجة عن تساؤلات اربعة :-
أولا : لماذا انهيار الاتحاد السوفيتى ؟ وكيف لنهار ؟ ودلالات هذا الانهيار ؟ وقد تم فى هذا الاطار مناقشة العوالم الايدولوجية والاقتصادية والسياسية التى اسهمت فى ذلك الانهيار وكذلك العوامل الخارجية المؤثرة فيه .

ثانيا : ماهو البديل للاتحاد السوفيتى ؟ وماهى الكيانات الجديدة التى تمخض عنها انهياره ؟ وما مآلهم ؟ وما مصير الكومنولث الحالى ؟ وقد طرحت بالفعل عدة سيناريوهات كلها تفتح الباب لمزيد من التصورات المتأبينة .

ثالثا : ما هى نتائج تفكيك العلاقة القديمة بين الاتحاد السوفيتى والعالم العربى ؟ وقد تم استعراض العلاقات القديمة وتاريخها والنتائج الفعلية لتفكيكها كما هو واقع فى اللحظة الراهنة وأخيرا ، استهدفت الندوة من الدبلوماسيين المخضرمين ورجال الأعمال دورا هاما فى استكشاف ملامح هذه الخريطة الجديدة . ويهمنى باسمى وباسم كافة الزملاء اعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن أقدم لكم جميعاً خالص الشكر والتقدير لما بذلتموه من جهد ثمين اسهم بلا شك فى نجاح هذه الندوة فوق ما كنا نتوقع .

ملحق رقم (١) مخطط الندوة

هدف الندوة

يشهد النظام العالمي تحولا جذريا بعد نهاية للكتلة السوفيتية ، خالصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وثمة فجوة ظاهرة بين الاهتمام العربي الواسع والضروري بالتطورات في الاتحاد السوفيتي السابق وبين الدراسة العلمية الواجبة لتحليل جوهر ونتائج وآثار هذه التطورات . وتتعارض بوضوح استنتاجات المتابعين لهذه التغيرات التاريخية الهائلة سواء بسبب الاحكام الاتباعية ، أو المواقف الأيديولوجية ، فضلا عن التصور الشديدي في المعلومات .

لذلك ، سعى مركز الدراسات السياسية والامتراتيجية بالأهرام الى تنظيم ندوة ، تهدف الى المساهمة في توفير المعلومات واستخلاص الاستنتاجات اللازمة للاجابة عن عدد من الاسئلة الجوهرية :

الأول : لماذا انهيار الاتحاد السوفيتي ؟

الثاني : من هم ورثة الاتحاد السوفيتي ، وما هو مصير الكومنولث ؟

الثالث : ماهي أطراف الصراع الرئيسية على السلطة في روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي السابق ؟

الرابع : ماهي آثار نهاية الاتحاد السوفيتي على الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل ؟

الخامس : ماهي مكانة العلاقات العربية في أولويات الجمهوريات المستقلة ؟

السادس : ماهي التغيرات العربية في مجال رسم الخريطة الجديدة للعلاقات مع الجمهوريات المستقلة ؟

ونغطي أوراق الندوة ، فضلا عن التفتيحات والمداخلات هذه الدائرة من التسليلات خلال يومي ٢٢ و ٢٣ فبراير ١٩٩٢ .

المحور الأول : انهيار الاتحاد السوفيتي المقدمات والتداعيات

لورقة الأولى : حول « لماذا انهيار الاتحاد السوفيتي ؟ » - تقدم نظرة علمية تحاول تفسير اسباب الانهيار ، وذلك بالاجابة على ثلاث مجموعات من الاسئلة :

- ١ - لماذا انهيار النظام الشيوعي ؟ - وهل كان مستحيلا الجمع بين الشيوعية والديمقراطية ؟ وما هو أثر إضعاف الشيوعية على انهيار الاتحاد ؟ .
- ٢ - لماذا تفككت الدولة الاتحادية ؟ وهل كان الاتحاد السوفيتي مجرد تكوين إمبراطورية - وأن من طراز جديد - وريث للإمبراطورية الرومية ؟ .
- ٣ - هل تفسر نظريات الخيانة - المؤامرة هذا الانهيار ؟ وماهي مسئولية جوريلتشوف وتفكيره الجديد ؟ وما مسئولية الضغوط الأمريكية - الغربية عن الانهيار ؟ وما هو دور انقلاب أغسطس ١٩٩١ للفشل في التحجيل بالانهيار ؟ .

الورقة الثانية : حول « ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث » - تحليل المعلومات التي تصف حالة الورثة ، وتوضح « توزيع الميراث » - وترصد حالة التناقضات بين المركز الرسمي والجمهوريات ، وبين الجمهوريات وداخل الجمهوريات . كما تستشرف الورقة مصير الكومنولث . وتركز الورقة في العرض التحليلي للمعلومات على :

- ١ - بيان التقدرات التسمية ، وتوزيع المولد الاقتصادي ، والخبرة الحكمة والقوى السياسية ، واتجاهات الإصلاح الاقتصادي ، في الجمهوريات المستقلة .

- ٢ - أوضاع القوميات وتطور للحركات القومية الانفصالية في الاتحاد السابق ، والصراعات القومية والعرقية والحدودية بين الجمهوريات المستقلة ودخلها .
 - ٣ - للروابط الاقتصادية والثقافية والتاريخية بين الجمهوريات ، وتحليل مضمون معاهدة الكومنولث وتحديد دوافع ماسبقها ولحقها من اتفاقيات اقتصادية متعددة الأطراف وثلاثية الأطراف ، وتفسير التحالفات الفرعية الفعلية والمحتملة .
 - ٤ - تقدير فرص بقاء الكومنولث بتغلب عوامل الوحدة ، أو أخطار حرب أهلية شاملة بتغلب عوامل الصراع .. وما هي احتمالات بحث الامبراطورية الروسية أو احياء مركز جديد .
- الورقة الثالثة : حول « الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية » . ترسم خريطة للقوى السياسية المتصارعة في المركز الاتحادي السابق وامتداده في روسيا الاتحادية بوجه خاص . وتركز الورقة على توضيح :
- ١ - أهم الأحزاب الممثلة الجديدة وتحالفاتها وأوزانها في البرلمانات المنتخبة في الجمهوريات المستقلة . مع التركيز على ورقة « الحزب الشيوعي السوفيتي » ، والأحزاب الشيوعية للجمهوريات والجهات الشعبية - القومية .
 - ٢ - برامج الأحزاب ، التي تتمتع بالأغلبية أو يوزن علم في البرلمانات والتحالفات الحاكمة ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا : الإصلاح الاقتصادي ، ومصير الرابطة بين الجمهوريات المستقلة ، والتوجهات السياسية - والخارجية ، والخيار الديمقراطي .
 - ٣ - الأجابه على التساؤل حول : هل تمثل القوات الاستراتيجية الموحدة - بالتأثير التاريخي الشيوعي / الاتحادي في صفوفها - إلى جانب الأحزاب للورقة للحزب الشيوعي السوفيتي ، وصيدا لاحتمال إعادة بحث مركز جديد ، وخاصة في حال تفجر حرب أهلية شاملة ؟
 - ٤ - الأجابه على التساؤل حول : ما هو احتمال بحث الديكتاتورية في روسيا ؟ وهل يقدر هذا الاحتمال إلى بحث الامبراطورية الروسية مجددا ؟

المحور الثاني .. العلاقات العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتي والمتغيرات والأولويات

الورقة الرابعة : حول نتائج « فك الارتباط القديم » - تقدم كشف حساب للارباح والخسائر العربية المترتبة على نهاية الاتحاد السوفيتي ، وما يرتبط بهذه النهاية مع تصفية للعلاقات التاريخية التي تطورت في زمن الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفيتي :

- ١ - الأثر على اقتصادات الدول للعربية التي لارتبطت بعلاقات اقتصادية هامة مع الاتحاد السوفيتي السابق ، والآثار الاقتصادية غير المباشرة المتعلقة بتداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي في أوروبا والعالم .
- ٢ - الأثر على القدرات العسكرية العربية ، المترتب على توقف تدفقات السلاح من الاتحاد السوفيتي السابق إلى الدول العربية التي اعتمد تمليحها على هذه التدفقات والآثر غير المباشر على الميزان العسكري في الشرق الأوسط نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي .
- ٣ - الأثر على تكلفة للدول العربية في النظام الدولي ، بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة اثر التغيير في خريطة القوى العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بمقدماته وتداعياته التي تدفع نحو إعادة تشكيل النظام الدولي .
- ٤ - الأثر على العلاقات العربية - العربية ، وعلاقات الدول العربية بدول الجوار الاقليمي ، في ضوء الأوضاع الجديدة للتوازنات العربية - العربية ، والاقليمية - العربية ، بعد نهاية التحالفات والتوجهات القديمة التي استندت إلى « الدور الملمى » للاتحاد السوفيتي السابق .

الورقة الخامسة : « أولويات للجمهوريات المستقلة » - توضح المخاطر على المصالح العربية والأمن القومي العربي المترتبة على الأولويات الجديدة للجمهوريات المستقلة وخصلة جمهورية روسيا الاتحادية . وتركز الورقة على العناصر والفرص التالية :

- ١ - تحول أولويات الجمهوريات المستقلة لى، موجهة للكارثة الاقتصادية والوقضى السيادية على حساب سيادية خارجية فاعلة ، وتغير مواقفها من التحالفات القديمة والتكيف مع واقع ادارة الغرب للعالم .
- ٢ - التمايز فى المواقف الزاهنة والمحتلة للدول المستقلة تجاه العلاقات مع الوطن العربى والمواقف مع قضاياها ، وخاصة لدول المجموعة السلافية ، وللمجموعة الاسلامية ، ومجموعة البلطيق .. وللفرص المتاحة من هذا التمايز .
- ٣ - حدود التحول فى موقف جمهورية روسيا الاتحادية وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى من موقف مؤيد للعرب تاريخيا الى آخر يتوافق مع الموقف الأمريكى اساسا وذلك تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى ومفاوضات التسوية الجارية .
- ٤ - احتمالات بناء تحالفات بين دول للجوار الاقليمى - العربى وورثة الاتحاد السوفيتى على حساب المصالح العربية ، ومن ذلك مثلا تحالفات إيرانية أو تركية مع الجمهوريات الاسلامية بما يهدد أمن الخليج أو موارد المياه ، وللفرص المتاحة عربيا وخصلة لمصر ودول الخليج العربية لقطع الطريق على مثل هذه التهديدات .
- ٥ - الفعل المحتمل للتبؤد على صاندرات السلاح ، وبالأخص نعت ضغط الحاجات الاقتصادية للدول المستقلة ، واخطار تدفقه لى دول الجوار الاقليمى العربى .

الورقة السادسة : حول « خريطة جديدة للعلاقات » - وتستشرف امكانات تطوير العلاقات السيامية والاقتصادية وغيرها من دول الكومنولث وغيرها من ورثة الاتحاد السوفيتى السابق . وتركز بالورقة على :

- ١ - استفرار آفاق تطور العلاقات بين الطرفين فى ضوء الخريطة لها ، وذلك على اساس الاهداف والمصالح المتداخلة أو المتعارضة ، سواء للدول أو المجموعات الاقليمية - الفرعية للطرفين .
- ٢ - استشراف امكانات اعادة بناء للعلاقات مع ورثة الاتحاد السوفيتى سواء بالنسبة لمصر وغيرها من الدول ذات العئلة التاريخية الواسعة نسبيا مع الاتحاد السوفيتى السابق ، أو بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الشايجى التى تدخل صلاتها فى منصف جديد وهى بالكاد فى طور النشأة .
- ٣ - تحديد أولويات التركيز فى التوجه نحو الانقاء بالعلاقات الجديدة وخاصة مع روسيا الاتحادية وأوكرانيا والجمهوريات الاسلامية ، فى ضوء أولويات السيامة الخارجية للدول الاميرة بدورها .

ملحق رقم (٢) برنامج الندوة

اليوم الأول : السبت ٢٢ / فبراير شباط ١٩٩٢

٩,٣٠ - ١٠,٠٠ افتتاح الندوة

١٠,٣٠ - ١٠,٣٠ استراحة

١٠,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الأولى : لماذا تنهار الاتحاد السوفيتي ؟

رئيس الجلسة : د . ابراهيم سعد الدين

المتحدث : أ . محمد سيد أحمد

المطعمــــــــــــــــون : د . محمد السيد سعيد

أ . نبيل عبد الفتاح

مناقشة عامة .

١٠,٣٠ - ٣,٠٠ الجلسة الثانية : ورشة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث :

رئيس الجلسة : د . مراد غالب

المتحدث : د . طه عبد العظيم طه

المطعمــــــــــــــــون : اللواء أ . ح . أحمد عبد الحليم

د . ايمن تارومكين

د . رضا العدل

مناقشة عامة .

٤,٣٠ - ٦,٣٠ الجلسة الثالثة : الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية :

رئيس الجلسة : د . سعد الدين ابراهيم

المتحدث : أ . لطفى الخولى

المطعمــــــــــــــــون : د . عثمان محمد عثمان

د . مصطفى كامل السيد

د . احمد عباس عبد البديع

مناقشة عامة .

اليوم الثاني : الأحد ٢٢ فبراير / شباط ١٩٩٢

١٠.٠ - ١٢.٠ الجلسة الرابعة : نتائج لك الارتباط للتقديم السوفيتي - العربي

رئيس الجلسة : أ . السيد ياسين

المتحدث : د . محمد السيد سليم

المقترحون : د . مجدى حماد

المعيد أ . ح . مراد ابراهيم الدموقي

مناقشة عامة .

١٢.٢٠ - ٢.٢٠ الجلسة الخامسة : العلاقات العربية في أولويات الجمهوريات المستقلة .

رئيس الجلسة : د . على الدين هلال

المتحدث : أ . السفير صلاح يسوي

المقترحون : د . على نجم

أ . حسن أبو طالب

مناقشة عامة .

٤.٠ - ٦.٠ الجلسة السادسة : خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة

رئيس الجلسة : د . ايهاب سرور

المتحدث : أ . السفير حسن قنديل

المقترحون : د . نازلي معوض

د . نصيف حتى

د . محمد الديبكي

مناقشة عامة .

٦.٣٠ - ٨.٣٠ حوار مفتوح

د . أسامة الفزالي حرب

أدارة

د . اللوام / أحمد فخر

د . أ . السفير حسن قنديل

د . د . على الدين هلال

د . د . أحمد صدقي الدجاني

لختتام الندوة

قائمة المشاركين في ندوة إنهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربية

- | | |
|---|--|
| <p>مدير مكتبي العلم الثالث
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
منظمة العمل الدولية
مفكر قومي مستقل
المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
أستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان
رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
سفير بوزارة الخارجية
وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأنابة / جريدة الأهرام
أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة حلوان
السفارة الروسية بالقاهرة
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة
مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية
للسفارة القطرية بالقاهرة
مساعد وزير الخارجية
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
سفارة فلسطين بالقاهرة
جامعة لدول العربية
وكيل كلية التجارة - جامعة عين شمس
رئيس هيئة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة
مدير مركز أبحاث للدراسات الاممية
مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة
أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة
سفير سابق بوزارة الخارجية
مستشار جريدة الأهرام للشئون الاستراتيجية
رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام
هيئة الثقافة للذرية
السفارة السودانية بالقاهرة
نائب مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية</p> | <p>١ (د . إبراهيم سعد الدين
٢ (د . إبراهيم صكر
٣ (د . إبراهيم عوض
٤ (د . أحمد مصطفى النجاشي
٥ (لواء أ.ح / أحمد عبد الحليم
٦ (د . أحمد عباس عبد البديع
٧ (لواء أ.ح / أحمد لفر
٨ (د . أحمد مختار الجمال
٩ (د . أسامة الباز
١٠ (د . أسامة الفزلي حرب
١١ (د . السيد عليوه
١٢ (د . كيسي بركوف
١٣ (لواء أ.ح / نور محمد جويش
١٤ (السفير / إيهاب سرور
١٥ (توفيق الميوش
١٦ (السفير / حسن فتيل
١٧ (د . حسن ناعمة
١٨ (د . حسين توفيق إبراهيم
١٩ (د . حسين أبو شنب
٢٠ (د . خالد محمد خالد
٢١ (د . رضا العدل
٢٢ (لواء أ.ح / زكريا حسين
٢٣ (د . سعد الدين إبراهيم
٢٤ (د . سلوى على سليمان
٢٥ (د . صبحي عبد الحكيم
٢٦ (لواء صلاح بيومي
٢٧ (لواء أ.ح / طه المجنوب
٢٨ (د . طه عبد الطيم طه

٢٩ (د . عبد الجواد عمارة
٣٠ (د . عبد الرحمن حمزة
٣١ (د . عبد الله الأشعل</p> |
|---|--|

مستشار بمعهد التخطيط القومي
 مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة
 محافظ البنك المركزي المصري سابقاً - رئيس مجلس إدارة بنك الرست
 رئيس مركز الأبحاث بجريدة الجمهورية
 مساعد وزير الخارجية
 مدير المركز الروسي للبحوث الاستراتيجية السياسية
 كاتب ومفكر بجريدة الأهرام
 أمين مساعد حزب العمل
 الامانة العامة بجامعة الدول العربية
 رئيس مجلس إدارة ، الشركة الشرقية للاستثمار الصناعي ،
 المنسق العام للتكفير الاستراتيجي العربي - مركز للدراسات السياسية
 والاستراتيجية بالأهرام
 أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
 سفير الجزائر بالقاهرة
 أستاذ بشعبة العلوم السياسية جامعة الخرطوم
 كاتب ومفكر بجريدة الأهرام
 نائب مدير إدارة الهيئات بوزارة الخارجية
 رئيس وحدة البحوث العسكرية بمركز للدراسات السياسية والاستراتيجية
 بالأهرام
 رئيس منظمة للتضامن الأفريقي - الآسيوي - وزير الخارجية الأسبق
 أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
 عضو مجلس الشعب
 مدير البحوث في بنك الدولتا الدولي
 وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
 مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية
 رئيس وحدة البحوث الاجتماعية والقانونية بمركز الدراسات السياسية
 والاستراتيجية بالأهرام
 السفارة الروسية بالقاهرة
 الأهرام ، ويكلي ،
 مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
 رئيس تحرير مجلة (شنون عربية)
 السفارة الروسية بالقاهرة

٣٢) د . عثمان محمد عثمان
 ٣٣) د . علي الدين هلال
 ٣٤) د . علي نجم
 ٣٥) د . فتحي عبد الفتاح
 ٣٦) السفير / فوزي الأبراشي
 ٣٧) د . فرتالي نأومكين
 ٣٨) لطفي الخولي
 ٣٩) مجدي أحمد حسين
 ٤٠) د . مجدي حماد
 ٤١) د . محمد الديبكي
 ٤٢) د . محمد السيد سعيد
 ٤٣) د . محمد السيد سليم
 ٤٤) محمد الميلي إبراهيم
 ٤٥) د . محمد بشير حامد
 ٤٦) محمد سيد أحمد
 ٤٧) د . محمد عز الدين عبد المنعم
 ٤٨) السيد أ . ح / مراد إبراهيم السوقي
 ٤٩) د . مراد غالب
 ٥٠) د . مصطفى كامل السيد
 ٥١) ملى مكرم عبيد
 ٥٢) نادية فؤاد مرسى
 ٥٣) د . نازى معوض أحمد
 ٥٤) د . ناصيف حسنى
 ٥٥) نبيل عبد الفتاح
 ٥٦) ليكولاي تيخوميكو
 ٥٧) هانى شكر الله
 ٥٨) د . هبة أحمد نصار
 ٥٩) د . هيثم كيلانى
 ٦٠) يوسولتيك ليونيد

تم بحمد الله

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٣ / ٣٦٤٠

I.S.B.N 977 — 227 — 008 — 0

مطابع الأنعام التجارية - قايوب - مصر



مطابع الأهرام التجارية - كليوب - مصر